

7064
/ 51A

صفحة	صفحة
٢٢٦ فصل في البيع	٢ كتاب الاجارة
٢٣٨ كتاب احكام الموات	١٩ باب الاجارة الفاسدة
٢٤٢ مسائل الشرب	٣٠ باب ضمان الاجير
٢٤٦ كتاب الاشربة	٤٠ باب فسخ الاجارة
٢٥٠ فصل في طبع العصير	٤٥ كتاب المكاتب
٢٥٠ كتاب الهب	٥١ باب ما يجوز للمالك ان يفعله
٢٦٣ كتاب الرقن	٦١ باب كتابة العبد المشترك
٢٧٥ باب ما يجوز ارتكابه والارتكاب به وما لا يجوز	٦٨ باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى
٢٨٦ فصل ارتكاب قاتل فضة الشيخ	٧٣ كتاب الولاء
٢٩٠ باب الرهن يوضع الى يد عدل	٧٧ فصل في ولاء الموالاة
٢٩١ باب التصرف في الرهن والجناية عليه	٧٩ كتاب الاكراه
٣٠٠ فصل في رهن عصبير اقيمة عشرة به عشرة	٨٨ باب الحجر
٣٢٦ كتاب الجنائيات	٩٦ فصل في حد البلوغ
٣٣٩ باب ما يوجب انقضاء وما لا	٩٦ كتاب الماذون
٣٤٥ باب انقضاء في سادون النفاذ	١٢٢ فصل وغير اذاب والحد
٣٥٣ فصل في الصلح على مال	١٢٢ كتاب الغصب
٣٥٨ فصل في ذكر الجنائيات المتعددة	١٣٥ فصل في الغصب
٣٦٥ باب الشهادة في القتل	١٤٢ كتاب الشفعة
٣٧١ باب بيان اعتبار حالة القتل	١٤٦ باب طاب الشفعة
٣٧٢ كتاب الديات	١٥٦ باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب
٣٧٦ فصل ما يلحق بدية النفس	١٥٩ باب ما تبطل به الشفعة
٣٨٠ فصل في الشجاج	١٦٧ كتاب القسمة
٣٨٩ فصل في الجنين	١٨١ كتاب المزارعة
٣٩٥ باب ما يحدث الرجل في الطريق	١٨١ كتاب المساقاة
٤٠٢ فصل في الحائط المسائل	١٩٠ كتاب الذبائح
٤٠٦ باب جناية البهيمة والجناية على ذلك	١٩٥ فصل فيما يجل وما لا يجل
٤١٤ باب جناية المملوك والجناية على	١٩٧ كتاب الاضحية
٤٢٥ فصل في بيان احكام الجنائيات	٢٠٤ كتاب الكراهية
	٢١٥ فصل في اللبس
	٢١٧ فصل في النظر واللبس
	٢٢٢ فصل في الاستبراء وغيره

﴿الجزء الثامن﴾

تكملة البحر الرائق شرح كنز الدقائق للإمام

العلامة والحرير الفهامة قدوة العلماء

الرامنيز وزبدة الفضلاء العارفين

المشرب المحدث محمد بن حسين

ابن علي الطوري الحنفى

القادر رحمه

الله تعالى

آمين

﴿تنبيه﴾

حيث ان من الكثرة ما استواء صاحب التكملة في حشو كلامه ولم يتر

منه شيئا فعد لنا عن وضعه على الخامس والتمنا وضعه في اثناء

من طرقت منقوشين ليشين الفارسي بالديباجة من ع

قال في الذخيرة وقف على قوم معينين وأجرهم القيم الوقف جاز لانهم لا حق لهم في الرقبة وانما حقهم في الغلة فصاروا في حق الرقبة كالأجانب الا انه يسقط حصص المستأجر من الاجرة لانه لو أخذ منه يسترداه وفي القينة لو أجر القيم نفسه للعمل في الوقف فعمل يستحق الاجرة وبه يفتى ولو عمل من غير عقد يستحق الاجرة وعليه العمل والكلام في الاجازة في مواضع الاول في معناها لغة قيل هي بيع المنافع قال العيني وفيه نظر قال قاضي زاده قوله الاجارة في اللغة بيع المنافع قال الشارح العيني فيه نظر لان الاجارة اسم للاجرة وهي ما أعطيت من كراء الاجير كما صرحوا به قال قاضي زاده والنظر المذکور وورد لان المذکور في كتب اللغة انما هو الاجارة التي هي اسم الاجرة والذي هو بيع المنافع الايجار لا الاجرة قال العيني وتجوز ان تكون الاجارة مصدرا قال قاضي زاده ولم يسمع في اللغة أن الاجارة مصدر وفي المضمرات يقال أجره اذا أعطاه أجرته والاجرة ما يستحق على عمل الخير وهذا يدعي به يقال أجره الله وعظم الله أجره وفي كتاب العيني أجره مما لو كى وأجره بما جازا فهو مؤجر وفي الاساس أجر في داره فاستأجرته فهو مؤجر ولا يقل مؤجر فانه خطأ وقبح قال وليس أجره هذا فاعل بل هو أفعّل اه وأما دليلها من الكتاب فهو قوله تعالى حكاية عن شعيب على أن تاجر في ثمانى حجج وشريعة من قبلنا شريعة انما اذا قصصها الله علينا من غير انكار ومن السنة قوله عليه الصلاة والسلام أعطوا الاجير أجرته قبل أن يحيف عرقه ومن الاجماع فان الامة أجمعت على جوازها وسبب المشروعية الحاجة لان كل انسان لا يجد ما يشترى به العين فيوزن للضرورة وأما كونها فهو الايجاب والقبول والارتباط بينهما وأما شرط جوازها فثلاثة اشياء أجر معلوم وعين معلوم وبذل معلوم ومحاسنها دفع الحاجة بقليل المنفعة وأما حكمها فموقوف المالك في البدلين ساعة فساعة وأما الفاظها فتعقد بلفظين ماضيين أو يعبر بأحدهما عن الماضي والآخر عن المستقبل كقوله أجرتك وأعرتك منفعة داري سنة بكذا وتنعقد بالتعاطي كما في البيع وفي التنازعية وتنعقد الاجارة بغير لفظ كما لو استأجر دارا سنة فلما انقضت المدة قال ربها المستأجر فرعها الى اليوم والافعل لك كل شهر بالف درهم فجعل في قدر ما ينقل متاعه باجرة المثل فان سكن شهرا فهي بمسا قال المالك الى آخر ما ذكر وصفها انها عقد لازم وفي العناية وثبتت في الاجارة خيار الشرط والروية والعيب كما في البيع اه وأفاد المؤلف ان عقد الاجارة ينعقد باقامة العين مقام المنفعة ولهذا الوضوف العقد الى المنافع فلا تجوز بان قال أجرتك منافع داري بكذا اشهر او انما يصح اضافته الى العين والمراد من المنفعة أن تكون مقصودة من العين فلوا استأجر نيا باليسطها ولا يجلس عليها ولا ينام أو دابة ليربطها في داره ويظن الناس انها له أو يجعلها حنيفة بين يديه أو أنسه يضعها في بيتة فيجمل بها ولا يستعملها فالاجارة في جميع ذلك فاسدة ولا أجر له لان هذه المنفعة غير مقصودة كذا في الخلاصة في الجنس الثالث من الدواب كما في البيع اه قال رحمه الله وما صح ثمننا صح أجره بخلاف الاجرة فمن المنفعة فتعتبر بمن البيع ثم ان كانت الاجرة عيناً جازاً أن يكون كل عين بدلا عن البيع ولا ينعكس حتى صح أجره فلا يصح ثمننا كالمنفعة فانما لا تصح ثمننا وتصح أجره اذا كانا مختلفي الجنس كما ساقى وفي الجوهره ولو كان همداني اثنين فأجر أحدهما نصيبه من شريكه على أن يخط معهما شهر على أن يخدم الاخر في الشهر الثاني لم يجز من جهة أن التصديق في العبد الواحد متفقان في الصفة ولو كان في العبدين جاز اه وان كانت الاجرة ذراهم أو ديناراً لا بد من بيان القدر والصفه وان جيداً وردياً وان كانت النة ومختلفة انصرفت الى غالب نقد البلاء وان كانت الاجرة مكبلاً أو موزناً يحتاج الى بيان القدر والصفه ومكان الايقاع هذا اذا كان له عمل ومؤنة عند الامام والا فلا يحتاج الى بيان مكان الايقاع وان كانت نيا أو موزناً لشرط بيان القدر والاحل والصفه لانه لا يثبت في النية الا هذا التام كن مشار اليه وفي الهداية وما لا يصلح ثمناً يصلح أجره يصلح كالأعيان التي للمسلم من نوات الاموال كالحجران والنبات مثلاً فانما اذا كانت ممتصة نصيباً أمره ولا يصلح ثمناً كما اذا استأجر داراً لم يمتص فيه يصلح ثمناً انصرف في كتاب البيع في الاموال فلا يمتص من سكر الدارهم بالماضي وبيع من كذا عيان

باب الوصية الذي	٥٦٨	باب نصيب العبد والمذنب والوصي	٤٤١
باب الوصي وما يملكه	٥٦٠	وإنما يفتي ذلك	
فصل في الشهادة	٥٣٥	باب القسامة	٤٤٥
كتاب الخنثى	٥٣٨	كتاب المياقل	٤٥٤
مسائل شتى	٥٤٤	كتاب الوصايا	٤٥٩
كتاب الفرائض	٥٥٦	باب الوصية بثلاث المال	٤٦٦
فصل في بيان ميراث من له قرابتان	٥٨١	باب العتق في المومن والوصية بالعتق	٤٨٨
من أولاد البنات		باب الوصية للأقارب وغيرهم	٥٠٥
﴿ ثمان ﴾		باب الوصية بالخدمة والسكى والشفرة	٥١٣

[illegible]

التي ليست من ذوات الاموال وما كان بينهما كالمكيل والمؤدرين قال في العنايه روي نظر لان المتابعه يسع وليس
قيم الا العين من الجانبين فالتمسح العين كما كان يسع بالمره وهو باطل واما سببان المستراس باليمن ما ثبت في الماده
واذا كانت الاجرة فمسا فقولا او من قبيل القمض ولا جرة النفس ان غير وان كسبت فساويه قبيح المنفعة كذا عن
ابي يوسف وكذا اذا كان الثمن مكبلا او موزنا فانظم من ايدي الناس اه واما اذا كانت جواز لا يجوز الا اذا كان
معينا قال رحمه الله في المنفعة تعلم بيمان المدة كانه كفي في الزمان فثبت على مده معلومه كأي مده كانت لان المدة اذا
كانت معلومه كانت المنفعة معلومه فيجوز ان تستل المدة في الزمان فثبت بان كانت مضافه او كانت مضافه بان كانت
مستعصاة بوقت العقد ولا في المانع لا في الزمان بل في الزمان فثبت بان كانت مضافه او كانت مضافه بان كانت
الباقة لان المال كالتقضي في المدة كما كان في الزمان فثبت بان كانت مضافه او كانت مضافه بان كانت
العين في غير المدة التي لا يبعث الى مالها به من المدة في الزمان فثبت بان كانت مضافه او كانت مضافه بان كانت
بشره سم ثم اجرها اليوم وغدا في مده مده في مده فثبت بان كانت مضافه او كانت مضافه بان كانت
اختلافها في الزمان فثبت بان كانت مضافه او كانت مضافه بان كانت مضافه او كانت مضافه بان كانت
والفقيه ابو الليث في خمس الاجرة المملو في مده مده في مده فثبت بان كانت مضافه او كانت مضافه بان كانت
اجارة مضافه بان قال اجر ثلث دار في مده مده في مده فثبت بان كانت مضافه او كانت مضافه بان كانت
سنتين كأي لا يزداد على هذه المدة خوفا من دعوى المستاجر انما كانت في ثلاث سنوات في ثلاث سنوات في ثلاث
الزيادة في ثلاث سنوات ان يعقد عقودا كل عقد على سنة في ثلاث سنوات في ثلاث سنوات في ثلاث
كذا كذا سنة في كذا كذا عقدا وكذا كذا في ثلاث سنوات في ثلاث سنوات في ثلاث سنوات في ثلاث
لم ينص الواقف على مدة فلو نص الواقف على مدة فهو على مدة فثبت بان كانت مضافه او كانت مضافه بان كانت
نقله التاويج وفي الحاشية وان كان الواقف شرط ان لا يخرج احد من سنة فثبت بان كانت مضافه او كانت مضافه بان كانت
الاجارة اكثر من سنة زاد في الذخيرة الا اذا كانت ايامها اكثر من سنة فثبت بان كانت مضافه او كانت مضافه بان كانت
يشترط الواقف شيئا قال الفقيه ابو جعفر اجره في الثلاث سنوات في ثلاث سنوات في ثلاث سنوات في ثلاث
كان يقول يعني في الضياع بالخوار في ثلاث سنوات في ثلاث سنوات في ثلاث سنوات في ثلاث سنوات في ثلاث
فيما زاد على سنة الا اذا كانت المصلحة في الخوار وهذا امر يختلف باختلاف الزمان والمواضع والمردب عدم الخوار وعدم
القيمة وقبيل تصح وتفسخ كره النسق واجارة الوقف ومال التيم لا يجوز الا اجر المثل فلو اجر بدون اجرة المثل يلزم
المستاجر تمام الاجرة وعليه ان يرضى كذا في فاضل الجاهل واذا استاجر الوقف فخر خصت الاجرة لا تفسخ الاجارة وان
زادت اجرة مملها بعد بعض بعض المدة ذكر في فتاوى اهل شهر فثبت بان كانت مضافه او كانت مضافه بان كانت
العقد ويجوز على ما زاد ولو كانت الارض بحال لا يمكن فسخها بان كانت موزعة لم تحصد من وقت الزيادة فثبت بان كانت
انتهاء المدة هذا اذا زادت عند الكل قال في شرح الطحاوي اما في الاملاك لا يفسخ العقد بخص اجرة المثل ولا بزيادة
باتفاق الزوايات وفي التاويج في باب من يجب الاجر الجاري سئل عن اجر منزل لرجل والمنزل وقف على الاجر
وعلى اولاده فانه المستاجر في عمارة المنزل بالمره فثبت بان كان الوقف مملو على المستاجر اجرة
مثل ولا ير بسع مما اتفق وان لم يكن له ولاية على الوقف كان متطوعا ولا يرجع شيء اه وقد وقعت حادثة الفتوى
في واقف شرط في كتاب وقفه ان لا يواجر وقفه من متطوع ولا من ظالم ولا من حاكم واجرا الناظر الوقف منهم ومحلوا
الاجرة قبل اجرة المثل هل يجوز هذا العقد لان الواقف انما منع خوفا على الاجرة من الضياع وعدم حصول النفع
للفقره او لا يجوز فاحجب بالخوار اخذ من قول صاحب الجواز اذا شرط الواقف مدة وان كان نفع الفقراء في غيره فحالف

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

فقد تفرقت عنه الاكراد لان في كل واحد منهم اسماء ولا ياتوا عن البحر على وجهه وجيب المشياك الذين الاكراد انما كان
القوم ما بين الان قبيلهم اعين انما يتوارى جميعا ولا يكاد يفرق بين البحر في اللغة المعجمية من البحر البحر عليه السلام
يتجهوا نحو الاناء نعم من الناس في عائلته الذي هو اسماء من الاناء من البيت ومنه قوله تعالى هل في ذلك لغيرهم
الذي جبر اى الذي عطل وفي الشرع عطل اي مذهب مخصوص في حق شخص مخصوص وهو وانما يعرفه بالحق والعدل
بما به الملا في سبب البحر والحج بهذه الثلاثة لا في آخرها في الماسن والطبيب الجاهل والكارى الماسن ومنهم من
انجرا ان فيه حقيقة على خلق المذهب في الدنيا والآخرة التعظيم لا امر الله وتحقيق ذلك ان الله تعالى خلق الوجود
وقد فيهم في النسي يتحل بعضهم اولى النهر والار اى ومنهم اعلام الوجود ومصايب الدين وبعضهم ينسب الى الطبيب
لرؤى فيما يربح الى المعاملات كالخوض والعدو والرفيق وانما يعرفه في الكتب العقل والهو وركب في
ملائكة العقل ديان الهوى وركب في البهايم الهوى دون العقل فان غالب عقله على هواه كان من افضل الخلق ومن
غالب هواه على عقله كان اوردى من البهايم وذكروا في هذه الثلاثة والصلوة والسلام جبر على معاذرة من ماله لم يات ولا ان
غيره لا يشتمل توفير النظر والمصلحة فالتاخير عنه قال رحمه الله وهو من عن انصرف قولنا في هذا المذهب وركب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ولكن قولا خاطبا الى غيرهم لكونه الانبياء والارسلاء في كل زمان واخر يقضي باليه لا كونه اسما مذكورا في

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس مني من لم يكن الرأس مني
الجملة فقال عليه السلام لا أفر إلا من كان الرأس مني قالوا فماذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ولا يفر مني من كان الرأس مني قالوا فماذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
أن الله كتب في كتابه أن كل شيء إذا فلقته فاجتمع في الرأس مني قالوا فماذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
دعوتهم رواه مسلم وغيره في ذكره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
لقد أزدت أن تفر مني قالوا فماذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
لما خرج من الأضيق في الأضيق قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
يصل إلى الرأس الضيق ويصل إلى الرأس الضيق قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
أي مني قالوا فماذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
عنه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
وقد ثبت أن الرأس مني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
وإنه لا يفر مني من كان الرأس مني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
سبب جهلهم في الجهل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
حيثما بقي الطعام في البطن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
رحم الله من لا يفر مني من كان الرأس مني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
وعنه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
الطاهر الموت به فكأنه حيا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
يوسف من النجم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
وان يد في العنق أو في البطن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
من العنق أو في البطن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
أكلمه فقال ما لك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
الجوارح ومنهم ولا يفر مني من كان الرأس مني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
فأدخل صاحبها يده فخرج الرأس مني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
لا يحصل له وفي البطن أن أصاب بقرته أو بفسده أو بخره فان أمهه وحصل له ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
تصرف في جعل الحياة وإن أبان عنه غير الرأس فماتت على كسبه إلا ما أبان من شيء فهو ميت ولا يظهر فيه حكم
الذكاة ولا كسبه ذلك إذا أبان الرأس لا يفر مني من كان الرأس مني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر مني من كان الرأس مني
لو تركه حل أكله ولا فهو حيا ولو قطع الصيد نصفين طولا وعرضا حل ولو أبان طائفة من الناس البدن أن كان أقل
من النصف لا يحصل الممان وإن كان النصف محل كلاهما أه قال رحمه الله عز وجل ومن أكل من ثمره لم يضره شيء ولا يضره شيء ولا يضره شيء
عنه وحل في وإنما كان هذا الفعل مستويا لأنه هو والمنعول عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله تعالى إن الله
يا محمد أن يذهب بقرته وقال تعالى فصل لربك وانحر قالوا المراد بقرته الحزوة وفي البقرة والغنم الذبح أبصر وفي الأبل الحز
أبصر وأبصاره المكس تركه السنة والحر قطع العروق في أمقل العنق عند الصدر والذبح قطع العروق من أعلى

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[The page contains dense handwritten Arabic script, likely from a historical manuscript. The handwriting is cursive and fills most of the page area.]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فدبري ربي في جميع ان بن بالنا ما باع الثاني ان في التدبير لا يرجع المدير بحاسبي ربي على المولى وفي المدير يسع ولو
بره ان كان الدين خلاسي في الدين بالنا ما باع وان كان مؤجلا يعني في قتي تدبيره يكون رهنه كانه وفي المدير رهنه من سارية
ساوي ألفا بالدين فصارت الى رهنه من زيادة السعير وولدت ولدا يساوي ألفا في ذكها بالدين لانها لو لم تزيد لا يفتكها بالنا بالدين
ان زادت أولى واذا علمت ملكتها بالدين لان قيمتها يوم العقد ألف وان زيادة المتصل لم يردها علم العقد ولا يقدر ولا يقدر سعة ود
سكان وجودها وعدمها بمنزلة وان أعتقها المولى وهو مفسر بعنت في الألف وكذلك لو أعتقها الرهن في الألف من رهنه
نالك على المولى ورجع المدين ببقية دينه لان الراهن بالاعتقها صار باعنا في المولد ايضا فلو ولد حكما كالشترى اذا عتق
لمبيع قبل القبض فبعض الدين عليه اقسامان في الألف لانها أقل من قيمتها يوم العتق ورجعها بذلك على المولى لانها
ديار يسه من خالص ملكها لانهما يسعيان وهما حران ومن أدى دين الغير من حائضه لانه وهو يجبر عليه بغيره
الرجوع على من يديه الدين اذا لم يسلم له العوض ولم يسلم له بغيره كان الراهن من حق الحبس في السبيل لا يفتكها بالدين
واذا رهنه أمة قيمتها ألف بالدين فباعت بولدي يساوي ألفا فادعاه الراهن وهو مفسر ضمن المال لا ألف من حق المدين
بالدعوى وان كان مفسر السعة في نصف المال والمولى في نصفه لان في زيادة الألف لا يجب إلا السعاية وكل واحد
متمم ما صار له الا لام بالاشتراك المولد بالاعتاق لانه بالاعتاق صار مفسرا بالولد فيصير المولد أصلا في الرهن كلام لان
المولد ساعد شترى المما كان في الام من حق الحبس فصار رهنه ناكلام فان لم يؤد المولى حتى ماتت الام قبل ان يفرغ
من السعاية يسهي في أقل من قيمتها ولفه فبالدين ولا يزداد عليه شيء جوت الام لان المولد ساعد قبل وجود السعاية
على الام فلا يكون تيسر الواف السعاية وتوزع الراهن الامة الموهونة بطرف لا يقر به الزوج اذا رهنه قبل الرهن
لان النكاح لا يتضمن ابطال حق المدين لان الراهن لم يستحق منافعه ولا ضرره على المدين في نكاحه فنفذ
بغشيان الزوج يتضمن ابطال حقه في الحبس لانه يستحق مدها فصار كالمالك في حق الحبس فله منه من الوطء
وحدها عنه فنفذ لان ما قبل الرهن لان الزوج انما يفتكها قبل الرهن لانه استحق منافعه بغيره مطلقا فلا يفتك
المدين من ابطال حقه في الزوجان فان وطئها فولدت وماتت ضمن الراهن قيمتها لانه ساط الزوج على ألف من حق المدين
لانه بالنكاح ساط على الرهن فيجوز عند الزوج كوطء الراهن لا يفتكها بل يملكه ولو وطئها الراهن صار مستردا للرهن
ولهذا الزوج الامة المبيعة قبل القبض صار الماشترى فافضل ان كان ألفا من حق المدين في الرهن فبعضه ولو
فرجها ثم رهن فوطئها الزوج ثم ماتت كانت من مال المدين استيسا لا يفتكها لان الرهن حصل بغيره فله الرهن فبعضه
وطئوه كوطء المولى ولهذا يملك على الراهن اذا زوجها بعد الرهن ووجه الاستحسان ان الراهن لم يسطر على التلخيص
المدين لانه حين زوجه لم يكن حق المدين ثابتا فيها بل ساط على ألف من حقه فلا يفتكها ولو وطئها الراهن ولان
الراهن ساط على الوطء قبل الرهن وباطل قبل الرهن لا يصير متلفا حقه لانه لا يصير مستردا للرهن واذا رهنه أمة
بالف ويصيرها خبيثة فباعتها المولى فله المدين وهذا لان السكينة تضمن ابطال حق المدين لان المالك لم يسلح
رهنه لانه لو أدى بذل السكينة عتق ويبطال الرهن وكذلك لو نفذت السكينة يبطال الرهن لانه لا يمكنه السبي والسكينة
ما ساعد المولى الفسخ فتفسخ فلو يكتسبها ولكن دبرها فباعت في قيمتها ثم ماتت عن بنت تساوي خمسمائة فعلى ولدها
انه يسهي في خمسمائة لانه يسري ما فهم من الدين الى التي ولدتها أمي ولدت فيصير مديرا تبا لا يصل فان سعت البنت
في مائة ثم ولدت بنتا ثم ماتت البنت الاولى وقبضت الاولى والسفلى سواء تسهي السفلى في الباقي كله لانه يسري ما فهم الى
ولدها كما يجري من الجدة الى الوسطى رهن اتمين قيمة كل واحدة ألف فدبرها المولى ثم ماتت احداهما سعت الباقية
في نصف الدين ويضمن المولى نصفه لانها ماتت بعدما خرجت من الرهن بالنسبة فدبر ولا يتحول شيء من دين الميتة الى
الباقية لان الباقية لم تكن متولدة من الميتة والميتة في السعاية كانت محتملة على المولى فاذا ماتت قبل استيفاء السعاية
فقد تعذر استيفاء حقه من جهة المحمل وهو الكفيل فيطالب من الاصل فان ولدت هذه الباقية ثم ماتت يسهي

هناك في الدين هناك معناه لا تدفع الفرض الموعود فانه من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين
المرتبة ثم هناك الرهن في العارية في دين الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
الرهن الى يد الموقوف عام الفرض الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
يدل على ذلك من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
سائرهم من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
دينه وليس له من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
ولو لم يكن الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
على ما بيننا من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
الا بعد ذلك من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
لا من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
ليتمتع به الرهن وكان ان هذا الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
في وقت الهلاك ما دعي الموقوف في الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
المقرين لانه يسكنه في الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
الدين في الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
الدين في الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
مسا لانه على فصولها في الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
وهو في الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
مكانا او في الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
لان الرهن ايضا في الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
العريان في الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
واذا سمي بالدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
بعضه يكون الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
العرياني الفركال في الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
فتمت في الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
ان اعار في الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
الفصول كلها لان هذه هي الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
الرجوع عليه بالدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
بالطعام في الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
يعني دينه لاستخلاص ملكه والذات ية او تون في القضاء والاقتضاء فكذلك في الحفظ والامانة والرضا بحفظ زيد
لا يكون رضا بحفظ غيره والحلاف يخلفه زيادة ضرر ولو اعاره ليرهنه بالدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
والامانة متفاوتة في الحفظ والامانة ولا يخاف خطر الطريق متى نقل ولا نه قد يفسد الرهن الفركال في المكان
المشروط في الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
المستعير والدين المستعير لا يفسد في الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل
الاقتضاء في الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل الرهن من الدين الذي لا يقبل

كان زادت قيمته من قيمة يوم الرهن وان كان مضمون
قد جاز الام يوم الرهن وان كان المدي أ كثر في الدين
اذ تسمى العبد وأدى بمرجع العبد الى العنايه التي
كمع الرهن بخلاف العبد المستسي اما كان بين الشر
الا تروا في حديث لا يرجع لانه يؤدي فيه ما انا واجبا عليه لا يسي في تسهيل الدين عنه
عند الامام وهما يسي في عهده ان على عسرته بعد تمام اعتاقه فاعتقها فالا امام اوجب العنايه في العبد المسترك في حالتي
اليسار والاعسار وفي العبد المسترك في حالة الاعسار فالا لان السات للمستر من حقوق الملك والثابت للشر يكسب حقيقة
الملك بحق الملك اذ من حقيقة فوجبه انما ينفذ في حاله واخذوا من حقيقة حالة الشر ورتب في الاعلى في الحالتين
انها بالاعتماد بينهما ما بخلاف الجميع اذا اعتقه المشتري قبض الغرض حيث لا يسي للبائع في الرواية الظاهرة وفي
الرهن يسي لان حتى البائع في الخمس خضع لان السبل لا يسلك في الاجرة ولا يستوفي من عينه وهذا يبطل حقه في
الحديث بالاطاعة من المشتري والمقرن وفيه ثبوت حقيقة ملكه لا يبطل حقه بالاطاعة ولو اقر المولى بدين عهده بان قال
رهنت عهدي هذا من فلان فمكذبه العبد ثم اعطاه تجب السعاية عنه عندنا خلافا لفرق ان كان الرهن موصرا ضمن
قيمه على التسهيل المقسم وان كان موصرا موصرا فهو اذ اعطى الرهن العبد الذي يرد والامانة التي استولى عليها
بسيما الا بقدر القيمة سواء اعطى الرهن العبد الذي يرد والامانة التي استولى عليها الا بقدر القيمة سواء اعطاه بعد
القضاء عليه بما اوفيه لان كبر ما بعد المتق ما يكونه انما اقبل الدين لا يرجع ان يسي على المولى لانه مال المولى وما
اذا يابعد الدين يرجع ان يسي وهو اذ اقر المولى على عهده يدين الاستقلال وهو يشكر مدي في قيمته مذق لانه لا ولاية له
على حاله في صحيح بقدر المال الموقوف له في قيمته ما شاء ثم يدين به ثم اتمته في المسألة انما يسي في المسألة الاولى قال رحمه الله
في خلاف الرهن كانت قيمته يعني انه اذا اقره وهو يدين بالدين حال ادى القيمة في الحال وان كان موصرا لا ادى
القيمة في حاله وان كان موصرا كانه حال الدين فان ربه الذي وان اقره ادين بالمرتين في قيمته فيكون رهنا عهده
يعني ان المرتين هو المضمون في قيمته فمضمونه يكون رهنا عهده لانه ادين بدين الرهن حال قيامه فكذلك في الاستقلال
ما قام مقامه ولو اوجب في حاله المضمون قيمته يوم الاستقلال كما هو خلافه فتم ان الرهن وقد تقدم ما فيه حتى لو كانت
قيمه يوم الاستقلال خمسة مائة يوم الرهن انما اقر خمسة مائة وكانت رهنا وسقط من الدين خمسة مائة لان المعتبرين
ضمان الرهن الرهن يوم تبضه ولو استهلك الرهن الرهن والدين بدين من قيمته لانه اقره مال ان يسي وكانت رهنا
في يده حتى يحل الاجل ولو حل الدين والدين من بدين حقه استوفى المدين دينه منه ومن الغرض على الرهن
اذا كان هناك فضل وان كان دينه أكثر وقسمه كانت قيمته يوم الرهن قدر الدين وقسمه رجعت قيمته الى خمسة مائة
وقد كانت يوم القبض الفاضل بالاستقلال خمسة مائة وسقط من الدين خمسة مائة كذا في الهداية قال الساج وهو
مشكل فان النقصان بمرجع السعر اذ لم يكن مضمونا عليه ولا معتبرا فكيف يسقط من الدين خمسة مائة ومثل
هذا الاستسكان نقضها بحاجب العنايه واجاب بان العين قد تغيرت بالاستهلاك فصارت لا تحتل العود الى القيمة
الا في بمرجع السعر ولو كانت باقية ترجع على ما كانت باقية عليه بخلاف ما اذا لم تتغير العين وهي باقية على حالها
وقد تراجع السعر لان العين التي قبضها بالها فلا يرجع شيء من الدين بمرجع السعر كذا في العنايه واذا كان ما في
الخلاصة من قواه وما حكم النقصان ينظر ان كان من حيث العين يوجب سقوط الدين بقدر النقصان وان كان من
حيث السعر لا يوجب سقوط شيء من الدين عند احوال الثلاثة محمول على ما اذا كانت العين باقية وهذا من خصائص
هذا الكتاب قال رحمه الله ويخرج من ضمانه باعارة من رهنه يعني اذا اعار المدين الرهن من الرهن بمرجع
من ضمان المدين لان الضمان كان باعتباره قبضه وقد انتقض بالرد الى صاحبه فبرقع بالضمان قال رحمه الله ويخرج

[illegible]

فيكون والقول قولها انها فاذ كانت كذا في المتباين ولان الغير اذ هي انما قضى دينه من ماله وأما ان الرهن فيكون
القول قوله ويرجع المعبر على الرهن به من ماله فيذهب عنه بالدين لانه قد صار قاضيا دينه من ماله بهذا القدر بغير
واذ انما عند المستعير قبل الرهن أو بعد ذلك كله لا يضمن لان المستعير انما يضمن العارية بما حدث آخر من اما
بالخلاف أو بان يضمن دينه منه ولم يوجد أحد منهما أو لا يضمن بالقض والرفع الى المرتبة لان المستعير لا يضمن
المالك قضى الرهن دينه ويبحث وكذا لا يضمن العبد فهاذا في رد الوكيل ضمن المستعير الا ان يكون من عياله
كالودع وهو سنة بدل على أن المستعير ليس له أن يودع من ليس في عياله وإن كان ان يودع من ليس في عياله في
الحالين دفع الامانة الى من ليس في عياله وذلك لان الدفع الى الغير لا يضمن في العارية انما يضمن بالدين لان المدين
ملك المصلحة بالامانة ومن ملك المصلحة لا يضمن بل يملك المصلحة بالودع ليعمل له الاذن فيما له المصلحة ومن
المستعار بالتوفيقه ألغى ولم يقبض المال فهاذا في رد المرتبة في الرهن في الرهن في المرتبة ألغى في المرتبة في الرهن
لان المتبوض على سوم الرهن مضى ومن على القابض كذا في وضوح حقيقة الرهن فمنه في المرتبة مثل المعبر وهو ألغى
للمرهن وما أخذ من المرتبة بدل المالك المستعير من حيث انه بدل مال المالك على حقيقته أنه قضى دينه
من ماله فانه لم يكن عليه دين المرتبة المستعار من وجوبه ثانيا الرهن ثم قضى نصف المالك وقال له ذاعن ثم يذهب
فلسان يكون عنده ألغى كل جزء من أجزاء الرهن ثم يبيع الدين اذ جعلنا كل جزء عنده وسأبعه من الدين
يمكن التبيع في الرهن وانه يوجب بطلان الرهن فلا يكون ان يفعل البعوض شيئا يبيع بعض الدين فلهذا هو قضى
كان ما قضى عن جميع العبد لمرهن المستعار بالقض وقبضته ألغى فقضى الدين وهذا في رد المرتبة فالمرتبة غنا من
في الالف بوجه على سوية العبد ولا ضمان فيه - ير على الرهن وفي رواية أخرى دفعه رداه على الرهن وردت الرهن
على المدين وهو الحق لان المدين صار قاضيا دينه به سلاك الرهن من وقت الارتفاق لانه ارعته وفيه لادب في حق
ملك الدين والحبس من وقت القبض فظهر انه استوفى منه الالف ولم يرد عليه دين ولم يكن له حق الاستيفاء فوجب
على المرتبة رداه على الرهن لانه استوفى ما عليه ثم رداه على مرتبة لانه قضى دينه من ماله عام وقبضه بانه عارفا
لرهنه فافكر بانه رهنه ثم قضى المال ولم يقبض الرهن حتى هلك عند المرتبة لاضمانه على الرهن لان المستعير
الرهن مودع خالف بالركوب وقد عاين في الواقع فيرأى من الضمان في الجامع أصلا ان القاضى نصب لايها المجهوق
المحترم الى أن بابها لا يبطالها واحد او هاتين المير والمستعير لم يكن الورثة الا ترد ادلائه ازالة له وبطلان حقه
ولو كان على المعبر دين ولا مال له سواه وفيه قضى عن دين المستعير لم يبيع حتى يجمع الغرامه والورثة لان بابهم يكون
بقيته الا انه متى لم يبيع الرهن بعباية قضى المستعير دينه فله أو بره المرتبة عن دينه فيسلم الرهن للمدين فيكون
ويقتضون حتى يبيع المير ويبقى الفضل لهم ولو يبيع غير رضاهم بما لا يصل اليهم شيء أو يصل اليهم أنى مما يصل
له اذا أعرا بعد قضاء المستعير دينه فكان أباهم مقيدا فيكون معتبرا وان لم يكن فيه وفاة بالدين لم يبيع الا أن يشاء
المرتبة قال رجم الله - ولو عين قدر أو حنسا أو بالافخا الى ضمن المعبر المستعير أو المرتبة في أي نوعين الميرضاهما
برهنه به أو حنسه أو الباط الذي برهنه فيه فله ألغى كان المعبر بالخيار ان شاء ضمن المستعير قيمته وان شاء ضمن المرتبة لان
كل واحد منهما متعهد في حقه فصدا الرهن كالفاصب والمرتبة كفاصب الغاصب وانما كان كذلك لان التعميد
مفيسد وهو في الزيادة لان غرضه الاحتباس بما تيسر اذا وبقى نقصان أيضا لان غرضه ان يصير مستوفيا لا أكثر
بمقابته عند الهلاك ليرجع عليه بالسكثير والنقصان يمنع من ذلك فيكون متعديا فيضمن الا اذا عين له أكثر من قيمته
فرهنه باقل من ذلك عمل قيمته أو أكثر لا يضمن لانه خلاف الى خير لان غرضه من الرجوع عليه ما أكثر حاصل بذلك
مع تيسر أدائه لانه لم يرجع الا بقدر القيمة لان الاحتباء لم يقع الا به فعيه به أكثر من قيمته غير مفيدي في حقه بل فسيه
ضرره عليه لتيسر أدائه وكذلك التعميد بالحبس والشخص والبالدان كل ذلك مفيد لتيسير بعض الاجناس في التعميد

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

ديسه قبل ذلك في جميع الرهن عليه بما قيمته بحقيقة الاستفاد وصار كالسيد المذموم اذا حفر في يد الغاصب ثرا في
الطريق ثم رده على مولاه ثم لف في السرادة فانه كما وصفنا فكذا هذا وان وقع في البئر دابة اخرى قيمتها الف سارده
صاحب الدابة الاولى وبأخذ نصف ما أخذناه لانه يصير ملنا الدابتين بالحفر من وقت تسدي بالانه لا قبل له سوى الحفر
فكان سبب تلف الدابتين الحفر فصارتها الدابتين معا فصارت قيمته ما دينا على السيد ولا يرجع المولى على الرهن
بشي لان حقه في ثمن العبد واكتسابه وما أخذه الرهن من المرتين ليس ثمن العبد ولا كسبه وما اذا تلف فيها انسان
ففسخ العبد فيه رجع الرهن على المرتين بما اقتضاه من الدين لان العبد تلف بسببه كان في يده فصار مستوفيا الدين
من وقت الرهن وقد استوفى مرة اخرى قبل ذلك فله الرجوع له رد احد الفيتين فان تلف فيها انسان آخر بعد ما دفع العبد
فولى الثاني يشاركة الاول في العبد لانه اذا وقع في الدابة فبيع العبد وهو يرجع ثمنه الى صاحبها ثم وقع انسان ثانيا
فدفعه هدر وكان يجب ان ينتصر المبيع ثم يدفع الى ولى الجناية ثم يساعدين العبد والجواب عنه ان نقص المبيع
لا يقيد لانه لو نقصناه احتجنا الى اعادة ثمنه فانه فيكون الشفاعة من القاضي بحسب الاية فيدفع الى القاضي لا يشترط على الجاني
واما اذا وقع فيها آدمي ومات فدفع العبد للجناية ثم وقع فيه اداة فيقال لولى القتل اما ان تبسج العبد اداة فبى الدين
لان الجنايتين استندتا الى وقت الحفر فكانت سارده اما في يد فدى العبد الى ولى الجناية ويخبر بين المبيع والهدم فكذا
هذا ويجوز ان يقال بغيره ان اول ان العبد اذا جنى اما ان تكون جناية عليه على آدمي او غيره من مال حيوان او غيره
ويجوز ان يقال كما قال محمد بن الفضل اذا جنى العبد على اذى جنائية بوجهه لئلا يخلو له الجاني ان شاء دفعه فيها وان شاء
فدفعه في غير ذلك او فرق بين جنائمه على اذى وجنائمه على المال ففي الجناية على الاذى يغير المولى بين الدفع والهدم
وفي جنائمه على مال الغير يغير المولى بين المبيع ودفع الثمن وبين فدائه ففي سفر الطريق مثلا اذا وقع فيه اداة
سلا فلقت فباع المولى العبد ودفع ثمنه في الجناية لرب الدابة ثم تلف فيها اداة اخرى يتبع رب الدابة الثاني استندت
الدابة الاولى لان المولى لما باعه ودفع ثمنه فقد فعل ما هو الواجب عليه وخرج من الخدمة فلما وقع الاذى ثانيا فقد
هدم دمه فاستند الطالب على المالك بدفعه من العبد ثم قد قام مقامه من العبد لا يستمرى وفي الثالثة الدابة لما
دفعه بعينه لولى الجناية الاولى ثم وقع في البئر انسان آخر والعبد بين يديه باقى في ملك صاحب الجناية الاولى وقد ذهب
على جناية برفوع الثاني فيه وتلف بسببه حفره السابق وقد دفع ثمنه لاول فخطاب ما ذكره في الجناية الاولى بما
هو الاصل من الدفع او الهدم وبوجه قوله لان الجنايتين استندتا الى وقت الحفر الى آخره وهذا في الجنايات بالانسان
لا يهدم دمه لسا ذكرنا في المذهب جنائمه على حفره لو حفر في الطريق فاعتق واوقع فيه رجل فمات فعلى
المولى قيمته لجنايته في ملكه ثم قال فان وقع فيها آخر استركا في القيمة لانه لا اعتاق ا تلف برفعة واحدة ثمنه قيمة واحدة
فهو يمتسها فان وقع فيها العبد بنفسه فوارثه يشاركة الاول في ملك القيمة لان العبد بعد السبق طهر في تلك الجناية
وصار كغيره من الاجانب وعن محمد بن دهم هدره الاصل ان العبد لو حفر بئر في الطريق ثم اعتق ثم وقع فيها ثمن
فدفعه هدر ولا يكفان على نفسه وطاهر الرواية ان على المولى قيمته لو رثته لما ذكرنا انه لماعتق طهر من الجناية فبعد ان
حفر بئر في الطريق فوقع فيه عبد الرهن فدفعه هدره ثم وقع احدهم فيها فمات بطل نصف المدين وهدم دمه لانهم
قام مقام العبد الاول واخذوا حكم الاول ولو وقع العبد الاول في البئر وذهب نصفه بان ذهبت عينه او شئت يده وسقط
نصف المدين فكذا هذا قال رحمه الله وهو جنائمه الرهن عليه ما وعلى مال هدر وعلى المرتين فيما دون النفس او في مال هدر
ظاهر ولو قال ان ذل الف وجنائه على الرهن الموجبة للمال وعلى مال هدر وعلى المرتين فيما دون النفس او في مال هدر
كان اولى لان الجناية على الرهن الموجبة للقصاص معتبرة في النفس والاطراف فيما توجه به وعلى المرتين في النفس
الموجبة للقصاص معتبرة ويحل كونها هدر في حق المرتين حيث لا فضل في قيمته عند الامام قال الشارح اطلق الجواب
والمراد جناية لا وجوب القصاص وان كانت توجه معتبرة حتى يجب عليه القصاص اما المرتين فظاهر لانه اجنبى عنه

على المسبب الجاهل بغير دفع الجاهل يسقط منه ضمان الدين ولو تركه الجاهل بغير دفع الدين في مكانه فبطلت الجاهلية بغير دفع الدين
فإن دفعه بأجل حاله من ضمانه فلا ضمان يسقطه اعتبار الجاهل بغير دفع الدين ولو تركه الجاهل بغير دفع الدين في مكانه فبطلت الجاهلية بغير دفع الدين
رئيس الجاهلية كما قاله بعض الأصحاب الجاهل بغير دفع الدين ولو تركه الجاهل بغير دفع الدين في مكانه فبطلت الجاهلية بغير دفع الدين
بالتجديد الجاهل بغير دفع الدين ولو تركه الجاهل بغير دفع الدين في مكانه فبطلت الجاهلية بغير دفع الدين
بغير دفع الدين ولو تركه الجاهل بغير دفع الدين في مكانه فبطلت الجاهلية بغير دفع الدين
فإن دفعه بأجل حاله من ضمانه فلا ضمان يسقطه اعتبار الجاهل بغير دفع الدين ولو تركه الجاهل بغير دفع الدين في مكانه فبطلت الجاهلية بغير دفع الدين
رئيس الجاهلية كما قاله بعض الأصحاب الجاهل بغير دفع الدين ولو تركه الجاهل بغير دفع الدين في مكانه فبطلت الجاهلية بغير دفع الدين
بالتجديد الجاهل بغير دفع الدين ولو تركه الجاهل بغير دفع الدين في مكانه فبطلت الجاهلية بغير دفع الدين
بغير دفع الدين ولو تركه الجاهل بغير دفع الدين في مكانه فبطلت الجاهلية بغير دفع الدين

[illegible]

مقام الام والام مع الابن الصحيح كأنها رهنا بجميع الدين وكذلك الامان ومنه ما سجد رحمه الله تعالى يسقط بيع الدين
 بقدر نقصان الاعبي فان مات الاعبي ذهب نصف الدين وان جنى الولد الباقي على الام نه دفع وان أخذ ما د الرهن الى حاله
 الاول وذهب من الدين بحساب ما ذهب من الام استحقاقا وفي القياس يسكون بحسب كان من الولد ما يبارين
 أمتهن يساوي كل واحدة ألفا فولدت كل واحدة ولدا يساوي ألفا ثم أن أحد الولدين قتل أمه لم ينجس من الجناية شيئا
 وكانت رهنا بحسب اثنين وخمسين وذهب من الام بحسب ما تمين وخمسين لان جناية ولد الرهن على الام هدر لا ينجس مع الام وفي
 حق الرهن لان عقد الرهن لم يرد عليه وانما صار رهنا تبعا للام قصار كسائر أطرافها وجناية تبعا على طرفها هدر سقطا
 ما فيها فكذلك هذا ولول أن الام قتلت ولدها عاد نصيبه اليها لان جناية تبعا على ولدها ان كانت مهذرة صار كان الواهبات
 حقيق أنفه ويختلف ما فيه الى أهله ولو لم يكن كذلك لكان أحد الولدين قتل الولد الثاني لو كانت أم المقتول وثلاثة
 أمسان القتال رهنا نصفهما ذن وخمسة أمسان القتال وأمه رهن بحسب ما نه قال والواهب أن يقال بان من القتال ونصف
 ثمنه مع أم المقتول رهنا بحسب ما نه ذن وخمسة أمسان القتال ونصف أم القتال بحسب ما نه ذن لان الدين انقسم بينهم ارباعا
 لاستواء قيمتهم فصار ارباع كل واحد منهم ما ثمان وخمسون وثلاثة ارباع المقتول فارغ عن الدين لان قيمته ألف واربعة
 مشغول والقاتل كذلك والجناية على ثلاثة ارباع الفارغ هدر والجناية على ربع الرهن المشغول هدر لانه ثمان
 بجناية المشغول على المشغول فيتحول ما يزاؤه الى أم المقتول وذلك اثنان وستون ونصف والجناية على ثلاثة ارباع رهنا
 الربع معتبرة لانه تلف بجناية الفارغ على المشغول فيتحول ما يزاؤه الى القتال وذلك مائة وستة وثمانون ونصف
 وذلك ثلاثة ارباع ما تمين وخمسين فصار ما في المقتول وهو ما ثمان وخمسون على أربعة أسهم فصار الألف على ستة أسهم
 وقد تحول ثلاثة منها الى القتال وثلاثة من ستة عشر يكون ثمة ونصف ثمة والباقي ستة أمسان ونصف ثمة فان مات
 القتال لم يسقط من الدين شيء لانهم اترك ولد الرهن لا يسقط شيء فان لم يمت أمه ذهب ربع الدين لانه كان
 بازاها ربع الدين ولو لم تمت أمه ولو لم يكن ما تمين أم المقتول ذهب من الدين خمسة أمسان وخمسة اربعة أمسان هدر
 ثمة ها وهو ما ثمان وخمسون وثمنا بسبب الجناية على ولدها وبقي القتال رهنا بسبعة أمسان وخمسة اربعة أمسان
 دين نفسه ها وذلك ما ثمان وخمسون وثلاثة أمسان تحول اليه من دين المقتول وذلك مائة وستة وثمانون ونصف
 وخمسون وما ثمان في عتق أمه فيقتلهم به الزادن رهن عبدا أو مائة ألف قيمة كل واحد ألفا ولدت التجار ينزلوا
 يساوي الغاني الوائد دفع به ثم فقا الولد يعني العبد وأخذ مكانه فيكون مع الام رهنا بجميع الدين لان الولد قام مقام
 العبد لانه الرهن فان نكحه واخلف بدلا لانه مات العبد وأخذ ما يزاؤه بدلا لجميع العتسين فقتل كل الرهن الى
 خلف ثغوم مقام الاصل في الرهن فان قتل الولد أو الام والام والقاتل رهن بسبعة مائة وخمسين لان كل واحد منهما
 رهن بحسب مائة فيكون نصفه فارغا ونصفه مشغولا والجناية على النصف الفارغ وعلى النصف المشغول المشغول يرد
 فسقط ما يزاؤه من الدين وذلك ما ثمان وخمسون والجناية على نصف النصف المشغول معتبرة فيتحول ما يزاؤه من
 الدين الى القتال فيصير القتال أيهما كان رهنا بسبعة مائة وخمسين ولو جاء العبد الاعبي فقتل القتال ودفع به كان رهنا
 بسبعة مائة وخمسين وهما قياس وفي الاستحسان يسقط من الدين بقدر نقصان العتدين وقدر فيما تقدم واذا استعار من
 رجلين عبدين قيمة كل واحد ألف فزهما بألف ففقا أحدهما عين الآخر ثم المفقودة عينه ففعا عين الغائبي ففما
 أحكام ثلاثة حكم بين المستعير والمترين وحكم فيما بين المستعير والمعينين وحكم فيما بين المعيرين أما الحكم فيما بين
 المستعير والمترين فنقول ان كل عبد نصفه فارغ ونصفه مشغول ففعا عين الاكبر الاصغر فقد تلف نصفه لان العين
 من الاتحى نصفه والجناية على النصف الفارغ وعلى النصف المشغول هدر لما بينهما فسقط ما يزاؤه من الدين
 وذلك مائة وخمسة وعشرون والجناية على نصف النصف المشغول معتبرة لانه تلف بجناية الفارغ على المشغول فيتحول
 ما يزاؤه من الدين الى القتال وذلك مائة وخمسة وعشرون ففي الاصغر رهنا بمائة وخمسين قصار الاكبر رهنا بمائة

[illegible]

يخرج يخرج على الحقين عبد موهون بالنسبة وقبضته ألف فقة من عبيد ان ذل فباعه فباعه ما سجد ارضه بالعباد منها فاما ما قام
الاول فيكون حكمه ما كالاول فتمكين جنابة احدى عبيد الى صاحبه كجنابة الاول على نفسه وذات عبيد روعه وشعر
ويجعل ألف ألف بالجنابة ثانيا فتمسوا بقة عبيد ان رهننا بالف يساوي كل واحد منهما ثلث فصار كل واحد
يساوي ألفا ثم قتل احدى صاحبه كان الباقي رهننا بسببها ثمة وخسين لان كل واحد منهما نصف ففارغ وانصفه مستوفى
في هذه الحالة ولو كانت فقة كل واحد منهما ألف الف يوم الاثني عشر بالقران يصير القاتل رهننا بسببها ثمة وخسين فكذا اذا كانت
فقة كل واحد منهما ألف الف يوم الاثني عشر بالقران يصير القاتل رهننا بسببها ثمة وخسين فكذا اذا كانت
قابلة او كثيرة ثم قتل احدى المدفوعين صاحبه فالحكم فيه كذا في الامم ما فاعلم ما قام الاصل في ذلك الاصل ما فاعلم ما قام الاصل في ذلك
فقيمتها ثم قتل احدى صاحبه لان حكم البطل لا يحل الف حكم الاصل وفي المتن في رجل قطع يدا امرأة انسان فقيمتها ألف ثم
رهنها المولى بخمسمائة وهي قيمتها فولدت ولدا يساوي خمسمائة لم تقسمها الا لثمة من الجنابة وان شاء
المولى صاحب المهرين فيسقط من الدين بسبب ذلك ولا تنفي على الجاني وان شاء اخذ من الجنابة قيمتها يوم قطع يديها
وهي ألف ويرجع الجاني على المهرين بقيمتها مطوعة وذلك خمسة اذ لا يماثل في عيها المهرين فتكون مضروبة عليه
لان رهن الجاني عليه بقطع حكم السراية ويرجع المهرين على الراهن بما ضمن وهو خمسمائة لان الرهن يتقضى في الامم
بالهلاك ويرجع ايضا عليه بمحض الامم من الدين وذلك خمسمائة ويبقى للمهرين على الراهن مائتان وخمسون حصص
الولد فان مات الولد بطل الرهن فيه ويرجع المهرين بهذه المائتين وخمسين على الراهن لان الدين كله ما دلى الامم كراية
بمعاينة عن أبي يوسف رجل رهن رجلا كرا من شهر ونحوها ما ويردونا كل واحد يساوي مائة ثمة ودرهم وقبض المهرين
فأقسم الاسلام البرذون الشعير فان ثلث كل واحد منهم رهن بذلك المائة لان المائة مقسومة على ثلاثة وقيمتها مقسومة
فيصيب كل واحد ثلثه والمائتان للراهن فجنابة ثلث العبد على الثلث من الرهن هدر لان جنابة الرهن على الرهن
مهدورة وجنابة ثلثي العبد متهمة فتكون في حلق العبد لان جنابة عبد الراهن على حق المهرين فتكون مضروبة عليه
فبقى البرذون ثلاثة اتساع المائة وسقط تسعة وهي ثلثها وفي العبد ثلثة اتساع المائة وهي ثلثها وفي الشعير ثلاثة
اتساع المائة وهي ثلثها فجنابة العبد على تسع واحد هدر لان جنابة الرهن على الراهن فيلزم التسع لان جنابة
ثلثه بجنابة غير الرهن على الرهن فيكون ما بقي ثلاثة اتساع المائة وسقط تسعة ولو كان البرذون ضرب المائة فبقا عليه
يذهب نصف ثلث الدين وهو تسع ونصف ثم أقض الاسلام البرذون الشعير فيأمره أيضا من جنابته في الشعير تسع اثنان
فيكون في العبد ثلاثة اتساع ونصف وفي البرذون ثلاثة اتساع فيكون بثلثه ستة اتساع وهو في الجاه مسائله على فهدون
مختلفة أحدها في هلاك امره من سرابة الجنابة الواقعة في يد الراهن والثاني في الجنابة على المرهونة وولدها والثالث
في اموال المرهونة وفي رهن العوار ثم انجلاء البياض أصله ان رهن الجاني بقطع حكم السراية ويرى الجاني عن
ضمانها كالبيع لانه تنذر ايجاب ضمان السراية على البائع لان السراية حصلت في ملك المشتري وتنذر ايجابه على
المشتري في الانتهاء فتصير الجنابة بخلاف الجنابة والنهي بجنابة عن البسابة وذلك لا يجوز والرهن كالبيع لان
المهرين ملك المرهون عند الهلاك بالدين فيقتصدل الملك عند الهلاك والبراءة عن ضمان السراية انما تحصل عند
الهلاك لا قبله حتى ان الراهن لو اقتلك الرهن قبل السراية ثم سرى ضمن الجاني بجميع بدل الرهن لا بدل الطرف قطع
بمجارية قيمتها خمسمائة وغرم القاطع لنفسه خمسمائة للراهن حالا ولا يغرم بالسراية لان الجاني بالرهن برئ عن ضمان
السراية لانها حصلت في ملك المهرين فبقى عليه أرش البسابة وتجب في ماله حالة كضمان اتلاف المال لان أطراف
البسابة لحقة بالاموال فالاتفاق واجب ضمان المال والمهرين بالهلاك يصير مستوفيا لدينه بقدر خمسمائة فسقط ذلك
ولو ماتت بعد ما ولدت ولدا يساوي خمسمائة فولد هارهن عاتين وخسين فادفع الى المهرين فيكون رهننا في يد مبع الولد
لان الدين انقسم على الام والولد نصفين لا سواء فيسقط المال وقيمة قيسه الولد خمسمائة في وقت الفكاك فحول

[illegible]

[illegible]

انما الرهن باع وعنده الرهن وتحتى الدين كما ان ثوبى ذات مقام الموصى ولكن انما البيع الرهن فكذا الوصية قالوا
 يوصى الله بان لم يكن له وصى نعمه القاضى له وصيا وامر بغيره كما ونعمل ذلك الى القاضى لان القاضى له حسب فاعلموا
 فقوى المسلمين اذا جازوا عن الشئ لا يعمهم ولا يعمهم ولا يعمهم الا فى الدين الوصى لئلا يعمى ما عليه الغريم ويوفى حقوقه من
 نصيبه ولو كان على الميت من غيره الوصى بعض التركة عنه غير سهم له من غير ما قبله بغيره لان الوصى من ائمة دولة اشارة
 بعض الغرماه بالايعاد المحكمى فاشبهه الايتار بالايعاد المحكمى والجامع ما فى كل واحد منهما من ابطال سعى غيرهم من
 الغرماه الا ترى ان الميت بنفسه لا يملك ذلك لغيره من موته فكذلك من قام مقامه وان قضى دينهم قبل ان يرد وجازر وال
 المانع ووصول حقهم ولو لم يكن للميت غيرهم آخرا جازر الرهن اعتبارا بالايعاد المحكمى وبسعى في دينه لا يباع فيه قبل
 الرهن فكذلك بعينه واذا رهن الوصى دين الميت على رجل جازر لانه استغناه فبطلت له ان يبيع ما لله اهل
 ففصل الى هذا الفصل منزلة المنة قد امكن كونه في او اخر الوصية قالوا الاخر استندوا كما ساقناه فيما سبق قال بعضهم
 الله ورهن عصب اقيمة عشرة فتمسرحم فخلوا وهو يساوى عشرة فهو رهن بعشرة كما يعنى اذا رهن عند عصب
 عصب الى آخرها قالوا ما كان محلا للبيع بقاء يكون محلا للرهن بقاء كما ان ما يكون محلا للبيع ابتداء يكون محلا
 للرهن ابتداء او المحرر محلا للبيع بقاء وان لم يكن محلا له ابتداء اقول لعلنا ان يقول لو كان هذا رهنه لعلنا المذكرة على هذا
 القدر من التعليل اما ظهور فائدة قوله ثم سار على وضع مسئلة بل كان يكفي ان يقال ومن رهن عصب اقيمة عشرة فتمسرحم
 فهو رهن بعشرة له كفاية لتعليل ذلك كوربعينه في اثبات هذا المعنى العام ففهم قال صاحب العمدة واقفا بل ان
 يقول بما مر جمع الى الجمل فلا ابتداء والابتداء فيه سواء عصبها بالهذات العامة عن ذلك الاصل وقال ويمكن ان يجاب عنه بانه
 كذلك فيما يكون الجمل باقيا وهذا يدل على الجمل حكما بتبدل الوصف فكذلك يختلف عن ذلك الاصل اذ اقول
 قول ثم فخلوا وهو يساوى عشرة يشير الى ان المتبر فيه في الزيادة والمقصود القيمة وليس كذلك بل المعتبر القدر لان
 العصب والجمل من المقدرات لانه اما اكمل او موزون وفيما بقية ان القيمة لا يجب مستقوت شي من ذلك الدين كما مر
 في انسكار القلب وانما يجب الخيار على ما ذكرنا لان الغاية فيه مجرد الوصف وقوات كل شي من الوصف في المكمل
 والموزون لا يوجب سعة ونى من الدين باسماع بين اصحابنا فيكون الحكم فيه انه ان نقص شي من القدر سقط بقدره
 شي من الدين والا فلا وأشار بقوله ثم فخلوا الى ان الغريم عند عصبه والارهن فلو كان ذميا قال في المنسوط رهن ذمى
 من ذمى خراجا عصب لا يثبت من قيمته بقدره ويقتضى رهنه الا في الغريم من وصفه المراجعة الى المحوضة نقصت
 المسالية عندهم ومعه وهامع بقاء العين بقاءها وتبدل الصفة لا يبطى الرهن كما لو كان الرهن قابلا انكسر وبقي الوزن
 على حاله ثم عند ذمى بغير الرهن ان شاء افقته بجمع الدين واخذوا ان شاء ضمنه خراجا مثل خجره فبغير الجمل على
 المرتن وعند محمد رهنه الله تعالى ان شاء افقته بجمع الدين وان شاء جعله بالدين كما في مسئلة القلب اذا انكسر
 كما مر بيانه وفيما بقوله رهن مسلم عصب الا ان رهن الكافر الخرج عند مسلم او رهن المسلم الخرج عند كافر باطل قال المرتن
 المسلم من كافر خراجا خلا في الرهن باطل ويكون الخراج امانة في يده لارهن وهو بالخيار ان شاء اخذته قضاء دينه
 وان شاء ايدع الخراج ليدندان كانت قيمة الخراج يوم الرهن كالدين لان المسلم يجوز ان يضمن الخراج بالرهن لانه منبب ضمان
 والمضمون منى نصيب في يد الضامن يخبر من له الضمان كما لو عصب المسلم خراجا من ذمى فصار ذمى خلا في يده خراجا الذي لان
 الخرج عند اهل الذمة يصلح لمنافع ما لا يصلح له الخراج ولا رجع فصار الخراج كمال الدائن وجهه وليس له ان يضمن المرتن خراجا
 مثل خجره لان المسلم منبب من قبل الخراج ولا وجد ان يترك الخراج عليه ويضمن الضمان لانه يؤدي الى الربا ولا وجه ان
 ياخذ الخراج ويضمن الدين كله لانه يتضرر به فقلنا يانه يجمع له بالدين ليدفع الضرر عنه وليس فيه ضرر على المرتن
 فكذلك اذا وجبت قيمة الخراج للرهن على المرتن فله عليه مثل ذلك فيلتقيان فصا صا ولو ارهن الكافر خراجا من مسلم
 لا يجوز ويكون امانة في يد المرتن لان الخراج لا يصير مضمونا على الكافر المسلم وان قبضها بجهة الضمان كما في الغصب

فصلنا الدين في الرهنة والثالث في الام حقه رهنا كس الام حقه في الرهنة على الدين ولو لم يكن الام حقه رهنا لم يكن الدين حقه رهنا
الام بعد الولادة او قبلها ذهب من الدين في عشرين سنة او ثلثه او نصفه ان الرهن يثبت من الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
كان فيها من الدين وفي الثلثين ومن الرهن في الثلثين من الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
الامر او يثبت من الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
يذهب انصافان لان الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
باعتق اليه القسط وعادرت كماله في ثلثي الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
يوم غيبته فان كانت جارية الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
باعتقته في عشرين سنة على واحد من الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
الراقي ونسبة الرهن في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
على خمسة ايام في رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
يطلب انصافان لما اذا ردت الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
الاولى في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
الاولى في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
في ان يادقبت اعدا لا يطرق في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
الرهن المرتبة خمسة ايام في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
عند رجوع الدين او اعتمدهم في الزيادة الرهن في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
بالخمس عشرة لانها ما بين الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
بالعشرة الاولى في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
في دين الرهن في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
ثالث الدين او الاول في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
المولود في الرهن بشرط بقاء الولد الى وقت الفسك لان الرهن في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
معهودا وانما يصير معهودا وقت الفسك لان الرهن في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
في الجارية المرهونة اذا عرفت ثم زيد في الرهن ولو هو جارية يانف تسامى انما فولدت ما يساوي الثاثل في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
فرا الرهن ولدا يساوي الثاثل في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
ثم خمسة الام وهي خمسة ايام في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
الزيادة عليه وانقصت الخمسة ايام الباقية على العبد الرهن والولد نصفين وان مات الوالد استمر العبد بلا شيء لانه ساهلك
الولد صار كانه لم يولد اصله في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
الام وان زاد العبد وليس هناك دين فاشم فكانت الزيادة باطلة فكان له ان يسترده بغير شيء ولو لم يمت ولو لم يمت ولو لم يمت ولو لم يمت
حتى صار يساوي الثاثل في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا في الام حقه رهنا
الام وقت العقد انما فانقسم الدين اثلاثا فقسط ثلثه لاهلك الام وبقي ثلثا ثانيا لاهلك الولد ولو نقص فصار يساوي خمسة ايام
اقتسكه بثلث الدين لانه تبين انفسه بثلث الام ثلثا الدين لان الدين انقسم على سبب الاثلاثه بزيادة الولد لان قيمته

[illegible]

وذلك ثلثا الالف على قيمة الولد وهي الفان وعلى خمسين النجدة وذلك ان يضاف اليها ثلثا الف على ثلثي الف فصار
 قصار قيمه فالولد خمسة أسهم واقسم ذلك على ثمانية أسهم فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 أسداسه وذلك خمسة أسهم واقسم ذلك على ثمانية أسهم فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 وعلى قيمة ثلثة أسهم من العبد وثلثة أسهم من العبد وثلثة أسهم من العبد وثلثة أسهم من العبد وثلثة أسهم من العبد وثلثة أسهم من العبد
 أخماس العبد لثلاثة أسهم فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 وعشرين وقسمه على ثمانية أسهم فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 وخمسة أسهم لان ذلك خمسة أسهم واقسم ذلك على ثمانية أسهم فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 الولد ثمانية أسهم فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 على أربع أسهم من الزيادة فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 يقتسم العبد الجارية والولد بينهما فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 ثمانية أسهم لان ذلك ثمانية أسهم واقسم ذلك على ثمانية أسهم فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 أعزرت سقط بالأمور فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 فكانت زيادة تسامى بها ثلثة أسهم من الزيادة في الثمانية أسهم من الدين فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 مقصد وما إلى نصف الولد وثلاث أسهم من الزيادة فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 وذلك الزيادة الوجه الثاني فلم يفرق بين الجارية والولد فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 لا أولى ولا يبارى ألفان فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 والباقي من الدين وذلك خمسة أسهم واقسم ذلك على ثمانية أسهم فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 وولدها تسع أسهم لان ذلك تسعة أسهم واقسم ذلك على ثمانية أسهم فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 الرهن رهنا آخر عز استحقاقه فلا خلاف في الزيادة في الدين لا يصح منه فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 في الدين أيضا ويخوف ان يكون للرهن على الرهن دين آخر فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 الزيادة تصير بعض الرهن وهذا لا يردوه من دين حاد مع بقائه القبض في الأصل ولهذا تصير في الرهن لاني الدين
 وله سهمان ولا بد له من سهمين فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 الزيادة في الدين تصير زيادة في الرهن بقاؤه فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 العناية ولو قال ذلك هذا العبد مع الأم قسم الدين على قيمة الأم يوم العقد وعلى قيمة الزيادة يوم القبض فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 الأم قسم عليها وعلى ولدها لان الزيادة دخلت مع الأم فان كانت الأم بعد الزيادة ذهبا كان فيها وبقى الولد والزيادة
 بها فيها فلا يطل المحكم بالزيادة ولو مات الولد بعد الزيادة ذهب بعرضه وفي العناية أيضا ولو قال ذلك هذا العبد مع الأم قسم الدين على قيمة الأم يوم العقد وعلى قيمة الزيادة يوم القبض فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 الولد باجز العبد ويكون رهنا مع الولد دون الأم فينظر الى قيمة الزيادة يوم الفسك والى قيمة الأم يوم القبض فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار سهم واحد يساوي ثلثي الف فصار
 الولد قسم على قيمته يوم الفسك وقيمة العبد يوم قبضه لانه دخل في ضمانه بالقبض فان مات بعد الزيادة بطلت لانه
 هلك خرج من العقد وصار كان لم يكن فينظر الى قيمة الزيادة في المحكم في الزيادة اه والمراد بقوله ان الزيادة في الدين لا تصح ان ره
 لا يكون رهنا بالزيادة وأمانة من زيادة الدين على الدين فصححة لان الاستدانة بعد الاستدانة قبل قضاء الدين الا و
 جاز اجماعا واذا حلت الزيادة في الرهن ثم قبضت قسم الدين على قيمتها يوم قبضها وعلى قيمة الاول يوم قبضه وثالثه
 عبارة اطلاق المؤلف زيادة الدين شرط في مقابلتها رهنا أولا والمقول التفصيل قال في المبسوط رهنا عينا قيم

[illegible]

يكن فهو القتل بمسبب وهذا لا يقتضي يعرف تمييز كل واحد منها انه اقرب فيه الى اهل الاثر من القتل خطأ
عنه ويصانحاً حصصاً ليس كذلك الا ان القتل الخطأ كما يكون من غير المسبب يكون أيضاً من غير المسبب
العظيم والشبهة العظمى منه انما لا يكون الا ان يكون جاري بجري الخطأ فهو القتل بمسبب المسبب لان ما لا يكون
جاري بجري الخطأ لا يلزم ان يكون القتل بمسبب المسبب بل يشترط ان يكون القتل بخطأ محض أيضاً فلا يتم المحصر في القتل
بمسبب ولما تميز بمسبب العتاق ووجه المحصر الذي ذكره صاحب النهاية من القصة وقال في ما نقل قول المصنف القتل
على خمسة أوجه وذلك انما استقر بنا فوجدنا ما يتعلق به شيء من الأحكام المذكورة أحد هذه الأوجه المذكورة نقل ما
ذكر صاحب النهاية من وجه المحصر فقال وضعه في مكانه فاهران من غير تفصيل ويبان والمراد بيان قتل يتعلق به
الأحكام قال جمهور الشراح ان قيد به لان أنواع القتل من حيث هو قتل من غير نظر الى ضمان القتل وعدم ضمانه أكثر
من حيث أوجه القتل والقول في ضمان القتل وجهاً والقتل بقطع الطريق وقتل الجاني حتى قال بعضهم بنظر هذا
ما قاله محمد رحمه الله تعالى في كتاب الايمان الايمان ثلاثة ولم يرد جنس الايمان لانها أكثر من ثلاثة فيسبب بالله تعالى ويدين
بالطلاق ويدين بالعقاق والجور والهمزة وانما أراد بذلك الايمان بالله تعالى انه قال فاصيغان أقول فيما قالوا انظر اذا طاهران
شأن من أنواع القتل لا يخرج عن الأوجه الخمسة المذكورة في الكتاب بل يدخل كل من ذلك فواحدة من تلك الأوجه فان
ما ذكره من قتل المرناد وقتل الجاني والقتل قصاصاً أو رجماً أو بقطع الطريق يكون قتلًا محضاً ان نفي هذا القاتل ضريب
المقتول بالسلاح وما يجري مجرى السلاح ويكون شبهة نعم ان يقتضيه بمسبب المسبب ولا ما يجري مجرى السلاح ويكون
خطأ ان لم يكن بغير المسبب بل كان بغير الخطأ الى غير ذلك من الأوجه المذكورة وانما تكون تلك الاقوال المباحة
من القتل خارجة عن الأحكام المذكورة لانها لا توجب الخمسة فلا معنى للقول بان أنواع القتل أكثر من خمسة فان قلت
كيف يتصور خروج تلك الأنواع من الأحكام الأوجه الخمسة للقتل الأمن نفس مسددة أوجه وحكم الشيء مما يرتب
عليه ويلزمه قلت نعم يجوز ترتيب الحكم على شيء شرهوا بشرط الاتري انهم يجهلون وجوب القود من أحكام القتل
المتضمن له شرهوا كثيرة منها كون الزنا على العتاق والقتل على العتاق والقتل على العتاق والقتل على العتاق
المقتول حره القاتل يعني لو قتل الاب واده عبد الاب لم يمس عليه القصاص وكذا لو قتل الام ولدها وكذا الجور المحمدي
ومنها ان لا يكون المقتول ملك القاتل حتى لا يقتل الولي به منه ومنها ان يكون المقتول مملوك المملوك فلا يقتل مسلماً ولا
ذمياً بالسكنى الجوري ولا بالمرناد نعم العتاق لا يمس له الا بالشرع في فقه الرواية لان نصه مما ثبتت طاعة بل مؤقفة
الى غاية مقامه في دار الاسلام صرح بذلك كل ما في عامة الاعتبار فكذلك كون المقتول بغير شرهوا القريب كل من
الأحكام ان كورة الأوجه الخمسة من القتل وليس شيء مما ذكره من الأحكام من هذه الأنواع المذكورة لانها على ان
انتماء شرط تلك الأحكام وهو كون القتل مضمون الدم وكون القتل بغير حق لا يتدفع في نفي فالظاهر ان مراد المصنف
بقوله والمراد بيان قتل يتعلق به الأحكام هو انتمائه على ان القصة مود بالبيان في كتاب الجنائيات اشهاه احوال بغير حق
اذ هو الذي يكون من الجنائيات وشرهوا عليه أحكامها دون احوال مطلق القتل وان كان الأوجه الخمسة المذكورة
تتناول كل ذلك قال رحمه الله في موجب القتل محمداه هو ما تعدن به به سلاح ونحوه في تفريق الاجزاء كالحديد من
الجور والخشب والنار الا ان القود عتاق أي القتل الموصوف به هذه الصفة بوجوب الاثم والقصاص متعين قال
السعياقي القتل فعل يضرب الى العباد تروى به الحياة وفي المتن ذكره يعرف به العتاق من غيره قال محمد بن حنبل قتل
يضرب يدر حبل أو شيئا منه بالسيف فاخطا فاصاب عنقه ولو اراد ان يضرب يدر حبل أو شيئا منه
بالسيف فاخطا فاصاب عنقه غيره فهو خطأ لانه اصاب غير ما تعدن في الاول اصاب ما تعدن لانه قصداً اتلاف طرف ذلك
الرجل ولو رمى قائمته على رأسه فاصاب عنقه غيره فهو خطأ وكذلك لو ضرب القتل فاصابه بالسيف فهو خطأ
ولو رمى رجلاً فاصاب طائراً رجوع السهم فاصاب الرجل فهو خطأ لانه اخطا في اصابة الحيوان ورجوع السهم محسب

فيه كالأول ولهذا سمي قصاصا وبه جعل منقصة الذم كما هو في غير الأولين من وجوب الجراح والدية أيضا فلهذا سمي
من المسائل في قتل العمد التي أصبحت الآن ترى التي تولى من قبل المصلح أو السلام لا تعدل الدية بل غنم أولئك كان فيها
وجوب المال لما أتت فيه إلى المصلح والمراعاة ما روي من قبل المصنف من أن المصنف أعطى القاتل الدية ولو لم يكن له إلا الدية
الأخرى في غير العمد وهذا مما لا يخفى على من يتأمل المسألة من حيث هو بل إن من أتت الدية أو غنمها من غير عمد كان
لا بد من غير سعة المصنفين وهذا ما لا يخفى على من يتأمل المسألة من حيث هو بل إن من أتت الدية أو غنمها من غير عمد كان
ذلك أي لا فائدة إلا من حيث هو في المسألة ولو تأمل المراد من المسألة في الدية من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة
رأى من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة
يدل على ذلك ما روي من أن من أتت الدية أو غنمها من غير عمد كان لا بد من غير سعة المصنفين وهذا ما لا يخفى
الله سبحانه لا يهتد به كتب علماءكم القصاص من الغنم بالمرء أو غيره من غير عمد في الدية من حيث هو في المسألة
الدية في الله سبحانه لا يهتد به كتب علماءكم القصاص من الغنم بالمرء أو غيره من غير عمد في الدية من حيث هو في المسألة
كان ذلك حراما فيهم أحدهم عوضا عن الآخر في الدية من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة
عني له من أحدهم مني إلا يتوهم الذي في الدية من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة
بين أن يقتضى أو يفرض اختيار الدية التي في الدية من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة
الرابع لما سألته عن ذلك فقلت في الدية من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة
ولو كان المسأل وجباية فخير إذ من وجب له الدية من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة
شأنه والذي يقتضيه أن الولي أن يختار من القصاص قبل اختيار القصاص من غير عمد ولو لم يكن هو الواجب بالقتل لما
صح غيره قبله تعينه واختياره إذا لم يوجبه من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة
الولي بالعمد دون غيره في المسألة فلا بد له من مواضع لا يجبر أحد على المعاوضة كفي سائر المحقة وفيه هذا الترتيب للمرتبة
القصاص على آخر عسر الدية كالمدة في غيرهما من الاعيان لا يجبر القاتل على أن ينع وان فيه أحدا نفسه ولا سلم إن
المضطر الذي ذكره يجبر على الشراء في الدية من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة
ومات وكذا أنت في هذا أيضا ما تم ثم لا بد من مواضع لا يجبر أحد على المعاوضة كفي سائر المحقة وفيه هذا الترتيب للمرتبة
وجوب الضمان في الخطأ من مودة صون الدية من الأعمار باعتبار أن مثل هذه الدية لا تعدد العقوبة وهو القصاص
لعدم الجناية في الدية لعمدة من الأعمار وأولا ذلك لئلا يكون من الناس من أدى إلى التفتت في بلان الناس
محترمة فلا تستقطب حرمها بعد ذلك الخاطئ كفي المسأل فيجب المال صبيحة إنهما عن الأعمار ولا يقال وجوب القصاص
لا ينافي وجوب المسأل ولا العمد من غير هذا الخاطئ التي ترى أن رجل لو قطع يد رجلين وهن في حجة ومدا الفاسطع
شلاء القطوع عيده بالخيار إن شاء اختار لا رش وإن شاء قطع يده السلاء وكذا لو قطع أحد الأولياء يهلك حتى إلى ابن في
القصاص وجوب الدية ولو أنه وجب بالجناية لمساوجب غير ضاهم لا فائدة في الدية من حيث هو في المسألة من حيث هو في المسألة
حقهم كما قال رحمه الله لا الكفارة أي لا نجب الكفارة بقتل العمد وقال الشافعي رحمه الله تعالى نجب اختيارا
بالخطأ بل أولى لأنها شريعت معقولة والأثم وهو في العمد كثر فكان ادعى إلى التباين وأما أن الكفارة دائمة بين العباد
والعقوبة فلا بد من أن يكون سببها بضاد أثرها بين المحظر والباحة لتعلق العباد بالباحة والعقوبة بالمحظر ووقيل العمد
كبيرة محض فلا تناطح كسائر الكبائر من الزنا والمسرقة والباقي ناج الشريعة فان قتت بشكل يكفارة قتل صبيد
الحرم فانه كبيرة محضة ومع هذا نجب فيه الكفارة قلت هو جناية على المحل ولهذا واشترك رجلان في قتل صبيد
الحرم يلزم جزاء واحد ولو كان جناية الفعل لوحب جزآن والجناية على المحل يستوى فيها العمل والخطأ اه أقول
في الجواب نجب اما أولا فلا بد لا يدفع المؤال المذكو لان مؤرده مضمون الاليل المترور وهو الكفارة لا تنافي
فيها وكبيرة محضة لا أصل للمدعي وهو أنه لا كفارة في القتل العمد فلا سلم كون قتل صبيد الحرم كبيرة محضة يلزم أن

إفاته في القتل الخطأ كما إذا رمى شخصاً بسمه أو ضرب به سميته بغير قصد أو إذا أدهى أو فاته سرياً فإذا هرب سرياً
بهذا في نوع الخطأ في القصد وكذا إذا رمى بغير ضابط أو فاته فاقصص آدمياً أو هرب سرياً في نوع الخطأ في القتل فان استعمال
الآية الثالثة الذي جعل ذلك على القصد فقد تحقق هناك أيضاً مع أنه ليس بمعدل هو خطأ الشخص على ما هو وأما
أطية فإن قلت المراد باستعمال الآية الثالثة في القتل الخطأ كونه استعمالاً لا استعمالاً فيه أيضاً نظراً
لثبوت لكون الخطأ في وصف المقتول فإن قلت المراد استعمالاً الضرب المقتول من حيث أنه آدمي لا استعمالاً الضرب
مطلقاً في نوع الخطأ في القصد لم يحقق المحيية المذكورة قلت كونه استعمالاً من هذه الحشية أمر مضمحل راجع
إلى النية والقصد فلا يقع عليه كلاً لا يوقف على الهدف فلا يثبت من دليل آخر خارجي فتدبر وذكراً في حضانة الآية لا يشترط
الخرج في الحد يدوماً يشهد الحد يد عن النجاس وغيره في ظاهر الآية وأما الاستم فلقوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً
فجزاؤه جهنم خالداً فيها الآية أقول للقاتل أن يقول الدليل خاص والمدعى عام لأن إيجاب القتل المؤثر والقول لا يثبت
عن لزوم المأثم والآية المذكورة مخصوصة بقتل المؤمن اللهم إلا أن يقال الآية للمعد كونه وإن أعادت المأثم في
قتل المؤمن عهداً فقط بعبارة إتمامها التمس في قتل الذي أيضاً لا يثبت على ثبوت الصفة بين المسلم والذمي
نظر إلى التكليف والدار كما ساقى نفسه عليه فإن قيل بقي خصه من الدليل مع عموم المدعى من جهة أخرى وهي أن
المدعى عند أهل السنة والجماعة أن المؤمن لا يخلد في النار وإن ارتكب كبيرة ولم يثبت والظاهر أن المراد بمن يقتل في
الآية المذكورة هو المسلم بدلاً من الآية الثالثة في القتل بدون الاستحلال خارجاً عن مدلول الآية قلنا لا نسلم ظهور
كون المراد بمن يقتل في الآية المذكورة هو المسلم لجواز أن يكون المراد بالخلد المذكور فيها هو المسلم الطويل
كما ذكر في التفاسير فلا ينافي التمس من أهل السنة والجماعة ولئن سلم كون المراد بذلك هو المسلم كما ذكر في
الكتب الكلامية وفي التفاسير أيضاً في الآية دلالة على عظم تلك الجناية وتحقيق الأثم في قتل المؤمن عند أهل
الاستحلال أيضاً والمسأل من استحلاله الخلود في النار وأما القول بقوله عليه الصلاة والسلام الحمد لله وقوله تعالى
كنية عليكم القصاص في القتل الخبر بالخبر الآية إلا أنه يقيى بوصف الحمد لقوله عليه الصلاة والسلام الحمد لله وقوله
موجبه يعني أن ظاهر الآية يوجب القود بالقصاص أيضاً بوجه القتل ولا يفصل بين الحمد والخطأ الآية تفسر
بوصف الحمدية بالحديث المشهور الذي تلقى الأمة بالقبول وهو قوله صلى الله عليه وسلم الحمد لله أي موحدة فهو
كذلك في الشرح قال صاحب الكفاية بهذا لا يقال إن قوله عليه الصلاة والسلام الحمد لله لا يوجب التقيد بالحد
تخصيصاً بالذكري فلا يدل على نفي ما عداه لآية ولا لولي يوجب هذا التفسير تقييداً بالآية بل يمكن القول بوجوب القود فقط
فلا يكون له كلف الحمد فائدة أقول سؤال ظاهر الورود في أن يخطر به كل ذي فطرة سليمة ولكن لم أر أحداً
سواه حول ذكره وأما جوابه فنظور فيه عتدي لجواز أن يكون مثل النبي صلى الله عليه وسلم عن حكم الحمد فقط بأن
كانت الجناية قتل الحمد فصار قوله عليه الصلاة والسلام الحمد لله جواباً عن سؤالهم فقائده ذكر لفظ الحمد حيث
تطبيق الجواب السؤال وسع هذا الاحتمال كيف يمتنع تقييد كتاب الله بالحديث المزبور قال رحمه الله هو إلا أن يدفعوا
يعني يجب القصاص إلا أن يدفعوا الأولاء فيسقط القصاص بعفوهم ولا يجب شيء هذا إذا كان العفو بغير بدن وإن
كان بدليل يجب المشروط فيتعين بالصلح لا بالقتل قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى الواجب أحدهما إلا بعينه ويتعين
باختيار الولي ولما تأولوا ورؤوا من قوله عليه الصلاة والسلام الحمد لله قد تضمن أن جنس العمد وجود القود لا المال
ومن جعله موجبا للمال فقد زاد عليه وهو لا يجوز وإلى هذا المعنى أشار ابن عباس رضي الله عنهما بقوله الحمد لله لا مال
فيه ولأن المال لا يصلح موجب العمد المأثرة بنفسه وبين الآية صورة ومعنى إذا آدمي خلق مكرماً لم يصلح
التكليف ويستعمل بالطاعة يكون خليفة الله تعالى في الأرض والمسال خلقاً لا فامة مصالحة ومثاله في حوائجه فلا
يصلح خيراً وأما مقامه والقصاص يصلح لما آتاه صورته لأنه قتل بقود كذا معني لأن المقصود بالقتل الانتقام والثاني

حاجتها وزورها وانها اذ قال جعل ابن مالك بين الباءه قيار سرائر انه اخبره به شمره فوالله لا بد ان يكون قد وقع في ذلك
بما ذكر فقال عليه الصلاة والسلام قد علم ان النوان السبعون من سائر المشركين من اجل انهم كانوا يسمونهم
بذلك لانه لم يفرق بينه وبين غيره من المشركين فوالله لا بد ان يكون قد وقع في ذلك
كل ذلك فيه شبهة لا يوجب القصاص ولا جوارح ولا يوجب الاكل من اكله ولا يوجب الشرب من شربه ولا يوجب
مهاضه من اقصاه عن تركه ولا يوجب اكله من اكله ولا يوجب شربه من شربه ولا يوجب اكله من اكله ولا يوجب
شربه من شربه ولا يوجب اكله من اكله ولا يوجب شربه من شربه ولا يوجب اكله من اكله ولا يوجب شربه من شربه
ففيه على تقدير انهم من المشركين لا يوجب الاكل من اكله ولا يوجب شربه من شربه ولا يوجب اكله من اكله ولا يوجب
شربه من شربه ولا يوجب اكله من اكله ولا يوجب شربه من شربه ولا يوجب اكله من اكله ولا يوجب شربه من شربه
ان شبهة السبعون اعم من الخطا اعم من الخطا فمن اكل من اكله ولا يوجب الاكل من اكله ولا يوجب شربه من شربه
بأنه قد شبهه بالسبعون لا يوجب الاكل من اكله ولا يوجب شربه من شربه ولا يوجب اكله من اكله ولا يوجب شربه من شربه
صاحب الهداية ان صاحب الاية استدل في الآية بفتح الهمزة في قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من
على قوله اي حريصة من جهة انه اعني ما لم يذكر لكم من الاكل من اكله ولا يوجب شربه من شربه ولا يوجب اكله من اكله
على الظاهر ان يقول انه اثم الشرب لا يوجب الاكل من اكله ولا يوجب شربه من شربه ولا يوجب اكله من اكله ولا يوجب
ولا تجب بالضرب الا ترى انه لا تجب بالضرب الا ترى انه لا تجب بالضرب الا ترى انه لا تجب بالضرب الا ترى انه لا تجب
القتل دون الضرب واما وجوب الضرب في قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الاكل من اكله ولا يوجب شربه من شربه
في تحقيق التحقيق كماله في قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الاكل من اكله ولا يوجب شربه من شربه
الاثبات من وجهين اولهما ان قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الاكل من اكله ولا يوجب شربه من شربه
الفعل فصار له ان كالمخطا الا في حق الاثم وصفة المخطا في الآية على ما تيسر من بعده ان شاء الله تعالى
وهو وان يرى شخصاً من عبيد الاوربيين فاذا ركبهم او غرضوا له ما لم يذكر لكم من الاكل من اكله ولا يوجب شربه من شربه
فقتله او كذا او كذا في العاقلة بحقه قوله وهو ان يرى من عبيد الاوربيين فاذا ركبهم او غرضوا له ما لم يذكر لكم من
وخطا في الفعل وقديماً في التورين يقول في قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الاكل من اكله ولا يوجب شربه من شربه
الفعل فصار له ان كالمخطا الا في حق الاثم وصفة المخطا في الآية على ما تيسر من بعده ان شاء الله تعالى
فما فيه ادعاء هذا ان الله تعالى في قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الاكل من اكله ولا يوجب شربه من شربه
في تفسير المخطا في قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الاكل من اكله ولا يوجب شربه من شربه
فصحت ادعاء هذا ان الله تعالى في قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الاكل من اكله ولا يوجب شربه من شربه
متمم آخره من حيث انه قد كان انفسه به جلد اوله فيكون تفسير المخطا في قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من
وهو بخوان يرى اشارة الى المذموم كما تدارك صاحب الوقاية حيث قال في المخطا في قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من
او حريماً ولا كرمه عرضاً فاصاب آدمياً اذ ثم ان صدر السبعة قال في شرح الوقاية المخطا في قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من
وخطا في الفعل فالحط الذي في الفعل ان يقصد فعلاً فيصير ذممه فعل آخر كما اذا روى الغرض بالخطا فاصاب غيره هذا
هو المخطا في الفعل واما المخطا في القصد هو ان لا يكون المخطا في الفعل وانما يكون المخطا في القصد فان قصد به هذا
الفعل حريماً لكان المخطا في ذلك القصد وهو الغرض حيث لم يكن قصده اذ ورد عليه صاحب الاصل
والايضاح حيث قال المخطا في الفعل ان لا يصد عنه الفعل الذي قصده بل فعل آخر وليس كذلك فانه اذا روى
عرضاً فاصابه ثم رجع عنه او تجاوز عنه الى ما رواه واصاب رجلاً لا يحقق المخطا في الفعل والشرب المذكور ههنا
مفقود في صورتين ثم انه اخطأ من وجه آخر حيث اعتبر القصد فيسه وذلك غير لازم فان استقطب من يده خبثه او

[illegible]

سنة فقتل رجل من بني النضير في الخطأ في الذم ولا قصده فيه اهـ وقول الخراف عرضا منه انه موقوف على قيد ونظا هـ ان
 رعى عهده عرى الخطأ في الفعل وليس كما الموقاة رستها منه خشية اولئمة فقتل رجل من بني النضير في الخطأ ولا روى وقوله
 كثر ثم انقلب على رجل من نفسه وما سبى عبرى الخطأ لان هذا ليس بخطأ حقيقة ولما وجد حقه حقة وجب عليه ما
 نطقه كقتله على الطفل فحمله كالتخطأ لانه عسنة وروى الخطأ وانما كان حكم الخطأ ما ذكره لقوله تعالى فيه فقتل يروى
 مؤمنة ودية مسلمة الى اهله وقوله قضى به عمر رضي الله تعالى عنه في ثلاث سنين بمحض من العجالة من غير تكبير فعمار
 جسامها قال رحمه الله بوالقوتل بسبب كذا فالتشريع واضح المحر في غيره ما سلك الدية على العاقلة لا الكفارة في
 روى وجب القتل بسبب الدية على العاقلة لا الكفارة اما وجوب الدية في الدنف وهو ممتنع فدفعه بالحق
 فقتل كالتدافع المبق فيه فقتل فيه الدية تصدق لا لا نفس فمكروا على العاقلة لان القتل بهذا الطريق دون القتل
 الخطأ فيمكن من مفسدات العاقلة فقتل على العاقلة فقتل على الخطأ في أولي العدم القتل منه مباشرة ولهذا لا يجب
 الكفارة فيه وفي الأصل لو كان على دابة فقتل دابة في انسان فقتل وفي النابح أو سقط من سطح على انسان فقتل
 هذا كله قتل خطأ ومباشرة ترى شرح الطحاوي والافكاره بغير مرقعة في حق القادر وصيام شهرين متتابعين في حق
 غير القادر ولو أخطأ يوما يجب الاستئناف ولا يجوز الا بنية من الليل ولا اطعام فيه فقتل القدرة وقتل الأذى لا وقت
 الوجوب اهـ قال رحمه الله بوالقوتل بوجوب رومان الأربث الأضداد أي كل نوع من أنواع القتل التي تقدم من
 عدم شبهة وخطأ وما جرى مجراه بوجوب زمان الأربث الأضداد بوجوب ذلك كما لا يوجب الكفارة وقال
 الشافعي هو ملحق بالخطأ في أحكامه قال رحمه الله بوجوب شبهة النصف النفس عند قيامها بها لان الألف مادون النفس
 لا يقتضيه بالقتل فلا ينصرف فيه شبهة العدم بخلاف النفس على ما بينا والذي يدل على هذا ما روى عن
 أنس ابن مالك ان جمعة الربيع طمعت جارية فقتلته ربت ثلثتها فطاموا والمسلم العنق فطاموا الارش فطاموا الا القصاص
 واقتسموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا القصاص فقال أنس بن النضر أتكمس
 ثنية الربيع والذي بعثت بالحق نبيا لا تمكروا ثنية فقتل النبي صلى الله عليه وسلم يا أنس كتاب الله القصاص فرضي
 القوم فقتلوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انتم عباد الله من لو أقسم على الله لأبره ووجه دلالته على ما نحن فيه
 اننا علمنا ان الله قتلوا انت على النفس لا يوجب القصاص ورأيناها في مادون النفس فداؤجه بقتلهم عليه الصلاة
 والسلام فثبت بذلك ان ما كان من النفس شبهة عذوه وعذو فقتلها ولا يتصور ان يكون شبهة عذوه الله أعلم

باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه

لما فرغ من بيان أنواع القتل شرع في تفصيل ما يوجب القصاص من القتل وما لا يوجبه في باب على حدة قال رحمه الله
 بوجوب القصاص بقتل كل محقون الدم على التام وهذا في السابغ بشرط أن يكون المقتول محقون الدم على التام
 ليس دفع شبهة الإباحة عنه لان القصاص نهاية في العقوبة فيستدعي الكمال في الجناية فلا يجب مع الشبهة واحترز
 بذلك عن المستامن فانه غير محقون الدم على التام قال في العناية وقيد البحث من أوجد الأول أن العفو مندوب اليه
 وذلك ينافي وصف القصاص بالوجوب الثاني ان حقن الدم على التام غير مقتض ولا غاية ما يتصور منه ان يكون
 للمسلم في دار الاسلام وهو يزول بالارتداد والعياذ بالله تعالى الثالث انه منصوص على قتل ابنه المسلم فانها موجودة
 فيه ولا قصاص الرابع ان قتل التام يثبت المساواة واذا قتل المستامن فقتل وجب القصاص ولا مساواة
 والجواب عن الاول أن المراد بالوجود ثبوت الاستيفاء ولا منافاة بينهما وبين العفو وعن الثاني أن المراد بالحقن على
 التام ما هو سبب الأصل والارتداد عارض لا يعتبر ورجوع المحرر أصل لا عارض وعن الثالث بان القصاص
 ثابت لكنه انقلب لشبهة الأبوة وعن الرابع بان التفاوت الى نقصان غير مانع عن الاستيفاء بخلاف العكس وفي
 الثاني القصاص واجب بقتل كل محقون الدم على التام وليس يتم ما شبهة المالك ولا شبهة الجزية يعني به

[illegible]

[illegible]

الحدا و الحروب و يقتل المستأمن بانستأمن قداما لوجود المساواة بينهم لا يقتل المستأمن الا لو جردا لم يجرى قال رحمه الله
في الرجل بالمرأة والكبير بالعصير والعصير بالاعمى والزمن ونافق الامراة وبالحملين في يقتل الرجل بالعصير
بهؤلاء وهو معطوف على ما قسم من قوله يقتل الحمر بالحر الخ لا على ما يليه من قوله ولا يقتل المستأمن وانما
جرى القصاص بينهم لوجود المساواة بينهم في العصمة والمساواة في اعيانهم المستمرة في هذا الباب ولو احدثت قساواها
لاستأب القصاص وظهور الغنى قال رحمه الله في الرجل بالولد في مساواة بالولد في ما من العفو من ولدان كتران في اعيان
قال رحمه الله في الرجل بالولد في قوله عليه السلام لا تقادوا بالولد ولا العبد بالعبد ولا النسيء بالعبد ولا النسيء
لا يقتل ولده قال ابو الفوارس فيمنه في ذلك شبهة في سقوط القصاص ولان الاب لا يستحق القصاص بولده لانه
لا حاشية في الحال ان يكون الولد سبب الاغتصاب وانه لا يقتله اذ اوجده في صف المهر كمن مائة ازارا ما هو محسن
وهذا لان القصاص يستحقه الوارث بسبب انعقد للاب في خلافه ولو قتله به كان القاتل هو الابن بسبب ولولاب بالفرق
بين هذا وبين من زنى بالمتة وهو محسن فانه يرجم بسبب بان الرجيم من الله على المحرم من بخلان القصاص لا يقال
فيجب ان يحدا اذا زنى بجارية ابنة لاننا نقول ثبت له حق الاب بقوله عليه السلام انت وما لك لا يملك قال رحمه
الله في الام والجد والمجدة كالأب في سواء كان من جهة الاب او من جهة الام لانه من وجهه فالنصف الرار في الاب يكون
وارد اعيانهم دلالة فسكانت الشبهة تمامه في جميع صور القتل وقال مالك رحمه الله تعالى ان قتله من باب المهر
فلا قصاص عليه لاحتمال انه قد تادب به وان كان ذبحه ذبحا فله القصاص لان عمدا لا شبهة فيه ولا نافي بل جنائية
الاب اعظم لان فيه قطع الرحم فصاوة في زنى فانيته حيث يرحم كل الزوجي بالاجنية والحجة عليه ما روينا وما ينبغي ليس هذا
كالزنا فيه لانه الاب لو فوره شققة بجمعة ما يضر ولعله يحتمل الضرر عنه حتى يسلم ولله في هذا امر الله الغاشية بين
الناس فلا يتوهم ان يهصدقت ولله فان وجهه ما يدل على ذلك فهو من العوارض النادرة فلا يغير بذلك القواعد
الشرعية الا ترى ان السفر ما كان فيه المشقة فما كان له ان يترخص به بصفة المسافر في فلا يغير ذلك بما يتفق فيه له منهم
من الرأفة ولا كذلك اننا قال رحمه الله في بعبده ومبذبه ومكاتبه في بعبده ولا يعبده ما يعبده في يقتل بهؤلاء
لما روينا ولا يله ولو وجب القصاص لو سببه كما اذ قتله غيره ولا يجوز له ان يوجب على نفسه عقوبة وذلك لا يستوجب ولله
القصاص عليه نساينا والقصاص لا يتجزئ فيسقط في البعض الاجل انه ملك البعض فيسقط في الكل لعدم التجزئ قال
رحمه الله تعالى وان ورث قصاصا على أبيه سقط في لانه ان الابن لا يستوجب العقوبة على أبيه وصورة ناسلة
فيما اذ قتل الاب أخ امرأته ثم مات امرأته قبل ان يتنص به فان ابنته ميراث القصاص الذي اعلى أبيه فسقط لانه
كما اذ قتل امرأته وليس لها ابن الا انها منه فيسقط القصاص قال رحمه الله في واغصا بقص بالسيف في وقال الشافعي
رحمه الله تعالى يقتل بمن مثل ما قتل ان قتله بمن مثل مشرعو وان قتله بغير فعل مشرعو كطوامة يتخذ خشبة ويفعل به كما
فعل ولنا ما رواه شفيان من قوله عليه السلام لا تؤد الا بالسيف وهو نص في نفي استيفاء القود بغير السيف
فكف يلقى به دلالة ما كان سلاط من غير السيف وهل يمشو رانه يدل كلام واحد على نفي شيء وثابتة معا وتحت
ان يكون المراد بالسيف في الحديث المزبور السلاح مطلقا بطريق الكتابة كما أشار اليه المصنف بقوله والمراد به السلاح
وصح به صاحب الكفاي والكفاية حيث قال وانا قوله عليه السلام لا تؤد الا بالسيف والمراد بالسيف
السلاح هكذا فهمت الهامية رضي الله تعالى عنهم وقال في النهاية فانه قيل يحتمل ان يكون المراد من الحديث لا تؤد
يجب الا بالسيف لان يكون معناه لا تؤد يستوفى الا بالسيف قلنا التوداسم الفعل هو جزاء القتل دون ما يجب شرعا
وان حمل عليه كان مجازا ولان الفرد قد يجب بغير السيف كالقتل بالنار والابرة فلم يمكن جعله عليه لوجود وجوب القود
بدون القتل بالسيف وانما السيف مخصوص بالاستيفاء له وما رواه كان مشروعا نسخ كما مضت المشبهة أو يكون
اليهودي ما عني في الارض بالفساد فيقتل كما يراه الامام ليكون أيدع وهذا هو الظاهر ولان اليهودي كان أخذ المال

[illegible]

المولى والوارث لا يشترط من له الحق لانه ان مات من اكل قال بل واثبت الله ميراثه والقصاص للوارث وار
مات عبد اكل قال زيد بن ثابت رضي الله عنه والقصاص للمولى قال ابن قاضي زاده على ما روي انه قال في قوله
هو ما لم يقيد بالحرق وقيد في الصورة الا في حصة حيث قال وان لم يترك واثبت له ورثة اسراراً وان لم يترك اسراراً
فانه اذا كان الوارث هذه الرقبة اقلها هو ان يبيع القصاص للمولى عند أبي حنيفة وعائش وسفيان الكوفي الا في حصة
المولى خاصة اذا ولية لا رضاء على استيفاء القصاص ففي حصة من له الحق فهو ما اذا كانت الورثة اقل من حق الاستيفاء
لما في حصة القصاص للمولى وحده في قواهم جميعاً كما اذا كانت ورثة اسراراً لانه مات عبد في تلك الصورة والقصاص
بالاسرار يشعر بكون المحرم في الارتقاء خلاف ذلك على ان مفهوم الخلفاء معتبر عندنا في الروايات كما صرحوا به قالوا
قلت الرقيق لا يكون وارثاً لانه الرقبة لا يمرر الا برقة التي تمنع من الارث كما تقر في عم النضر فلا يحتاج الى تعقيب
الوارث بالحر بل لا وجه له لانه لا يشترط بكونه الرقيق أيضاً وارثاً فأت المراد بالورث هنا من كان من شأنه ان يرث والرقبة
كذلك لانه يرث عند زوال الرق لانه يرث بالفعال فيمنع من القصاص بالحرية والايام ان لا يتم تعقيب الورثة بالاسرار في
الصورة الا في حصة القصاص مع انها قديمت بها في الكتاب بل في أصل التجميع الصغير للأمام الرباني قال رحمه الله عز وجل
عبد الرهن لا يقتص حتى يجمع الرهن والرهين يجمع لان الرهن لا يملكه الا بملكه من ابطال حق الرهن في الدين لانه
لو قتل القاتل لبطل حق الرهن في الدين لانه الرهن بلا بدل وليس للرهن ان يستوفى منه ربحاً ثم يرد الى بطلان
حق الغريم في العيون والجوامع الصغير لفخر الاسلام ان لا يثبت لهما القصاص وان اجتمعوا في حصة كالمسكاتب
الذي ترك وفاء وارثاً ولكن الفرق بينهما ظاهر فان المرثون لا يستحق القصاص لانه لا ملك له ولا وفاء فانه يشبه من تد
الحق بخلاف المسكاتب على ما بينا وفي العيون العبد المرفوع اذا قتل عمداً فان اجتمعوا على القصاص فله ما ان يقتصا في
قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويكون المستوفى هو الرهن وقال محمد وزفر لا قصاص وعلى القاتل القيمة في المبيع
روي هشام عن أبي حنيفة وأبي يوسف انه يؤخذ من القاتل قيمته ويكون رهنه ما كانه وروي ابن ابي عمير عن أبي يوسف
من أبي حنيفة انه اذا اتفقا على القصاص وقبضته أقل من الدين أو مثله فله ما ذلك وان اختلفا فله ما قبضته ويكره
رهنه ما كانه ثم على قول أبي يوسف اذا اجتمعوا على القصاص سقط الدين من المرثين في الرواية الظاهرة وان اجتمعوا على
أخذ القيمة يرجع المرثون على الرهن بدونه كالعبد الموصى بجزء منه ولو قال المولى وان قتل عبده فله حقه تمامان
لا يقتص حتى يجتمع الكان أولى وأخيراً ما كونه أولى فلانه اشمل لعبد الموصى برقبته لانسان وبخلافه لا تخبر وغيره
وقولنا حقه ان لا يقد انه اذا كان مالكين فلا يند من اجتماعهم ام كونه أخصراً أظهر وقولنا تمامان ليجوز العبد المبيع
المقتول قبل القبض كما صافي وفي فتاوى الفضل المودعي به اذا قتل قبل ان يقبل الموصى له الوصية فلا قصاص للوارث
ولا للموصى له ان اتفقا به مات قبل قبول الموصى له ثم بعد ذلك بنظر ان قبل الموصى له الوصية يرجع على القاتل
بقيمة ولا يرجع الورثة بذلك والموصى برقبته لرجل وبخلافه لا خرا اذا قتل عمداً فلا قصاص فيه الا ان يجتمعوا في
الكبرى ان اتفقا بطل حق صاحب الخدمة ويستوفيه صاحب الرقبته وان لم يرض صاحب الخدمة فانه يجب القيمة
على القاتل ويشتري بها عبداً آخر ويكون حاله مثل حال الاول وفي القدوري قال أبو يوسف العبد الموهور اذا قتل
قبل قبض المرأة وبطل الخلع اذا قتل قبل قبض الزوج وبطل الصلح عن دم العبد اذا قتل في يد الغاصب عمداً فان شاء
المالك اقض من القاتل وان شاء ضمن الغاصب قيمة عبده ثم يرجع الغاصب على القاتل وان قتل العبد المبيع قبل
القبض فالقصاص المشتري ان أجاز البيع لانه المالك وان نقص فلبيع لان المبيع ارتفع وظهر انه المالك وهذا
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي العيون وفي فتاوى الفضل العبد المبيع اذا قتل قبل القبض عمداً يخر المشتري بين
المخى والرد فان اختار المظني فله ان يقتص ولكن لا يكون له الاستيفاء الا بعد نقد الثمن فقد جوزوا اجازة البيع بعبد
الموت هذا ولورد المشتري المبيع البائع ان يقتص في قول أبي حنيفة واذا دني الثمن قال أبو يوسف لا يقتص البائع وعبد

[illegible]

النفس بولا يده ولا يتعلل في نفسه كمالا سكا ج به لا في الاصل ولا في المثال لا يكون لهم استيفاء قوما من سبب له سيرة
 لا سبب له لو فوف وشقة جعل النفس في الحاصل لا يربط وانما يربط بغير روادعها على نفسه واما العفو فلا يصح لانه
 لا يقال له لا عرض ولا مصلحة فلا يربط وكذلك ان قصصت يد العترة محمد بن المسايديا وانرضى كلاب في سبعين مائة كونا
 الا في القتل فانه لا يقتل لان القتل من باب الولا يتعلل النفس حتى لا يملك ترويه ويدخل تحت هذا الاطلاق الصلح
 عن النفس واستيفاء القصاص في العرف اذ لم يصر العفو في النفس وذ كرفي كتاب الصلح ان الوصي لا يملك الصلح في
 النفس لانه فيها بئر الاستغناء وهو لا يملك الاستغناء وجهه المذكور هنا وهو المذكور في الجامع الصغير ان المقصود
 من الصلح انسال والوصي يتولى التصرف فيه كما يتولى الاب بخلاف القصاص لان القصد التثقي وهو مختص بالاب ولا
 يملك العفو لان الاب لا يملك في النفس لان المقصود منه هو التثقي وفي الاستحسان عاكه لان الاطراف يسلك فيها
 مسلك الآه وال لا تم اخافت وقاية لان نفس كالمال فكان استيفاءه بمنزلة التصرف فيه والقاضي بمنزلة الاب فيه في الصحيح
 الا ترى ان من قتل ولا ولي له يستوفيه السلطان والقاضي بمنزلة فيه وهذا أولى والصبي كالعترة لم يعرف في موضعه
 قال رحمه الله بخر والقاضي كلاب والوصي يصالح فقط والنسبي كالمستوفى يعني ان القاضي يملك استيفاء القصاص
 في المستوفى الذي لا ولي له وهو قول المتأخرين من أصحابنا رذ كرا الناطق انه لا يملك الوصي يملك الصلح ولا يملك استيفاء
 القصاص هذا الكلام فيما اذا كان المجني عليه مولى الصغير أو العترة فلو جنى صغيرا أو جنى مولى على نفس أو طرف
 وأراد الاب ان يصالح عن ذلك فله ذلك وقوله والوصي يصالح فقط هذا اذا كان القصاص في النفس وأما اذا كان في
 الاطراف ففي رواية الاصل ليس بهذا ذلك وعلى رواية الجامع الصغير انه ذلك رذ كرشخ الاسلام انه يملك ذلك على وجه
 الاستحسان وقوله والصبي كالمعتود يعني ولي الصبي يملك ما قدمناه في ان ولي المعتود عليه وفي العمون اذا ثبت القتل
 عليه ثم جنى الثاني فان نجى في النجاس يقتل وفي الاستحسان تؤخذ منه اليد بالدية قال رحمه الله بخر ولا يكره ان يرد قبل
 كبر الصغار يعني اذا كان القصاص مشتركا بين قتل رجل وله اولاد كبار وصغار فلا يكره ان يقتلوا القتال قبل
 ان يبلغ الصغار وهذا عند ابي حنيفة وقال ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار لان القصاص مشترك بينهم ولا في المكنان
 ليس لهم ولا يعل على الصغار حتى يستوفوا منهم فتمتعين الثامن عشر كان السجل بكرا وفيهم كبير ذائب أو كان أحد
 الولدين ذائبا في العترة المشتركة بخلاف ما اذا عتق السكبر حيث سمح عتقه وان جعل حق الصغير في القصاص فانه يسل
 بعوض فجعل كلاب طلال ولا في حنيفة ما روى ان عبد الرحمن بن الحارث بن قيس قتل عميا قتل به وكان في اولاد رجل صغار
 وكان يحضر من العترة من صغيرين كبر مثل يعل الاجماع ولهذا الواسطة في بعض الاولياء التمسك بنفسه لا يرضى شيئا
 ولو لم يكن له ذلك اضيق كما لو قتل من وجب عليه القصاص اثنى فافترقا وبخلاف ما اذا كان بين الولدين وأحد هما
 صغيرا لان سبب الملك الاول هو عتق مائة وفي مسئلتنا القرابة وهي متمكنة قال السارح ولانه حق لا يتجزى
 لان سببه وهي القرابة لا تجزى أقول في تمام الاستدلال بعدم تجزى سبب القصاص وهو القرابة على عدم تجزأ
 القصاص نفسه فيه منقضاء لان العقل لا يجدهمذو في كون السبب بسيطا والمسبب مركبا كيف والظاهر ان القرابة الى
 لا تجزى كما انها سبب لاستحقاق القصاص في القتل العمد كذلك هي سبب أيضا لاستحقاق الدية في القتل الخطأ
 مع انه لا شك ان الدية تجزى لانها مال والمال يتجزى بالارباب فالظاهر في بيان كون القصاص حقا لا يتجزى
 ما ذكر في السكافي ومعراج الدرية تقرير دليل الامامين وهو ان القتل غير متجزى ثم ان بعض الفضلاء طعن في قولهم
 ههنا ان سبب القصاص هو القرابة حيث قال كيف يكون سببه القرابة وهو ثبت للزوج والزوجة اه أقول نعم
 السبب للزوج والزوجة هو الزوجية وفي العتق والمعتقه هو الولاء دون القرابة الا ان الظاهر ان قولهم ههنا وهو
 القرابة اما به اقل التغلب لتكون اولياء القتل في الاكثر قرابة وإما بناء على انهم أرادوا القرابة ههنا الاتصال
 الموجب للزوج دون حقيقة القرابة فيم الكل وقد ناهل الخلاف بكون القصاص بين الاخوين فلو كان بين الاب

تتم بها بالزيادة من نفسه ما لا بد من الكل جملة يد وحسن توازن ثلاث بنائيات انما هي بنائيات بني آدم فلا تفسد به بنائيات
بنائيات لان دعاء الله اتم هذا راعا ان لا يبادر به حكم في اعمق بنائيات المباحات كلها كجناية واحدة فلا تفسد الكل
احد وهو المفسر وهذا ترحله به جرح ودمار على ثلاثة بنائيات في حلال آخر فسات من الكل يضر الجرح في ضعف
الدية ويرفع الله من يده سقط عنه اعتبار الدماء في الاثم المفسر في ذلك قطع رجل يده ولهما جرح في جرحه وبقية كدية
في حلاله وانما يفسد سبع فعلى انما يفسد الدية لان الدية تفسد بنائيات آدم سبع لا بد احده فصار كالماتات
بنائياتين احدها ممتنعة والآخرى مفسدة ولو قطع يده رجل يجر حبله في حبله او يضره حبله او يفسد سبع فمفسد سبع
ضمن الفاسطع سبع الدية والجرح ربعها لاسيما الدية تفسد بنائيات آدم تسعة ثلثات منها من بني آدم وهو معتبر بان
واسعة من غير بني آدم وهي مفسدة فقتله ثلث بنائيات كل واحد من الاجئين ربعه وقد سبق بيانه قال رحمه الله
هو من المسلمين سيفاد بديته كذا ولا ينبغي بقتله الا في حق الله عليه الصلاة والسلام من شهر على المسلمين سبعة فافق
أبطال دمه ولان دفع الضرر واجب في جميع اقسام قتلته انما يمكن دفعه الا به ولا يجب على القاتل شيء لانه صار واجباً
بذلك وكذا اذا أشهر على رجل سلامة قتلته او قتلته غيره دفعا عنه فلا يجب بقتله شيء لاسيما ولا يجب على من ان يكون
بالسب أو باله في المضر أو جرح المضر لانه لا يلحقه القرب بالليل ولا في خارج المضر فكان له دفعه بالقتل بخلاف
ما اذا كان في المضر نهارا وفي النواذر ينسل ويصلي عليه عن الثاني يغسل ولا يصلي عليه قال رحمه الله ومن شهر على
رجل سلامة ليل او نهارا في المضر او غير او شهر عليه مما ايل او نهارا في جرحه فقتله المشهور عليه فلا شيء عليه كذا لاسيما
منه انما قول والمقول قال رحمه الله ومن شهر عصا نهارا في جرحه فقتله المشهور عليه قتل به شيء لان العصا خفيفة والنفوس
غير منقطع في المضر فكان بالقتل عتبه او بغيره عتبه أي خفيفة بوجه الله تعالى طاهر لانه ليس كالسلاح عند وقيل
عند من عتبه ان يكون على الخلاف المذكور في العتبه لانه كالسلاح عند من عتبه حتى يجب القصاص بالقتل به وقيل
بيناه وفي هذا في الزمان المتقدم اما اليوم اذا شهر عليه العصا في جرحه فقتله لاشي عليه لان الناس تركوا الاقوات
والغوث قال رحمه الله ومن شهر المجرمون على غيره سلامة فقتله المشهور عليه عند تعجب الدية كذا وعلى هذا الصبي
والدابة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تعجب الدية في الصبي والمجنون وقال السافعي رحمه الله تعالى لا يجب الضمان
في الكل لانه قد له دافعان نفسه فعمار كالبالغ العاقل وهذا لا يميز بينه ولا على قتله بقتله كان قال له اقلني ولا قتلك
وكون الدابة مما لو كذا لا تأثير له في وجوب الضمان كالدابة اذا شهريه في على رجل فقتله فانه لا يجب الضمان فكذا
هذا فعمار كالعبد اذا سال على الحر فقتله ولا يوجب ان قيل الصبي والمجنون معتبران أصلا حتى لا يمتري في حق وجوب
الضمان لان جنسية البهائم اوجبها وكذا عصمتها المحققة وعصمة الدابة حتى المالك فكان فعلهما ماسقطا لحقهما نصهما ما
فلا يضمنان ويضمن الدابة بخلاف العبد اذا سال على المجرم أو صبي المجرم على الحلال لان الشارع اذن في قتله ولم
يوجب عليه ما تمسك انما الاتري ان المجرم من العواشي اباح قتله باطلا وهو هم الذي منها فاسطع اذا تحقق الاذي
ومالك الدابة لم ياذن فيجب الضمان وكذا عصمة عبد البكر حتى نفسه وفعله محذور فتستط به عصمة بل ان الفعل من
هذه الاشياء غير معتبر بالحرمة فلم يقع بغيا فلا تقط العصمة به لعدم الاختيار الصحيح ولهذا يجب القصاص على
الصبي والمجنون بقتله فانما لم نسقطا كان قضيتهم ان يجب القصاص لانه قتل نفسه مسمومة الا انه لا يجب القصاص
لوجود المبح وهو دفع الشرف فوجب الدية قال رحمه الله تعالى في موضعين به الشاهر فانصرف ثم ان انصرف وهو المشهور عليه ضرب الضارب
وهو الشاهر فقتله فعليه القصاص لان الشاهر لما انصرف بعد الضرب عامه صوما مثل ما كان لان حل دمه كان
باعتبار شهره وضربه فاذا رجع على وجه لا يبر بدنه به ناسا اندفع شهره فلا حاجة الى قتله لا ارتفاع شهره بدنه فعدت
عصمة فاذا قتل بعد ذلك فقد قتل رجلا معصوما طيبا فيجب عليه القصاص قال رحمه الله ومن دخل عليه غيره

شيخ الاسلام أحمد الطواويسي في شرحه ان في هذا الفصل اثنتان اربعان واثلاثون عن أبي يوسف انه قال
 الارش كان في الاسود وعن محمد انه قال يخترق ذلك وان كان يلحق من الشجر بغيره بالاسود او بالخشخاش
 الاسود او بالزهره كالارض والافقية والشجر وعن أبي حنيفة ان الزهره خشخاشية او زهره خشخاشية او زهره خشخاشية
 عن محمد عن أبي حنيفة ان من الخواذ انهم قوت فلان وان كان في الشجر خشخاشية او زهره خشخاشية او زهره خشخاشية
 حنيفة ان فيهما خشخاشية او زهره خشخاشية عن أبي حنيفة ان من الخواذ انهم قوت فلان وان كان في الشجر خشخاشية
 كالارض وان كانت خشخاشية او زهره خشخاشية او زهره خشخاشية او زهره خشخاشية او زهره خشخاشية
 يكون السن من الارض من التي لا ترى ايام من التي لا ترى ايام من التي لا ترى ايام من التي لا ترى ايام
 ان كان السن من الارض من التي لا ترى ايام من التي لا ترى ايام من التي لا ترى ايام من التي لا ترى ايام
 يجب فيه خشخاشية او زهره خشخاشية او زهره خشخاشية او زهره خشخاشية او زهره خشخاشية
 وان لم تكن خشخاشية او زهره خشخاشية او زهره خشخاشية او زهره خشخاشية او زهره خشخاشية
 القاضي حنيفة او زهره خشخاشية او زهره خشخاشية او زهره خشخاشية او زهره خشخاشية
 والقول في الشجر وان جاء بهما السن خشخاشية او زهره خشخاشية او زهره خشخاشية او زهره خشخاشية
 حكومة حنيفة في الارش وفي الشجر خشخاشية او زهره خشخاشية او زهره خشخاشية او زهره خشخاشية
 ايام من التي لا ترى ايام من التي لا ترى ايام من التي لا ترى ايام من التي لا ترى ايام
 عن ابي حنيفة في السنة الاولى ثمانية ايام من التي لا ترى ايام من التي لا ترى ايام من التي لا ترى ايام
 الدية وفي السنة الثالثة وهي ما بقي من الدنيا والارض ايام من التي لا ترى ايام من التي لا ترى ايام
 عند علمائنا وروى عنه ما في النواحي انه يجب الارش والخروج ما قبلنا لان القياس بان وجوب الارش بالثقل وان
 لم تثبت لان المتلف ليس بمال ولا كذا من القياس فانما وجب الارش اذا لم تثبت مكانها اخرى
 فاذا ثبتت مكانها اخرى لم يجب على اصل القياس فاذا ثبتت اخرى سودا في الارش على حاله واذا نزع من رجل حنيفة
 او انزع المنزوع سنة من النازح ثم نبت من الاول فبقي الاول ارض من الثاني ولو نبت سودا وجب حكمه سنة
 حنيفة وان نبت سودا جعل كالثابت ثبت في السكك ولو نبت من غيرها ما قبلها الى مكانها فثبت عليها الحكم
 فبقي القالب في الارش وقاله النازح في قولنا ان السكك لا يخرج ما قبلها فثبتت مكانها اخرى
 حيث لا يستطاع النازح ان يكر في السكك ولو نبت من رجل حنيفة كما كانت فلا يخرج عليها من غيرها
 ويرجع على الجاني بقدر ما يحتاج اليه من السكك واخره لا يلزم ابي حنيفة في سكره الله تعالى يقول لا يجزيه
 وفي النابيع وقال أبو يوسف لو ثبتت من السكك ما قبلها لا يستطاع ارض من ثمنه الدية كاملة بخلافه من النابيع
 وقال أبو حنيفة لا شيء في سن النابيع في سكره الله تعالى وقال أبو يوسف في سكره الله تعالى وقال أبو يوسف
 الرجل ثنية رجل حنيفة او نقتض له من ثنية القالع ثم ثبتت ثنية لم يكن للقنع له ان يقاع تلك الثنية التي ثبتت ثانيا
 ومثله لو ثبتت ثنية للقنع له ولم تثبت ثنية للقنع من عند غير المقتض من ثنية ارض ثنية قال في الاصل اذا قلع
 الرجل من رجل حنيفة او نقتض له من ثنية القالع فثبتت فقد كان القاع خطا في القالع ارض السن كاملا قال
 شيخ الاسلام وهذا اذا لم يرد الى حاله الاولى بعد الثبات في المنفعة والجمال وانما البان لا يعود الى تلك الحالة واذا
 تصور عود الجمال والمنفعة بالاثبات لم يكن على القالع شيء كما لو ثبتت السن المقلوع قال في الاصل اذا نزع ثنية رجل
 وثنية الجاني سودا فاجب عليه بالخيار وعلى نحو ما ذكرنا في مسألة العين وتفرع هذه المسئلة على نحو تفرع
 مسألة العين وفي السكك عن أبي يوسف فيما اذا قلع سن رجل بالغ ثم ثبت مكانها اخرى يجب حكمه حنيفة
 مكان الام فيعوم به هذا الام فيجب ما انتقص منه بسبب الامن القيمة ولو نزع ثنية رجل وثنية النازح سودا فلم

لشعر من نسا في السكبان اما بالقبول واما بالرد وكما نعلم من و الاسلام الذي نقلته هذه عن المصنفين غير من كبر
في بعض النسخ لكنه واقع في كثير من النسخ ليس غايته ان لا يخلع عليه احد من الناس انما هو قد اخذ من صاحب
نونا بقوله كره في منته حيث قال ولا قود في عظم الا في السنين فتقاع ان قلعت وتردان كسرت وكان ما اعتد من الوفاية
لنونا لهداية كجاصح به صاحبه وكذا ذكره في كثير من المتون ثم ان التحقيق بهما هو انه اذا فزع من غير همل يتلع بسنة
فما صا ام يرد بالبرد الى ان ينتهي الى المصنف فيه رواية ان كما اقصي عنه في المحيط البرهاني حيث قال ان كانت الغاية
بكمي بعض السن يؤخذ من سن الكاسر بالمعنى انما كسر من سن الا شعر وهذا لا يتفق وان كانت الغاية بتابع
من ذكر القصة ويرى انه لا يتلع من القالع ولكن يرد من القالع بالبرد الى ان ينتهي الى المصنف ويسقط الباقي والله مال
شمس الاثمة السرخسي وذكر شيخ الاسلام في شرحه انه يتلع من القالع واليه اشار محمد بن الجاهل الصغير حيث ذكر في لفظ
الفرع والنزع والقاع واخبر في الزيادة نص على القاع الى هذا لفظ المصنف واما الشفقتان ففي كل واحدة منهما ما نصنف
الدية ان كان خطأ واما اذا كان محمداً ذكر الطحاوي في شرحه عن الامام اذا قطع شفتي رجل السنن او العذار كان
يسقط اعان يقتص منه بقدر ما قبل يجب القصاص وان قطع بعضه لا يجب ببقية خص السنن بافله او السفلى بالسفلى
وقوله والسنن ان تفاوتت يعني يجب قطع السن بالسن اذا كانت المماثلة وان تفاوتت في الصغير والكبير والاعمال
وفي المنتقى اذا اراد ان يتلع من آخر ظلمة انه ان يقتله اذا كان في موضع لا يغيبه الناس وفي الذخيرة من اراد ان يبرد
من آخر فليس له ان يقتله وان كان لا يغيبه في الاصل يعني ان يقتله الضريس بالخرس والشفقة بالشفقة والنايب
بالنايب ولا يؤخذ الا على بالسفلى بل بالا على وفي الخلاصة الحاصل ان النزع مشروع والاخذ بالبرد احكام وفي
الجامع الصغير واذا كسر من انسان وسن الكاسر كبر يقتص منه وكذا في القالع ولا قصاص في السن الزائدة
واشافها بحكومة عدل واذا كسر من انسان والسن المذكور قطع تسليم ربيع من الكاسر يقتص منه ولا يكون على
قصد الصغير والكبير بل يكون على قدر ما كسر من السن وفي الحاوي قال كان سن السنزوع اسلوبي وأعظم
يكن له الا انقص وان كسر ان كان عسوي ياكلن استيفاء القصاص منه اقتص منه غير دو ان لم يكن سنن ياولا
يسقط اعان يقتص كان عليه ارضه وفي الخلاصة وان كسر ثلثا السن بمسوي بحيث لا يسقط اعان يقتص منه
فعليه ارض ذلك في كل سن خمس من الابن او من البتر وفي المنتقى اذا كسر من سن رجل طائفة منها انتظر بها عدل
فاذا تم الحول ولم يكمل فعليه القصاص تبر بالبرد يطالب لذلك طبيب عالم او يقال انها قيمته ان كذهب منها وان قال
ذهب منها النصف يرد من سن القاع النصف وفيه ايضا اذا كسر من رجل بعضها وسقط الباقي فان ابا يوسف كان
يقول يجب القصاص وفي القدوري لا قصاص في المشهور وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة اذا نزع الرجل من رجل
فنبت نصفها فعليه نصف ارثها ولا قصاص في ذلك فان نبئت بفضاء تامة ثم نزعها آخر ينتظر بها سنة وان نبئت
والا اقتص منه ولا شيء على الاول وقال ان ابي مالك قال ابي يوسف يجب عليه فان نبئت صفراء فعليه حكومة عدل
وقال ابن معاعة في السن اذا نزع ينتظر بها سنة فان لم تنبت اقتص منه وفي جامع الفتاوى في الاملاء يقتص من
ساعته وان نبئت صفراء فقيم احكومة عدل وروى ابن مالك عن أبي حنيفة في السن اذا نزع ينتظر بها الجرد ثم
يقتص من الجاني وفي شرح الطحاوي اذا كسر بعض سن انسان هدا ثم اسود الباقي بذلك او اجرت او اجضرت او دخلها
عيب بوجه من الوجوه فلا قصاص ويجب الارش في مال الجاني وبه هذه الرواية تبين ان ما ذكره القاضي الامام صاحب
الاسلام والصادر الشهيد في الجامع الصغير فاذا كسر بعض سن انسان واسود الباقي يجب فيها حكومة عدل ليس
بموجب ولو قال الجني عليه انا استوفي القصاص في المكسور وارك ما اسود ليس لذلك واذا انشرب من انسان فحرق
ينتظر فيه حولا فان اجرا واخضر واسود يجب الدية كاملة في مال الجاني وان اصفر اختلف المشايخ فيه هكذا ذكر
شيخ الاسلام في شرحه قال بعضهم يجب كال ارض السن كافي الاسود والاجر وقال بعضهم يجب حكومة عدل وذكر

بتقسيم الشارع ولا بين الحر والعب ولا بين العبد من التفاضل في القيمة مع توان تمازجها أو التماثل في صغارهم بتدريج
 القصاص فان قيل ان ائمة تمام عدم المساواة في الحر والعب لم يسموا بينهم بين العبد من جهة كونه انسانا في جهة ما في ترويض
 المنة ومن اجبت بان التساوي انما يكون ما بين الحر والعب والمساواة لا في القيمة بل في القيمة التي هي في جهة ما في ترويض
 الربوية بخلاف طرفي الحر من لان ائمة انهم لم يسموا بينهم بين العبد من جهة كونه انسانا في جهة ما في ترويض
 الروح ولا تفاوت اسمه قال صاحب الكفاية فان قيل ان قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان في قوله تعالى
 النزاع فيكون جهة قلبه كما قد افاد نص من ائمة في قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان في قوله تعالى
 يخصه ببناء بما روي عن عمران بن حصين انه قال فاما عبيدكم فممن فخرنا الله بعبادته فلو لم يعبدهم لكانوا كالبهائم في الدنيا
 الله تعالى فيهم فلم يعبدهم بالانسان بل بالانسان الذي هو في الدنيا من الانبياء والارباب والاعمال والاعمال والاعمال
 خصه من جهة شئ بكمالهم يستعمل فيهم من جهة ما في قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان في قوله تعالى
 بغير الواحد والجميع اما اذا خرج من النص العام شئ لم يعبدهم ولا عبيد ولا عبيد ولا عبيد ولا عبيد ولا عبيد ولا عبيد ولا عبيد
 بل يكون باقية على حاله الا في قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان في قوله تعالى
 يرافقه تكون باقية على حاله في قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان في قوله تعالى
 واما ثانيا فلان حديث حماد بن عمار بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 جريانه فيمن بين الرسل والمرأة ولا بين الحر والعب في قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان في قوله تعالى
 يتم الجواب قال رحمه الله في قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان في قوله تعالى
 وقال الشافعي لا يجري لمساواة كرامة من الله تعالى في قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان في قوله تعالى
 تقطع الجسدية أي لا قصاص في هذه الاقسام اذ هي في قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان في قوله تعالى
 التساوي فيما اذا ضابطه وفي الجملة البراءة فلا يكون ان يخرج من الثاني في قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان
 فلا يجوز والذ كر للسان ينقطع ان يبينه نظام فلا يمكن اعتبار الله عز وجل في قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان
 مع عدم قصاص المذنبين أي يوسف انما اذا قطع من اصابه اية من اياته لان ما اذا قطع بعينه في قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان
 قال في المذايع اذا قطع العبد من المذنبين المذنبين المذنبين المذنبين المذنبين المذنبين المذنبين المذنبين المذنبين المذنبين المذنبين
 عدل وعند أبي يوسف في الكسب والقلم مع الاصل في قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان في قوله تعالى
 الاولى والباقي في السنة الثانية واذ اكتب من بيننا في قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان في قوله تعالى
 لا قصاص بالاجماع وقال ابو حنيفة في قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان في قوله تعالى
 وكذلك مقطوع الاجرام او الاصل في قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان في قوله تعالى
 حكومة عدل ولو كسر عظم انسان ساعد او ساق او عظم غيره حكومة عدل وفي رواية اخرى في قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان
 وفي كسر الصلب ذية كاملة ان منعه عن الجماع وواحد ذية فاما اذا لم يعبده ولا يجمعه من الجماع في قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان
 يبقى للحر احد اثني عشر ذية حكومة عدل ولم يجب كمال الذية واما اذا لم يعبده ولا يجمعه من الجماع في قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان
 الظهيرة وكذا صدر المرأة اذا انكسر وانقطع الساعد فدية الذية وفي الحديث اذا دق العبد في الجماع فدية
 حكومة عدل وان لم يقدروا صارا احب ذية كاملة وان عاذا الى حبله ولم ينقص ولو كسر فيه اثر ضرب فدية حكومة
 عدل وان لم يكن فيه اثر فلا شئ فيه في قوله تعالى وان يعبدوا بعين بالعين وبالانسان بالانسان في قوله تعالى
 حكومة عدل سواء كان يتحرك ولا يقدر المحصى على الوطء ولا يقدر المحصى على هذا الخلاف ذكر العنين واما ذكر السخ
 الكبير ان كان يتحرك ولا يقدر على الوطء فالجواب فيه كالجواب في ذكر المحصى وذكر العنين وفي قوله تعالى
 المحصى والعنين حكومة عدل وهو ما يرى القاضي مشهوره اهل البصرة وقيل يقوم ان لو كان عينا محبوا بوجهه فيجب

[illegible]

[illegible]

سبب النكاح من ديتته كما تفتن عشر الفضة بحسب مذهب الريد والادري اجمع في الخبر يثبت اذا افاضها فصار
تسبب البول والباطل او اضعافه اذ فيه دية كاملة وفي الانثيين كمال الدية واذا قطع الحشفة تسبب كمال الدية وان قطع
في الذكوان كان قبل تخلف البرص بحسب دية كاملة ويجعل كالمقطع الذكواني بدية واحدة وان شال بينهما برص بحسب كمال
دية في الحشفة وحكومة العمد في الباطل واذا قطع الذكواني والاثنيين من الرجل الصحيح خطأ ان بدأ به قطع الذكواني
يتان وفي الخبر يدوكسا اذا قطعها من جانب واحد ولو بدأ بقطع الاثنيين ثم بالذكواني الاثنيين الدية كاملة وفي
الذكواني حكمة عسل وان قطعها من جانب الفخذ مسافعا ديتان وفي الحشفة وفي الاثنيين اذا قطعها اجمع الذكواني
واحيدة في حالة واحدة بحسب عليه ديتان دية بازاء الذكواني دية بازاء الاثنيين واذا قطع الذكواني الاثنيين بحسب
ديتان ايضا لا يقطع الذكواني منفعة الاثنيين وهي المسالك التي فاما اذا قطع الاثنيين اولاً ثم الذكواني بحسب الدية يقطع
الاثنيين ويحبب بقطع الذكواني حكمة العمد وفي الاثنيين اذا قطعها خطأ كمال الدية وفي الظهيرة وفي أحدهما نصف
الدية وفي المتقي عن محمد اذا قطع احدى الاثنيين نصف الدية ولو يذكري النكاح المحكم في المهر والظاهر الاثنيين انه يحسب فيه القصاص
مالة العمد وفي الرجلين كمال الدية في الخطا وفي أحدهما نصف الدية وفي كل أصبع من أصابع الرجلين عشر الدية
وفي الرجل في المهر القصاص اذا قطع من مفصل القدم أو من مفصل الركبة أو من مفصل الورل وان قطعت من غير
المفصل لا يحسب القصاص وفي الذخيرة وكذلك الحكم في أصابع الرجلين ان قطعت من المفصل بحسب القصاص
واذا قطع الرجل خطا من نصف الساق بحسب الدية لاجل القدم وحكومة السبل فيما وراء القدم والكلام فيه نظير
الكلام في اليد اذا قطع من نصف الساعد وان كسر فخذه فبرأت واسدقنا من فلا شيء عليه وفي قول أبي يوسف حكومة
عمد وذكواني اربعين عن محمد في كتاب الخراج قال ابو ذر بن عمار انكسر من انسا يد الرجل او غير ذلك وبرئ وعاد
كفها فليس عليه عقيل وان كان فيه نقصان برئ العظم وبقى فيه ورم فيه من عقه له بحسب ما نقص وكذلك
في الخراج الجسد اذا برأ وما د كهيئة فليس فيه شيء ولو كان في شيء من ذلك شال فيه حكومة عمد الا الجنازة فان
فيها ثلث دية النفس واذا طعن برح أو عسر في ذنبر وصار لا يستعمل الطعام في جوفه وفيه دية واذا ضرب
فلسل بول وصار يتحال لا يستعمل فيه الدية واذا ضرب فاقطع فرج امرأة وصارت بقر لا يمكن جساها ففيه الدية
وفي النيايح وكذلك الوقطع فرجها من الجأبين حتى وصل الى العظم وان قطع أحد هما ففيه نصف الدية وفي فتاوى
مهر فاسان جامع امرأة لا يجامع مثلها فانت فملى عاقلة ديتها وفي جنابات المتقي اذا جامع امرأة فافضاها حتى
لا تسبب البول فلا شيء عليه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف ان كانت لا تسبب البول فملى الدية في ماله
وان كانت تسبب فملى ثلث الدية وفي الذكرى وان كانت بحيث تسبب ففيها ثلث الدية وفي فتاوى الخلاصة رجل
جامع صغيرة لا يجامع مثلها فانت فان كانت أجنبية بالدية على العاقلة وان كانت مكروهة فالدية على العاقلة والمهر
على الزوج ولو زال بكار امرأة بالجحر أو غيره بحسب المهر وفي النيايح وان زنى بها مطاوعة وأفضاها فلا شيء عليه
عندهما وقال أبو يوسف تجب الدية على عاقلة وفي النيايح واذا ضرب امرأة فافضاها وصارت بحيث لا تسبب فان
كانت بكر ايجب جميع الدية ولا يجب المهر عندهما وقال محمد رحمه الله يجمع بينهما وفي الخبر يدوكسا وقال أبو يوسف واذا
وطئ امرأة بشبهة فافضاها وصارت لا تسبب البول تجب الدية ولا مهر لها وقال محمد لها المهر والدية ولو دق فخذهما
أويدهما من الوطاء فارتش ذلك في ماله لانه قد يقع على جسدهما وفي الجامع يتم ذلك فهذا منه محمد وعن أبي يوسف
عن محمد رجل جامع امرأة ومثلها يجامع فماتت من ذلك فلا شيء عليه وقال أبو يوسف اذا جامع امرأة فذهب منها
أو أفضاها انما مات فهو ضامن وقال محمد يضمن في هذا كله الا الأفضاء والقتل في الجماع وهو قول أبي حنيفة وفيما
سكن من هشام عن محمد قال وهو قول أبي يوسف وعن الغيبة أبي نصر الديلمي اذا دفع أجنبية فوقت وذهبت عذرتها

[illegible]

[illegible]

جميعهم كالمال وأمر عليه الصلاة والسلام بتوريث امرأة أسيم النبطي من دين زوجها أسيم ولا انقص من حق
 يجري فيه الارث - يعني اذا قتل وله ابنا ذكرا فاحد من ابين كان القصاص بين الابن وبين ابين الابن فيثبت
 كسائر الورثة والزوجية تبقى بعد الموت حكما كفي حق الارث أو ثبتت الارث مستند الى سببه وهو الجرح وكان على
 رضى الله عنه يقيم الدية على من اضرار الميراث والدية حكمها حكم سائر الاموال ولهذا هو وصي ثلث ماله تدخل الدية فيه
 والقصاص بدل النفس كالدية فيجوز كسائر امواله ولهذا لو اصابته ما لا يقتضي به دية وتنفيذ به ماله واستحقاق
 الارث بالزوجية كاستحقاقه بالقرابة لا بالعدالة لا يرى ان لا يرتد بخلاف الودعية ولهذا يبين ان الاستحقاق ليس
 بالعدالة بل بالعدول ولا يلزم من عدم التامر وعدم العقل عدم الارث للقصاص الا ترى ان النساء من الاقارب لا يحل
 ويرثن القصاص والدية اقرب منه اذا لم يرهن عنها ابنا فها الجار ويرثنها قال رحمه الله في ويقتل الجميع
 بالمفرد كما روى ان سبعة من أهله صعدوا قتلوا واحدا فقتلهم عمر بن الخطاب عليه السلام فقتلهم ولان
 القتل بطريق الثالب والقصاص شرع حكمه لا يزجر فيه بل كل واحد منهم كالمفرد به فيجوز القصاص عليهم
 جميعا تحققت معنى الاحياء ولو لا ذلك لسد باب القصاص وقطع باب الثالب الا بوجود القتل من واحد من المبالغة بقاومه
 او احد فلم يقدر عليه فلم يحصل الا نادر او نادر يتخرج فيما ينافى لا فيجوز قتل واحد من أصحاب الشهادة بعد انجاب
 الاستحسان وفي القياس لا يلزمهم القصاص لان الاعتبار في القصاص المساواة لمسا في الزيادة من الظلم على المتهم وفي
 القصاص من الجنس بحق المعتدى عليه ولا مساواة بين العشرة والواحد في شيء هذا ابي عبد الله القائل والواحد من
 العشرة يكون مثلا للواحد فكيف تكون العشرة مثالا للواحد وأيد هذا القياس قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان
 النفس بالنفس وذلك ينفي مقابلة النفوس بنفس ولكن ترك هذا القياس كما روى ان سبعة من أهل صنعاء قتلوا
 رجلا فقتلهم عمر بن الخطاب عليه السلام فقتلهم وقال لو قتلت عليه أهل صنعاء لقتلهم به انتهى كلامه أقول فيه حيث
 لانه مع بان هذا القياس دقيق بقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس وقال في مسأله وذلك ينفي مقابلة
 النفوس بنفس فعلى ذلك يلزم من ترك هذا القياس ترك العمل به لول الاتيان كورة وهذا لا يجوز كما روى عن عمر
 رضى الله عنه لان عمر ان كان منفردا في قضاءه وقوله المزبورين فظاهر لان قول عثمان واحد وقوله لا يصح
 لما رضى له كتاب الله تعالى فضلاء عن الربحان عليه وان انضم اليه جماعة في القصاص بحيث كانوا متوافرين ولم ينكر
 عليه أحد منهم غل محصل الاجماع كما صرح به في العناية وغيرهما فثبت ذلك اذ قد قرر في أصول الفقه ان الاجماع
 لا يكون ناسخا للكتاب ولا السنة كما لا يكون القياس ناسخا للشيء منهما فانما الحق في أسلوب تحرير هذا المقام ان لا يتعرض
 لمحدث كون الاتيان كورة مؤيد لما هو مقتضى القياس في هذه المسئلة وان يبين عدم المناقاة بين ما سئل تلك
 الا يتوهم بين جواب الاستحسان ههنا وسيجيء من الكلام في التوفيق بينهما بعد التوصل ان شاء الله تعالى قالوا
 القتل بطريق الثالب والقصاص شرع حكمه لا يزجر فيه بل كل واحد منهم كالمفرد به فيجوز القصاص عليهم
 ان يقول ما ذكرتم من المقتول ان لم يكن قياسا على مجموع عامه لا يكون معتبرا في الشرع وان كان فلا يلزم من القياس
 مقتضى لعدم المؤيد بقوله تعالى ان النفس بالنفس والجواب انه قياس سائر ارباب العقوبات بالترتبة على ما يوجب
 القصاص من افعال العباد ويرى على ذلك بقوة الباطن وهو احياء كلمة الاحياء وقوله تعالى ان النفس بالنفس لا ينافيه
 لانهم في ازهاق الروح الغير المتجزئ عن مجموعهم وجعلهم كشيء واحد اه كلامه أقول فيه نظر لان جعل الاشخاص
 المتعددة الذوات في الحقيقة شخصا واحدا بغير صدور ازهاق الروح الغير المتجزئ عن مجموعهم وجعلهم كشيء واحد
 كشيء واحد بحيث يتحقق بين ذلك الشخص الواحد وبين هؤلاء الجماعة مماثلة معتبرة في القصاص بغير جد اعني
 مساعدة العقل والعقل ايضا ينافي هذا ما سأل في تعليل المسئلة الا يتقن ان الاصل ان كل واحد منهم قاتل
 بوجه الكمال الصادر منهم هذا الاعتبار فلا تعدد على صدور رؤسهم فخصت الجماعة المعتبرة في القصاص

ومن قطع من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
أو كناية من أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
والأشهر كناية أو كناية من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
أي فلا تعاقب من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
الشرع من إذا قطع من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
الشهر من أن نكاح اليد من الأثر من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
قطعت من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
عن أبي يوسف أنه لا يوجب على المذنب من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
الشرع من المذنب من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
فأبصر في المذنب من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
من كذا من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
وما بقي من الكف من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
الأشهر أن كان لا يوجب من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
نمت كما كان لا يوجب من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
الشرع من كذا من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
تبع للأصابع وإذا كسر يد من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
فليس له ثلاثة أخماس دية اليد ولا يوجب في الكف بالاجماع وقاطع يد لا كف له فلا قصاص عليه في الأصابع وقال
أبو يوسف إذا كسر يد من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
أعصم زائدة ولو قطع أصبع من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
لا قصاص وهو قول أبي يوسف في رواية الحسن بن سعيد وكان لا يوجب في الأصابع ولو قطع يد من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
فما يصح في قول أبي يوسف في الحنابلة ولو قطع أطراف اليد من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
لا قصاص فيه وفيه حكمه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
هو وضعا بينهما أي ضمن الظاهران في المظنوع لأن التلف حصل في الظاهر ما لا يوجب عليه قصاص الدية في كل
واحد منهما إلا ربع فحب في ماله من أن العاقلة لا تجعل له من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع المعروف من الحنابلة ولا قصاص عامه من رجل يد أو رجل أو أصبع أو أذن من أمية برأيه وفي ذلك ما هو المشهور في علم الطب والشرع
قطع عينيه ونصف الدية أي يعني إذا كسر أو جرح أو كان الشايع حمله واحدة أو على التعاقب وقال الساقون
قطعهما على التعاقب يقطع للأول منهما وما يفرم رأس اليد الثاني ولأن المساواة في سبب الاستحقاق يوجب
المساواة في الاستحقاق ولا عبرة في الترتيب والتأخر كالغريمين في الشركة وهما لأن حق كل واحد منهما ما تأخر
في كل البدل لتقرر السبب في حق كل واحد منهما وهو القطع وكذا في مشق الحق الأول لا يمنع تقرر السبب في حق
الثاني ولهذا لو كان القاطع لهما عهد السوي في استحقاق رقبته ولو كان يقطع بالاول لمساواة الشايع الثاني بخلاف الرقب
لأنه استيقا حكما فلا يشبه الثاني بعد ما ثبت الأول كالاستيفاء حقيقة فأذا لم يمنع الأول يثبت حق الثاني فيها استويا
فما يقطع لهما إذا حضر مع المذنب الأولوية ويقضى لهما بدفع الدية بقسمانه نصفين لا يتوا لهما فيه خلاف ما إذا
كان القصاص في النفس حيث يكفي فيه القتل لهما ولا يفتى لهما بالدية لما بينا من الفرق فيما تقدم وقد بينا له
منه بيان فأرجع إليه قال رحمه الله وإن حضر واحد قطع يده فلا تعاقب نصف الدية في لأن الحاضر إن

الصيغة بالسلا والنفوس السالمة من الحرب تقتل في الخارج والمسلمون وكذا الاثنان بالواحد فلا يصح القياس على
 النفس ولأن زهوق الروح لا يجزئ فاصيب الى كل واحد من ذلك وقطع العضو يجزئ الا ترى انه يمكن ان يقطع البعض
 ويترك الباقي وفي القتل لا يمكن ذلك وهذا الرأس أحدهما السكين على قفاه والاخر على حلقه حتى التقط في الوسط
 ومات منه ما يجب القصاص وفي السكين لا يجب ولأن القتل بطريق الاجتماع غالب مما انفقه النوشلا في القتل لانه
 يحتاج الى مقدمات بعدة فيلحقه الغيوب بينها كالسند وقول ثلث وجوب القصاص في النفس والاجتماع على
 خلاف القياس والطرف ليس مثلها فلا يلحق بها وقد ربه رجلان مثال وليس بمقتضى في التجريد اذا قطع رجلان يدي
 رجلين فلا قصاص عليهما وعليهما الدية وكذا ما زاد على هذا العدد في هذه السكين سواء وقال محمد رحمه الله في الزيادة
 رجل قطع المفصل الاعلى من أصبع رجل ورأى منه ثم عاد وقطع الثاني أيضا ثم اغتصبه الى القاضي فاقضى بقضى على
 القاطع بالقصاص في المفصل الثاني هذا الذي ذكرنا اذا قطع المفصل الاعلى ورأى ثم عاد وقطع المفصل الثاني فانه يقطع
 أصبع القاطع من المفصل الاسفل ويجعل كانه قطع المفصلين بدفعة واحدة فيسأله من قال سا ذكره ما يتولى لها أما
 على قول أبي حنيفة رحمه الله لا تقطع من مفصله ان يقطع المفصل الاعلى ثم الاسفل ومنهم من قال هذا أقول السكول ولو
 قطع المفصل الاعلى واقتصر من القاطع ثم عاد وقطع المفصل الثاني ورأى يجب لوجوب المساواة فرق بين هذا وبين
 رجلين مقطوعى الاصابع قطع أحدهما كصاحبه لا يقطع كمن القاطع أقول فيه نظر لأن المساواة يمكنه فيها
 أن يقطع لا مكانها قد يرد وكذا اذا كان مقطوع الكف قطع أحدهما ان يقطع صاحبه لا يقطع زيدا القاطع ولو قطع من
 أصبع رجل نصف مفصل وكسرو برئ ثم قطع ما بقي من المفصل ورأى فاقضى بالقصاص عليه في ثمن ذلك أما في النصف
 الاول فله لول الجناية في العظم وأما في النصف الثاني فله من المساواة لأن أصبع القاطع حال ما قطع الثاني من المفصل
 صيغة والا يصح المقطوعة من نصف المفصل ناقصة ولو لم يجل بينهما برئ يجب القصاص في المفصل وجعل كانه قطع
 المفصل بدفعة واحدة وكذلك لو قطع الاصابع من رجلين وعاد وقطع الكف ان لم يجل بينهما برئ يجب القصاص في
 يد كانه قطع السكول دفعة واحدة وان حال بينهما برئ يجب القصاص في الاصابع وحكومة عدل في الكف وكذا
 اذا قطع خمسة انسان خطأ ثم عاد وقطع باقي الذكر ان كان قبل لخل البرء يجب دية واحدة وان كان يخل بينهما
 برئ يجب كمال الدية في الخمسة وحكومة عدل في الباقي ولو قطع المفصل الاعلى من أصبع رجل فقبل البرء قطع النصف
 من المفصل الثاني ثم برئ القصاص وجعل كانه من الابداه قطع النصف من المفصل الثاني وهذا لا يجب القصاص
 بل يجب الارش فهذا ذلك ولو برأ من القطع الاول ثم قطع النصف من المفصل الثاني يجب القصاص في المفصل
 الاعلى لوجود الشرط ويجب نصف الارش في الثاني وفي الظهيرة ولو قطع آخر كفه ثم قطع آخر مفقه ذوات فان كان
 هذا قصاص النفس على الثاني ودية القاطع على الاول وهذا قول طائفة ائمة وقال زفران كان مجدا وان كان
 خطأ ولم يخل البرء فدية النفس عليهما وان قطع أصبع رجل مجدا ثم قطع آخر كفه خطا فقات يقتص من قاطع
 الاصبع وعلى عاقلة الاخذية النفس وقال زفر لا يقتص والسكول واحد منهما نصف الدية واذا ضرب رجل على يد
 رجل فشلت اليد فعليه دية كاملة وفي النوازل وسئل شداد عن رجل قطع رأس أصبع رجل من مفصله قال يقتص
 منه فان اقتص منه ثم قطع أحدهما يد صاحبه فقال ليس بينهما قصاص وفي العيون رجل قطع أصبع رجل خطأ
 فجاء آخر وقطع كفه مجدا فقات منها جميعا في قول الامام لا يجب القصاص وعلى كل واحد منهما نصف الدية وبه
 قال الامام الثاني رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله يقطع من الكف وعلى عاقلة الذي قطع الاصبع دية
 الاصبع وفي شرح الطحاوي ومن قطع يدهم فقات فقات على القاطع ولو قطع يده وهو مسلم فارتدت فقات عليه
 دية البلاء غير ولو رجع الى الاسلام ثم مات فعلى قول أبي حنيفة فاني يوسف عليه دية النفس وفي قول محمد له دية
 اليد وكذلك لو لم يبار الحرب ولم يقتل القاضي لوقته ثم عاد ما فقات نجب دية البلاء غير وفي شرح الطحاوي

لم توجد له الحادان الامعني فلا بد ان البه مع القدر يعني الحاد انما هو وروى من حاد انما هو في خلاف ما اذا ما من المبررة
لان الفعل واحد وبخلاف ما اذا كان نظير لان المبرر في هذا الموضع واحد والمفرد واحد وانما في المبرر
لوقته او واحد احد اجري بهم في هذا الموضع وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
جزءه الفاعل على وهو مستوفى في الموضع وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
مفعل اليه على وهو مستوفى في الموضع وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
والفاعل واحد وهو مستوفى في الموضع وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
اجزاء انما هي في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
أما هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
حكمه انما هو في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
لا ينفذ انما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
ومن ثمة ومن ثمة ومن ثمة ومن ثمة ومن ثمة ومن ثمة ومن ثمة ومن ثمة
كذلك لان الفاعل واحد وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
أما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
ان شاء الله تعالى ولو بقي لهذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
الذخيرة وهو في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
دون الاول ويتضح أصابع الاول أو يرد وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
اقصى الموت به ما قبل البره و زال أثره مما وليس أحدهما باضافة الآخر في اليه أو في من
لوقطع كل واحد منهما ما يدعى على البره و ما انما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
الرافعة طبع الثاني فمما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
الاول فمما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
الفصل في الاعمال من أهمها وحمل ثمرها في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
الاسفل وعلى رأس الأرض انما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
الفاطع وقواته منسلة في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
لا يثبت الا عند الاستقامة في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
كان غير واجب الفضايل وان كان في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
لأمر الثاني ثم قطع الفضايل الثالث ولو لم يكن القطع من يرى وقوة له القضايل في كل الأصابع فمما في هذا الموضع واحد
مروا واحدة لانه لم يتخلل بين القطع من يرى وقوة له القضايل في كل الأصابع فمما في هذا الموضع واحد
مفعل واحد وفي البسوط اصله ان هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
اعتبارا بالخطا وان هناك امتنع استيعابا القضايل في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
القضايل من قبل من له الحق لا يصار الى المال لان الشرع غير حقيق في القضايل من قبل من له الحق لا يصار الى المال
ما يجوز فاهم به في يبقى مستحقا للظن واذا أقر القضايل بالخطا وأدعى الولي القضايل في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
لا يلزمه شيء قياسا لان ما أقر به لم يثبت لانه كاذبه المذمى في اقراره بمتن دعواه القضايل ومما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد
وأدعى الولي الخطا لا يلزمه شيء فكذلك هذا ولما انما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد وانما في هذا الموضع واحد

مستوى حقه ولا يجب عليه انما خسر. ففيه خسر الا خربت حقه به من وحق الا خسر متردد لا حتم ان لا يجب
 ويرفعونها اوردتها فصار كاحد الشفيعين اذا خسر والآخر غائب حيث يقضي له بالتمتع في الكل لما قلنا ثم اذا
 خسر الا خسر بهما قطع لا لا خسر وطاب يقضي له بالدية لان يده وفوقها حق مستحق عليه فيضمنها لامتار له ولو قضى
 بالقبض يبيح ما يتم عنهما احد من قبل استيفاء الدية فكان خيرا لقود عنه. أي حقه وحقا في يوسف وعند محمد في الارش
 ان القصاص بالنقض انبت السيرة بينهم فاعاد حتى كل واحد منهما الى البعض فاذا عاها ادهما فقطع من الاخر من
 استيفاء الكل واهما ان الامضاء من القضاء في القربات فانه موقوف. كالموقوف قبل القضاء ولو قطع احدهما لم يتطاع
 من المرفق سقط القصاص لذهاب اليد التي فيها القصاص بالقطع ظلمها ولا ينقلب مالا كما اذا قطعها اجنبي أو سقطت
 بالقبض وسماوية ونهما نصف الدية على حاله الا انها واجبة قبل قطعها ولا تسقط بالقطع ظلمها ثم القاطع الارض بالحيار ان
 شاء قطع ذراع القاطع وان شاء ضمنه دية البسوس كومة عمل في قطع الذراع في المرفق لاضيق الماطع كانته تطاوعة
 من السكف حين قطع القاطع الاول من المرفق فكانت كالسلاعة وهي مسددة لو كان المقطوع يد واحدة سقط قطع
 القاطع من المرفق سقط حقه في القصاص ووجب عليه القصاص والمقطوع من المرفق الحيار ان شاء قطع من المرفق
 وان شاء احد الارض لما ذكرنا وقدمنا له من يديان قال ربيعة الله عز وجل وان اقرب منه بقتل عدو يقتص منه في وقال زفر
 رحمه الله لا يصح اقراره لانه يؤدي الى ابطال حق المرفق فصار كالانحرار بالقتل خطأ او بالمال ولنا ان غيرهم في مثله
 الكونه يلحقه الضرر به فيصح ولان العبد يبقى على أصل الحرية في حق المالك فلا يملكه الا نرى ان اقرار المولى عليه
 بالحدود والقصاص لا يجوز ولا يصح لزمه ابطال حق المولى ضرورة ذلك لا يضر ويحكم من تبيح يصح ضمنا وان كان
 لا يصح قصدا بخلاف الاقرار بالمال لانه اقرار على المولى باطل لا يضره لان وجوبه يسقط العبد والاسية وان كان
 اقراره بالقتل خطأ لان وجوبه دفع العبد او العدة على المولى ولا يجب على العبد شي ولا يصح سراء كان العبد شيورا
 عليه ارمادونا في التجارة لانه باطل قال ربيعة الله عز وجل وان اقرب منه بقتل عدو يقتص منه في وقال زفر
 ولنا في الدية في الاول عمد والثاني احدى نوى الخطأ وهو الحضا في القتل فكانت رحي الى سري واصاب بمسأوا لعميل
 الواحدية بعد دية بعد انوره والله تعالى اعلم

فصل في المسافر من ذكر حكم الجنانية الواحدة نس في ذكر الجناسات المتعددة لان الاثنين بعد الواحدة قال ربيعة الله
 عز وجل ومن قطع يدي رجل ثم قتله احدى بالامرين وثلاثين او مختلفين او خطمين قتل بينهم ابره اول الا في خطمين لم يقتل
 بينهم ابره فوجب دية واحدة كمن ضرب رجلا مائة سوطا فمضى من تسعين ومات من عشرة في معنى اذا قطع يده ثم قتله
 فوجب عليه موجب القطع وموجب القتل ان كانا عديين أو أحدهما عديا والاخر خطأ او كانا خطمين وقتل بينهما
 ابره وفي خطمين لم يقتل بينهما ابره فوجب عليه دية واحدة فحاصله ان الكل لا يسد اخل الا في خطمين فانها
 يسد اخلان فوجب فمادة واحدة اذا لم يقتل بينهما ابره وان قتل بينهما ابره لا يسد اخلان اما الاول وهو ما اذا كانا
 عديين فالمد كقول أبي حنيفة وعندهما يسد اخلان فيقتل احدا ولا يقطع يده لان الجمع بينهما ممكن لتجانس
 الفعلين وعدم قتل ابره بينهما فصار كالحطيان وهذا لان الجمع بين الجراحات واجب ما أمكن لان القتل يقع بضررات
 غالبها واعتبار كل ضربة على حدة يودي الى الخرج فيجب تيسيرا الا ان لا يمكن بان يختلف حكم القاتل كالعمد
 والخطأ أو يتخالف البره بينهما لان البره قاطع للسراية فلا يمكن ان يجعل الثاني تقيما للاول فيعتبر على حاله وأهـ كن ذلك
 قبل البره فصار كسراية الاول راه ان الجمع معتذر لان جزا الرفقة تمنع سراية القطع كالبه حتى لو صدر من شخصين
 وجب في كل واحد منهما القصاص فكذا اذا كان من شخص واحد قطع اول يده ثم يقتلوه ان شاءوا وان شاءوا
 قتله من غير قطع لان القصاص بعينه المساواة في القتل وذلك بان يكون القتل بالقتل والقطع بالقطع واستيفاء
 القطع بالقتل معتذر لا خلافا حقيقته وحكا لان المماثلة صورة ومعنى يكونان استيفاءهما والاكتفاء بالقتل

[illegible]

القتل وهو يوجب الجناية وبالله من اليد من روث في زعم الولي ان القصاص هو الواجب الا انه ما اقل
بالخطا فقد اقر بالسالم والولي تركه انما هو من واحد المسال ولم يكن به من غير ما يكون ان أخذ المسال ولو اقر بالهتاد وادى
الولي الخطا على حقه لا تعذر استيفاء القصاص منه من قبل من له الحق الزيادة ولو ادعى الولي العهد على رجلين فقال
أحد ههنا أنا قتلته بده محمد ابراهيم هذا لا تسقط عنه رجله محمد او انه ذكر الآخر الجناية قال يقتص من المقر لا نهما تصاد
على وجوب القود ولو تمكن السبقة فيه من أنكر الآخر الجناية لانه يمكن التهمة انما يكون باخذه لا لا الموضع وغير
المخرج من الجدل وذلك لانه يصور قبل وجوب الجناية من الآخر واذا ادعى الولي الخطا فلا شيء على المقر لانه لما أنكر
الآخر الجناية صار كالمدم فبطل دعواه الخطا واقر بالقتل بالهتاد في ههنا لا يجنبه نهى وان مات رجل من قطع يده
ورجله فقال رجل قطع يده ههنا وقال القاطع عمرو رجله ههنا فقال الولي بل أنت قطعته ما يجب القصاص عليه
لانها تصادق على وجوب القصاص والشركة لم تثبت لمدى دعواه فان قال الولي لا أدري من قطع رجله فلا شيء على
القاطع المسمى لان قاطع الرجل مجهول يجوز ان يكون خاطئا او مبيها او مجنونا فتعذر ايجاب القصاص وتعدى استيفاء
القصاص جاز من قبل من له الحق فان جهل قاطع الرجل جهل قاطع اليد فلا يجب المسال ونوقال الولي بعينه ذلك فلا
يقطع رجله ههنا وأسكر فلان ليس له ان يثبت المقر قياسا له ان يثبت به استحصانا لان الولد لا يعرف قاتل أبيه عنه
كثرتهم فيعذر في التناقض وعبر المؤمن عن التي لفظها بغير دونه من جميع لانه لا فرق في الحكم بين ما اذا كان القاطع
مفردا او متعدينا قال رحمه الله فان هذا المقطوع عن القطع فسات من التساطع الدية ولو عفا عن التساطع ولم
يحدث منه أو عن الجناية لا فالخطا من الثلث والحمد من كل المسال يعني لو قطع يده رجل ههنا او خطا فتسالم المقطوع
عن يده عن القطع فسات من الفاطح في العهد الذي يختلف ما لو قال عفوت عن الجناية كالمسالي وأطلق المثلث في قوله
والخطا من ثلث المسال ولم يفرق بين ما اذا كانت العاقبة يخرج ويحجب أو كان لا يخرج ولا يحجب مسالي في قوله باطلا
قول الامام وفي الجامع الصغير رجل قطع يده رجل ههنا فمعه المقطوع يد من القطع ثم سري الى النفس ومات
أو شج انسان هو عنه عهدا لا يخرج رأسه من النجدة ثم سري الى النفس وسات يجب ان يعلم بان ههنا من سلب
أحد من ابي العهد والاخرى في الخطا وكل ههنا على وجوده أما ان يقول المقطوع يده عفوتك عن الجناية أو يقول
عفوتك عن القطع وما يحدث منه فان كانت الجناية عهدا فله في المقطوع يده أو قال المثلث جازة رأسه عفوتك عن الجناية
صح العفو ويرى من التساطع أو النجدة أو مات نسي لا يجب شيء في المحالين ثم يصح البراءة من جميع المسال سواء برأ أو مات
وان قال عفوتك عن القطع ولم يقل وما يحدث من التساطع أو قال عفوتك عن الشجرة ولم يقل وما يحدث منها صح العفو
عنه من جميع ما فومات فجب الدية قال أبو نيفة مع ان العفو باطل والقصاص ان يجب على المعفو عنه القصاص الا ان
اعتفى وجوب الدية في ماله وكان أبو يوسف ومحمد بن العفو عنه جائز ولا شيء على المعفو عنه لا القصاص ولا الدية هذا
الذي ذكرنا اذا كانت الجناية عهدا فاذا كانت خطا عفا عن الجناية أو عن القطع وما يحدث منه صح العفو سواء
برئ ومات الا انه ان عفا في حال شخص حي ويذهب به الجناية وأنه على قول بعض المشايخ يعتبر من جميع ماله
ونكر في المنتقى في ههنا الصونية انه يعتبر من ثلث المسال وان عفا عن القطع ان اقتصر عن القطع ان برأ صح العفو بلا
خلاف من جميع المسال وان صار قاتلا فعلى قول أبي حنيفة العفو باطل وكان على عاقلة القاتل الدية وعندهما
السفوح جاز كما عفا عن القطع وما يحدث منه الا انه ان عفا في حالة حكم الصحة بان كان يذهب ويحجب ويصح من
جميع المسال وعلى قياس رواية المنتقى من ثلث المسال وان عفا في حال حكم المرض بان صار صاحب فراش يعتبر
من ثلث المسال ولو قال عفوت عن الجناية أو عن القاطع وما يحدث منه كان عفا عن دية النفس بالاجماع حتى اذا
مات سقط كل الدية فيه عبرانه يعتبر من الثلث في الخطا لان موجب المسال وقد تعلق به حق الورثة فيعتبر من الثلث
كما اثر ماله بخلاف ما اذا كان عهدا حيث صح من جميع المسال لان موجب القصاص ولم يتعلق بحق الورثة لانه

لاحق له في غير ذلك من ان حقه في اليد في كل من اربعة يدين من غير ان يكون له اول الاله لو كانت المقص منه
وهو انما يطرح قصاصا من الذلوع فيستبد به على راقعة النفس له عند ما بين حبيبته وقال ابو يوسف ويجوز ان ينفذ في لاني
عليه لانه استوفى حقه وهو الذلوع فيستبد به حكم من يده اذ الله تعالى عن النفس من امرها في حجب عن وجهه فلا يرتد بشرط الاسلام
كذلك لا ينفذ باب القصاص في قصاصه العام وانما قطع يده السارق فيسرى الى النفس ومات كالمسافر في الذلوع والنفذ في الحجاب
والخفاف وكما قال في غير ذلك قطع يده في قطعها ومات وهذا لان السرقة لا ينفذ في الجناية فلا يتصور ان يكون ابتداء
الفعل غير مضمون ونسرايته مضمونة ولا ينفذ في سرقة النفس في قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق
مستوفى حقه فمضمون وكان القصاص ان ينفذ في السرقة في قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق
المسائل لان اقامة الحد واجب على الامام قال رحمه الله عز وجل ان قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق
الامام قال في الكافي ولا فرق بين ما اذا عني له بالقصاص اولاً وعند هذا الاثر عليه في وقتل انسان آخر في قطع يده السارق
ولي المقبول يد القاتل وعقاص من اليد اخلق فمات ما اذا كان قتل فقط او قتل وقطع وما اذا مات من الذلوع او برا
وليس كذلك فلو قال المؤلف في قتل فقط لمكان اولي لانه علم بما نفعه من قطع وقطع في فعله ما لو قال في يد السارق في قطع يده السارق
لمكان اولي لانه عمل الجاني لولا انه قطع يده من نفسه لو انما لا ينفذ من كماله قطع يده من نفسه لو انما لا ينفذ من كماله قطع يده من نفسه
استحق ان ينفذ به جميع اجزائه اذ لا جزاء تتبع للنفوس في قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق
عليه ضمان اليد وكذا اذا عاقبته سري لا ينفذ من الذلوع السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق
جزر قيمته قبل البرء وبسببه قصاصه كماله قصاصه في اليد فقطع اصابعه ثم عاقبته في اليد فانه لا ينفذ من ارش
الاصابع والاصابع من الكف كالاصابع من النفس ولا في سرقة انه استوفى غير حقه فمضمون وهذا لان حقه
في القتل لا في القصاص وكان القصاص ان ينفذ في السرقة في قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق
سقط القود وجبت اليد واعتصم يمينه في الحال لاحتمال ان ينفذ في السرقة في قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق
الطرف ثبت ضرورة نبوت القتل وهذه الضرورة عند الاستيفاء لا قبله واذا فوجد الاستيفاء ظهور حقه في الاطراف قبلها
واما لم يستوفها لم يظهر حقه في الطرف لا أصلاً ولا تبعاً فتمت انما استوفى غير حقه فاما انما لم يستوفها لم يظهر حقه في الاطراف قبلها
وهو قيسام الحق في النفس لاستحالة ان ينفذ في السرقة في قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق
السبب واداسري فهو استيفاء القتل فتمت ان العفو كان بعد الاستيفاء ولو قطع وما عفا وبرأ فهو وعلى الخلاف في الصحيح
ولو قطع ثم جزر قيمته قبل البرء فهو استيفاء لان القطع انعقد في وجهه يمتلئ السرقة وكان جزر قيمته تنعيم المسا انعقد
له القطع فلا يضمن حتى لو جزر قيمته بعد البرء فهو على الخلاف في الصحيح على ان لا ينفذ في السرقة في قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق
التراجع وانما دخلت في النفس لعدم امكان الجزع انما لا ينفذ في السرقة في قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق في قطع يده السارق
منفعة البطش تقوم بالاصابع بخلاف الطرف فانه تابع للنفس من كل وجه والله اعلم

باب الشهادة في القتل

لما كانت الشهادة في القتل امرامة لما بالقتل أو زدها بعد ذلك حكم القتل لان ما يتعلق بالشئ يكون أدنى درجة من
ذلك الشئ قال رحمه الله ولا يقيم حاضر بحجة اذا أخوه غاب عن خصومته فان بعد لا بد من اعادته ليعتدلا ولو خطا
أو دينالا يعني ان يقتل رجل وله وليان بالغان قاتلان أحدهما حاضر والا فغائب فاقام الحاضر بقتله على القتل
لا يقتل قصاصا فان عاد الغائب فليس لهما ان يقتلا بلثا البينة بل لا بد لهما من اعادة البينة القتل عند الامام وقالوا
لا يعيدولو كان القتل خطأ أو دينالا ينفذ بالاجماع وأجمعوا على ان القاتل يجب ان اقام الحاضر البينة لانه صار
متهما بالقتل والمتهم يجب ان يجمعوا على انه لا يقضي بالقصاص مالم يحضر الغائب لان المقصود اقصاء الحاضر والخاص
لا يمكن من الاستيفاء بالاجماع بخلاف ما اذا كان خطأ أو دينالا فانه يمكن من استيفاء نصيبه في غيبة الآخر فلم

الآخر كما لو عفا الله عنه من تصديه وأما الذي كان قصداً في ذلك ما هو من حيث الله لأن الثابت ما لا يتساقط وإنما كان كذا ثابتاً
 بالماضي من أن كذا به فلا شيء للماضي من وجوب الوجود من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 قصداً في انقلاب نفسه من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 من غير ما لا يتساقط من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 الدورية من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 لما كانت ما لا لا في زعمنا شاهدان من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 القائل في نفسه من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 تصديه ما لا وان كذا به من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 لأن العفو من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 الذي فيهما القائل في كذا به من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 المشهور في كذا به من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 أنكر في المشهور من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 للغير ما عرفت من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 في كذا به من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 مع أن كذا به من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 القائل في كذا به من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 القصاص لا يتساقط من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 مع ذلك من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 ما عرفت من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 الأول في كذا به من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 بعد ذلك من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 عليه من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 الذي لا في كذا به من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 القائل في كذا به من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 كذا به من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 والتكذيب من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 القائل لأن تكذيب القائل باطل في كذا به من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 ثبت عفو الأول في كذا به من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 الأولين وعلم الآخر أن القتل حرام عليه بعد علمه القصاص وله ذمة على القاتل لأن له قتل من حرام وإن لم
 يعلم بالحرم فعلمه الذي في كذا به من حيث الله تعالى كذا ثابتاً بالماضي من أن كذا به فلا شيء
 على ما لا يتحقق المشركين اثنين إذا أبرأ أحدهما لا يبطى حتى الآخر فكذا كانت طائفة موضع الاستقامة فأوردت شبهة
 لسقوط القصاص ولهذا الشبهة على عمر رضي الله عنه مع جلالته ندر في العلم حيث ما ورن من الله وفي ذلك على ما ذكرنا
 قال رحمه الله وان أمهد الله خبره فلم يزل مما يجب فراش حتى مات يقتضيه لأن الثابت بالبين كذا به ما ينة
 وفي ذلك القصاص على ما عرفت والشهادة على قتل العمدة يقتضي على هذا الوجه أنه كان تحت طائلة الإجماع لهم أن يظفوه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تقاطع وانتهى منه عند انضمامه في الكبري لم تقطع الا في من اهل العظم انتمس منه ومنه ما ياتي به السارن فانه قال
صرب انهم تقوى العظم فالكبري العظم وقتئذ يسبح في العظم حتى ذهب بالانف لم يكن فيه قساص ومن شي سادته فو تقاطع
لسان وهي اربعة يقتص منه وان تقاطع من اصابه فلا تقصص عليه بل انه عظم وليس يقتصص وان تقصص اب اما السارن فقام
بيل انه ليس بعظم وانما هو عصب يقتصص ولو كان عظم الانف اذا كسر يخرجه لاف سائر العظام ويراد عظام العظم الذي
يقتصص على حسب المرد الا في ساج وأوجز في الفخا في القصور في الانف المعطوعة اربعة حكومة عدل وفي الاصل
اذا كسر انف انسان فقيه حكومة عدل واذا قطع كل انسان عصبه لا يجب التقصص واذا قطع بعضه لا يجب التقصص
واذا قطع بعضه عصبه الانف لا يجب التقصص الا تفارق واذا قطع كل الانف لا يجب التقصص وعنه أي يوسف
هكذا ذكره الكبري قال النسابة وزي اربعة وله اذ قطع كل الانف يقتصص القاصص من قول أبي يوسف في السارن اما
عصبه الانف عظم ولا تقصص في العظم الا بساج وعنه ما ذلك بمقاصد له قال رحمه الله في وفي اللسان وان كروا الحشفة في
يحيى الية أما اللسان قال في الاصل وفي اللسان الذي يربط به حالة الحشفة واذا قطع بعض اللسان ان منه عن الكلام
ففيه كمال الية وأما اذا منه عن بعض الكلام دون الية من يانته ثقب الية بقصة ربات ان كان العالت نصفا يجب
نصف الية وان كان ربهما يجب ربع الية وكيف يعرف منه ساد أو السارن من الساقى اختلاف المشايخ المتأخرون
قال بعضهم سم يعرف باليهي يعرف النظم التي علمها من كلام العرب وهي ثمانية وعشرون رواتان انكم التكم
بنصف المعروف اربعة عشر ويخبر عن النصف علم ان الفاتحة النصف الكلام فتنصف الية وان أمكنه التكم
بثلاثة ارباعهم او ثلثه اربعة عشر وكون كل الفاتحة هو الر ربع فيجب ربع الية وان أمكنه التكم بره اربعة وسبعة
كان الفاتحة ثلاثة ارباعه فبثلاثة ارباع الية والاصلي في هذا ما مر من ان ربع الا قطع لم يف اسانه في زمن على رغب
الله عنه واخره ان يعرف الية ب ساد ث خا قواسمها أساطين الية بقدرية الشوم لم يترأه أوجه الية بقصة ساد ذلك
وقال بعضهم لا يهي في جميع حروف النظم وانما تهي بالحرف ونسبته فاقية بالسان للثلاثة وان لم يكنه التكمي والنصف
كان الفاتحة نصف الية لزمه نصف الية وان أمكنه التكم بالسان بالثلاثة بالسان للثلاثة وان لم يكنه التكمي والنصف
المعروف التي تتعلق بالسان بالهوا يشوا الحشفة بالشفة ويقتل ما دخل في الشفة وفي السنتي المعروف التي تنطق
بالسان وهي الالف والباء والتاء والهمزة والسين والصاد والضاد والطاء
والظاء واللام والذال والراء والياء فان لم يمتعهما تيان يعرف منها لزمه صسته من الية فاما الية والياء والهمزة والشفة والياء
تدخل في القصة الشفوية الباء والميم والواو والحامزة الهاء والعين والهمزة والحاء والظاء فاما كافي لسان
الباني والكلام في لسان النصب يأتي به ساد ان شاء الله تعالى واذا قطع لسانه غيره بعد اذ كرف الاصل انه لا تقصص
بقطع البعض أو قطع الكل ومن أبي يوسف ان اذا قطع الكل فقه التقصص وفي شرح الخوارزمي واذا قطع اللسان ان
لا تقصص فيه بالاجماع وفي البيهون قال أبو حنيفة في لسان اذا أمكن التقصص في الظاهر يتر الفتوى على
لا تقصص في اللسان لانه لا يمكن اعتبار المماثلة فيه لانه ينقبض وينسطو في الواقع لا تقصص في اللسان وان قطع من
وسط اللسان أو من طرفه ان ادعى ذهب الكلام يشغل منه حتى يسمع كلامه أولا يسمع وفي لسان الاخرس حكومة
عدل وأطلق المخالف في وجوب الية في الذ كروا يفرق بين شاب وشيخ ولا بين مريض وصحيح ولا بين ذكر وحسين
ولا بين بيان ذلك ولو قال ويقطع ذكر يفوت به الايلاج لسكان أولى وفي الخيط رفق ذكر الحمى والعين حكومة عدل
وعن الشافعي كمال الية فلنأذكر الحمى والعين لا يتصور منه الايلاج بنفسه فلا يجب فيه دية وفي ذكر المريض دية
كاملة لانه يزوال المرض يعود إلى قوته الكاملة وفي ذكر الشيخ الكبير ان كان لا يحرك ولا قدرة له على الوطء حكومة عدل
وان كان يحرك ويقدر على الوطء دية كاملة وفي قطع الحشفة دية كاملة وفي قطع الذكر المقطوع الحشفة حكومة عدل وفي
التهميد وفي الانثيين كاملة كمال الية وفيه أيضا وفي قطع الحشفة دية كاملة فان حاد بعصبه ذلك وقطع باقي الذ كرف

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فذكر ان هذه الاربعة هي التي هي في الحقيقة واحدة في الحقيقة
وان قطعها مع الكعبة ولا يزداد الاثر في ذلك بل هي واحدة في الحقيقة
وقال عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه ابو داود في كتابه
ينقل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الحديث الذي رواه ابو داود في كتابه
السكف والاصابع فان رجلا من بني اسرائيل كان قد اصابته الكعبة
والاصابع وراى انهما في الحقيقة واحدة في الحقيقة
من الميراثين والاصابع من الميراثين والاصابع من الميراثين
الذي قد اصابته الكعبة والاصابع من الميراثين والاصابع من الميراثين
هذه الاربعة هي التي هي في الحقيقة واحدة في الحقيقة
ولا يقع البطش في اصابع الاصل ولا في اصابع الاصل
يتعلق بالاصابع والاصابع من الميراثين والاصابع من الميراثين
الكعبة والاصابع من الميراثين والاصابع من الميراثين
الاصابع هو الاصل والاصابع من الميراثين والاصابع من الميراثين
هذه الاربعة هي التي هي في الحقيقة واحدة في الحقيقة
الاصابع من الميراثين والاصابع من الميراثين والاصابع من الميراثين
بندوح غنايه وهو ان يقدّر المضاف في قوله اصابع من الميراثين
بالجمعية فيرفع المقادير ولا يفرق بين اصابع الاصل والاصابع من الميراثين
القصير بينهما بالاصابع من الميراثين والاصابع من الميراثين
الاصابع بل هي اسم الى الزيادة اذا كثر في وضع القطع بالاصابع من الميراثين
اصابع اربعة من الميراثين والاصابع من الميراثين والاصابع من الميراثين
الدية في الاصابع من الميراثين والاصابع من الميراثين والاصابع من الميراثين
والاصابع من الميراثين والاصابع من الميراثين والاصابع من الميراثين
لان الكل شيء واحد لان اصابع الاصل والاصابع من الميراثين
أحد من الميراثين والاصابع من الميراثين والاصابع من الميراثين
هي الاصل في حقيقة البطش فان كان واحد من الميراثين والاصابع من الميراثين
وتماثل بعض شعر رأسه يدخل القليل في الكثير ولا يفي حقه فذكر الله ان الاصابع من الميراثين
الاصابع والقبض والقبض والقبض والقبض والقبض والقبض والقبض والقبض
اليد نصف اليد ثم جعل في كل اصبع عشرة اصباع من الميراثين والاصابع من الميراثين
والاصابع من الميراثين والاصابع من الميراثين والاصابع من الميراثين
تعارضا فالترجيح بالاصل حقيقة وحكم اولي من الترجيح بالكثرة الا ترى ان المصغارا اذا تطلعت مع الجبار تتيب
فيها الزكاة تبعاً وان كان المصغارا أكثر ترجيحاً للاصل في خلاف ما استعمله من النقص لان أحدهما ليس بشيء
لأنه وروى الحسن عنه ان الباقي اذا كان دون الاصابع يعتبر أكثرهما ارشاداً لان ارض ما دون الاصابع من الميراثين
منصوص عليه وانما ثبت باعتبارها بالنصوص عليه بدوخ اجتهد وكونه أصلاً باعتبار النص فاذالم يرد النص
بارش مفصل ولا مفصلين اعتبرنا فيه الكثرة والاول أصح لان ارضه ثبت بالاجماع وهو كالنص ولولم يثبت في الكف

وصح من الرقعة الى الموضع الذي وصفت فيه اليد الشريفة من فوق المثلثة لئلا ينسج الخالق في النهاية وهو من اليد الاربعة
يسمى بقل ذلك فهي هذه المثلثة من مسألي الشجراج ووقع اتفاقا وكذا في النهاية تغلغل عن النهاية اقول نعم
على ما ذكر في الايضاح يكون الامر كذلك الان غير تمام كما قال في المثلثة تحبس بالهوى ورجوع
الرأس أو جوبس البطن يعني انهما متناوستان في جوبس الرأس أيضا فكذلك كانت من الشجراج فيها اذا قدمت في الرأس
فقد حصل في مسائل الشجراج باعتبار ذلك فلا يكون ذكرها في فصل الشجراج فيما رجع اتفاقا بخلاف مسائل الشجراج
عامة بحيث لا يكون الا في الرأس والوجه وقيل لا تتحقق المثلثة فيها فرق الحق فالوجه الله ورجوع الحادسة
والهامة والاعية والباضية والمتلازمة والسبع في حكمه عدل لان هذه ليس فيها الرشد مقدور من جهة الشرع
ولا يمكن ان يندرج فيها حكومة عدل ونحو ما تورع ابراهيم الخليلي ومحمد بن عبد العزيز واختلوا في تفسير
هذه الحكومة قال الشهابي تفسيره ان يقوم بها كادون هذه الاثر ثم يقوم به عند الاثر ثم ينظر الى تفاوت
ما بينهما ما كان ثلث عشر الفضة مثلا يجب ثلث عشر الدية وان كان ربيع عشر الفضة يجب ربيع عشر الدية وقال
السكرتي ينظر كم مقدار هذه الشججة من الموضع فيجب بثلث عشر ذلك من نصف عشر الدية لان ما لا ينص فيه بردي
المنصوص عليه وكان السكرتي رحمه الله يقول ما ذكره الشهابي ليس به صحيح لانه اعتبر ذلك الطريق فربما يكون
تقصان القيمة أكثر من نصف الدية فيؤدي الى ان يوجب في هذه الشجراج ودون الموضحة أكثر مما أوجب به
الشرع في الموضحة وبانه محال بل الصحيح الاعتبار بالمقدار وقال السعد الشهد ينظر المفتي في هذا ان أسكنه الفتوى
بالثاني بان كانت الجنابة في الرأس والوجه يعني الثاني وان لم يتيسر عليه ذلك ففي ما قول الاول لانه لا يسر قال وكان
المؤمناني يفتي به وقال في الموضع والاصح انه ينظر كم مقدار هذه الشججة من اذن شججة لها ريش مقدار فان كان مقدار
منه ل نصف شججة لها ريش أو ثلثها ووجه نصف أو ثلث رأس الشججة وان ربه افر ربع ذكره بثلثي كذا في القوانين
فدكانه جعله قولاً ثالثاً والانسبه ان يكون هذا تفسير انقول السكرتي وقال شيخ الاسلام وقول السكرتي أصح لان علما
اعتبر به بهذا الطريق فينقطع طرفه لسانه على ما يابا قال رحمه الله ولا فخصاص في غير الموضحة كما لا يلائم
اعتبار المساواة فيه لان ما دون الموضحة ليس له من السكين الى السكين وما فوقها كسر العظم لا فخصاص فيه لقوله
عليه الصلاة والسلام لا فخصاص في العظم وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله وفي ظاهر الرواية يجب ان فخصاص
في ما دون الموضحة ذكره رحمه الله في الاصل وهو الاصح لانه يمكن فيه اعتبار المساواة فيه اذ ليس فيه
كسر العظم ولا خوف التلف فليس يتردد فيها اعتبار انهم تحتها مدينة بقوله ذلك في قطع بها فلو قطع فيمحقق
استبقاء القصاص بذلك وفي الموضحة القصاص ان كانت عظاما روي انه عليه الصلاة والسلام ان لم تضي بالقصاص
في الموضحة لان المساواة فيها ممكنة بانتهاء السكين الى العظم فيمحقق استبقاء القصاص قال رحمه الله وفي أصابع
اليدين نصف الدية أي أصابع اليد الواحدة لان في كل أصبع عشرة من الابل يساوي ثمانية يكون في الجنة خمسون
ضرورة وهو النصف ولان يقطع الأصابع ثبوت منفعة البطش وهو الموجب على ما اقول لقائل ان يقول بان ذكر
في امر ان في كل أصبع من اليدين والرجلين عشر الدية كان ذكر هذه المسئلة هنا مستنداً كذا لا شك ان خمسة
أعشار الدية نصف الدية وعدم قطعها امر ان في أصابع اليد الواحدة وهي خمس أصابع نصف الدية ولو لم يكن
الاستلزام والاقتضاء في حصول العجز بل كان لا بد فيه من البصر يحسبها للزم ان يذكر أيضا ان في الأصبعين عشرى
الدية وفي ثلاث أصابع ثلاثة أعشار الدية وفي أربعة أصابع أربعة أعشار الدية الى غير ذلك من المسائل المتروكة ذكرها
صراحة في الكتاب ويمكن الجواب عنه بان ذكر هذه المسئلة هنا ليس ببيان نفسها أصالة حتى يروى الاستدراك بل
ليكون ذكرها قسمة المسئلة المتأخية بأها وهي قوله فان قطعها مع الكف ففقد أيضا نصف الدية والمقصود في البيان
هنا ان قطع الأصابع وحدها قطعها مع الكف بيان في الحكم وعن هذا قال في الوقاية في هذا المقام وفي أصابع

[illegible]

صاحب غير مخصوص بطلبه فليس له ان يتركها لغيره بل لا بد ان يتركها لغيره بل لا بد ان يتركها لغيره بل لا بد ان يتركها لغيره
الاصابع اعلى على ما بينا واما كثر حكم السكلى واستتمت السكلى كما اذا كانت لها قاطعة قوله وفي قطع السكلى
لا يخفى انه مكرم في قوله وفي كل اصبع عشر اربعة وقوله ولا ينبغي في السكلى الخ لا يخفى انه مكرم في قوله وفي كل اصبع السكلى
لانه اذا علم ان السكلى لا ينبغي فيه مع كل الاصابع على الاولي مع بعضهم قال رحمه الله (وفي الاصابع اربعة وعشرين اليدين
وذكره ولما انه ان لم يعرف بعضها لم ينظر وسر كثر كلام حكومة في تعديل اما الاصابع الزائدة فلانها جزء من اليد فيجب
الارض فيها عشر بقائه وان لم يكن فيها نفع ولا زينة كافي للسكن الزائدة ولا يجب فيها القصاص وان كان المقتطع
اصبع مع الزائدة وانما اوقعت طرطوب الحرب القصاص في اليد ولم يعلم تساويها الا بالانصاف فصار كالاصبع في قطع طرف
اليد فان تساو القصاص النسبة وجد. ارضها وايضا ان الارض مائة رطل في التمر فيجب فيها حكومة مائة رطل. لا غنى
لحم الحكومة بحيث لا يجب فيها ثمن لان الحكومة لا يبقى فيها اثر الخلف فلا يلحقه الثمن بل يضاف الثمنات بطريق ذلك
فيكون تقسيمه من قيمه غير غير اذ في قطع الاصبع الزائدة وفي قطع الاصبع الزائدة فيبقى اثره ويستثنى ذلك فيجب الارض وانما عن العنصر
وذكره ولما انه فلان المقصود من هذه الاشياء المقتطعة انما هي في الحقيقة بالانصاف كما لا بد ان يكون مختلفا في الارض
والاذا في الاصابع فلان المقصود منها انما هي في الحقيقة بالانصاف في الكلام وفي ذلك كثر بالمرسوخة وفي
الغير بما يستلزمه على الرتبة وهو المراد بقوله ان لم تعرف بمقتطع طرفه حركة ولا كلام فيكون بمقتطع ذلك حكمه
حكم المانع في الخط او العمدة اذا ثبتت ذلك باليدية ارباعا او الجاني فان لم يذكر ولم يبق بمقتطع القول قول الجاني. وكذا اذا
قال لا اعرف معتمدا لا يجب عليه الارض كاملا الا باليدية وقال الشافعي فيجب اليد كاملة كونه. كان لان الغالب فيه
الصحة باليد والادنى والمبارك فلما انظر لا يصلح الا في حقائق وانما يصلح في حقائق وحاجتنا الاستعانة وقصد كذا الفرق
بين هاتين الامور وبين الاذن والانصاف قال رحمه الله يجوز من يخرج رجلا من بيته فيجب عليه اربعة اشهر من راسه فليس
الموقف في اليد كذا في سائر اركانها او في حصة في الارض لان تقويمها العقل بطل من مقتطع جميع الارض فمقتطعها لا يقطع اليد
فذهب عقله لا يذلل كذا في اي قول فيه انظر ان لو كان في الارض في حصة الموت وكان هذا ما ادخله في الارض
في اليد لسانهم ما يبقى في فعله في حصة النفس من ان يرى ان حصة رضى الله عنه في الارض بربع رطل في حصة رطل
ذهب فيها العقل والسكلام والسمع واليد في حصة من يوافقها في حصة من الشك في حصة من اليد واحدة في حصة من
الموقف في حصة من الشجر حتى لو لم يثبت حصة اليد في حصة من كل الشجر قال صاحب الفرائد اي لو ثبتت الشجر
والثابتة في حصة من كان لا يجب شيء في حصة من ان وجوب ارض الموقف بسبب فوات الشجر انه وقال صاحب
الغناية قوله وارض الموقف في حصة من الشجر من الشجر لبيان الجزئية قوله حتى لو ثبت في حصة من الشجر يستلزم
ارض الموقف لبيان ان الارض يجب بالفوات كذا في النهاية وليس بمقتطع اليد لكونه معلوما اه اقول ان قوله
وليس بمقتطع اليد لكونه معلوما ليس بشيء اذ لا ريب ان كونه وجوب ارض الموقف في حصة من الشجر لا بمجرد
تفريق الاتصال والايام الشديدة امر حتى جلد غير معلوم بدون البيان والاعلام اذا كان الظاهر ابتداء ومما ذكر
في فصل الشجاج اذ لا يشترط في وجوب ارض الموقف فوات جزء من الشجر بالكلية بل لا يثبت من بعد اصابه فلا فائدة
قالوا الموقف من الشجاج هي التي توضع العظم أي يقينه ثم يبدو حكمه بالانه القصاص ان كانت حصة نصف عظم
اليد ان كانت خطأ ولا شك ان اسم الموقف وحدها المذكورة في حصة من فيها ثبت في حصة الشجر ايضا فكان اشتراط
ان لا يثبت الشجر بعد البراءة لا في وجوب ارضها امر اخفيا محتاجا الى البيان بل الى البرهان ولهذا قالوا وارض
الموقف في حصة من الشجر حتى لو ثبت بسعة وقال في الكافي وارض الموقف باعتبار ذهاب الشعر ولهذا
ثبت الشعر على ذلك الموضع واستوى لا يجب شيء وقال في المسوط وجوب ارض الموقف باعتبار ذهاب الشعر
بدليل ان لو ثبت الشعر على ذلك الموضع واستوى كما كان لا يجب شيء الى غير ذلك من البيانات الواقعة من الثقات وفي

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ففيه اذنية كانه وقدر مع الطحاوي ولو تروح الواردية اتم ما في يدنا فان لم يكن من يدنا وهمل
من يدنا الخجين الاول وهو الذي خرج من يدنا قبله وقت انهم انفقوا ان كان الاخير من اليد ان لم يكن جبارا فان
رجله الله وان الله حيا فاستفادته كذا في حجب يدنا كانه لا يملكه الا الله بما حيا اوشبهه الله في كانه لا يملكه
رجله الله بل كان الله حيا فاستفادته الام فليد وغرة كانه لا يملكه الا الله بما حيا اوشبهه الله في كانه لا يملكه
ان الله في تعدد يدنا يدنا كانه لا يملكه الا الله بما حيا اوشبهه الله في كانه لا يملكه
وان كان الاول حيا فاستفادته في الاول وفي الثاني اليد قال رحمه الله وانما استفادته من اليد حيا فاستفادته
الساق في حجب اليد مع اليد في الجبين مات حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
لونه فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
بجسدي في اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
ويعلم حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
واستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
ولا يدركت الفاتح في حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
انني حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
وحيا في حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
على انه بدل نفسه ان لا يدركت الفاتح في حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
نقصان الاصل ويؤيد ذلك ان ما يجب في حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
مختل فان في حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
فأثبت انه حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
متسمة بديلة الام بل بديلة نفس الحين في اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
فكان في حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
عشر قيمته ان كان ذكرا وعشر قيمته ان كان أنثى وهذا يد الحمار اذا كان الحين من غيره ولا يملكه من غيره ومن
اذا كان من احد هسا فحيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
قال لا تمتد الحيا في اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
الحيا غرة وذلك حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
عشر قيمتها وفي الحين حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
بطنها قالت غلاما مشريا بالحمار ان شاء الله فحيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
الفضل طيبا وان شاء الله فحيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
في الوجهين حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
وامرأة فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
يجب عليه حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
كان الحيا حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
متافلا كذا حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته
حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته من اليد حيا فاستفادته

[illegible]

الذي علم يومئذ من بعض من حضر يومئذ من أصحابه من أن هذا الرجل هو الذي قتل الحسين وبنو أمية
سوطا ولو أنما لولا في غير يومئذ من أصحابه من أن هذا الرجل هو الذي قتل الحسين وبنو أمية
أحمد سوطا وفي الجاهل من الذين اجتمع عليهم الصبيان أن أوليها من بني مروان قتله في السراي أو أخذ منه
ولا يقدرون على دفعهم إلا بالقتل قال ليس له أن يقتله سوطا وقتل بحسب عليه المدينة قال لم على مات لمسب أن صاحبنا يقول
بالضمان وعني أنه أبو مطيع قال لم على كتمت في السلطان فإذ أحمد بن الحسن فقال يا محاسن في التوبة ما قال صاحبنا
الشيخ وبه يقتضي وكان نصير يقتضي بالضممان في النصير والميتون واليهيمة إذا قتله الرسل دافعها بكمال الفدية أي بكون يقتضي
بعدم الضمان قال انقذه أبو الليث من القول بحالها ما قيل في الروايات الظاهرة وفي رواية أخرى أن هذا الرجل هو الذي قتل الحسين إذا
أريدت والعدا لله تعالى فقتلها رجل فلا شيء على القاتل هو كذا في صحيحه وفي غير هذا أن على القاتل آية من آية الله في
سئل عن سبي فيه إلى السلطان وأخذ من الرجل ما لا طائل له يقتضي الساعي قال نعم وروي عنه من روى وأخذ منه
كثير من مشايخنا ما أقامه من المصلحة فتأوى الخلاصة من سبي رجل إلى السلطان حتى يرضى عنه من الناس أو يرضى
أحمد أن كانت السعاية جرم بأن كان يؤذيه فلا يكره منه شيء إلا بالرفع إلى السلطان أو كان فاسد لا يمتنع عن الغشيق
بالأمر بالمرور وفي مثل هذا لا يضمن الساعي الثاني أن يقول أن فلا يوجب كذا أو وقتلوه فلهذا كذا كذا من الألفاظ
كان السلطان عاد لا يغرم عمل هذه السعيات أو غير ذلك لا يبرأ ولا يضمن الساعي الثالث أن يقع في قلبه من أن
فلا يبرأ إلى امرأته فرفع إلى السلطان فغرم السلطان ثم ظهر كذا به فغرمه لا يضمن الساعي وشمس محمد يضمن
وقال صدر الإسلام في كتاب العقدة والفتوى على قول محمد لغلبة السعاية في زماننا وقيل سواه قال محمد بن أبي بكر
محسب وليس للسلطان حق الإخذ على قياس قول محمد إذا الأمر لا يعرف بالمال باعتباره الظاهر لا يجب واعتبار
السعاية يجب أما إذا لم يمار الأعران وليسكن أرايتموه أخذ من يدينه شيئا لا يضمن وقال الشيخ الأمام لا يضمن الجاني
مطلقا قال الفقيه أبو الليث الساعي لا يضمن أيضا والمشايع التي آخرون منهم القاضي إذا قام على السعد في والمحاكم محمد
الرجح وغير هذه التواب وجوب الضمان على الساعي مذكور الاختار العذر في قوله هو أصح ولو قال عند السلطان أن
الفلان قوسا جيد أو جاريه حسنا أو السلطان بأخذها أخذ يضمن ولو كان الساعي عبدا أطلب بعد العتق ولو أن تترى شيئا
فقل له اشترى بثلثي من ثمنه قال فسمي عند ظلم وإخذه أن كان قال صدق لا يضمن وإن كان كذبا يضمن وقال في الجامع
النصير قال أبو نصر الدبوسي فيمن قطع يد عبده أو قتله إن عليه التعزير وفي الفتاوى عن خلف قال سالت أبا عبد الله ع
وعن من يديه أو رجله ومات منه قال هذا شعبة العمد في المنتقى عن محمد بن أبي نصر قال في رجل قتل عبدا بغير أن يضره بغير
فأخذ المضروب بالسيف من يده فقطع السيف أصابع الأخر قال إن كان من غير المفصل فعلى الجاني الدية وإن كان
من المفصل فعليه القصاص وفي المنتقى رجل قتل عبدا وله ابنان وامرأة فقتل المرأة عن النهر ثم إن أحدهما لا يضمن قتل
القاتل وهو يعلم العفو فعليه الدية في ماله في ثلاث سنين يدفع عنه من ذلك ما كان له على قاتل الأب وأما إذا قتل
أحدهما بأحد أو قتل الآخر أمه محمد أو الأول أو يقتل الثاني بالأم وبسقط القصاص عن الأب لأن القصاص الأولي
قتل صار القصاص موروثا بين الابن الآخر وبين الأم للأم من ذلك الثمن فإن قتل الآخر الأم صار الثمن الذي ورثته
الأم من الأب ميراث الأول فسقط ضرورة وإذا جني على مكاتب إنسان ثم دبره مولا له لم يضمنه إن السراية بل تكون
السراية مضمومة على الجاني بعد التدبير ولو كاتبه أو اعتقه هدرت السراية أيضا وإذا جني على مكاتب إنسان ثم أدى
للمكاتب فعتق ثم مات المكاتب من تلك الجناية فعلى الجاني قيمة المكاتب لا الدية وإن مات جازا وقال في المنتقى رجل
شهد رجلان أنه قتل ابن هذا فلان وشهد آخر أن له الرجل أيضا أنه قتل ابن هذا فلان وشهدا أيضا أنه قتل ابن هذا
فقال الأولان أن كل الفرقة الأول والفرقة الثاني قد وقع الشهود عليه في المشهود له أن قتله فقال المشهود له أنا
أقول ما الذي شهد به الشهود على قتله ولا أفك ما الذي شهد به الشهود على قتله فلا يضمن عليه وإن قال قتل

من المصل قوله كما لو سخر بشرافي طريق فمقتضيه انسان اى العقل لا ينفك عن الميراث ولو لم ينفك كان الميراث يورثه الميراث ولو لم يورثه الميراث
في الطور يقي لان كل واحد منهم سما قبله بسبب الحق لا لقب فيه ان كان لا يورثه الميراث فليس له ميراث فيكون ان كان له ميراث فيكون ميراثه فيكون ميراثه
قوله حفر الى آخره سخر بشرافي الطريق فجاء آخر وحفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره
الاول وهو اخذ الجرد وفي الاستحسان يوجب الضمان بين الميراث والحق في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره
ومات كان الضمان عليه الميراث في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره
هو وضع يوجب حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره
كان الضمان على الثاني وان لم ينفك عن الضمان عليه في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره
نفسه وكذا في ذلك كان القول قول الآخر في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره
هو وضع يوجب حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره في قوله حفر الى آخره
الطريق ثم كساها بالتراب او حفرها او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض
فوقع فيها انسان من الاول وقال قاضيه ان حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض
يضمن الحافر لم يشكره هذا او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض
جواب الجواب كقول ابو حنيفة واما اذا مات حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض
ان حفرها وقال محمد يضمن في الحفر من هذا اذا كان حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض
خصات من يضمن ان كان الحفر من حفرها او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض
لا يضمن وان لم يكن حفرها او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض
فما حفر الرجل ما كان في حفرها او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض
حائط حفرها وقناة حفرها الا حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض
في موضع ليس له فيه حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض
شرح الطحاوي ومن حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض
فدفعه والقاء في البحر او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض
الساقط ذلك الانسان او الدابة كان الساقط حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض
حافر البحر او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض
الرجل بشرافي طريق المسلمين ثم آخر حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض
الاول وبه اخذ محمد واختلف المشايخ في جواب الاستحسان منهم من قال بجواب الاستحسان اني يضمنون الضمان على
الاول والثاني ومنهم من قال بجواب الاستحسان ان يكون الضمان على الثاني خاصة اذا ان الضمان على الثاني او الضمان على الثاني او الضمان على الثاني او الضمان على الثاني
وكان كمن حفر بشرافي قارة الطريق فجاء انسان ووضع في البئر سلاخا ثم جاء انسان ووقع على السلاخ ومات من ذلك
فان الضمان على الحافر وسئل بعضهم عن حفر في حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض
الحفرة والسهم بغير اذن الباقي فحفر حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض
فاحفرق بالنار والضمان على من حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض
بشرافي قارة الطريق بشرافي حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض او حفرها من تحت الارض
الحافر ومثله لو وضع رجل حجر على الارض بقرية البئر فقتل فيها انسان ووقع فذلك فالدفع على من وضع الحجر كان
الدفع في البئر فلو كان كذلك كان الضمان على الدافع وكذلك هذا اذا وضع الحجر واضع فاما اذا لم يضعه احد
ولكن كان الحجر راسخا فقتل به انسان ووقع في البئر ومات فالضمان على الحافر لانه تعسف في السد وكان بمنزلة

شر كنه حقه بوحكمه وفي المتن انفسا وممر برقم عاقله لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 وانما يذكر في هذه الاشياء على غير وجهه وانما لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 كما لو حفر ثوبا في طريق او وضع حجر او فاض به نساء ثم اكل اكل ان اكل بفسه او ما في قوله لا يشك في الرفع
 او حفر في حدها على طاقه من اكل حدها في الطريق لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 هو اكل الطريق به ارباعا حدها على غير وجهه وانما لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 على آخره فان اكل حدها على طاقه من اكل حدها في الواقع كان اكل حدها في الواقع لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 وحدها فقله فلا يشك ان اكل حدها في الواقع كان اكل حدها في الواقع لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 آخره فان اكل حدها على طاقه من اكل حدها في الواقع كان اكل حدها في الواقع لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 وفي العمل لا يشك ان اكل حدها في الواقع كان اكل حدها في الواقع لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 ينبغي ان يشك ان اكل حدها في الواقع كان اكل حدها في الواقع لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 الاول فلا يشك ان اكل حدها في الواقع كان اكل حدها في الواقع لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 حدها على الطريق ثم باع الكلي فاضاها بغيره لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 حتى عصب بها انسان والضممان على البايع لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 بعد الاشياء عليه ثم سقط في ذلك المشتري على انسان حيث لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 شرط الحائط المباني وفي حق البايع فبطل الاشياء الاول لان المالك شرط الحائط المباني لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 لا يشك ان اكل حدها في الواقع كان اكل حدها في الواقع لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 الا ترى ان ذلك الاشغال لو حصل من غير المالك كالمستاجر او الميراث او الفاسد فيضن في الحائط لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 استاجر رب الدار الفعلة لا يخرج التجارح او الفعلة فوقع قبل ان يفرغوا من العمل ففصل انما لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 بفعلهم لان العمل لا يكون معا الى رب الدار قبل ان يفرغوا منه فانقلب ففصل لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 ويحرمون من الارث بخلاف ما تقدم من المسائل من ان المستاجر او الميراث او الفاسد فيضن في الحائط لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 يسقطه حيث لا يشك ان اكل حدها في الواقع كان اكل حدها في الواقع لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 فعلمهم المسألة فاقصر عليهم قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وهذا على وجهه امان قال لهم ابو علي حنا على فناء
 داري فانه لم يكتفى به حق اشراخ التجارح البعد من القديم ولم تعلم الفعلة ثم ظهر بخلاف ما قال ثم سقط فاضاها بغيره
 فالضمان على الاجر وبرجوع الضمان على الاخر قياسا واستحسانا وسقط قبل الفراغ من العمل او بعده لان
 الضمان واجب على الفاعل باخر الامر فكان له ان يرجع به عليه كما لو استاجر حنا على فناء داري ففصل انما لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 بعد الذبح كان للمشتري ان يضمن الناجح ويرجع الناجح على الاخر فكذا هذا او ما اذا قال لهم اشترعوا لي حنا على
 على فناء داري واخبرهم انه ليس له حق التسرع في القديم او لم يخبرهم حتى يشاء ثم سقط فاضاها بغيره
 من العمل فالضمان عليهم ولم يرجعوا به على الاخر قياسا وان سقط بعد الفراغ من العمل فكذا في جواب القياس
 لان المستاجر امرهم بما لا يملك مباشرة بنفسه وقد علموا فساد امره فلم يحكم بالضمان على المستاجر كما لو استاجر رجلا
 لينذع شاة جازله واعطاه فذبح ثم ضمن الناجح الجار لم يرجع به على الاخر فكذا لو استاجرهم لينواله بيتا في وسط
 الطريق ثم سقط وانقلب ففصل انما لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع
 من حيث انه لا يجوز بيعه فن حيث ان الامر صحيح يكون اقرار الضمان على الاخر بعد الفراغ من العمل ومنه حيث
 انه فاسد يكون الضمان على الفاعل قبل الفراغ من العمل علما واطه ارضه الفعلة بعد الفراغ من العمل او في
 من اكل حدها قبل الفراغ لان امره لا يملك الا بغيره من حيث انه لا يملك الاستفاح ففناء داري ففصل انما لا يشك ان اكل حدها هو ما في قوله لا يشك في الرفع

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ان المولى انما اختار امساك العبد بمال قليل على حساب ان الجراحه لا تسرى نعمه رانوت ولولم يدر منه حكم
الاختيار بمال كثير وهو دية واختيار الانسان امساك العبد بمال قليل لا يكون اختياره رانوت مادام ان كثير
لانه غير راض به فلو لم يرض به فوجب ان لا يلزمه حكم اختياره بالدية فلهذا لم يرض به رانوت الجراحه
ثم مات لانه لم ينص على اختيار العبد بمال قليل بل اختار امساك العبد بمثل ما قبله من رانوت ولولم يرض به رانوت
الفداء واختار المولى الفداء عن نصف العبد يصير مختار الفداء عن الكل لان في الفداء بقى ضرر الدية لا يمكن
المولى من ذلك فصار مختار الفداء عن الكل ضرورة وان كان له وليس باختار الفداء عن نصفه احداهما يصير
مختار الفداء في حق الاخرى عامة الروايات لان المستحق لوجوب الجناية هو الميت لا الحيوانة ورويت عن حقه وامكن
اثبات الملك لوجوب الجناية لان بعد الموت تبقى التركة على حكم الملك وله رانوت روضاياه ونقدته منع ادبونه فوقع
الملك للميت اولاً ثم انتقل الى الوارث وكان المستحق لوجوب الجناية هو الميت لا المولى لان المستحق لوجوب الجناية هو الميت لا المولى لان المستحق
رواية كتاب الدر لا يصير مختار لان الملك في موجب الجناية ينتقل للمولى لان الميت ليس باهل ثلث الملك فكان
المستحق للجناية اثنين فالنفي لا يلحق باحدهما فصر لم يكن مستحقا منه وفي قتلى الخطا لو كان المولى واحدا
فاختار الفداء في النصف يكون اختيار الفداء في حق الاخر حر مادام احداهما قائما لان حقه ما انت في العبد متفرقا
مشترا كما واذا مات العبد قبل ان يدفع النصف الى الاخر يصير مختار الفداء لان النصف ثبت لقتول ولوصالح احدهما
على نصف العبد خير المولى والمولى المدفوع اليه بان يدفع نصف العبد الى الثاني او يفيديا لان الجناية انقلت مالا
والعبد في ملكهما فعتبر بمال حتى جناية خطا والعبد ملكه لا يخبر بين الدفع والفداء فكذلك هذا لان العبد فرغ
من نصف الجناية بالصالح وبقي مسغولا بالنصف فثبت لهما الخيار في النصف وان صالح احدهما عن بيع العبد
قبل للشريك ادفع نصفه الى اخيه وافده لانه انتقل الملك اليه ونصفه مشغول بالجناية ولو قتلت امه رجلا عمدا وله
وليان فصالح المولى احدهما على ولدهما صر مختار الفداء في النصف الاخر فيفديه بنصف الدية وذكر في كتاب الدر
لا يصير مختار الفداء ولو صالح احدهما في ثلث الامة كان الثاني له خيار ان يندفعه او يفديه وفي الجامع والدرر
لا يكون منه اختيارا وجه هذه الرواية انه سوى بين الدفع والفداء في البعض وذلك لان الملك يقع للميت اولاً ثم ينتقل
الى الوارث لما بينا فكان ملك الميت اصله لثا الوارث بناء عليه فيكون المستحق للجناية واحدا فاختار الدفع
والفداء في البعض يكون اختيارا في الكل لانه لا يفرق الملك على المستحق وجه رواية الصالح وهو الفرق بين المدفع
والفداء ان الانسان قد يضره حتى لا يخرج بعض العبد من ملكه لكي يعيد الزائل الى ملكه في الثاني واذا وجد عن
فلا يكون اختيار دفع النصف اختيار دفع النصف لا يخرجه فاما اختيار بعض الفداء يدل على اختيار امساك الامة
في ملكه لرغبة لامساكها المدافع تحصل له منها لا تحصل له من غيرها ان تلك المدافع تحصل من كلها لا من بعضها فاختيار
امساك الامة يدل على اختيار الفداء ضرورة اختيار الصالح ان يقول المولى اخترت الفداء او الدلالة كما لو تصرف فيه
بالبيع او بالهبة او بالصدقة او بالعق او بالتدبير او بالكابة او ببيع كفي العين والجراحه وقطع اليد وامافى الرهن
والاجارة والنكاح كما لو تزوج منه امرأة وكانت امه فتزوجها فهذا لا يكون اختيارا في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي انه
يصير مختارا ولو ان العبد مات قبل ان يختار المولى شيئا بطلت الجناية عمدا كانت او خطأ ولا يؤخذ المولى بشئ فان لم تمت
ولسكن قتله مولاه فانه يصير مختار الارش ولن يقتله مولاه ولو كان قتله اجنبى فان كان عمدا بطلت الجناية وللمولى
ان يقتص وان كان خطأ باخذ القيمة ثم يدفع تلك القيمة الى اولياء الجناية حتى لو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختارا
للارش وكذلك لو قتله عبد فخبر المولى بين الدفع والفداء ويدفع الى ولي الجناية ولو دفع العبد الى مولى العبد المقتول قام
مقامه لمحاودما كانه هو فخبر المولى بالفداء حتى لو تصرف في العبد المدفوع بالبيع او بالعق او نحوه فانه يصير مختارا
للفداء ولو لم يقتله عبد الاجنبى وليس كقتله عبد آخر لمولاه فانه يخير المولى بين الدفع والفداء بقيمة العبد المقتول فان

الله ان حتى الوليين متعلق بالعين ويعقوا أحدهما سقط حقه واراد قل حتى الآخر في الرقبة أو الغداة في النصف
وحق ولي الخطأ في الكل لانه لا يشاركه غيره فمسه وحق الولي بالعفو عاد الى الربع فيكون الربع له بقي ثلثه أو باعه
بينهما على قدر حقهما وجهه رواية الحسن أنه اذا عفا أحد وليي العمد في حق الآخر المزاجعة في الربع لانه تعالى حق
ولي الخطأ بالنصف لا بالكل فبقي حق غير الفاقئ فيه الربع فانتقل الى الرقبة أو الغداة فيكون الباقي بينهما ارتباطا
وجه رواية أبي يوسف وهو الاصح أنه اذا عفا أحد وليي العمد بقي حق الآخر في النصف لان حقهما قد تعلق بالكل
لان تعلق الاول لا يمنع تعلق الثانية الا أن بالعفو فرغ نصف الرقبة عن حكم الجناية الاولى فبقي حق الاول متعلقا
بالنصف وحق الثاني في الكل فيكون المسد فوع بينهما اثلاثا هشام عن محمد قال مملوك قتل مملوكا رجل خطا ثم
قتل أخا مولاه وليس لأخي مولاه وأرت غيره فانه يدفع نصف العبد كله الى مولى العبد أو بقديه والنصف الباقي
للمولى لان حق أخي المولى تعلق برقبة المجاني بعدما تعلق به حتى المولى فتمنع المزاجعة بينهما فيكون بينهما نصفين واذا
انتقل النصف الى المولى بالارث سقط بعد الوجوب لان المولى لا يستوجب على عبده شيئا فبقي حق الاول في النصف
فان قتل أخا مولاه أو لا ثم قتل مملوكا رجل خطا فانه يدفع العبد كله الى مولى العبد المقتول أو بقديه لانه لما انتقل
الحق الى المولى بالارث سقط عنه واد اجنى على الثاني ولا يزاجه الاول فقد تعلق حق ولي الجناية الثانية من غير مزاجعة
وان كان لأخي مولاه بنت وقد فته له العبد أو لا فانه يضمن ثلاثة ارباع العبد للمولى العبد المقتول ورثه للبنت لان
حق ولي الجناية الثانية تعلق بالنصف وتعلق حق انوار ثلث بالنصف الا انه سقط حق المولى عن الربع وبقي حق
البنت في الربع فان كانت الضربتان معا وليس له بنت فالعبد بينهما نصفان لان الجنايتين افتقرتا فلم تصادف
احدهما محلا فارضا قال أبو حنيفة رجل فقا عيني عبد فقات العبد من غير الفقه فلا شيء على الفاقئ وان لم يمت ولكنه
قتله انسان لزم الفاقئ النقصان لان الضمان ضمان تفويت المالمية والقتل تفويت المال والموت حكم المالمية ولا يغوثها
وقال محمد رحمه الله يضمن النقصان في الوجهين لان الجناية تحققت في الحالين فاعتقدت موجبة لضمان قال في الهداية
والمولى عاقبته قال بعض الافاضل لبس هذا انحالا فالحايت لا تعقل العواقب عمدا ولا عبدا اهـ وأجيب بان المراد المولى
كالعاقلة اهـ قال في العناية لا يقضى على المولى بشئ حتى يبرأ الجني أو يتم أمره لان العضاء قبله قضاء بأبغض هول وهو لا
يجوز وفي المنتقى اذا قتل العبد رجلا خطا فقال المولى أفسدى نصفه وأدفع نصفه فهذا اختيار منه للعبد وعليه دية كاملة
قال رحمه الله بخ وان فذاه ففني فهو كالأولى فان جنى جنابيتين دفعه بهما أفداه بارسهما بخ لانه لما ظهر حكم الجناية
الأولى بالغداة جعل كأنه لم يجن من قبل وهذه ابتداء جنابة ولو جنى قبل ان تختار في الاولى شيئا وجنى جنابيتين دفع
دفعه واحدة ولو جنابيات قبل مولاه اما أن تدفعه أو بقديه بارس كل واحدة من الجنابيات لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع
تعلق الثانية بها كالمديون لا قوام أولوا أحد لا ترى ان ملك المولى لا يمنع تعلق الجناية بحق الجني عليه أولى ان لا يمنع
بخلاف الرهن حيث لا يتعلق به حق غيره من الغرامات والفرق أن الرهن ابقاء واستيفاء حكم فصار كالاستيفاء حقيقة
فاما الجناية فليس فيها الا تعلق الحق لولي الاولى وذلك لا يمنع تعلق حق آخر به ثم اذا دفعه اليهم اقتسموه على قدر حقوقهم
وحق كل واحد منهم ارس جنابته قال رحمه الله بخ فان أعتقه غير عالم بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن الارش بخ يعنى
لو أعتق المجاني ولم يعلم بها ضمن الاقل من القيمة ومن الارش واذا جرح العبد رجلا فاختار ان يولى الغداة ثم مات الجرح
خير مرة أخرى عند محمد استخسانا وعند أبي يوسف عليه الدية ولا يخير قياسا وهي من المسائل التي رجح فيها أبو يوسف
رحمه الله من الاستخسان الى القياس ولو أعتقه وهو يعلم ثم مات الجرح كان مختارا للدية ان كان خطأ وجه القياس انه
اختار ادرش الجراحة فيكون اختيار الارشها وما يحدث ويتولد عنها كالعفو عن الجراحة ويكون عفا عنها ومما يحدث
منها لان الممرية لا تنفك عن الجناية فيكون اختيارا لاصل اختيار التبعية المتولد منه ضرورة لانه صار قافلا بتلك
الجراحة فظهر أنه اختيار امساك العبد بعد القتل وهو عالم بالقتل كالأولى أعتق العبد بعد الجراحة وجه الاستخسان

[illegible]

فعل ذلك) يعني لو أعتق عبده صارا بالجنانية صار مختارا للفداء بهذا الاعتق لأن الاعتق يمنع من البيع بالبرهان ثم ما استمر
فاذا أعتقه وهو يعلم بالجنانية صار مختارا للفداء لما قلناه وهو المراد بقوله كبيعته يعني أو باعته حاله ما كان عليه وعلى ما بين
الوجه من الهبة والتبدير والاستيلاء لأن كل واحد منهما يمنع من الدفع لزوال ملكه وإتلافه به - لكن لا فرق بينهما
بالعبد الجناني على رواية الأصل لأنه لا يسقط به حق ولي الجنانية لأن المقر له يطالب بالبيع - ليس فيه شيء من ملكه لأن
الاقراء ليس بتملك من جهة المقر وإنما ظاهر الحق في جهة من أن يكون صفة في ذلك حاله لم يصرفه وإنما لم يزل - فهو بقاء
وتدفع الخصومة عنه أن أقام بينة أنه للمقر له وإن لم تقوم فيقال له إن كان قد بعه أو تبه بغيره - وإن كان صراحه ظاهره أنه قد بعه
لا يرجع به على المقر له إذا حضر وصدقه أنه له وإن دفعه كان المقر له بالجنانية - أحسن من أن يدفعه - وإن كان قد بعه ولا
فرق في هذا المعنى بين أن تكون الجنانية في النفس أو في الأطراف لأن الكل موجب للمساواة فلا فرق بين أن يكون
في البيع بين أن يكون بنا وبين أن يكون فيه خيار المستتر لأن الكل يزيل له بغير خلاف ما إذا كان أخيه أو يبيعها
ثم نقضه أو العرض على البيع لأن الملك لم يزل به ولا يقال المستترى بالجنانية إذا باع - ثم لا يجوز أن يبيع مختارا أو لا يبيع
به فوجب هنا أن يكون مختارا للفداء لأنه لا يفتقر لولي يكن - المستترى بالجنانية لا يفتقر منه بالجنانية ولا يفتقر منه في
البيع يبيع الغرر وهو لا يفتقر ولو باع به ما فاسد لم يصير مختارا للفداء حتى يسلط له أن لا يبيع له بغير خلاف
الكتابة القائمة حيث يكون مختارا للفداء بها لأن حكم الكتابة معاني الاعتق بأداء المال وفك الخلع عن العبد في الحال
وهو ثابت بنفس الكتابة ولا كذلك البيع القائم لأن حكمه هو هو المال لا يفتقر إلى العبد - ولو كانت الكتابة صحيحة
ثم عجز كان له أن يدفعه بالجنانية فإن كان ذلك قبل أن يقضى عليه بالقيمة - بعد ما لا يدفعه المقر له القيمة بالقيمة
ولو باع من الجنى عليه كان مختارا للفداء بخلاف ما إذا بعه به من قبل أن يستحق له أخذه بغير عوض وهو مستحق في الجنانية
دون البيع واعتاق الجنى عليه بامر المولى بمنزلة اعتاق المولى فيمضي كذا لأن فعل الماسور به تنقل إلى الماسور به
فنقصه كان مختارا بعد العلم لأنه جنس جزء منه فإن أزال النقضات قبل القضاء بالقيمة كان له أن يدفعه بها وإن
المانع من الدفع قبل استعرازا القيمة ويصير مختارا بالأسارة ولو لم يكن في رواية كتاب الاعتاق إلا أنه لا يوجب أن يكون
محد ثاقه ما يجهز عن الدفع والأظهر أنه لا يصير مختارا به حاله ما كان له لم يجهز عن الدفع لأن له أن يبيع لا يجوز أن يبيع
لحق الجنى لتعلق حقه بين العبد ما دعا على حقه أفيق عجزه أو لا - ولو لم يجهز عن القضاء في ذلك لا يبيع مختارا أو لا يبيع
في التجارة وإن ركب هذين لأن الأذن لا يفتقر إلى دفع ولا يفتقر إلى قيمة لأن لولي الجنى أن يبيع من عجزه - لأن الأذن
لحقه من جهة المولى بعد ما تعلق به حقه فلازم المولى به حقه ولو لم يجهز عن دفعه في الجنانية فلو لم يجهز عن دفعه في الجنانية
به تصرفا يصير به تصرفا مختارا للفداء فيعلم أن حقه من قيمة الماسور به بدونه كبيعته من عجزه
بقتل فلان أو دميته وشبهه أن فعل ذلك أي يصير مختارا لبيعه - هذا العلم - أو بتعلقه بغيره كبرهان النفس والرب
والشجب يصير مختارا كما يصير مختارا بالاعتاق بعد العلم بها وإنما يصير مختارا بالاعتاق عند ما ثابته وقال زفر
لا يصير مختارا كما لا يصير مختارا بالاعتاق بعد العلم بها وإنما يصير مختارا بكذا كذا لأن أو أن تكتبه لا يبيعه من
العبد ولا علم للمولى بما سرقه بعدد الجنانية لم يوجد منه - أي يصير مختارا ألا ترى أنه لو عجز عن الإطلاق أو الاعتاق
بالشرط ثم حلف أن لا يطلق أو لا يعتق ثم وجد الشرط وثبت العتق والطلاق لا يحدث بذلك في عجزه فكذلك هذا
ولنا أنه علق الاعتاق بالجنانية والمعلق بالشرط ينزل عنه وجود الشرط كما لم يجهز عنه فصار كما إذا أعتقه بعد الجنانية
ألا ترى أن من قال لا مرأته إذا دخل النار فوالله لا أفر بك أربعة أشهر يصير ابتداء الأيلاء من وقت الدخول وكذا
أن قال لها إذا مرضت فانت طالق ثلاثا ومات من ذلك يصير واردا أنه يصير مطلقا بعد الدخول ووجود المرض بخلاف
ما أورده لأن غرضه طلاق أو عتاق يمكنه الامتناع عنه فلا يدخل تحته ما لا يمكنه الامتناع عنه ولا نه حره على مباشرة
الشرط بتعلق أقوى الدواعي إلى القتل والظاهر أنه يفعل به وهذا دلالة الاختيار وهذا إذا علقه بجنانية فوجب المال

أن حاربته ثم جنت جنايته فدفعها بالجناية روي العيون أيضا بحاربه فموتت عنه المسترى لأقل من ستة أشهر
 بنى على الولد ثم ادعاه البائع وهو يعلم بالجناية فعليه الدية لا لصحاب الجناية في قول أبي يوسف وقال زرارة أنه تعالى
 له القيمة دون الدية والفتوى على قول أبي يوسف وفيه أيضا حاربه بين رجلين فوالت وليها فان ادعاه أحدهما وهو
 ألم بالجناية قال أبو يوسف الدية عليه وإن لم يعلم قال زفر إذا علم فعليه نصف القيمة وفي العيون حاربه بين رجلين حات
 لدفعي الولد جناية فادعاه أحدهما فإن علم بالجناية فعليه نصف الدية وإن لم يعلم فعليه نصف القيمة وهذا قول زفر
 قال أبو يوسف عليه نصف الدية علم أو لم يعلم قال لعبدية أحدكما حرمت حتى أحدهما ثم صرف المولى العتق إليه قال أبو
 يوسف إن علم بالجناية فعليه الدية وقال زفر عاياه القيمة وفي الظهيرية ولو جنى كل واحد منهما ما بعد الإيجاب ثم بين العتق
 لأحدهما عتق ولزمه الأقل من قيمته ومن الدية وبقي الآخر ماله كاله يقال ادفعه أو أفده بالدية ولا يصير مختارا
 لفداءه وإن كان لو كانت جنايته أحداهما فذاع يدرج حل وجناية الآخر قتل نفس لا يختلف الجواب وفي التجز يد قال
 أبو يوسف إذا عصب رجل عبدا فقتل عبده فقتله لا خطأ ورده على ماله فقتل عبده قتله لا ودفعه المولى بالجنايتين رجوع
 للمولى على الغاصب بنصف القيمة ودفع إلى ولي الجناية الأولى ثم يرجع به على الغاصب فيسلم له وقال محمد وزفر يأخذ
 نصف القيمة فيسلم له ولا يدفعها إلى ولي الجناية عبد جنى فأوصى المولى بعتقه في مرضه فاعتقه الوارث أو الوصي فإن
 لوصي عالمها بالجناية فعليه الدية قدر قيمته من جميع المال والزيادة من الثلث وإن لم يكن عالمها صاحب القيمة في
 مال الميت في قول زفر ولم يذكر أن الذي أعتق هل يضمن وماذا يضمن وقال أبو يوسف إن علم الذي أعتقه بالجناية
 فعليه الدية قال الفقيه أبو الليث أن يكون هذا قول أبي يوسف الأول إما على قياس قوله الآخر ينبغي أن يكون قوله
 مثل قول زفر كما قال في آخر كتاب البيوع لو اشترى عبدا ولم ينقد الثمن حتى وكل وكيله بعتقه فاعتقه الوكيل لا ضمان
 على الوكيل في قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد وهذا كذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله إذا كانت الوصية
 بالعتق بعد ما جنى أما إذا وصى بعتقه قبل الجناية ثم جنى فمات الموصى فاعتقه الوصي وهو يعلم بالجناية فهو ضامن
 للجناية وإن لم يعلم فهو ضامن القيمة ولا يرجع على الورثة إذا وكل رجلين بعتق عبده ثم إن العبد جنى جناية ثم أعتقه
 الوكيل وهو يعلم بالجناية والمولى ضامن لقيمة العبد إن لم يكن عالمها بالجناية وفي المتن وفي نوادر ابن سماعة عن محمد
 إذا وصى بعتق عبده ثم مات وقد كان أوصى إلى رجل فجنى العبد جناية بعد موت الموصى ثم أعتقه الوصي وهو يعلم
 بالجناية فهو مختار الدية في ماله وإن لم يعلم فعليه القيمة وفي الظهيرية ولو قال لعبدية وقيمة كل واحد منهما ألفاً أحدكما
 حرمت قتل أحدهما أنسا خطأ ثم مات المولى قبل البیان وهو عالم بالجناية عتق من كل واحد منهما نصفه ويسعى في
 نصف قيمته ويجب على المولى قيمة العبد الجاني فيستوفي من جميع تركته ولا يصير مختار لفداءه بالموت من غير بيان
 أحدهما العبدين وفي التجز يد ولو قتل العبد المغصوب في يد الغاصب ومات وقد كان جنى قبل الغصب جنايات فالقيمة
 لصحاب الجنايات ولا أخبار للمولى في ذلك ولا يجوز إقرار العبد المأذون والمحجور عليه بالجناية ولا يسعى بعد العتق ولو أقر
 بعد العتق أنه كان جنى في حالة الرق لم يلزمه شيء ولو قتل العبد قتيلا خطأ ثم قطعت يد العبد ثم آخر خطا فإرش يده يسلم
 ولياء الجناية الأولى ثم يدفعه العبد فيكون بين ولي الجناية وبين ولي العبد اختلاف المولى وولي الجناية فادعى المولى أن القتل
 كان قبل الجناية وادعى ولي الجناية أنه كان بعدها فالقول قول المولى ولو شح أنسا موضحه وقيمة ألف ثم قال قتل
 آخر وقيمة ألفان فإن المولى يدفع بينهما على أحد وعشرين سهما لصاحب الموضحه سهم وعشرون لولي القتل
 كذلك لو كان جنى بعد القتل قبل الشجة وما يحدث من الزيادة والنقصان فهو على الشركة وفي العيون إذا وصى بعتق
 بذله فجنى العبد جناية أرشها درهم فقالت الورثة بعدموت الموصى لا نقدي فلهم ذلك فاذا تركوا الفداء يدفع بالجناية
 تبطل بالوصية الآن يؤدى العبد من غير ما كتبه بان يقول للإنسان أدعني درهم فافعل يصح ويصير ذلك الدرهم
 بنا على العبد يطالب به إذا عتق قال رحمه الله ولو علم المأذون بالارث كبيعته وتعلق عتقه بقتل فلان ورثته وشجته إن

والأولى أيضا عند الحاجة إلى ذلك. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
عقوبة عن رد المثل في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
باطلا من العدم في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
يدرجل عبد المولى في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
لم يرد على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
ثم هذه المسئلة وهي رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
يطلب المولى في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
أعقبه وأصله باقي إلى رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
الصالح جواب الاستحسان في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
مال بقر الحماية ولا يملكه إلا الصالح في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
عقوبتها وهو الصالح في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
الحماية بل يملكه على حاله فهو مملوك في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
أن يرد في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
ثبوت موجب الحماية في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
لكن لا يتم حيدته في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
عدم امتناع العقوبة في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
والصالح والعفو أيضا لا ينافي ثبوت موجب الحماية في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
عن القطع وإن يظل بالسراية إلى النفس لكن بغير شبهة في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
جوابه هو الفرق الذي ذكرناه في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
كانا يجعلان العقوبة في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
صلحا به إذا أعتقه وورد في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
فقره سببه بالأعلم عليه في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
القيمة في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
من الرقصة الواحدة في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
والمسئلة بحالها حيث يجب عليه عقوبة واحدة في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
المسائل لأنه دون المثل في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
على ولي الحماية لأن الواجب أن يدفع إليه ثم يباع الغريم في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
الأول كان التعارض بين الحقين وهما متساويان في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
عليه الدية إذا كانت الحماية في النفس لا وإياها في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
والأصل أن العبد إذا جنى وعليه دين خير المولى في رد المثل على من يملكه في رد المثل. ثم قد يقال في رد المثل على من يملكه
ثم يباع في الدين فإن فضل شيء فهو لولي الحماية لأنه يملكه ولا فلا شيء له وإن بدأ بالدفع جماعة من الحقين لأنه أمكن
بعبه بعد الدفع ولو بدأ بعبه في الدين لا يمكن دفعه بالحماية لأنه لم يوجد في المشتري حماية ولا يقال له أنه في الدفع إذا
كان يباع عليه لا ناقل قول فأنثته ثبوت استخلاص العبد لأن ولي الحماية ثبت له حق الاستخلاص وللإنسان أغراض في
أعين فإذا كان الواجب هو الدفع فلأن المولى دفعه إلى ولي الحماية بغير قضاة لا يمنع استحسانا لأنه فعل عين ما فعله

[illegible]

أو أقران مولاه أعتقه فاما اذا أقرانه أعتقه وان أقر به قبل الجناية في الجواب كما يجوز ان يقر بأنه حر لا يصلح وان
قرانه أعتقه بعد الجناية فقد أقر ببراءة العبد وادعى على المولى الفداء ان ادعى انه أعتقه وهو عالم بالجناية يدعى
نه لم يكن عالما ادعى على المولى ضمان الفدية وأسكر المولى ادعى عليه من ضمان الدماء او اقرانه لا يكون القرب
قول المولى مع عيینه وعلى ولي الجناية إقامة البينة وفي المسئلة ان لا يدعى على المولى ضمانه انما لا يكون بين ولي
الجناية وبين المولى خصوصه ويكون العبد على حاله هذا اذا كان أقرار من ولي الجناية قبل الدفع فاما اذا كان
الاقرار من ولي الجناية وبين المولى خصوصه ويكون المولى بهد الدفع اليه أقرانه حر لا يصلح أو أقرانه حر لم يكن له
على المولى سبيل ولا على العبد الا ان العبد يعنى ولا يكون لاحد على العبد ولا على أقرانه كان نعمته قبل الجناية
فانه يحكم بحرية العبد لانه أقر بحريته والعبد في ملكه ويكون قد وقع موثوقا منه اولى العتق وهو العبد بقرانه
ذلك وأقر بانه لولي الجناية فان زعم انه أعتق من جهة نفسه لم يكون ولا وقع موثوقا منه الله عز وجل يعنى لرجل دلت
أخاك خطأ أو أتعبد وقال بعد العتق قال قول للعبد يحكم معناه ان العتق انما يشتمل على رجل بعد العتق فاما إذا كان خطأ
وأتعبد وقال الرجل قتله وأنت حر قال قول قول للعبد لانه منكر لنفسه انما لا يثبت اليه حالة من جهة موثوقا منه
للضمان اذا الكلام فيما اذا كان رقمه معروفه والواجب في جناية العبد على المولى دمه أو ذنبه فصارت اذ اتى المالك
العاقل طلق امرأتى وأنا صبي أو بعث دارى وأنا صبي وقال طلق امرأتى وأنا صبي أو بعث دارى وأنا صبي أو بعث دارى وأنا صبي
القول قوله لما ذكرنا وقد اتفقوا على أصاب أحدهما أن لا ينسب إلى عاتقه موثوقا منه فاما إذا كان قرحا بسلامة
المقر به والاخران من أقر بسبب الضمان ثم ادعى ما يبرئه لا يسمع منه الا بجهة فان قيل ان العبد قد ادعى تارخا
سابقا في اقراره والمقر له منكر فينبغي أن يكون القول قوله وأوجب بان اعتبار التاريخ للترجيح جميع بعد الوجوب كأن
قال لها قطعت يدك لا أصله وهناك هو منه كبر لا أصله فصار كمن يقول لعبد أعتقتك قبل ان تطلق أو قبل ان أخلى قال
رحمة الله عز وجل وان قال لها قطعت يدك وأنت أتي وقالت بعد العتق قال قول لها وكذا كل ما أخذ منها الا الجماع
والغلة وهذا عندهما وقال محمد لا يضمن الاثنيان فاما ما يعين ويبرئ به عليه لانه منكر وجوب النفسيمان لا سناد
الفعل الى حالة موثوقا منه كفى المسئلة الاولى وكفى الوطء والغلة وفي القائم أقر للضمان حيث اعترف بالاختلاف
منها ثم ادعى التملك عليها وهي تنكر والقول قول المنكر ولهذا اذا برز بالعلية لهما أنه أقر بسبب ظاهر ثم
ادعى ما يبرئه فلا يكون القول قوله كما اذا قال انما أذهب عني اثني وعشرون حتى صحت ثم فقت وقال المقر لا بل
أذهبها وعينك التي مفتوحة كان القرب قول المقر وهذا انما يستدل به الى حالة مدعية للضمان لانه لا يثبت من لهها اذا
قطعها وهي مديونة بخلاف الوطء والغلة لان المولى أمة المديونة لا يوجب العتق وانما أقر منه من شها وان كانت
مديونة لا يوجب الضمان عليه فحصل الاسناد الى حالة موثوقا منه للضمان في حقها أى في حق الذلة والوطء وعلى
هذا الخلاف لو قال رجل لرجل حرى أسلم أخذت منك وأنت حرى فقال لى أخذت منها أسلم وفي العايد ومثلهما مسألة
الحرى وصورتها أسلم دخل دار الحرب بان فاختار مال حرى ثم أسلم الحرى ثم خرجا اليما فقال المسلم أنت منك
وأنت حرى وقال الحرى الذى أسلم أخذت منك وأنا مسلمة نقول للحرى على الخلاف المتقدم انه وعلى هذا الاختلاف
اذا قال أخذت منك ألف درهم من كسبك وأنت عبدى وقال العبد لى أخذت بعد العتق وعلى هذا الخلاف ما اذا أسلم
الحرى أو صار ذميا فقال له رجل مسلم قطع يدك وأنت حرى وأخذت كذا وكذا وأنت حرى في دار الحرب وقال
الحرى لا بل فعلت بعدما أسلمت أو قال بعد ما صرت الى دار الاسلام فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف القول قول
الحرى والمسلم ضامن وعلى قول محمد وزفر القول قول المسلم ولا ضمان عليه واذا أسلم الحرى فقال لرجل مسلم قطع يدك
وأنا حرى في دار الحرب وقال المسلم فعلت ما فعلت وأنت في دار الاسلام وذكر في كتاب الاقرار من الأصل أنه على هذا
الخلاف وأجمعوا على أنه اذا قال لرجل يته بعد ما عتقها وطئت قبل العتق وقالت المجارية لا بعبد العتق أن القول قول

ثاني وفي التماس ضمن قيمته ما حرر المولى كذا لانه قد ورد في نسخة ابن ابي عمير ان صاحب الدين صار مضمنا للفساد كما
ما عدا لانه ليس له ان يبيع عليه بل ان يبيع المولى برفع الجناية فلا وواب انما في بانه في الدين بدينه قامت عليه ثم
ضروبي الجناية وقد فصل من الثمن شيئا مستلانا الثاني لا تلزمه العهدة فيما فعل ولو فسخ البيع ودفع الى
في الجناية لا تحت لى بعه ناياما سا ذكره فلا وادنى الفسخ وقد قررنا هذه المسئلة بقروعه قال رحمه الله ما ذونة
يوبة ولدت بعت مع ولدها في الدين وان جنت ولدت لم يدفع الولد له كمال الفرق ان الدين مئة لمعنى بروجها لال الدين
ليها وهو وصفها ليا حكمى فسرى الى الولدان الصفات الشرعية الثابتة في الاصل تسرى الى الفروع كالمالك والرق
الحرية وأما الدفع في الجناية فنواجب في ذمة المولى لاني ذمتها وانما يلاقيها اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع وقبل الدفع
كانت رقبته خالية عن حى الجناية فكذلك لا يجزى القصاص على الاولاد ولا المحدثانهم مما فعلان محسوسان كالدفع
لا يبيعها فيه وان قيل اذا كان الدين عليه ما فسادا يضمن المولى اذا اعتقها والا انسان اذا اتلف المدينون لا يضمن
نسياننا وجوب الضمان باعتبار تغويت ما يتعلق به حقهم استثناء لا باعتبار وجوب الدين على المولى ألا ترى أنه
ضمن القيمة لا غير ولو كان باعتبار الوجوب عليه يضمن كل الدين كالعبد المجاني اذا اعتقه المولى بعد العلم بالجناية
لهذا يبيع الغريم بالفاضل العبد المدين بعد العتق ولو كان على المولى لما تبعه كالعبد المجاني ولا يرد علينا وجوب
دفع الارش معها اذا جنى عليها قبل الدفع وأخذ المولى الارش لان الارش بدل جزئها وهو ولي الجناية متعلق بجميع
جزئها فاذا فات جزء منها وأخلف بدلا يتعلق به حقه كما اذا فتات وأخلفت بدلا اعتبار الاجزاء بالكل بخلاف الولد
وقوله ما ذونة ولدت شرط السراية الى الولدان تكون الولادة بعد محرق الدين لانها اذا ولدت ثم لمحقها الدين لا يتعلق
حق الغرماء بالولد بخلاف الاكتساب حيث يتعلق حق الغرماء بما كسبت قبل الدين وبعدة لان لها يدا معتبرة في
الكسب حتى لو نازعها فيه أحد كانت هي الخصم فيه فباعتبار اليد كانت هي أحق به من سيدها لقضاء دينها بخلاف
الولد فانه انما يستحق بالسراية وذلك قبل الانقضاء لا بعده كولد المكاتب وولد أم الولد والمذبرة وكولد الاضحية لانها
حقوق مستقرة في الرقبة حتى صار صاحبها ممنوعا عن التصرف واذا جنى العبد جناية ثم أذن له المولى في التجارة فلحقه
دين دفع بجنايته فان الدائن يتبعه فاذا يبيع لهم يرجع أولياء الجناية على المولى بقيمة العبد وكذلك لو أقر عليه بدين
ثم دفعه بجنايته في دينه ورجع أولياء الجناية بقيمة على المولى وذكر بعد هذا اذا وجب الدين على العبد ببيعة
ثم أقر المولى عليه بجنايته بعه خطا يبيع العبد في الدين ولم يلتفت الى الجناية وفيه أيضا رجل في بده عبيدا لا يدرى أنه له
أول غيره ولم يدع صاحب اليد أنه له ولم يسمع من العبد اقرارا أنه عبد صاحب اليد الا أنه يقر بأنه عبد فجنى هذا العبد
جناية وثبت ذلك بالبيينة أو باقرار صاحب اليد ثم ان صاحب اليد أقر أنه رجل وصدقه المقر له بذلك وكنه في
الجناية فان كانت الجناية ببيعة قبل للمقر له ادفع أو افده وان كانت الجناية باقرار الذي كان العبد في يده أخذ المقر له
العبد وبطلت الجناية ولم يكن على المقر من الجناية شيء وقد قدمنا ما بغيره هذه العبارة قال رحمه الله هو عبد زعم رجل
ان سيده حره وقتل وليه خطا لشيء له عليه معناه اذا كان العبد لرجل فزعم رجل ان مولاه أعنته فقتل العبد خطا
ولى ذلك الرجل الذي زعم ان مولاه أعنته وليه فلا شيء له لانه لما زعم ان مولاه أعنته فقد أقر أنه لا يستحق على المولى
دفع العبد ولا الفداء بالارش وانما يستحق الدية عليه وعلى العاقلة لانه حر فيصدق في حق نفسه فيسقط الدفع والفداء
عن المولى ولا يصدق في دعواه الدية عليهم الا بحجة وقال في النهاية وضع المسئلة فيما اذا جنى جناية ثم أقر المجنى عليه
أنه حره قبل الدفع وجعل في الكتاب الاقرار بالحرية قبل الجناية وهما لا يتفاوتان وكذا اذا أقر المجنى عليه بعد الدفع
اليه أنه حر لانه ما كره بالدفع وقد أقر له بغيره فبعثت عليه باقراره وصار نظير من اشترى عبدا ثم أقر بغيره مولاه
قبل الدفع وفي الاصل جعل المسئلة على ثلاثة أوجه اما ان أقر ولي الجناية أن العبد حر الاصل أو أقر أنه حر أو أقر ان
مولاه أعنته فان أقر أنه حر الاصل فلا ضمان له الجناية ولا على العبد ولا على المولى وكذلك الجواب اذا أقر أنه حر

ولو كان الاثم مكتوبا صغيرا كان أو كبيرا أو المأمور صبي حرجب الديعة على ما دلت الصبي وترجع العاقلة على المكاتب
بالاقل من قيمته ومن الدين لان هذا حكم جنابة المكاتب بخلاف الفان حكمه انينه على المولى فيجب عليه ان
أمكن والاسقط على ما بينا وان عجز المكاتب بعد ما قضى القاضي عليه بالقيمة تمنع رده ان يهدى المولى بدبهم
والقياس ان يبطل حكم جنابته وهو قول أبي حنيفة لانه بالعجز صار قويا وأمره لا يصلح وهما بمو من ناقضى عليه
بالقيمة صار ديناعليه ونقرر فلا يسقط حتى لو عجز قبل القضاء عليه بالقيمة بطل حكم جنابته لان حكم جنابته اعلم
ديناعليه بالقضاء ولم يوجد وان عجز بعدما أدى كل القيمة لا يبطل وان كان المأمور عبدا غير مواندين الفرفع او العبداء
ثم يرجع على المكاتب بغيره المأمور الا اذا كانت قيمته أكثر من الدية فمنه عشر تراه في كل واحد وان
يقال ان هذا ضمنان الغصب ففيه بضمن قيمته بالغلة ما بلغت فكيف ينقص عشر دراهم كصمان ان جنابته فحواه
هذا الغصب لكن يحصل بسبب الجنابة فاعتبر بهما في حق التقدير وان عجز المكاتب ذوال المأمور مطالب بمولى
المكاتب ببيعته لان ضمنان الغصب لا يسقط بعجز المكاتب وان اعتق المولى المكاتب فللمأمور ما لم يدر ان سارح
بجميع قيمة المأمور على المعتق وبالفضل على المعتق لانه ضمنان غصب فلا يبطل الا عن اقرار وان شاء رجع على المولى
بقدر قيمة المعتق الى تمام قيمة المأمور وان كان المأمور مكاتبا فيجب على المأمور ان يهبة بقية راسه رجع به على
الآمر لانه تعذر أن يحصل ضمنان غصب لان المكاتب حرمن وجهه فلا يكون ذولا للغصب صغيرا كان أو كبيرا لان
المكاتب الصغير ملحق بالكبيرة فصار كالحجر البالغ العاقل ان كان مأمورا فبذلك عجز لانه لو جنى بطل العجز
لا يباع بل يحضر المولى قال في المحيط مكاتب جنى جنابات أو واحد له كان على المولى الاقل من قيمته ومن ارش
الجنابات لان المكاتب ملوك رقبته حريده طلقا وتسرفا واعتباره بملوك رقبته تكون جنابته على المولى واعتباره
حريده او كسبا يجب ان يكون موجب جنابته عليه على أن اكسبه حقا له وقد تعذر دفعه بموجب الجنابة فيجب عليه
لاقل من القيمة ومن الارش وان تكررت الجنابات بطل القضاء لزمه قيمة واحدة ولو جنى بقضى عليه ثم جنى أخرى
قضى عليه بقيمة أخرى خلا لابي يوسف ولو قتل رجلا ولم يغض عليه حتى عجز وعليه دين دفع بالجريمة ثم يباع في الدين
ان فداءه يبيع بالدين ولو مات عن مال قضى في ماله بالجنابة ثم بالكتابة ثم بالارث لانه مات عن وفاقلا منه مع الكتابة ومن
كان عليه دين وجناية فعقبي عليه بالجنابة والسر بالجنابة سواء لان الجنابة صارت ذنبا بالقضاء وان لم يغض بالجنابة
فكم ما تقدم مكاتبة جنت ثم ولدت ولم يغض دعب وحدها ولو قضى عليها ثم ولدت بها فان وثقها بالجنابة والاب يبيع
لدها لان الولد المولود في الكتابة حكمه حكم امه ولو كانت نصف امه فعقبي احدهما على صاحبه ثم الجاني الاقل من
يمته ومن نصف الجنابة وجناية عبد المكاتب كجناية عبد المحر ولو جنى المكاتب على سراه أو على عبد سراه أو على
بن مولاه كانت الجنابة عليهم كالجنابة على غيرهم لان جنابة المكاتب عليهم غير ذواتا كان مكاتب بن اثنين يعتبر
لنصف منه على حدة في الاحكام المتقدمة بناء على ان الكتابة تحزني ولو كانت امه مستركة فكانت احدهما
فسرا ذن شريكه فولدت وكاتب الاخر يصيبه من الولد ثم جنى الولد على الام او الام عليه لزم كل واحد منهما الا لانه
رباع قيمة المقتول عند الامام ولو اقر المكاتب بالجنابة الميسر اصله ان المكاتب في جنابة توجب المال بمغزلة
لحر لانه استيجاب المال على نفسه والمكاتب من أهل استيجاب المال على نفسه للاف العبد لو اقر بجنابة توجب
المال لا يصح لان موجبها يجب على مولاه فجعل مفر على مولاه فلم يصح واذا اقر المكاتب بجنابة عمدا أو خطأ لزمه لانه
حق الجنابة ملحق بالحرق ولو قضى عليه بجنابة خطأ ثم عجز هدر موجب عند أبي حنيفة وعندهما يؤخذ ويبيع فيها
ام على ان المكاتب لو اقر بجنابة لمال لا يؤاخذ به ولو عجز عنده وصار ديناعليه اولا وعندهما يؤخذ به اذا
مارديناعليه بالقضاء ولو اعتق ضمن قضي بها اولا وكذلك لو صالح ولى العمد وقد اقر به ثم عجز هدرت عند أبي حنيفة
جه الله وعندهما يباع فيه لان القصاص بعد الصلح صار موجبا للمال واصل الجنابة ثبت باقراره ومن اقر بجنابة

المولى ولا ضمان عليه المهور والمهر المسمى بالمال لا يملك له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال
 لا بل بعد ما عرفت ان المولى وبما هو زوجه من المهر المسمى بالمال لا يملك له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال
 على عاقلة الصبي لان الصبي هو المباح له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال
 اذا امر بذلك صبي وانما يصل ان امر صبي بالمال لا يملك له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال
 حتى يثبت للمامور الرجوع عن المهر المسمى بالمال لا يملك له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال
 المامور بذلك فانه يصح الامر في حقه ما يشاء من المهر المسمى بالمال لا يملك له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال
 لغيره وهو حر بالخ لا يصح الامر حتى لا يرجع مما اخذه من المهر المسمى بالمال لا يملك له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال
 سواء كان عالما بفساد الامر حتى لا يرجع مما اخذه من المهر المسمى بالمال لا يملك له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال
 ان الصبي مؤاخذ بضمان اذا نال دون الاقوال فيصير مرجع الى صحيح وبما ان المهر المسمى بالمال لا يملك له المهر المسمى بالمال ولا يملك له المهر المسمى بالمال
 النوادر امر صبي يقتل ذابية أو مجزق ثوب أو باكل طعام لغيره فالضمان على الصبي في ماله ورجوعه بذلك على الا امر
 ولو امر الصبي بالغافل لم يضمن الصبي ولو امر المحرر بالغافل بذلك فالضمان على الغافل وفي الخطب لو قال انمسل ابني أو
 اقطع يده أو اقتل أخى فقتله اقتص من القاتل قيسا وتجب الدية استخسانا ولا رجوع بعاقلة الصبي على الصبي الا امر
 أبدا ويرجعون على العبد الا امر بعد العتق لان عدم الاعتبار كان لمحق المولى لا بقتل العبد وقدر زال حق
 المولى بالاعتاق بخلاف الصبي لانه قاصر الاهلية وفي شرح الزيارات لا ترجع العاقلة على العبد أيضا أبدا لان هذا
 ضمان جنانية وهو على المولى لا على العبد وقد تقرر ان الجارية على المولى لمسا كان على العبد المحرر وهذا أوفق للقواعد
 ألا ترى أن العبد اذا أقر بعد العتق بالقتل قبله لا يجب عليه شيء لكونه أسندته الى حالة منافقة للضمان على ما بينا قبل
 هذا وللهذا لو حفر العبد بئر افاعتقه مولا ثم وقع فيها انسان فهلك لا يجب على العبد شيء وانما يجب على المولى فيجب
 عليه قيمة واحدة ولو مات فيها ألف نفس فيقتسموها بالخصص قال رحمه الله وكذا ان امر عبدًا بكمعه ان يكون
 الا امر عبدًا او المامور أيضا عبدًا محجور عليه ما في الخطب مولى القاتل بالدفع أو الفداء ولا رجوع له على الا امر في
 الحال ورجوع بعد العتق بالاقول من الفداء وقيمة العبد لانه غير مضطر في دفع الزيادة وعلى قيس ما ذكره العتابي
 لا يجب عليه شيء لما بينا وهذا اذا كان القتل خطأ وكذا اذا كان عبدًا والعبد القاتل صغير لان عمده خطأ على ما بينا وأما
 اذا كان كبيرًا يجب القصاص لانه من أهل العقوبة ولو أمر رجل حصيدًا حرافة على عاقلة الصبي لانه المباح ثم
 ترجع العاقلة على عاقلة الصبي لانه المتسبب اذ لو لا أمره لم يقتل لضيف فيه ولا يقال كيف تعقل عاقلة الرجل ما زعم
 بسبب القتل فينبغي أن يكون كالاقراء لاننا نقول هذا قول لا يثبت الكذب وهو متسبب فيعلقه بخلاف الاقرار بالقتل
 لانه يثبت الكذب فلا تعقله العاقلة ولو كان المامور عبدًا محجورًا عليه كبيرًا أو صغيرًا يخير المولى بين الدفع والفداء
 وأيهما اختار يرجع بالاقل على الا امر في ماله لان الامر صار خاصًا للعبد بالامر كما استخذه وضمان الغصب في ماله
 لا على العاقلة وان كان المامور حرافة عاقلة لا على عاقلة الدبة ولا ترجع العاقلة على الا امر بحال لان امره لم يصح ولا
 يؤثر هو أيضًا امر مثله لاسيما في الدم وان كان الا امر عبدًا ما ذنوبه في التجارة كبيرًا كان أو صغيرًا او المامور عبدًا
 محجورًا عليه أو ما ذنوبه بخير مولى المامور بين الدفع والفداء وأيهما فعل يرجع على العبد الماذون له لان هذا ضمان
 غصب وأنه من جنس ضمان التجارة لانه يؤدي الى تلك المضمون باداء الضمان والماذون له يؤخذ بضمان التجارة
 بخلاف ما اذا كان المامور حرافة لا ترجع عاقلة المامور على الا امر في الحال ولا بعبدًا بحرية لعدم تحقق
 الغصب في الحر ولو كان المامور صبيًا حرافة في التجارة فحكمه حكم العبد الماذون له حتى يرجع عليه فيما
 اذا كان المامور عبدًا التحقق الغصب فيه ويكون ذلك في ماله ذنوب العاقلة لانه ليس بضمان جنانية وانما هو ضمان
 تجارة ولا يرجع عليه اذا كان المامور حرافة الغصب في ماله ذنوب العاقلة لا امر في حقه كالصبي المحجور

[illegible]

وجبة لئلا يؤول إليه بعد بيع رعيته في الدنيا فيكون له نصيبه من رعيته ما يملكها الصالح ولو قدر الولد على أمه
بجناية لم يثبت وإن ماتت الأم زمه الأدل من الدين والنكاح بدلا من الفضل من الدين الموروث يكون له فيقدر الفصل من
دينه جعل مقرا على نفسه وصار كالحرق إذا أقر على مورثه يدين ثم مات المورث وعليه دين صحيح الاقرار بالفضل من دينه
فكذلك هذا وإذا عجز بعد ذلك لم يلزمه لانه صار قوما وإن كان أدى ثم عجز لا يسترد من المقر له لان اقراره بذلك قد
صح ولو أقرت الأم على ابنها بجناية ثم قتل الابن خطأ أخذت قيمته فغنى بما أقرت في القيمة لان بدل الولد يكون للام
كسبه لانه كسب ولد لها فصارت مقرة على نفسها عبد بين رجلين فقلا العبد عن أحدهما ثم جرحه ثم كاتب المغنوة
عنه نصيبه منه ثم جرحه جرحا آخر فمات منها سعي المكاتب في الأقل من نصف القيمة وربع الدية وعلى المولى الذي لم
يكاتب نصف قيمة العبد ولو رثة المقتول لانه قتل مجنونا يتبين لانه جنى عليه قبل السكابة وبعد ما تلف بالجناية قبل
السكابة وهو الزرع هدر لانه جناية عبد على مولاه وما تلف بالجناية بعد السكابة وهو الزرع معتبرة لانه جناية
مكاتب على مولاه فيضمن المكاتب الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية لانه لما هدرت بالجناية قبل السكابة صار
كأنه جنى نصف المكاتب على ربع مولاه لا غير وأما نصف الساكت فلا يهتد به لانه جنى عليه قبل السكابة
بعد ما تلف بالجناية قبل السكابة وهو الزرع هدر لانه جناية عبد الغير على أجني فضمن الساكت نصف القيمة
ما لم يصل اليه نصيبه بضمان أو سعاية لان قيمة نصيبه بالسكابة وجبت على المكاتب حال حياته فمالم يصل اليه حقه من
تركته لا يلزمه أيضا نصف القيمة عبد بين رجلين فجنى على أحدهما ثم باع الآخر نصف نصيبه من الجنى عليه وهو
يعلم بالجناية ثم جنى عليه بجناية أخرى ثم أن الذي باع نصفه اشترى الربع وكاتب الجنى عليه نصيبه منه ثم جنى عليه
ثلاث جنائيات ثم أدى السكابة فعتق ثم مات المولى من الجنائيات فعلى المكاتب بجنايته وهو مكاتب الأقل من نصف
قيمة العبد ومن سدس وربع سدس الدية لان نصف المكاتب قبل نصف الحرق ثلاث جنائيات جنائيات قبل السكابة
وهما معتبرتان لانهما جناية عبد على مولاه وجناية بعد السكابة وهي معتبرة لانها جناية المكاتب على مولاه فاللهدرتان
صارتا كجناية واحدة لان حكمهما واحد فبقيت جنائيتان أحدهما مهذرة والآخرى معتبرة فيضمن المكاتب ربع
الدية وأما نصف الساكت فربعه المبيع قبل ربع الحرق بثلاث جنائيات جناية قبل المبيع وهي معتبرة لانها جناية
مملوك على مولاه وجناية بعد السكابة وهي معتبرة لانها جناية مملوك على أجني فسهما من هذا الربع مضمون وقسمهم
مهذرة وصار كل ربع على ثلاثة أسهم والكل على اثني عشر والربع الذي لم يبعه قبل ربع الحرق بثلاث جنائيات
جناية قبل المبيع وقد تلف بها منهم من الحرق وقد صار المولى مختارا لذلك السهم من الدية بالمبيع وجناية بعد المبيع
وجناية بعد السكابة وهما معتبرتان لانهما جناية مملوك على أجني فهاتان الجنائيتان حكمهما واحد فبقيت جناية
واحدة فصار كان هذا الربع جنى جنائيتين فصار المولى مختارا السهمين ونصف من النصف الذي للساكت فيكون
سدس أو ربع سدس من اثني عشر ولم يصير مختارا السهمين ونصف سهم ونصف من الربع وسهما من الربع الذي باعه
وهو هدر نصف سدس الدية وذلك سهم من اثني عشر ولو قطع يدرجل ثم باعه أحدهما من صاحبه وهو يعلم ثم اشتراه
فقطع يد آخر وقطع عين الاول فصارا قبل للمشتري ادفع نصفك اليهما نصفين أو أفاده بعشرة آلاف بينهما وقيل للبائع
افدا الاول بربع الدية أو ادفع نصفك اليهما أو ثلاثة الاول وثلاثة الثاني أو أفاده من الاول بربع الدية ومن الثاني
بنصف لان النصف الذي لم يبع قبل نصف كل واحد منهما الا ان نصف أحدهما بجنايتين والآخرى بجناية واحدة
وكلاهما معتبرتان فيخاطب بالدفع أو الفداء والنصف الذي باع قبل نصف كل واحد منهما الا ان نصف أحدهما
بجنايتين بجناية قبل المبيع وهي القطع وقد صار مختارا للمبيع الذي تلف بهذه الجناية بالمبيع فعليه وربع الدية
وبجناية بعد المبيع وهي الفوق ولم يصير مختارا لما تلف بهذه الجناية فتيقن في نصيبه ربع دية أحدهما ونصف

بذلك من آخرى على الغاصب ان يرد له ما سرقه من المولى فيكون له المولى في الغاصب
بنصف قيمة العبد ويدفع المولى الى المولى المبلغ الذي سرقه من المولى فيكون له المولى في الغاصب
الوافق والخلاف وهو ان يرد المولى على المولى المبلغ الذي سرقه من المولى فيكون له المولى في الغاصب
الغاصب فرد الغاصب المبلغ الى المولى فيكون له المولى المبلغ الذي سرقه من المولى فيكون له المولى في الغاصب
بنصف قيمة العبد ويدفع المولى الى المولى المبلغ الذي سرقه من المولى فيكون له المولى في الغاصب
ناخذ ذلك من المولى عنددهم جميعا ولو كان ينبغي ان يرد المولى المبلغ الذي سرقه من المولى فيكون له المولى في الغاصب
على الغاصب بنصف قيمة العبد ويدفع المولى الى المولى المبلغ الذي سرقه من المولى فيكون له المولى في الغاصب
الاصل واذا غصب الرجل عبدا من رجل آخر فباعه بغير علمه فباعه بغير علمه فباعه بغير علمه فباعه بغير علمه
واذا رد عليه العبد يغال له بدينه وهو وجه المبلغ المدفوع من دفعه ارجع على الغاصب بالدين من قيمة العبد ومن
الارش وان كان زاد عند الغاصب زيادة متصورة واختار له في ما به يدفع من قيمة العبد سواء كانت الزيادة قبل
الجنائية او بعدها ثم لا يرجع المولى على الغاصب بقيمة الزيادة وان استوفيت الزيادة بدين احد ثمانية عند الغاصب
ولو هلكت الزيادة من حيث القيمة لا يضمنها الغاصب هذا اذا كان العبد في يد الغاصب فان اعور العبد في يد
الغاصب وقد جنى عليه جنائية فهو على وجهين اما ان اعور معه ساجدا في اوقبل ان اعور بعد الجنائية وقد اختار
المولى الدفع فانه يدفعه الى ربي الجنائية ثم يرجع المولى على الغاصب ثانيا بنصف قيمة العبد كما جنى على وكل له
قيمة العبد وان اعور قبل الجنائية واختار المولى الدفع فانه يدفع العبد اعور ثم يرجع بقيمة العبد كما جنى على الغاصب
فاذا اخذ ذلك سلم له ولم يكن لربي الجنائية ان يأخذ منه شيئا من الغصوب اذا جنى على مولاه جنائية موجبة للمال بان
قتله خطأ او جنى على رقيقه خطأ او على ماله بان اذنت شيئا من ذلك قال ابو حنيفة انه يعتبر جنائياته حتى يضمن الغاصب
قيمة العبد المقصوب مولاه الا ان يكون الارش او قيمة العبد المتلف اقل من قيمة العبد المقصوب وقال ابو يوسف ومحمد
بان جنائية المفسد وب على مولاه وعلى رقيقه وعلى ماله هدر واما العبد المهرعون اذا جنى على الراهن او على ماله هدر يعتبر
جنائياته قالوا هذه المسئلة في كتاب الرهن وقال تهرجن جنائياته ولم يذكروا خلافه الا ان المشايخ قالوا ما ذكر في كتاب
الرهن انه يهدر على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى فاما على قول ابي حنيفة فيعتبر على الراهن بقدر الدين كما تعتبر جنائية
المقصوب هنا على الغاصب وعلى رقيقه ههنا اذا جنى المقصوب على مولاه او على ماله هدر فاما اذا جنى على الغاصب
او على رقيق الغاصب جنائياته موجبة للمال قال ابو حنيفة انه لا يعتبر فيكون هدر حتى لا ينطاطب مولى العبد بالدفع
او الفداء وكذلك على هذا الاختلاف للعبد المهرعون اذا جنى جنائياته على المهرعون او على ماله فعل قول ابي حنيفة لا
تعتبر الجنائية بقدر الدين وقال ابو يوسف ومحمد بان يعتبر الحزب والعبدان اذا اتفعا بياوتسا جوف الميسر حتى على عبد
وجنى العبد على رجل آخر وعلى الجنائي فاختر مولا المدفع ثم اخلفا فقال المولى جنى على عبيدي او ذفار شدي ودية
المدفوع اليه والقول للمولى مع عبيد لان الحر الذي علمه ما ادعى ان البادئ بالجنائية هو العبد فقد ادعى على المولى
شئين العبد وارش العبد مع اختيار دفع العبد اليه لانه ادعى ان حقه ثبت في عبد صحيح العبد لان العبد لم يبدأ
بقطع يدا الحر كانت يداه صحيحة فاذا تعلق حقه بيد العبد تعلق بيدها ايضا والمولى اقر له بالعبد وانكر الارش فيكون
القول له فصار كالمصادق على ان البادئ بالجنائية هو الحر لان التاب يقول من جعل له شرعا كالتاب بالتصادق
ومنى تصادقا ان البادئ بالجنائية هو الحر يضمن نصف قيمة العبد والمولى يخير بين الدفع والفداء وله ان يدفع العبد
دون الارش لان حق الجنى عليه تعلق بعبد مقطوع اليد فاما مقطوع اليد فلا يتعلق بيدها وهو الارش وان تصادقا
انهم لا يعملان البادئ منها بالجنائية ضمن الحر الجنائي قيمة العبد والمولى ان اختار الدفع يدفع العبد ونصف ارش
بيده لان كل واحد منهما يجوز ان يكون بادئا بالجنائية ويجوز ان يكون لاحقا فان كان الحر هو البادئ فليس على المولى

[illegible]

ويرجع بذلك على الأمر امرأة قتلت رجلا خطأ فزوجها ولي المقتول على الدية التي وجبت على العاقلة فذلك جائز
والعاقلة برآءة فإن طلقها قبل الدخول بهارجع على العاقلة بنصف الدية رجل شج رجلا موشحة عهدا ومات من الموشحتين
فعلى الآخر القصاص ولا شيء على الأول وكذلك لو كان النصح مع الأول بعد ما شجبه الآخر قال أبو الفضل فقد استحسن
في موضع آخر من هذا الكتاب أنه له القصاص على الآخر إذا كان شجبه بعد صلح الأول رجل شج رجلا موشحة
عهدا وصالحه عنها وما يحدث منها على عشرة آلاف درهم وقبضها ثم شجبه آخر خطا ومات منها فعلى الثاني خمسة آلاف
درهم على عاقلة ويرجع الأول في مال المقتول بخمسة آلاف درهم على عاقلة وإن كانت الشهتان عهدا جارا عطاء
الأول وقتل الآخر والله أعلم

فصل في بيان أحكام جنابة العبد بشرع في بيان أحكام الجنابة على العبد وقدم الأول ترجحا
لجانب القاعلية كذا في العناية وهو حق الأداء وقال في النهاية وغاية البيان أنما قدم جنابة العبد على الجنابة عليهم
لأن الفاعل قبل المفعول وجودا فكذا ترى فيما أقول فيه بحيث لانه أن أريد أن ذات الفاعل قبل ذات المفعول وجودا
فهو ممنوع إذ يجوز أن يكون وجود ذات المفعول قبل وجود ذات الفاعل بمدة طويلة مثلا يجوز أن يكون عمر الجنبي عليه
سبعين سنة أو أكثر وعمر الجنابي عشرين سنة أو أقل وإن أريد فاعلية الفاعل قبل مفعولية المفعول وجودا فهو أيضا
ممنوع لأن الفاعلية والمفعولية يوجدان معاً في آن واحد وهو أن يعلو الفعل المتعدي بالمفعول بوقوعه عليه وقبل
ذلك لا يتصف الفاعل بالفاعلية ولا المفعول بالمفعولية وكل ذلك بوقوعه عليه ليس حاف على العارفة الفطن بالوقوع
والله أعلم قال رحمه الله لا يعد قتل خطأ تجب قيمته عشرة قلو كانت عشرة آلاف أو أكثر وفي الامة عشرة من خمسة
آلاف وفي المنصوب تجب قيمته بالغة ما بلغت كج وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والشافعي في القن تجب
قيمته بالغة ما بلغت وفي الغصب تجب قيمته بالغة ما بلغت بالاجماع لما روي عن عمرو بن دينار عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم أنهم
أوجبوا في قتل العبد قيمته بالغة ما بلغت لأن الضمان بدل المسالية ولهذا يجب للمولى وهو لا يملك إلا من حيث المسالية
ولو كان بدل الدم لكان للعبد اذ هو في حق الدم بقي على أصل الحرية فعلم أنه بدل المسالية ولهذا لو قتل العبد المبيع
قبل القبض بقي عند المبيع وبقاءه بقاء المسالية أصلاً أو بدلاً في حال قيامه أو هلاكه فصار كسائر الاموال وكتمثيل
القيمة والغصب ولأن ضمان المال بالمال أصلاً وضمان ما ليس بمال بالمال خلاف الأصل ومهما أمكن إيجاب
الضمان على موافقة القياس لا يصار إلى إيجابه بخلاف الأصل قال القاسم ودور في كتابه التقرير قال أبو يوسف إذا
قتل المبيع في يد البائع فاختار المشتري إجازة المبيع كان له القصاص وكذلك إذا اختار فمخ المبيع كان للبائع
القصاص وهذا حفظي عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف ليس للبائع القصاص وروي ابن زياد عنه لا قصاص للمشتري
أيضا ولا في حنيفة قوله تعالى ودية مسلمة أو غيرها مطلقاً من غير فصل بين أن يكون حراً أو عبداً والدية قاسم
للوالب بمقابلة الآدمية وهو آدمي فيدخل تحت النص وهذا لأن المذكور في الآية حكمان الدية والكفارة والعبد
داخل فيما في حق الكفارة بالاجماع لكونه آدمياً فكذا في الدية لانه آدمي ولهذا يجب القصاص بقتله بالاجماع
و يكون مكلفاً ولو لانه آدمي لما وجب القصاص وكان كسائر الاموال ولانه لما كان فيه معنى المسالية والآدمية
وجب اعتبار أعلاه سماً وهي الآدمية عند تعذر الجمع بينهما ما بهما أو الأدنى وهي المسالية لأن الآدمية أسبق والرق
عارض بواسطة الاستنكاف فكان اعتبار ما هو الأصل أولى ألا ترى أن القصاص يجب بقتله عهداً بهذا الاعتبار
والمتمتع في حالة العمد والخطأ واحد فإذا اعتبر في إحدى حالتين القتل آدمياً وجب أن يعتبر في الحالة الأخرى كذلك
إذا شئ الواحداً لا يتبدل جنسه باختلاف حالة اتلافه وهذا أولى من العكس لأن في العكس إهدار آدميته والحاقه
بالبهائم والجناد وما روي أن الأثر معارض بأثر ابن مسعود وهو محمول على الغصب وضمان الغصب بمقابلة المسالية لانه
لا تعارض لها إذا الغصب لا يرد الأعلى المال وبقاء العقد لا يعتمد المسالية وإنما يعتمد الفائدة ألا ترى أنه يبقى بعد قتله

[illegible]

وعلى الضارب الضمان كما وصفنا ويكون نصفه في ماله ونصفه على العاقلة فيما أخذ الضارب من ذلك نصف قيمة العبد مضر وبأسوطين وأن بقي ثلث فلورثة العبد لأن الخالف متى كان مضر لا يكون للضارب تضمن الخالف وإنما له استعزاء نصيبه بقبي نصيب الضارب على ماله وصار نصيبه مكاتبه لانه توقف عن نصيبه على أداء العبد له نصيبه ونصيب المعتق صار حراما مولى له وكان السوط الاول هدر والسوط الثاني نصفه مضر ونصفه معتبر لماله والسوط الثالث كله معتبر لأن نصفه مكاتب للضارب ونصفه لمولى الخالف وقدمات العبد بجنايتين احدهما معتبرة والاخرى مهددة فكان على الضارب نصف قيمة العبد مضر وبالثلاثة أسواط نصفه على العاقلة لأن نصفه مكاتب ونصفه معتق الخالف وموجب جنايته على مكاتب نفسه في ماله وموجب جنايته على معتق غيره على عاقله ويكون ذلك كسب المكاتب فيستوفي الضارب منه مقدار نصف قيمته مضر وبأسوطين لانه يأخذ من ماله مال جنايته لانه صار ماله عليه فياخذ أيضا من تركته بعد وفاته ولو كانت المسئلة بها لاثم ضربه الآخر سوطا ثم ضربه الاخرى سوطا ومات من ذلك كله فعلى المأمور نصف أرش السوط الثاني مضر وبأسواط في ماله لشره بكمه وعلى عاقلة المأمور أن كان المعتق موصرا أرش السوط الثالث مضر وبأسوطين وهو سدس قيمته مضر وبأخسة أسواط في ماله وعلى عاقلة الاجنبي أرش السوط الخامس مضر وبأربعة أسواط وهو ثلث قيمته مضر وبأخسة أسواط لأن السوط الاول كله هدر والسوط الثاني نصفه معتبر لأن نصفه لاقى مالك شره بكمه بغير اذنه فيغرم الضارب نصف أرش في ماله لشره بكمه وسراية الجنايتين مهددة لأن الخالف أعتق نصيبه بعد السوط الثاني وهو موصر فكان للضارب أن يضم من نصيبه مضر وبأسوطين وصار نصيب الضارب ملكا للخالف بالضمان وصار مكاتبه لانه لا يفي بمقتضى الثالث معتبر كله لانه لا يفي بمقتضى نصفه معتق مكاتب له والجناية على المعتق والمكاتب معتبرة والسوط الرابع من المولى أيضا معتبر لانه لا يفي بمقتضى نصفه مولى للآخر ونصفه مكاتب له وجناية الانسان على مولا ومكاتبه معتبرة فيغرم الآخر ما نقصه السوط الرابع من مقتضى الثلاثة أسواط والسوط الخامس من الاجنبي معتبر فيغرم أرش ما نقصه مضر وبأربعة أسواط واذا مات العبد من ذلك كله يغرم الضارب سدس قيمته مضر وبأخسة أسواط لانه قتل النفس ثلاثة فقد تلفت النفس بجنايات الضارب وهي ثلاثة أسواط الا ان السوطين الاولين حكمهما واحد فان سرائرهما مهددة فتجعل جناية واحدة والسوط الثالث باضاله وسرايته معتبرة فهذا الثلث تلف بجنايتين أحدهما معتبرة والاخرى مهددة فيغرم نصف الثلث وذلك سدس الكل ويجب على عاقله لانه جنى على معتق ومكاتب غيره ويضمن الآخر نصف قيمته مضر وبأخسة أسواط في ماله لانه جنى على المكاتب نفسه لانه لم يظهر لعق نصيبه أثرق حكمه من احكام الحرية فكان الكل مكاتبه حكما واعتبارا على عاقلة الاجنبي ثلث قيمته مضر وبأخسة أسواط لانه جنى على مكاتب غيره ومولى غيره يكون من عاقلة الاجنبي ومن الاخرى ومن الماهور للعبد لانه كسب العبد وبأخذ المأمور من الآخر بذلك من مال العبد لأن ههنا أرش له على العبد وما بقي في ماله فلعصبة المولى الآخران لم يكن للعبد عصبة لان الولاء لهما الا أن الآخران قتل بغير حق محرم عن الميراث فيجب كل ميت فيكون ما بقي لا قرب عصيات الآخر وقال في النهاية ههنا لاف ظاهر الرواية لانه ذكر في المبسوط في طرف المملوك تعتبر باطراف الحر من الدية الى آخره فان قيل عند الامام يدفع اليه العبد وبأخذ قيمته في قطع الاطراف فاي تقدير على قوله والجواب ان التقدير على قوله فيما اذا جنى عليه آخر بقطع يدا ورجل فسرى فيسه الى النفس أو فوت جنس المنفعة في عدم التقدير والدفع في غيره وقيل يضمن في الاطراف بحسابه بالغة ما بلغت ولا ينقص منته شي لان الاطراف يسلك فيها مسلك الاموال وههنا يؤدي الى أمر شنيع وهو ان ما يجب في الاطراف أكثر مما يجب في النفوس بان كانت قيمته مثلا مائة ألف فانه يقطع يده يجب خسون ألفا ويقتله يجب عشرة آلاف الا عشرة قال رحمه الله ~~ويقطع يده بعد فخره~~ يده فسات منه وله ورثة غيره لا يقتص والاقتص منه ~~وإنما~~ لا يقتص في الاول لاشبهاء من له الحق لان القصاص يجب عند الموت مستند الى وقت الجرح فعلى اعتبار حالة الجرح

تم أيضا وان لم يكن له ان يتركه انما كان له ان يتركه انما كان له ان يتركه انما كان له ان يتركه
فقد سرت ما يتبع من الجاني في كل ما كان له ان يتركه انما كان له ان يتركه انما كان له ان يتركه
وارثي المقدرات كما في هذه المسألة ان يتركه انما كان له ان يتركه انما كان له ان يتركه
لما كان ان يتركه انما كان له ان يتركه انما كان له ان يتركه انما كان له ان يتركه
انه يجب في الامانة ستة آلاف درهم في الامانة لان يتركه انما كان له ان يتركه انما كان له ان يتركه
الناقص عن دية له كركاني لا يعرفه ولا يعرفه انما كان له ان يتركه انما كان له ان يتركه
دونه لا يعتبر بخلاف الاطراف منه ومن ان يتركه انما كان له ان يتركه انما كان له ان يتركه
اصلا ولم يتعرض المؤلف الى الضرب في كل ما كان له ان يتركه انما كان له ان يتركه
احدها في ضرب المولى عبده والثاني في امر الجاني في ضرب المولى عبده والثاني في ضرب المولى عبده
أصله العبرة في الجاني ان يتركه انما كان له ان يتركه انما كان له ان يتركه انما كان له ان يتركه
سقط اعتبار المولى او غيرها او غيرها ان يتركه انما كان له ان يتركه انما كان له ان يتركه
عوطا ثم مات من ذلك كله فعلى عاقلة الممور بضربه ان يتركه انما كان له ان يتركه انما كان له ان يتركه
اربعة أسواط وعلى عاقلة الاجنبي ارش السوط الخامس مضروبا بربعة أسواط وهو ثلث قيمته مضروبا بربعة
أسواط ويصل ما سوى ذلك لان الممور بضربه ثلاثة أسواط اثنان منها مضروبا بربعة أسواط وهو ثلث قيمته مضروبا بربعة
ضرب غير اذن فيضمن ارشه مضمون ابهامه او الرابع هدر لان جنانية المولى على مملوكه هدر والحامس معتبر فيضمن
الاجنبي ارشه منقوصا بربعة أسواط واذا مات العبد من هذه فقد مات من خمس جنائيات فاقسم تلف التلف على
الجنائيات فيقسم عامها لان العبرة بعدد الجاني لا بعدد الجنائيات وانقسم عامها اثنان اثنان على الاجنبي وثلثا على الجنانية
الممور الاول وانقسم هذا الثلث نصفين نصفه هدر ونصفه معتبر والاصل الثاني ان الجنانية على المماليك هي اثلث
نفسا وعضوا واقتضى الى الموت فحملة العاقلة لانه ضمان دم وضمان الدم تحمله العاقلة وان اقتضت على مادون
النفس يجب ضمانه في مال الجاني عشرين رجلا قال أحدهم مضروبا مضروبا فان زدت فهو حرقه بضربه ثلاثه فقات
من ذلك كله فعلى الضارب نصف ارش السوطين منقوصا سوطا في ماله وعلى المعتق لشر يكره ان كان مومرا نصف
قيمه مضروبا بسوطين وعلى الضارب ارش السوط الثالث مضروبا بسوطين ونصف قيمته مضروبا بثلاثة أسواط فيكون
ذلك على عاقلة فليستوفها اولياء العبد او يأخذ المعتق من ذلك ما غرم ويكون الباقي لورثة العبد لان السوط الاول كله
هدر لان نصفه في ملكه ونصفه لاقى ملك شر يكره ولكنه ياذنه والسوط الثاني نصفه هدر ونصفه معتبر لان نصفه
لا في ملكه ونصفه لاقى ملك شر يكره بغير اذنه فيضمن ارش السوط الثاني مضروبا بسوطا في ماله لشر يكره لان سريته
انقطعت اما اعتقه فاقتضت الجنانية على مادون النفس فتجب في مال الجاني وصار العبد كله ملكا للمعتق بال ضمان
لان المعتق بال ضمان عليك نصيب الضارب عند أبي حنيفة ويصير مكاتبه لانه يوقف عتق هذا النصف على أداء
السعاية اليه فالسوط الثالث لاقى مكاتب غير فيكون معتبرا كله فيضمن الضارب جميع ما نقصه السوط الثالث
مضروبا بسوطين لان السوط الثالث حل به وهو منقوص سوطين فلما مات العبد فقد مات من ثلاث جنائيات الا ان
الجنائيتين الاوليتين كجنانية واحدة لا تفارق حكمها واتحادا وانهدرت سريتهما والجنانية الثالثة معتبرة باصلها وسريتهما
وان عتق العبد بعد ذلك لان اعناق المكاتب لا يقطع الميراث ما بيننا فصارت النفس تالفه بجنائيتين احدهما
معتبرة والاخرى مهددة بقيمته ونصف قيمته ويضمن الضارب نصف قيمته مضروبا بثلاثة أسواط لانه مات منقوصا
ثلاثة أسواط فان ظفر المعتق بماله كان له ان يأخذ من ماله ما ضمن لشر يكره كماله ورثة والمالك لان ولاه له ولم يباش
قتله وانما أمر بقتله فيكون مسببا لقتله والمسبب للقتل لا يحرم عن الارث وان كان المعتق معسرا فلا ضمان عليه

كون الحق للمولى واثبت راجع الى الحالة الثانية يكون ان يكون الحق للعبد والمولى في رتبة واحدة
كما اذا كان للعبد ورثة اخرى سوى المولى واجتمعوا مع المولى في رتبة واحدة لان المولى في رتبة واحدة منهم
لما ثبت ولا يثبت على انوار فيها ولا يكون الاجتماع مقبولا على ما في الاذن بل واحد منهم هو الصاحبه من الاذن فما يصح
ان كان الاذن ملكا لغيره لا ينفك عن المولى في رتبة واحدة بل واحد منهم هو الصاحبه من الاذن فما يصح
فيه فلا يفردها من رتبة واحدة من ابطال حتى لا يفرق بين رتبة واحدة من رتبة واحدة بل واحد منهم هو الصاحبه من الاذن
هو ما اذا لم يكن له ورثة غير المولى فهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد رحمه الله لا يجب القصاص فيه ايضا لان
بب الولاية قد اختلف لان الملك على اعتبار العتق والولاء على اعتبار حالة الموت فنزل اختلاف السبب منزلة اختلاف
المستحق فيها لا يثبت مع الشبهة أو في ما يحتاط فيه فصار كما اذا قال لا تخرب عتي هذه الجارية وقال لا بل زوجهما ملك
لا يحل له وطؤها لما قلنا بخلاف ما اذا أذرت لرجل مائة درهم من القرض وقال المولى من ثمن مبيع فانه يقضى له عليه
الف وان اختلف السبب لان الاموال تثبت بالشبهة فلا يبالى باختلاف السبب عند اتحاد الحكم ولان الاعتاق قاطع
للسراية وبأنه يقطعها يبقى الجرح بالسراية والسراية بلا قطع فيمنع القصاص وله من انهما اتفقا بنبوت الولاية للمولى
فيستوفيه وهذا لان المقضى له معلوم والحكم متحد ويمكن الاجاب والاستيفاء لاتحاد المستوفى والمستوفى منه ولا يعتبر
باختلاف السبب بعد ذلك كمثلة الاقرار بخلاف الفصل الاول لان المقضى له مجهول وبخلاف مسألة الجارية لان
الحكم مختلف لان ملك اليمين يغاير ملك النكاح في الحكم لان النكاح يثبت المحل مقصودا وملك اليمين لا يثبت مقصودا
وقد لا يثبت المحل أصلا ولان ما ادعى كل واحد منهما من السبب للعل انتفى بالنكار الاخر فبقى بلا سبب فلا يثبت
المحل بدونه اذا جرى فيه البديل بخلاف ما نحن فيه لان السبب موجود بيقين ولا منكره فلم يوجد ما يبطله ولا ما يحقل
للابطال فلم يكن استيفاء والا اعتاق لا يقطع السراية لذاته بل الاشتباه من له الحق وذلك اذا كان له وارث آخر غير المولى
على ما بينا أو في الاطراف أو في القتل خطأ لان العبد لا يصلح مال الكمال فعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى
اعتبار حالة الموت أو زيادة الجرح في الحالة الثانية يكون للعبد حتى تقضى منه ديته وتنفذ وصاياه فحصل الاشتباه فيمن
له الحق فسقط ما حدث بعد الجرح من ذلك الجرح وأما القتل فمما وجبه القصاص فلا اشتباه فيه اذا لم يكن له وارث
سوى المولى لانه على اعتبار أن يكون الحق للعبد والمولى هو الذي يتولد فلا اشتباه فيمن له الحق والحاصل من هذا
كله ان من قطع يد عبيد غيره فاعتقه المولى ثم مات لا يرثه على أربع لانه امان قطع عيدا وخطاوان كان الاول
فالما أن يكون للعبد وارث سوى المولى أو لم يكن فان كان يقطع الاعتاق السراية بالاتفاق فلا يجب القصاص لجهالة
المقضى له والمقضى به وان لم يكن لا يقطعها عنه مائة لاف الحمد وان كان الثاني فالاعتاق لا يقطعها فافاصله
انهم أجمعوا في الخطا وفي العمد فيما اذا كان له وارث آخر ان الاعتاق يقطع السراية فلا يجب الا ارش القطع وما
ينقص بذلك الا الاعتاق ويسقط الدية والقصاص وكذلك في القطع اذا لم يمت منه لا يجب عليه سوى ارش القطع وما
نقص الى الاعتاق ولا يجب عليه ما حدث من النقصان بعد الاعتاق بالاجماع فعلم بذلك ان كل موضع لا يجب فيه
القصاص يجب فيه ارش القطع وما نقصه الى الاعتاق ولا يجب عليه الدية وما نقص منه بعد الاعتاق قال رحمه الله
وقال أحمد كل حرفه شجاعين في أحدهما فإرشهما للسيد يعني اذا قال لعبيده أحدهما حر ثم شجاعين في أحدهما
العتق بعد الشج فإرشهما للمولى لان العتق غير نازل في المعين والشجعة تصادف المعين فبقيا مملوكين في حق الشجعة
ولو قتلها رجل واحد في وقت واحد معا تعجب دية حر وقيمة عبد والفرق ان البيان انشاء من وجه وانه من وجه
على ما عرف وبعد الشجعة بقي محلا للبيان فاعتبر انشاء في حق المحل وبعد الموت لم يبق محلا للبيان فاعتبر انشاء في حق المحل
فاذا قتلها رجل واحد معا فإرشهما حر يجب عليه دية حر وقيمة عبد فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة لعدم
الاولوية وان اختلفت قيمتهما يجب نصف قيمة كل واحد منهما ودية حر فيقسم مثل الاول بخلاف ما اذا قتلها على

[illegible]

قال في النهاية لما ذكر حكم المديبر في الجنابة ذكر في هذا الباب ما يرد عليه وما يرد منه ود كر حكم ما يلحق به اه وقال في غاية البيان لما ذكر جنابة العمد والمديبر ذكر في هذا الباب جنابتهما مع عصمتهما لان المفرد قبل المركب ثم جو كلامه الى بيان حكم عصب الصبي اه وتبعه العيني اذ اول هذا الشبهة وجوده المذ كورة وان أمكن التفرير باحسن منه تدبر قال رحمه الله في قطع يده عنه دفعه سبعة رجل ومات منه صحن وفيه ته اقطع وان قطع يده في يد الغاصب فأت منه برئ لان الغصب يوجب ضمان ما عصب وفي المسئلة الاولى لما قطع المولى يده عن يده بقت قيمته بالقطع فيجب على الغاصب قيمته اقطع وفي الثانية حين قطع المولى العبد في يده العاصب صار مستردا له لاستيلائه عليه ويرى الغاصب من ضمانه لوصول ملكه الى يده قال صاحب الهداية في الفرق بين المسائل ان العصب قاطع للسراية لان سلب الملك كالبيع فيه صير كانه هلاك باقوة سماوية فتجب قيمته اقطع ولو لم يوجد القاطع في الفصل الثاني فكأن السراية مضافة الى البداية فصار المولى ملقا فيصير مستردا وهذا مشكل لان السراية انما تنقطع باعتبار تبدل الملك لا اختلاف المستحقين والغصب ليس بسلب الملك وضعا والغاصب لا يملك الابداء الضمان ضرورة كذا لا يجمع البدلان في ملك واحد وذلك بعد ملك المولى البدل ولم يوجد تحقيقه ان معنى قولهم ينقطع السراية ان ما حصل من التلف بالسراية يكون هدر الا ان تسبب ذلك الى غير الجاني واعترض عليه الامام فاضحان بان هذا يخالف ذهبننا فان الغصب لا يقطع السراية ما لم يملك البدل على الغاصب بقضاء أو رضا لان السراية انما تنقطع به باعتبار تبدل الملك وانما يتبدل الملك به اذا ملك البدل على الغاصب وهو قيمة العبد اقطع أما قبله فلا يضمن وفي رهن الجامع الصغير في الباب الثاني من جناباته انما يضمن

بأنه إذا ملكه رجل ...
أخذ قيمته ...
لعمركم ...
لملكه ...
صار اعتبار ...
لاضراف أولى ...
تقوى جنس ...
بغلاف ما ...
وطع إحدى ...
الفر يقين ...
ونجب قيمته ...
الاموال فان ...
النفقة وان ...
يدع بعد آ ...
من أحكام ...
أحكام المسالية ...
اللا دمية ...
حانب الادمية ...
حظهما قال ...
الجراح رض ...
اجبا وان ...
الولد بالجناية ...
بالتدبير ...
يجب الاقل ...
وقيمتها ...
قتا حيث ...
العين ومنهم ...
الاصل فيه ...
كدفع العين ...
كل واحد ...
الغان ثم ...
الوسط ألف ...
ألف درهم ...
فمضرب ...

أوجبت قيمة ونصفا أو دفع العبد ونصف القيمة للأول والجواب أن الكلام الأول فيما إذا تعددت الجناية في يد شخص واحد من غير عصب ورد يكون جامعا لها فلها تجب قيمة واحدة أو دفع واحد وهما ما كانت عند شخصين لم يكن جهها فلها أحكامان كانت في يد واحد لكن بهد عصب ورد كما سيأتي في قوله ورده قال رحمه الله ﴿وتم رجوع به على العاصب﴾ أي يرجع المولى بذلك الذي دفعه إلى ولي الجناية الأولى ثانيا على العاصب عندهما لأنه استحق من يده بسبب كان في يد العاصب فيرجع عليه بذلك فصار كأنه لم يرد ولم يضمن له شيئا إذ لم يبق شيء من العبد أو من يده في يده قال رحمه الله ﴿وبعكسه لا يرجع به ثانيا﴾ أي بعكس ما ذكره لا يرجع عاصب المولى على العاصب بالقيمة ثانيا وصورة أن المدبر جنى عندهم أولا فقصصه رجل فخفي عنده جناية أخرى ثم رده على المولى ضمن قيمته لولي الجنايتين فيه يكون بينهما نصفين ثم يرجع المولى على العاصب بنصف القيمة لأنه استحق عليه بسبب كان في يد العاصب في دفعه إلى ولي الجناية الأولى بالاجتماع أما عندهما فظاهر لما بينا وأما عند محمد فإنه يمنع الدفع إلى ولي الجناية الأولى في المسئلة الأولى كمالا يحتج به البديل والمبدل في ملك واحد على ما بينا وهما لا يلزم ذلك لأن ما أخذته من العصب عوض ما دفع إلى ولي الجناية الثانية ما دفعه إلى ولي الأولى لا يجمع البديلان في ملك واحد وفي الأول يجمع لأنه عوض ما أخذته هو بنفسه ثم إذا دفعه إلى ولي الأولى لا يرجع به على العاصب بالاجتماع وهو المراد بقوله وبه عكسه لا يرجع ثانيا لأن المولى لم يأخذ من العاصب إلى ولي الأولى سلم له ما أخذته من العاصب فلم يتصور الرجوع عليه وهما لم يسلم له بالاجتماع ومع هذا لا يرجع على العاصب بالاجتماع بما دفعه ثانيا لأن الذي دفعه المولى إلى ولي الجناية الأولى ثانيا هنا بسبب جناية وجدت عنده فلا يرجع به على أحد بخلاف المسئلة الأولى عندهما لأن دفع المولى ثانيا إلى ولي الجناية الأولى فيها بسبب جناية وجدت عند العاصب فيرجع عليه هنا كما ذكرنا قال رحمه الله ﴿والقن كالمدير غير أن المولى يدفع العبد هنا وثمانية القيمة﴾ أي العبد القن فيما ذكرنا كالمدير ولا فرق بينهما إلا أن المولى يدفع القن وفي المدير القيمة حتى إذا عصب رجل عبد فخفي في يده ثم رده على المولى فخفي عنده جناية أخرى فإن المولى يدفعه إلى الأول ثم يرجع على العاصب عندهما وعند محمد لا يدفع ما أخذته من العاصب إلى الأول بل يسلم له فلا يتصور الرجوع على العاصب ثانيا على ما ذكرنا في المدير وإن جنى عند المولى أولا ثم غصبه فخفي في يده ثم رده إلى المولى دفعه إلى ولي الجنايتين نصفين ثم يرجع بنصف قيمته على العاصب لما ذكرنا قال رحمه الله ﴿ومدير جنى عند عاصبه فرد غصبه أخرى فخفي فعلى سيده قيمته لهما﴾ أي إذا عصب رجل مديرا فخفي عنده جناية فرد على المولى ثم غصبه ثانيا فخفي عنده جناية أخرى فعلى المولى قيمته بين ولي الجنايتين نصفين لأن منعه بالتدبير فوجب عليه قيمته على ما بينا قال رحمه الله ﴿وورجع بقيمته على العاصب﴾ لأن الجنايتين كانتا في يد العاصب فاستحق كل بسبب كان في يده فرجع عليه بالكل بخلاف المسائل المتقدمة فإن هذا استحق النصف بسبب كان عنده والنصف بسبب كان في يده المالك فيرجع بالنصف لذلك قال رحمه الله ﴿ودفع نصفها إلى الأول﴾ أي دفع المولى نصف القيمة لما أخذته من العاصب ثانيا إلى ولي الجناية الأولى لأنه استحق كل القيمة لعدم المزاجعة عند وجود جنايته وأما انتقص حقه بمزاجعة من بعد قال رحمه الله ﴿وورجع بذلك النصف على العاصب﴾ أي يرجع المولى بالنصف الذي دفعه ثانيا إلى ولي الجناية الأولى على العاصب لأن ولي الجناية الأولى استحق هذا النصف ثانيا بسبب كان في يد العاصب فيرجع عليه به ويسلم الباقي له ولا يدفعه إلى ولي الجناية الأولى لأنه استوفى حقه في حقه ولا إلى ولي الثانية لأنه لاحق له إلا في النصف لسبق حق الأول عليه وقد وصل ذلك إليه وهما لأن الثاني يستحق النصف لوجود المزاجعة وقت جنايته والمزاجعة موجودة فبقى على ما كان بخلاف ولي الأولى لأنه استحق الكل وقت الجناية وإنما يرجع حقه إلى النصف للمزاجعة فالأول وكلا وجود شيئا من بدل العبد أخذه حتى يستوفى حقه ثم قيل هذه المسئلة على خلاف كالأولى وقيل على الاتفاق والفرق لمحمد أن الذي يرجع به ولي الجناية الأولى عوض ما سلم له في المسئلة

العاصب له القيمة الأولى لا يرد عليه من العاصب ويرد على من يتقوّم بوجوب سببها يصلح الماير أعنه
العاصب لا يرد رافع العاصب وشيئاً غير مع ما هو فوقه أو مثله ويد العاصب ثابت على المعصوب حقيقة وحكم
ويد المولى ثابت عليه حكم باعتبار المراجعة الحقيقية لا بعد العاصب لم تثبت يده على العمد حقيقة والثابت حكم دور
الثابت حقيقة وحكم فلم يرتفع العاصب ما يصلح السراية فقصّر عليه الضمان قال صاحب العناية فيه - نظر لا نالنا
أن يذل العاصب عليه ثابتة حكم فان يد المولى ثابتة عليه حكماً ولا يثبت على الشيء الواحد يدان حكمان بكل لهما أقول
نظرة سافطة لا وجه منع ثبوت يد العاصب عليه حكم فان معنى ثبوت اليد على الشيء حكماً أن يرتب على تلك اليد حكم
من الأحكام ووجه ترتب على يد العاصب فيما نحن فيه وجوب الضمان بالاجماع وأما يد منعه فليس بامام أيضاً إذا
محدور في أن يثبت على الشيء الواحد يدان حكمان بكل لهما من جهتين مختلفتين وهنا كذلك فان ثبوت يد المولى
على العبد المعصوب منه حكم باعتبار سراية القطع الذي صدر منه وثبوت يد العاصب عليه حكم باعتبار ثبوت يد
عليه حقيقة فاحتملت الجهتان قال رحمه الله (عصّب محجور مثله ذات في يده ضمن) يعني إذا عصب عبد محجور عليه
عبد محجوراً عليه ذات المعصوب في يد العاصب ضمنه لأن المحجور عليه مؤاخذ بما فعّله وهذا هنا فيضمن قال رحمه الله
(مدير حتى عند خاصه ثم عند سيده ضمن قيمته لهما) أي لو عصب رجل مديراً فبغنى عنده جناية ثم رده على مولاه
فبغنى عنده جناية أخرى ضمن المولى القيمة لولي الجناية بشر فمكون بينهما نصفين لأن موجب جناية المدير وإن كثرت
ونجمته واحدة فيجب ذلك على الملك للمولى لأنه هو الذي أعجز نفسه عن الدفع بالتدبير السابق من غير أن يصير مختاراً
للفداء كما في القرن إذا أعتقه بعد الحمايات من غير أن يعلمها وإنما كانت القيمة بينهما نصفين لاستوائهما في السبب قال
رحمه الله (ورجع بنصف قيمته على العاصب) أي رجوع المولى بنصف ما ضمن من قيمة المدير على العاصب للتعدى
لأنه ضمن القيمة ما جنى ما بين نصفها بسبب كان يمتد للعاصب والنصف الآخر بسبب عنده فيرجع عليه بسبب الحق
من جهة العاصب فصار كأنه لم يرد نصف العبد لأن رد المستحق بسبب وجد وعبدته عند العاصب كالرد قال رحمه الله
(ورده للأول) أي دفع المولى نصف القيمة الذي أخذه من العاصب إلى ولي الجناية الأولى وهذا عند أبي حنيفة وأبي
يوسف قالوا ولهما أن حق الأول في جميع القيمة لأنه حين جنى في حقه لا يراجعه أحد وإنما انتقص باعتبار مزاجاة الثاني
إلى آخره قال في العناية واعترض بأن الثانية مقارنة للأولى حكماً فكيف يكون الحق للأول في جميع القيمة وأجيب بأن
المقارنة جعلت حكماً في حق الضمان لا غير والأولى مقدمة حقيقة وقد انعقدت موجبة لكل القيمة من غير مزاجاة
وأمكن توفير موجبها فلا يمنع بلا مانع أقول في الجواب بحث لا نالنا نسلم أن المقارنة جعلت حكماً في حق التضمن لا عبرة
جعلت حكماً أيضاً في حق مشاركة ولي الجناية الثانية لولي الجناية الأولى كما أرشد إليه قول صاحب الهداية في الفصل
السابق لأن الثانية مقارنة حكم من وجه ولهذا يشارك ولي الجناية اهـ فإذا جعلت المقارنة حكماً في حق مشاركتهم وفي
الجناية الثانية أيضاً كان ولي الجناية الثانية مزاجاً لولي الجناية الأولى في الاستحقاق جميع العيمة فكيف يأخذ ولي
الجناية الأولى وحده كل القيمة مع مزاجاة الأولى الثانية له في استحقاقه إياه وإن كان الاعتبار لتقدم الأولى حقيقة
دون المقارنة الحسكية ينبغي أن لا يستحق ولي الثانية شيئاً من قيمة المدير وليس الأمر كذلك بالاجماع فليتنامل في
جواب الشافعي وقال محمد رحمه الله لا يدفعها إليه لأن الذي يرجع به المولى على العاصب عوض ما سلم لولي الجناية
الأولى لأنه انما يرجع على العاصب فلا يدفع إليه كيلا يؤدي إلى اجتماع البدل والمبدل في ملك رجل وكذا لا يترك
الاستحقاق وقوله عوض ما سلم إلى ولي الجناية الأولى قلناه وكذلك لكن ذلك في حق المولى والعاصب لأن ما أخذ
المولى من العاصب عوض المدفوع إلى ولي الجناية الأولى وأما في حق الجنى عليه فهو عوض ما لم يسلم له ومثله جائز
كالذي إذا باع خيراً وقضى دين مسلم يجوز له أخذه لأن تلك الدراهم غن المحر في حق الذي وبذل الدين في حق المسلم قوله
ودفع إلى الأول فإن قلت هذا يناقض قوله أولاً جناية العبد لا تجب الادفعوا واحداً لو محلاً أو قيمة واحدة وهنا

قال رحمه الله **باب** صديا حرامات في يده فجاء أو يتحصى لم يصمن وإن مات بصاعقة أو تمس حبه فديته على عامة
 العاصب **باب** وهذا المستحسن والعياس أن لا يصمن في الوجه وهو قول زفر والشافعي رحمه الله تعالى لأن العصب
 في الحجر لا يتحقق ألا ترى أنه لا يتحقق في المكتاب وإن كان صغيرا لكونه حرا يدا مع أنه رقيق رقبته والحجر يدور وبه
 أولى أن لا يصمن به وحده الاستحسان أن هذا ضمن أن لا يصمن بالصبي والصبي لا يضمن بالانلاف وهذا لأن بقله
 إلى أرض مسبعة أو إلى مكان الصواعق أن لا يصمن به نسبا وهو متفق عليه مع كون يد الحافظ وهو المولى فيصمن وهذا
 لأن الحيات والسباع والصواعق لا تكون في كل مكان فممكن حطه عنه فاداه له إليه وهو متعد في نفسه ففقد أزال حفظ
 المولى عنه متعد يضاف إليه لأن شرط العلة بمنزلة العلة إذا كان تعديا كالحجر في الطريق بخلاف المولى فجاء أو يصحي
 فإن ذلك لا يتخلف باختلاف الأماكن حتى لو بقله إلى مكان تغلب فيه الحي والارض يقول أنه يضمن وتجب الدية على
 العاقلة لكونه فتلا تسببا بخلاف المكتاب لأنه في نفسه وإن كان متغيرا فهو الحي بالأكبر ألا ترى أنه لا يزوج
 الأبرياء كالألغ والحجر الصغير بوجهه ولو لم يرضاء فاداه من يد المولى فمات معسكر الحجر زعمه بضمن
 والمكتاب لا يجز عن حفظ نفسه فلا يضمن بالهيب كالحجر الكبير حتى لو لم يملكه من حطه نفسه فلا يضمن بالهيب
 مما صنع من فيه دون نحوه بضمن المكتاب وكالحجر الكبير أيضا كما يصمن الصغير لأنه حفيظ بكون الناس مصا إلى
 العاصب بتقصير حفظه قال رحمه الله **باب** كسب أو دغ عند أفعله أو أودع طعاما أو كسب صمن به أي يضمن
 عاقلة العاصب كما يضمن عاقلة الصبي إذا فعل أو دغ عنده وهذا الفرق بين اليد المودع والطعام المودع وهو قول
 أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والشافعي رحمه الله تعالى بضمن الصبي المودع في الوجهين وعلى هذا وأودع العبد
 النحور عليه مالا فاستهلكه لا يؤخذ بالصلحان في الحال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يؤخذ به بعد العتق وعند أبي
 يوسف والشافعي رحمه الله تعالى يؤخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف الإقرار في العبد والصبي وكذا الأمانة فيهما ثم
 ن محمد أوجه الله شرط في الجامع أن يكون الصبي عاقلا وفي الجامع الكبير وضع المسئلة في الصبي الذي عمره اثني عشر
 سنة وذلك دليل على أن غير العاقل يصمن بالاتفاق ولأن التسليط غير معبر فيه وفعله معتبر لا في يوسف والشافعي رحمه
 الله تعالى إذا أتلف مالا متقوما معصوما حقا للمالك فوجب عليه ضمانه كما إذا كانت الودعة عبد أو كسب الصبي مادونا
 في التجارة أو في الحفظ من جهة المولى وكذا إذا أتلف عبر ما في يده ولم يكن معصوما لثبوت ولاية الاستهلاك فيه وله ما
 نه أتلف مالا غير معصوم فلا يؤخذ بصحة ما نه كالأول لأنه يادنه ورضاه وهذا لأن المصمة تثبت حقه وقد وثقها على نفسه
 حيث وضعه في غير ما نه فلا يبقى معصوما إلا إذا أقام غيره عام نفسه في الحفظ وإقامة ما نه لا ولا بداهة على الصبي
 حتى يلزمه ولا ولاية للصبي على نفسه حتى يلزم بخلاف الماذون له لأن له ولا به على نفسه كالبائع وبخلاف ما إذا كانت
 لوديعة عبد إلا أن عصمة لمحي نفسه أذهروا في على أسل الحرية في حق الدم فكأن عصمة لمحي نفسه لا للمالك لأن
 عصمة المالك إنما تعتبر فيما له ولاية استهلاك حتى يمكن غيره من الاستهلاك بالتسليط وليس للمولى ولاية استهلاك
 ببداهة فلا يقدر أن يمكن غيره من ذلك فلا يعتبر تسليطه فيضمن الصبي باستهلاكه بخلاف سائر الأموال قال في العناية
 إذا استهلك الصبي ينظر أن كان ماذونا له في التجارة وإن كان محجورا عليه لكونه قبل الوديعة يادنه وله بضمنه بالاجماع
 ن كان محجورا عليه وقبلها بغير أمر وليه فلا ضمان عليه عند الأمام ومحمد في الحال ولا بعد الانزال وقال أبو يوسف بضمن
 ن الحال وأجمعوا على أنه لو استهلك مال الغير من غير أن يكون عنده وديعة يضمن في الحال وهو بتقسيم حسن اه

باب القسامة

ما كان أمر القتل يؤول إلى القسامة فيما إذا لم يعلم قاتله ذكرها هنا في باب على حدة في آخر الديات والكلام في القسامة
 ن وجوه الأول في معناها لغة والثاني في معناها شرعا والثالث في ركنها والرابع في شرطها والخامس في صفتها
 السادس في دليلها اعلم أن القسامة في اللغة اسم وضع موضع الأقسام كذا في عامة الشروح أخذ من المغرب وقال في

الأولى في الذمة كسائر
عن الحدية فإن كان كسائر
كل واحد من حالها من العبد
ويرجع إلى الغاصب لا رتبة العبد
وعندهما لا يرجع وإن اتفقا في دفع العبد إلى رتبة العبد
بقيمته على الغاصب وعندهما يرجع إلى رتبة العبد
ألف درهم سبعة عشر وعشرة أولى في العبد يرجع إلى رتبة العبد
جزء من أحد عشر جزء ثم يرجع إلى رتبة العبد
العصب طهران العبد قتل حرية مؤنك وجدا للعصب
تدين ففقد له ما هدرت حياته العبد على ما أريد في رتبة العبد
الحجر ويفسديه كله إليه وهو مضطرب الدفع إهداء رتبة العبد
فيرجع بقيته عليه وعندهما المسا كانت جميعا العبد على رتبة العبد
درهم فيقسم العبد بينهما على رتبة العبد ويرجع بقيته على الغاصب
كانت في سهمان الغاصب بخلاف ألف لأنه في رتبة العبد
الغاصب معتبرة عندهما وللولى على الغاصب قيمة العبد
قيمة العبد مختلفان جنسا وفدرا فلا يتقاصران ولو كان الغاصب
ولى قتله أو فداه ويرجع بقيته على الغاصب إذا أسروا بقيمة
تسلم له وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يدفع من
وإذا أسير الغاصب دفع إليه الجزء الثاني لجواز أن يؤدي الغاصب
دفع جميع العبد إلى ولى قتله العبد يبطل حق الغاصب في العبد
جزءا مما عليه وإن قال ولى قتله أضرب بقيمة الجارية في العلام
العبد للآل وحق الغاصب غير ثابت للآل وفي الثاني عسى يثبت
قتلهما معاملة لأن حقه كان ثابتا في جميع العبد وفدو وصل
المولى بدله فكان له أن يأخذ ذلك منه ثم يرجع على الغاصب
المولى عشرة أجزاء من قيمته في رواية لأنه وصل إليه بدل
أقل من قيمة الجارية لأن قليل القيمة إذا قبل كثير القيمة
فصار كأنه وصل إليه جميع الجارية بخلاف ولى قتله العبد
وصل إليه بعض العبد فكان له أن يأخذ بدل ما لم يصل إليه من العبد
وكذلك العبد المرهون إذا قتل المرتهن عند أبي حنيفة رحمه الله
في اعتبار جنائته وأثمة لأن الغاصب ملكه بالدفع بالقيمة
دية نفسه وهي أكثر من القيمة ظاهرا فيحصل للغاصب زيادة على القيمة
فوجب اعتبارها والله أعلم ولا يبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يأخذ الضمان من الغاصب
مستند إلى وقت الغصب وظاهره أن الجنائية ظهرت من المملوك على مالكه وجنائية المملوك
لاستوجب على مملوكه شيئا وجنائية الموصوب على مولاه معتبرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما لما سافر في الرهن

ذى قتله عليه عدا أو خطأ وأنكر أهل الحلقة فانه يحلف بخسرون رجلا منهم كل واحد بالله ما قتلناه ولا علمت له قاتلا
 ن حلفوا غرموا الديّة وانكلاوا فانه يحسبهم حتى يحلفهم وفي الذخيرة هذا المحبس بدعوى العمدوا كان يدعى
 لخطا فادانكلاوا عن اليمين يقضى عليهم بالدية اه وقوله يتخيرهم الولي يعنى يختار الصالحين دون الطالحين ولو
 ن أهل الذمة وان كان القتل مدبرا أو مكاتبا وجبت القسامة وقيمة في ثلاث سنين لان العبد بمنزلة الاحرار في حق
 دماهم وروى عن أبي يوسف أنه لا شيء فيه لانه في حكم الاموال عنده ولا قسامة في الجنتين لانه ناقص الحلقة اه قال
 حقه الله وان حلفوا فعلى أهل الحلقة الدية ولا يحلف الولي وقال الشافعي رحمه الله يحلف وقد تقدم ودلينا قوله
 على الله عليه وسلم يحلف خسرون رجلا منهم كهم بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم أغرموا الدية فقال الحالف يا رسول الله
 حلف ويغرم فقال نعم الحديث هذا ادعى عليهم لا باعيانهم القتل عدا أو خطأ لان المدعى عليهم لا يميزون عن الباقين
 لو ادعى على البعض باعيانهم القتل عدا أو خطأ فكذلك الجواب والطلاق الكتاب يدل على ذلك وعن أبي يوسف في
 سير رواية الاصول ان القسامة والدية تستقطعن الباقين من أهل الحلقة ويقال لأولى ألك يمينه فان قال لا يستحلف
 لدعى عليه يميننا واحدة وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة مثله وجهه ان القياس بإياه لاحتمال وجود القتل من
 يبرهم وفي الاستحسان تجب القسامة والدية على أهل الحلقة والنصوص لم تفرق بين دعوى ودعوى فيجاء باطلاق
 لنصوص لا بالقياس بخلاف ما اذا ادعى على واحد من غيرهم لانه ليس فيه نص فلو أوجبناهما لا وجبناهما بالقياس
 به ومجتمع ثم ان حلف برئ وان نكل ففي دعوى المال ثبت وفي دعوى القصاص فهو على الاختلاف الذي ذكرناه
 كتاب الدعوى قال رحمه الله وان لم يتم العدد كرر الحلف عليهم ليمتدحسين يميننا لان الخمسين وجدت بالنص فيجب
 سامه ما أمكن ولا يشترط فيه الوقوف على الفائدة فيما ثبت بالنص وقد روى عن عمر رضي الله عنه انه قضى بالدية
 روى عن سريح والنخعي مثل ذلك ولان فيه استعظام الامر الدم فتمت كمل وتكرار اليمين من واحد على سبيل الوجوب
 بكن شرعا كما في كلمات اللعان وان كان العدد كاملا فاداد الولي ان يكرر على أحدهم فليس له ذلك لان المصير الى التكرار
 نيرة الا كمال وقد كمل قال رحمه الله ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد لانهم ليسوا من أهل النمرة
 انما هم اتباع والنمرة لا تقوم بالاتباع واليمين على أهل النمرة ولان الصبي والمجنون ليسا من أهل الفول الصحيح
 اليمين قول قوله وامرأة وعبد لانهما ليسا من أهل النمرة واليمين على أهلها أقول يشكل اطلاق هذا بقول أبي حنيفة
 محمد في مسألة وهي انه لو وجد قتيل في قرية لامرأة فعند أبي حنيفة ومحمد عليهم القسامة تكرر عليهم الايمان والدية على
 اقلها وأما عند أبي يوسف القسامة أيضا على العاقلة قال رحمه الله ولا قسامة ولا دية في مدت لا أثره أو يسيل دم
 ن فقه أو أنه أو دبره بخلاف عينه وأذنه كح لان القسامة تجب في القتل وهذا ليس بقتل وانما مات حنفاً بغيره وفي مثله
 قسامة ولا غرامة لان الغرامة تتبع فعل العبد والقسامة لاحتمال القتل منهم فلا بد من أثر يكون باليت يستعمل
 على انه قتل بخلاف ما اذا خرج دمه من عينه وأذنه لانه لا يخرج عادة الا من كثرة الضرب فيكون قتلا ظاهرا فتجوز
 عليه أحكامه وهو المراد بقوله بخلاف عينه وأذنه ولو وجد بدن القتل كله أو أكثر من نصفه أو النصف ومعه الرأس
 ن الحلقة فعلى أهلها القسامة والدية وان وجد نصفه مشقوقا بالطول أو وجد أقل من النصف وكان معه الرأس أو لم يكن
 لا شيء عليهم لان هذا حكم عرف بالنص وقد ورد به في البدن ولكن لا كثر حكم الكل فاجر يناعليه أحكامه تعظيما
 لا ادعى والاقل ليس معناه فلا يلحق به الا لو اعتبرناه لاجتماع الديات والقسامات بمقالة شخص واحد بان توجد
 طرافه في القرى مفرقة وهو غير مشروع وينبني على هذا صلاة المجنزة لانها لا تتم ذكر كمال القسامة والدية قال الشارح
 لو وجد فيهم جنين أو سقط ليس به أثر الضرب لا شيء على أهل الحلقة لانه لا يفوق الكبير حالا وان كان به أثر الضرب وهو
 ام الخلق وجبت القسامة والدية عليهم لان الظاهر ان نام الخلق ينفصل حيا الى آخره أقول في تحرير هذه المسئلة فتور
 ن وجوده الاول ان الجنين على ما صرحوا به في عامة كتب اللغة الولد مادام في البطن فكيف يتصور انه يوجد فيه

مهراج الدرية القسامة لغة مصدر اذ كذا تخفى على من له دراية بعلم الادب واماني على الشريعة فهي ايمان يقسم بها
 اهل المحلة اود راو غير ذلك وحدها في القتل به اثر قول كل منهم والله ما قتلته ولا علمت له قاتلا **ك**ذا في العناية قال في
 النهاية واما تسميتها ساروي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه قال في القتل الذي يوجد في المحلة اود ادر رجل في
 المصر ان كان جراحة او اثر ضرب او اثر خنق ولا يعلم قاتله يقسم حذرون رجلا من اهل المحلة كل منهم يقول بالله ما قتلته
 ولا علمت له قاتلا اه اقول ما ذكر في النهاية انما هو مسئلة القسامة شرعا فان التفسير من قبيل التصورات وما ذكر
 فيها تصديقي من قبيل الشريعات كما ترى نعم يمكن ان يؤخذ منه تفسير القسامة شرعا بتدقيق النظر لكنه في موضع
 بيان معنى القسامة شرعا في اول الباب تعسف خارج عن سنن الطريق واما ذكرها فهو انه يجري من ان يقسم هذه
 الكسومات التي يقسم بها على لسانه ثم قال في النهاية واما شرطها فهو ان يكون المقسم رجلا بالغا قالا حوا هذا ذلك لم
 يدخل في القسامة المرأة والصبي والمجنون والعبد وان يكون في الميت الموجود اثر القتل واما لو وجد ميتا لا اثر به فلا
 قسامة ولادية ومن شرطها ايضا اكتميل العيّن بالمجنين اه وفي غاية البيان ايضا كذلك ومن شرطها ايضا ان لا يعلم
 قاتله فان علم فلا قسامة فيه ولكن بحسب القصاص فيه اولاديه كما تقدم ومنها ان يكون القتل من بني آدم فلا قسامة
 في بهيمة وجدت في محلة قوم ومنها الدعوى من اولياء القتيل لان القسامة بين اليمين لا تجب بدون الدعوى كما
 في سائر الدعاوى ومنها انكار المدعي عليه لان اليمين وظيفة المنكر ومنها المطالبة في القسامة لان اليمين حق المدعي
 وحق الانسان يوفي عنه طلبه كما في سائر الاموال ومنها ان يكون الموضع الذي وجد فيه القتيل ملكا لاحد او في
 يد احد فان لم يكن ملكا لاحد ولا في يد احد فلا قسامة فيه ولادية في قن او مدبر او ام ولد او مكاتب او ما دون
 وجدته ولا في دار مولاه نص في البدائع على ما تيك الشروط كلها بالوجه الذي ذكرناه مع زيادة تفصيل واورد على
 اشتراط الحرية اذا وجد قتيل في دار مكاتب فعليه القسامة واذا حلف يجب الاقل من قيمته ومن الدية نص عليه في
 البدائع واجيب بان المكاتب حريدا وان لم يكن حر ارقبة كما صرحوا به في الباب السابق فوجد فيه الحرية في المحلة
 فجازا شتر اطنا الحرية في القسامة مطلعا بناء على ذلك لكن لا يخفى ما فيه واما صفتها فهي وجوب الايمان واما دليلها
 فالاحاديث المشهورة واجماع الامة واما سببها فوجود القتيل في المحلة وما في معناه قال رحمه الله في قتيل وجد في محلة لم يدرك
 قاتله حلف خمسة رجال منهم بخيرهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا **هـ** هذا على سبيل الحكاية عن الجميع واما
 عند الحلف فيحلف كل واحد منهم بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا لجواز انه قتله وحده فيجزي على عينه ما قلنا يعني
 جميعا ولا يعكس لانه اذا قتله مع غيره كان قاتلا له وقال الشافعي رحمه الله اذا كان هناك لو استخاف الاولياء نجسين
 عينا ويقضي لهم بالدية على المدعي عليه عدا كانت الدعوى او خطا وقال مالك رحمه الله يقضي بالعود اذا كانت
 الدعوى في القتل العمد وهو واحد قولي الشافعي والاثو عندهما ان يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه
 او ظاهر يشهد لادعي من عداوة ظاهرة او يشهد عدل او جماعة غير عدول ان اهل المحلة قتلوه وان لم يكن ثم لو
 استخاف المدعي عليهم فان حلفوا لادية عليهم وان ابوان يحلفوا وحلف المدعي واستحق ما ادعاه لنا قوله صلى الله عليه
 لو اعطى الناس بدعواهم الحديث وقوله البيهقي المدعي واليمين على من انكر ولا فرق في ذلك بين الدم والاموال
 على ظاهر الاحاديث وما روي في قتيل وجد بين قوم قال يستخاف خمسة رجال منهم فهو كقول المؤلف قتيل خرج مخرج
 الغالب قال في العناية جرح رجل في قبيلة ولم يعلم جرحه فاما ان يصير صاحب فراش او يكون مهجأ بحيث يذهب
 ويحيى فان كان الثاني فلا ضمان بالاتفاق وان كان الاول ففيه القسامة والدية على القبيلة عند الامام وعند الثاني
 لا شيء فيه اه واطلق في القتل فعمل الخط والعمد والدعوى بذلك قال في الاصل واذا وجد قتيل في محلة قوم
 وادعي ولي القتل القتل عدا او خطا فهاذا على ثلاثة اوجه اما ان يدعي ولي القتل على واحد من اهل المحلة انه هو
 الذي قتله عليه فان ادعى على جميع اهل المحلة انهم قتلوا وليه عدا او خطا وادعى على واحد من غير اهل المحلة انه هو

من مصر من الاء صار فعليه الفساء تواب كل لا سمع فان كان له سلبين فيها فمعة للاحتطاب والكلال اقل الدية في بيت
المسال وان اقلعت عنهما مفعة تالمس من فمعه رنظهم ان قوله على اقرب بها اذ لم تكن الارض ملكا لا احد كما قال اذا
كان سمع منها الصوت من المصير وهو ان الارض في القرى اذ اوجدها قبل يبع او يور له بين من يتسب مثل وكذا
لو وجد بين قبيلتين او بين محليين قال في احد ان اذ اوجده في ساحة فاب و منى خبذة او فسمنا طافا لقسامة على مال السكها
والدية على من يسكنها الا ما في يده كفي الدار ان كان خارجا عنها على القيمة التي وجد فيها التقتيل فيهم لمسانزلوا
قبائل في اما كن مختلفا صارت امة مكمه عبرة الممال المختلفة في الممر الا ترى انه ليس لغيرهم ازعاجهم عن هذا المكان
ولو وجد بين العيلتين فملى اقرب بهما قال اسمو اذ اوجدهما كما لو وجد بين الخلتين و بين القرى يتسب هذا اذ انزلوا بين قبائل
متفرقين فان نزولوا اجله مختلفين ووجد التقتيل خارج الحيام فعلى اهل العسكر كما هم لا هم لمسانزلوا اجله صارت الامكنة
كلها بمنزلة محلة واحدة لان الامكنة كلها مفسدة في الجوع العسكر لا انى البعض وان كان العسكر في أرض رجل
فالقسامة والدية عليه لان العسكر في هذا المكان بمنزلة السكان والقسامة والدية على الملاك دون السكان بالاجماع
وهما سويان بين عنده وبين الدار او يوسعها ووجه الله تعالى فرق فان عنده في الدار تحب على السكان دون الملاك والفرق
ان العسكر يروا في هذا المكان لان المتقال لا لا يتقال لاللفر اذ لو مالوا فسرار له وجوده وعنده بمنزلة واما السكان في
الدار لقرار لا لا يتقال والفرق ان لا بد من اعماده وان كان اهل الدار يوسعها فلهما واعدوهم فلا قسامة ولا دية لان
الظاهر انه يقتل العدو ولو خرج في محلة او قبيلة فملى حجر و حاومات في محلة اخرى من تلك المحرحة والدية عليه والدية
على اهل المحلة التي خرج فيها لان القتل حقيقة فوجد في المحلة الاولى من الاخرى رجل خرج وجهه اسان من اهل
في كثر يوما او يومين ثم مات لم يصن الحامل عند أبي يوسف وفي قاس أبي حنيفة يوسعها وهذا بناء على ما اذا خرج
في قبيلة ثم مات في اهل قبيلة اخرى لان يده بمنزلة اهل قبيلة فصار وجوده محروقا في يده كوجوده في محله قال رحمه الله
خرج وان وجد في دار اسان فعليه القسامة والدية على عاقلة المالك لان الدار في يده ونسرفه ولا يدخل السكان في القسامة
مع السالك عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال أبو يوسف هي عندهم جميعا لان ولاية التدبير تكون بالسكنى
كما تكون بالملاك ولما ان الملاك هم المخصوصون بنصرة المدة عنه بما دون المكان ولا تملك الملاك ائزم وفراهم
أدوم وكانت ولاية التدبير اليهم فمضى التقصير منهم وفي الاصل واد اوجده القتل في الدار تحب القسامة على
صاحب الدار والدية على عاقلة الدار يعني اهل المحلة وفي الحجة وفي رواية باق الروايات وكذا في محمد في هذه المسئلة
في الاصل وذكريه وضع آخر من الاصل ان القسامة والدية على قوم صاحب الدار فانفتحت الروايات ان الدية على
قومه واختلفت الروايات في القسامة كرى بعض الروايات انما تكون على المشتري خاصة ود كرى بعض الروايات
انها تكون على عاقلة المشتري وحكى عن السكركنى انه وفي بين الروايتين قال انها تحب عليه خاصة اذا كان قوم غيبا
ومعنى الرواية التي قال انها تكون عليه وعلى قومها ان يكون قومه حضورا حتى لو لم يوجد منهم في المحلة ثم وجد قتل في
سكة من سككهم أي في مسجد من مساجدهم وفيها سكان ومشترون فان القسامة والدية على المشتري وهذا الذي ذكر
قول أبي حنيفة ومحمد واما في قول أبي يوسف في احدى الروايتين عنه تحب القسامة والدية على السكان لا على المشتري
الذين هم ملاك وفي الرواية الثانية يقول تحب على المشتري والسكان وفي الخبرين وجد قتل في دار فقال صاحب الدار
انما قتله لانه اراد اذ اذما على المغنول سيما المراق وهو منهم فغن أبي حنيفة انه لا شئ على صاحب الدار وفي موضع
آخر قال ان عليه الدية لا القصاص وان لم يقر صاحب الدار بقتله لا يقتله وتقسم الدية على العاقلة وفي الينابيع رجل
وجد قتيلا فادعى ولي الجناية على رجل انه قتله وكان بنمو بين المقتول وداو ظاهرة فان أنكر المدعى عليه فقال الولي
أحلف انك قتله وآ خدمتك الجناية أي الدية فانه ليس للقاضي أن يفعل ذلك عند باوقوله دار اسان مثال وكذا لو
وجد في حانوت والكرم والارض في الحكم كاذ كذا في الدار وفي المحيط واد اوجده قتل في محلة خربة ليس فيها أحد

جاءهم من غير ان يدركوا انهم قد اصابوا في جوابهم بل انهم قد اصابوا في جوابهم
ذكر الحاشي في جوابه ان الذي قد اصاب في جوابه قد اصاب في جوابه بل انهم قد اصابوا في جوابهم
فانما الحاشي وعبرناه راءه لت ان يدركوا انهم قد اصابوا في جوابهم بل انهم قد اصابوا في جوابهم
به اثر الحاشي كما قررتم في جوابه على اثر الصواب في جوابه بل انهم قد اصابوا في جوابهم
ولقد صبر سادط ليس في جوابه اثر الحاشي على جوابه بل انهم قد اصابوا في جوابهم
والدية عليهم لان الظاهر ان نام الحاشي به فصل حيا فان قيل ان الظاهر انهم قد اصابوا في جوابهم
الصبي واسائه وذكره اذ لم يعلم صحته حكومة عمل عناسا ان كان انظر هرس الامتيا حبيب فانه انما يجب اني الاطراف
قبل ان يعلم حيا في السليج لان الاطراف به ما كبر اسم ملك الاموال وايدى اعظم كثره نعيم النفس فلم يجب فيها
قبل العلم بالحقه نصاص اودية بخلاف الحاشي فانه نفس من وجهه عضوم وجهه واذا انفصل تام الحاشي وبه اثر الضرب
وجب فيه القسامة والدية تعطى ماله فروس لان الظاهر انهم قد اصابوا في جوابهم بل انهم قد اصابوا في جوابهم
الحاشي ان يفصل حيا او اذا وجد منه مالا اثر به لا يجب فيه شيء فكذلك اذا قال في وجهه و الشراح ورد صاحب العناية
جوابهم المزبور حيث قال بعد ذكر السؤال والجواب وهذا كما ترى مع تطويله لم يرد السؤال ورمقوا به لان الظاهر
اذا لم يكن حجة لا سخر حاشي في الاموال وما سلك به مسلكها فلا يكون فيها عظم خطر اولى انتهى ولان الحاشي
نفس فاعتبرنا جهة النفس ان انفصل حيا فيستدل عليه بتمام الحاشي وعضوم وجهه فاعتبرنا جهة العضوم ان انفصل
ميتا فيستدل عليه بنقصان الحاشي قال رحمه الله عز وجل على دابة وبعها سائقا وقائد اورا كب فديته على عاقلته
دون اهل المحلة لانه في يده فصار كما اذا كان في داره وان اجمع فيها السائق والمائد والراكب كانت الدية على جميعها
لان القتل في ايديهم دون اهل المحلة فصار كما اذا وجد في دراهم ولا يشترط ان يكونوا مالكيين للدابة بخلاف الدار
والفرق ان تدبير الدابة الهمة وان لم يكونوا مالكيين لها وتدبير الدار الى مالكيها وان لم يكن مالكا فيها وقيل القسامة
والدية على مالك الدابة فعلى هذا ان لا فرق بينها وبين الدار وعن أبي يوسف انه لا يجب على السائق الا اذا كان
يسوقها محتفيا لان الانسان قد ينقل فر به المي من مكل الى مكل لادفن وأما اذا كان على وجه الحفية فظاهر
انه هو الذي قتله وان لم يكن مع الدابة احد فالدية والقسامة على اهل المحلة الذين وجد فيهم القتل على الدابة لان
وجوده وحسنه على الدابة كوجوده في الموضع الذي فيه الدابة وفي شرح الطحاوي أو كل الرجل بحمله على ظهره فهو
كالذي مع الدابة وظاهر عبارة المؤلف انه لا فرق بين ان يكون المال معروفا أو لا وفي شرح الطحاوي فالقسامة
والدية عليهم هكذا كرحمهم ولم يفصل بين ما اذا كان للدابة مالك وبين ما اذا لم يكن بل أطلق الجواب ومن مشايخنا
من قال هذا اذا لم يكن للدابة مالك معروفا وانما يعرف ذلك القائد والسائق فاما اذا كان مالك الدابة معروفا فاما
نحب القسامة والدية على مالك الدابة نظير هذا ما قال محمد في كتاب العناق ان الرجل اذا اسند ولدا جارية في يده ثم أفر
انها فلان ان كان المقر له مال كما معروفا له هذه الجارية صدق المسئول ولولم تصرا أم ولده وان لم يكن المقر له مال كما معروفا له
يصدق لانها صارت أم ولده من حيث الظاهر فكذلك هنا ومن المشايخ من قال سواء كان للدابة مالك معروفا أو لم
يكن فان القسامة تجب على الذي في يده الدابة والدية على عاقلته ولو وجدت المازعة بين اهل المحلة وبين السائق كان
القول قول السائق ان الدابة دابة قال رحمه الله عز وجل دابة عليه قاتل بين قر يتيقن فعله أقر بهما كما روى أنه صلى
الله عليه وسلم أمر في قاتل وجدي بن قر يتيقن بان يذرع فوجد أحدهما أقرب بشعر فقصى عليهم بالقسامة قبل هذا
محمول على ما اذا كانوا بحيث يسمع منهم الصوت وأما اذا كانوا بحيث لا يسمع منهم الصوت فلا شيء عليهم لانهم اذا كانوا
بحيث لا يسمع منهم الصوت لا يكتفونهم الغوث وهذا قول الكرخي رحمه الله تعالى وبعبارة الماتن ظاهرها الاطلاق وأما اذا
وجد في فلا في أرض فان كانت مملكا لانسان فهما على المسالك وان لم تكن مملكا لانسان كانت يسمع منها الصوت

فهو على عاقلة البائع وفي الخيار على ذي اليد أي إذا بيعت الدار ولم يتبضها المشتري ووجد فيها قتل فضمنه على عاقلة البائع وإن كان في البيع خيارا لاحدهما فهو على عاقلة الذي في يده وهذا عند أبي حنيفة وقال إذا لم يكن فيه خيار فهو على عاقلة المشتري وإن كان فيه خيار فهو على عاقلة الذي يصير لأنه إنما نزل قاتلا باعتبار التقصير في الحفظ فلا يجب الأعلى من له ولاية الحفظ والولاية تستفاد بالملك ولهذا لو كانت الدار مبيعة فتجب الدية على صاحب الدار دون الودع والملك للمشتري قبل القبض في البيع البات وفي الذي شرط فيه الخيارية تبرق قرار الملك كما في صدقة الفطر ولا في حنيفة إن القدرة على الحفظ باليد دون الملك ألا ترى أنه يقدّر على الحفظ باليد دون الملك ولا يقدّر بالملك بدون اليد في الدار المغصوبة وفي البيع البات اليد للبائع قبل القبض وكذلك فيما فيه الخيار لا أحدهما لأنه دون البات ولو كان المبيع في يد المشتري والخيار له فهو أخص الناس به نصرفا وإذا كان الخيار للبائع فهو في يده مضمون عليه بالقيمة كالمغصوب فيه يعتبر يده اذ بها يقدّر على الحفظ بخلاف صدقة الفطر وانما تجب على المالك لا على الضامن وهذه ضمان جنسية فتجب على الضامن لأن ضمان الحناية لا يترتب فيه الملك ألا ترى أن الغاصب يجب عليه ضمان جنسية العبد المغصوب ولا ملك بخلاف ما إذا كانت الدار في يده ودية لأن هذا الضمان ضمان ترك الحفظ وهو إنما يجب على من كان قادرا على الحفظ وهو من له يد أصله لا يد نيابة وبالدودع يد نيابة وكذلك المستعير والمربطن وكذا الغاصب لأن يده يد أمانة لأن العقر لا يضمن بالغصب عندنا ذكره في الهداية والنهاية لا يدل على أن الضمان على الغاصب فإن قلت لو جنى العبد في البيع البات قبل القبض بخير المشتري بين الرد وامضائه وهنا لا يخير والفرق أن الدار لا يستحقها بوجوه القتل فيها بخلاف العبد لأنه يصبر مستحقة بالحناية وفي مختصر خواهر زاده وإن وجد في دار تباحي المسلمين فالقسامة والدية على عاقلة الميتا والأصل أن أبا حنيفة ترجه الله تعالى يعتبر بوجود الدية على العاقلة اليد الحقيقية لأنها تثبت القدرة على الحفظ وهما يعتبران الملك قال رحمه الله **ولا تعقل عاقلة حتى تشهد الشهود أنها لذي اليد** أي إذا كانت دار في يد رجل فوجد فيها قتل لا تعقله عاقلة حتى تشهد الشهود أنها لصاحب اليد لأن ملك صاحب اليد لا بد منه حتى تعقل عاقلة عنه واليد وإن كانت تدل على الملك ولكنها محتملة فلا تكفي إلا بإيجاب الضمان على العاقلة كما لا يخفى للاستحقاق وتصلح للدفع وقد عرف في موضعه قال صاحب العناية ولا يخرج في وهمك ضرورة تناقض بعدم الاكتفاء باليد مع وما تقدم أن الاعتبار عند أبي حنيفة رضي الله عنه ليدلان اليد المعتره عنده هي التي تكون بالأصل لكن كيف يتم على أصله التعليل الذي ذكره المصنف بقوله لأنه لا بد من الملك لصاحب اليد حتى تعقل العواقل عنه وهل لا يناقض هذا ما مر من أن الاعتبار عند أبي حنيفة لليد دون الملك كما في المسئلة المتقدمة آنفا وإن الملك هناك للمشتري مع أن الدية عنده على عاقلة البائع لكونه صاحب اليد قبل القبض كما مر تفصيله قال صاحب العناية ولا يلزم أبا حنيفة أن يعتبر اليد في استحقاق الدية كما قال في الدار المبيعة في يد البائع يوجب فيها قتل لأن الدية تجب على عاقلة البائع لأنه يعتبر بيد المالك لا بمجرد اليد فلم تثبت هنا يد المالك إلا باليمين اهـ وذكر في معراج الدراية ما يوافقه حيث قال وفي جامع كريسى اعتبر أبو حنيفة رضي الله عنه مجرد اليد في المسئلة المتقدمة وهناك لا يثبت ذلك إلا باليمين فلا يرد تنصاع عليه اهـ أقول هذا التوجيه مشكل لأن الملك في المسئلة المتقدمة كان للمشتري لا محالة وعن هذا نسا النزاع بين أبي حنيفة رحمه الله وصاحبيه في تلك المسئلة إذ لو كان الملك أيضا للبائع لم يصار محل الخلاف وإقامة الحجة من الجانبين على ما مر بيانه فإذا كان الملك هنا للمشتري فكيف يتحقق البائع أن ذاك يد المالك اذ ثبتت يد المالك له يفتضى ثبوت نفس الملك أيضا له فيلزم أن يجتمع على الدار المبيعة في حالة واحدة مملكان وهما ملك البائع وملك المشتري وهو محال وإن أريد بيد المالك غير معناه الظاهر أي اليد التي كانت لصاحبها ملكا في الأصل وإن زال ذلك الملك في الحال بالمبيع فسامعني اعتبار مثل ذلك الأصل المزيل في ترتب الحكم الشرعي عليه في الحال وهل يليق أن يعد ذلك أصلا ما مننا الأعظم فعليك بالتأمل الصادق وظاهر إطلاق المصنف أنه لا فرق بين ما إذا أنكر العواقل

و بقره. محبة عامرة فيها ناس كثير فذهب القسام. و لا يفعل أهل الحلة العامة منهم. ثم ركبوا ركن البها ولو وجد
في دار من لا تقبل شهادته. أو امرأة في دار زوجها. تب فيها القسامة والدية ولا يحرم الارث لانه حكم بانه ذنبه حكما بتول
الحفظ ولو وجد القتل في دار امرأة كثر عليها اليمين خمس مرة بالدية على عاقلة او هو وول محمد وعنه ابا أبي يوسف على
أقرب القبائل قال في الحبط رجلان كانا في بيت ليس معهما ثالث فوجد أحدهما مذبوحا قال أبو يوسف أيضا. من
الاخر الدية لان الظاهر انه لا يقتل نفسه وانما قتله الآخر قال محمد لا حكم لانه لا يحتمل ان الآخر قتل نفسه وان
الاخر قتله فلا ضمانه بالشك ولان دار المغلبة ليس فيها أحد ووجد فيها قتل والدية على عاقلة رب
الدار قال رحمه الله هو هي على أهل الحطة دون السكان والمستترين في هذا قول الامام ومحمد وأهل الحطة هم الذين خ
لهم الامام الارض بخطفه وقال أبو يوسف الكل مشترك لان الضمان انما يجب بترك الحفظ من لدولة الحقة
وهم في ذلك سواء فكذا في ترك الحفظ صار كالدار المشتركة بين واحد من أهل الحطة وبين المشتري ولو كان للحطة
ناظر في التقسيم لما شاركهم المشتري وله ما ان صاحب الحطة هو المقتصر بنصرة البقية في العرف وكذا في الحقة
ولان صاحب الحطة أصيب والمشتري دخيل وولاية الحفظ على الأصل دون الدخيل وفي الدار المشتركة ولاية بتدبير
الى المسالك مطلقة بخلاف القرية والحلة والدار فانه اذا وجد قتل في دار مشتركة بين مشتري وصاحب حطة فانه
يستويان في القسامة والدية بالاجماع وفي الحلة أوجب القسامة والدية على أهل الحطة دون المشتري مع ان كل واحد
منهم لو انفرد كانت القسامة عليه والدية على عاقلة والفرق ان العرف جار بان تدبير الحلة لاهلها دون المشتري منه
وتدبير الدار للمشتري ولو قال وهو ما على أهل الحطة لكان أولى لان الضمير يرجع لا قرب مذكور وهو الدية وقدم
انه لا فرق بينهما في الحكم متنازع قال رحمه الله فان لم يبق واحد منهم فعلى المشتري في معنى ان لم يبق واحد من أهل
الحطة فعلى المشتري لان الولاية انتقلت اليهم لزوال من يراجعهم ثم اذا وجد في دار انسان قد دخل العاقلة في القسامة
ان كانوا حاضرين عندهما وعند أبي يوسف لا تدخل لان رب الدار اخص به من غيره فلا يشاركه غيره فيها كاهل الحلة
لا يشاركهم فيها عواقلهم فصاروا كما اذا كانوا غائبين ولهما انهم في الحضور لزمهم نصرة البقية كما يلزم صاحب الدار
فيشاركونه في القسامة وقد بينا ان هذا قول السكوني قال رحمه الله ولو وجد في دار مشتركة على المغاوت فهي على
عدد الرؤس في أي اذا وجد القتل في دار مشتركة بين جماعة انصاب وهم فيها متفاضلة بان كانت بين ثلاثة مثلاً أحدهم
النصف والاخر الثلث والثلث السدس تقسم الدية والقسامة على عدد رؤسهم ولا يعتبر بتفاوت الانصبا
لان صاحب القليل يراجع صاحب الكثير في التدبير فكانوا سواء في الحفظ والتقصير فيكون على عدد الرؤس
بمنزلة الشفعة وفي الجامع الصغير دار نصفها رجل وعشرها الآخر ولا آخر ما بقي فوجد فيها قتل فهي على عدد
رؤس الرجال دون تفاوت الملك حتى ان القتل اذا وجد في دار بين اثنين اثلاثا فالدية تجب بينهما نصفين وكذا اذا
بين بكر وزيد اثلاثا فوجد فيها قتل فالدية على عاقلة ثم اثلاثا وهذا الذي ذكرنا قول محمد ورواه عن أبي حنيفة وروى
عن أبي يوسف بخلاف هذا فانه قال على عدد الملك ولو وجد قتل بين قرية فالدية على أهل القرية على السواء
ولا ينظر الى عدد أهل القرية وكذا قال أبو يوسف في دار بين قريتين وبين أربعة من همدان ووجد فيها قتل
فالدية بينهما نصفين وعند محمد تجب الدية انما ساوا اذا وجد قتل بين قريتين وهو في القرب اليهما على السواء ووجد
في إحدى القريتين اناس كثيرة وفي الاخرى أقل من ذلك فالدية على القريتين نصفين بلا خلاف وقال أبو يوسف في
قتل واحد بين ثلاث دور دار اتيممي وداران لهمدان وهو في القرب منه ما جتمع على السواء والدية نصفان واعتبه
القبيلة دون القرب واذا وجد القتل في دار بين ثلاثة تغرق القسامة على عواقلهم جميعا اثلاثا وتقام الخمسين على العواقل
وكذا لو وجد في المسجد أو الحلة فاعتبر عدد القبائل والقبائل هنا ثلاث والدية اثلاث ولهذا قلنا بان أهل الديوان اذا
جمعهم ديوان واحد وقاتل واحد منهم كان على أهل ديوانه لا على أهله وعشرته قال رحمه الله وان بيع فلم يقبض

فاما اذا كان نهر اصغرا انحدرت من الفرات او نحوها لا قوام معروفين فانه نجس القسامة على أصحاب النهر والديّة على
عاقبتهم وفي الكافي والنهر الصغير ما يستحق بالشركة فيه الشفاعة والافه وعظيم كالحرات ويحجور ولم يتعرض المؤلف
لما اذا وجد في بنت من ثبت له بعض الحرية وفي الحاشية ولو وجد المكاتيب قبلا في داره لم يترأها الا يجب فيه شيء في
قولهم جميعا وفي المكاتيب سوى أبو حنيفة أيضا بين ما اذا وجد قبلا في داره وبين ما اذا وجد غيره فتيلا الا أنه اذا وجد
غيره فتيلا لا تجب الديّة على الماكلة لانه لا عاقلة للمكاتيب وانما تجب عليه لان عاقلة نفسه ولو وجد جميع أهل المحلة فلا
تجب الديّة على عواقلهم وتسقط القسامة وذكري المنقعي عن ابن أبي مالك عن أبي حنيفة أن من وجد فتيلا في داره نفسه
فليس فيه قسامة ولا ديّة وروى الحسن بن زياد عن أبي يوسف أنه قال على سكان القبيلة وعلى عاقلة المقتول ديّة قالوا
وهو قول أبي حنيفة فرواية ابن أبي مالك في رواية الاصول وفي الذخيرة وفي شرح شيخ الاسلام اذا وجد
فتيلا في محلة لم يزعم أهل المحلة أن رجلا منهم قتله ولم يدع على القتل على واحد منهم بعينه لم تسقط عنهم القسامة
والديّة ورواية الحسن بن زياد اذا وجد العبد أو المكاتيب أو المديبر أو أم الولد إلى سبي في بعض قيمته فتيلا في محلة
فعليه القسامة وتجب القيمة على عواقل أهل المحلة في ثلاث سنين وقد روي عن أبي يوسف أنه لا يجب عليهم شيء
في العبد والمكاتيب والمديبر وأم الولد وهذا يجعل كجناية على البهائم ولهذا قال بانه يجب قيمته بالعمالة ما بلغت اذا
كان خطأ وإذا كان محمدا يجب القصاص وأما معتق البعض فانه يجب فيه القسامة والديّة عند سبهم بدين الاله بمنزلة
الحر عند أبي يوسف ومحله الحر اذا وجد فتيلا في محلة فانه يجب على أهل المحلة القسامة والديّة وعند أبي حنيفة
هو بمنزلة المكاتيب في الحكم اذا وجد فتيلا في محلة عنده هذا وفي شرح الطحاوي ولو وجد العبد في دار المكاتيب فانه
تكرر عليه الايمان وان حلف بحب عليه الاقل من قيمته ومن الديّة الا عشرة لان المكاتيب عاقلة نفسه وفي التجريد
والاعمال والمحدود في الغدق والكافر القسامة عليهم واذا وجد العبد فتيلا في دار مولاه فلا شيء فيه لان المولى صار قاتلا
له حكم مالك الدار فيعبر بما لو باشر ولو باشر لم يكن على المولى شيء فكذلك هذا قالوا وهذا اذا لم يكن على العبد دين فاما اذا
كان على العبد دين فانه يضمن المولى الاقل من قيمته ومن الدين وقد نص محمد بن علي هذا التفصيل في كتاب الماخذون
قال رحمه الله وان التقي قوم بالسيف فاجعلوا عن قنيل فعلى أهل المحلة العمامة والديّة الا ان يدعى الولي على
أولئك أو على معين منهم بل لان القتل بين أظهرهم والحظ عليهم فذكرت القسامة والديّة عليهم الا اذا أبرأهم الولي
بدعوى القتل على واحد منهم بعينه فببرأ أهل المحلة ولا يثبت على عاقلة الا بحجة على ما بينا وقوله على معين منهم
ان أريد به الواحد من أهل المحلة ليستقيم على قول أبي يوسف لان أهل المحلة يبرئون بدعوى الولي على واحد منهم معين
وهو القياس وعندهما لا يبرئون وهو استحسان وينبأ في أوائل الباب فلا يستقيم وان أريد به واحد من الذين التقوا
بالسيف ويستقيم بالاجماع وقال أبو جعفر في كشف الغوامض هذا اذا كان الفريقان غير منساولين افتتلا وعصبة
وان كانوا مشركين أو خوارج فلا شيء فيه ويجعل ذلك من اصابة العبد واذا كان القتال بين المسلمين والمشركين في دار
الاسلام ولا يدري القاتل برجح حال قتلى المشركين حلالا أم لا المسلمين على الصلاح في انهم لا يبركون المسلمين في مثل
ذلك الحال ويقتلون المسلمين فان قيل الظاهر ان قاتله من غير المحلة وانه من خصمائه قلنا قد تعذر التوقف على قاتله
حقيقة فتيلا على المحكم بالسبب الظاهر وهو وجوده فتيلا في محله ثم كذا في النهاية والعناية أقول يرد على هذا الجواب
ان يقال ما بالكم تجعلون هذا الظاهر وهو وجوده فتيلا في محله ثم موجبا لاستحقاق القسامة والديّة على أهل المحلة
ولا تجعلون ذلك الظاهر وهو كون قاتله خصمائه من غير أهل المحلة دفعا للقسامة والديّة عن أهل المحلة مع ان الاصل
الشائع ان يكون الظاهر حجة للدفع دون الاستحقاق فلا يظهر في الجواب ان يقال الظاهر لا يكون حجة للاستحقاق
ففي حال القتل مشكلا فواجبنا القسامة والديّة على أهل المحلة لورود النص باضافة القتل اليهم عند الاشكال فكان
العجل بما ورد فيه النص أولى وسياق مثل هذا عن قريب ان شاء الله تعالى قال في الهداية وان كان القوم لقوا قتالا

في يد وكونهم اهل الدار...
 فيه صاحب الدار...
 في ايتهم...
 الدار...
 بيت...
 ركب...
 الركاب...
 لا...
 الشكل...
 لان...
 الاعظم...
 المحلة...
 عليهم...
 الضمان...
 المحلة...
 عليهم...
 وعند...
 لان...
 حيث...
 حتى...
 القرية...
 غير...
 المسلمين...
 المسجد...
 على...
 وفيه...
 كل...
 وان...
 اوعلى...
 الاسلام...
 يحتمل...
 محتسبا...
 بنصرته...

العبرة لوقت الحناية ونحول الولا بسبب حادث فلا يعتبر في حق تلك الحناية فلا يتبدل وان لم يتبدل حال القائل ولا يمكن
 ظهرت حالة حقيقت فيه تحولت الحناية الى الاخرى وقع القضاء بها أو لم يقع وذلك مثل دعوة ولد الملا عنسة وولد
 المكتاب ادامات المكتاب عن وفاء وأمر الرجل الصبي بالحناية ولو لم يتبدل حال الحابي ولم يظهر فيه الحالة الحقيقية
 ولكن العاقلة تبادلت كان الاعتبار في ذلك الوقت القضاء لا غير فان قضى بها على الاول لم تنتقل الى الثاني والا قضى
 بها على الثانية وذلك مثل أن يكون من ديوان أهل الكوفة ثم جعل من ديوان أهل البصرة فان لم يكن فيه شيء مما ذكرنا
 لكن لحق العاقلة زيادة أو نقصان استمر كواي حكم الحناية قبل القضاء وبعد ذلك لا في السابق أو بعده من أحكام هذا
 الفصل وتامل فيه أمكنه تخريج المسائل ورد كل واقعة من النظائر والاضداد الى أصلها قال بعض الفضلاء هذا
 مخالف لما سبق في أول باب جناية المملوك ان أهل الدمة لا يتعاقلون فيما بينهم وجوابه ان ذلك مبني على الغالب
 اه أقول ياتي هذا الجواب قول المصنف هنا ولا عاقله بعد قوله انهم لا يتعاقلون فيما بينهم لان الذممة المنقصة تنفيذ
 العموم على ما عرف فالاولى في الجواب ان يقال المراد هذا في الوقوع أي لم يقع التعاقل فيما بينهم وانما هذا بيان
 الجواز أي لو وقع التعاقل فيما بينهم جاز ولا ينضرها اختلاف ملأهم فيه نصر والله تعالى أعلم

كتاب الوصايا

قال الشراح ابراد كتاب الوصايا في آخر الكتاب ظاهر المناسبة اذ آخر الاحوال في الآدمي في الدنيا الموت والوصية
 معاملة وقت الموت أقول بر د عليه ان كتاب الوصايا بالنسب معورود في آخر هذا الكتاب وانما المعورود في آخره كتاب الخنثى
 كما ترى نعم ان كثير من أصحاب التصانيف أورده في آخر كتبهم لم يكن ذلك في شرح هذا الكتاب ويمكن الجواب
 من قبل الشراح حمل الاخر في قوله هم في آخر الكتاب على الاضافي فالآخر الحقيقي وان كان كتاب الخنثى الا ان كتاب
 الوصايا أيضا آخره بالاضافة الى ما قبله حيث كان في قرب آخره الحقيقي ومن هذا ترى القوم يقولون وقع هذا في
 أوائل كذا أو آخره فان صبغته الجع لا تنتمي في الاول الخنثى والآخر الحقيقي وانما الخاص في ذلك تعميم الاول والآخر
 الحقيقي والاضافي والكلام في الوصية من وجوه الاول في نفسها النية والثاني في نفسها اشرا وانما الثالث في سبب
 المشروعية والرابع في ركنها والخامس في شرطها والسادس في صفتها والسابع في حكمها والثامن في دليل مشروعيتهما
 أما الوصية في اللغة فهي اسم بمعنى المصدر الذي هو الوصية ومنه قوله تعالى حين الوصية ثم سمي الموصي به وصية ومنه
 قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها وفي الشرع الوصية تعليق مضاف لما بعد الموت كبطريق التبرع سواء كانت
 ذلك في الاعيان أو في المنافع كذا في عامة الشروح أقول وهذا التعريف ليس بجامع لانه لا يشمل حقوق الله تعالى
 والدين الذي في ذمته ولو قال المؤلف هي طلب براءة ذمته من حقوق الله تعالى والعباد ما لم يصبها أو تعليق الى آخره
 لكان أولى لا يقال ادخال أو في الحدود ولا يجوز لان الحدود الحقيقية ولا تعد فيها لانا نقول اذا أريد تعريف الحقيقة في ضمن
 الافراد جاز ذلك كما تقر قال بعض المتأخرين ثم الوصية والتوصية وكذا الايصاء في اللغة طلب فعل من غيره ليفعله في
 غيبته حال حياته أو بعد وفاته وفي الشرع تعليق مضاف الى ما بعد الموت على سبيل التبرع عينا كان أو منفعة هذا هو
 التعريف المذكور في عامة الكتب وذكر في الايضاح ان الوصية هي ما أوجبه الانسان في ماله بعد موته أو في مرض موته
 والوصية بهذا المعنى هي المحكوم عليها بانها مستحبة غير واجبة وان القياس ياتي جوازها فلي هذا يكون بعض المسائل
 مثل مسألة حقوق الله تعالى وحقوق العباد والمسائل المتعلقة بالوصي مذكورة في كتاب الوصايا بطريق التطفل لكن
 التحقيق ان هذه الالفاظ كأنها موضوعة في الشرع للمعنى المذكورة موضوعة فيه أيضا لطلب شيء من غيره ليفعله بعد
 مماته فقد نقل هذا عن شيخ الاسلام خواهر زاده لكن يشترط استعمال لفظ الايصاء باللام في المعنى الاول وبالي في المعنى
 الثاني فينتدب يكون ذكر المسائل المسند كورة على انها من فروع المعنى الثاني لاعلى سبيل التطفل الى هنا لفظه ثم ان
 سبب الوصية سبب سائر التبرعات وهو اذادة تخصيص المذكور الحسن في الدنيا ووصول الدرجات العالية في العقبى

وجمع اشتدني فقلت يا رسول الله قد بلغني من الوجع ما ترى وأنا ذر مال ولا يرني الابن في أوقات صدق لملي الى قال لا
 قال قلت فالشطير يا رسول الله قال لا قال قلت والثلث قال والثلث كثر ابل ان نذر ورثك أعمامك حبر لك من
 ان تذرهم حاله يتكفون الناس ولان حق الورثة نعلق عساه لانعم اذ سبب الروا لهم ومواسم ما قرع عن المال الا
 ان الشرع لم يظهر في حق الجانب بقدر الثلث لئلا يدرك تقصير وواظهم في حق الورثة لان الظاهر انه لا يتصدق
 به علمهم تخرجوا عما يتفق لهم من النادى بالاثار وقد جاء في الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال الخيف في الوصية
 من أ كبر البكائر وفسره بالزيادة على الثلث وبالوصية للوارث وقوله مستحبة الخيف الا فصل لمن كان قليل المال أن لا
 يوصي بشئ والا فضل لمن كان له مال كثير أن يوصي بما لا معصية فيه وقدر الاعضاء عند الامام اذا ترك لكل
 واحد من الورثة أربعة آلاف دون الوصية وعن الامام الفضل عشرة آلاف وفي الموصى الذي أراد أن يوصي ينبغي
 أن يبدأ بالواجبات وان لم يكن عليه شئ من الواجبات بدأ بالقرابة فان كانوا أعمام أو أخوة وان وفي النكاح والى عامل
 السلطان أو وصى بان يعطى للغفراء كذا كذا ان مله قال أبو التمام ان علم بانه مال غيره لا يحل أخذه وان لم ارمه تحتلظ
 بمال غيره جاز أخذه وان لم يعلم لا يجوز حتى يتبين انه ماله قال النعمان أبو الليث الجرازي قول أبي حنيفة لا نهمل ملكه بالخط
 وعلى قوله لا يجوز ولا يجوز وفي الحاشية اذا أوصى ان ينفي على فارس ولا يجوز هي وصية صاحب الفرس قال رحمه الله
 يجوز ولا يصح بما زاد على الثلث فلهذه العبارة أولى من عبارة الهداية حيث قال ولا تجوز لانه يلزم من عدم النكاح
 عدم الجواز ولا يلزم من عدم الجواز عدم النكاح والمراد بعدم الصحة عدم الرقاد حتى لا يفتد بل يتوقف على الاحتارة كما
 سيأتي ان شاء الله تعالى قال بعض المتأخرين يعني لا يجوز بما زاد على الثلث حتى لا يجوز في حق الغافل على الثلث بل
 في حق الثلث فقط لا انه لا يجوز هذه الوصية أصلا فان قلت كيف جاز استعمل الملقط في بعض مدلولاته دون بعض
 وما يوجه أمكن ذلك قلب يعمله في حكم وصاياته متعددة بان يحل قوله أوصيت لفلان ثلثي مالي في قوة قوله أوصيت
 له بثلثه دون الرائد والوصية تارة تكون محبزة وتارة مائة بشرط فيجب أن يعلم بان ثلثي الوصية بالشرط حائز وفي نوادر
 بشرع أبي يوسف في الاملاء اذا أوصى بثلثه لرجل على أن يبيع منه فهذا جائز ان يبيع ذلك الموصى له ابن سماعة
 عن أبي يوسف اذا قال في وصيته ينفق على فلان كذا والموصى له غائب أو مات الموصى وهو غائب فهو بمنزلة رد الوصية
 ولا شئ له وكذلك ان قدم فلم يقبل وان قدم وقبل فله ما عني قال أبو يوسف رجل أوصى بثلث ماله لرجل وقال
 ان أي فهو لفلان فمات الموصى له الاول أو لم ياب بالثلث الاول ولو أي كان للآخر ولو قال ثلثي وصية لفلان فان لم يشأ
 ذلك فلفلان فهو مثل الاول ولو قال ثلثي وصية لفلان ان شاء وان أي فهو لفلان فمات الموصى له قبل أن يتكلم بشئ
 فالثلث مردود على الورثة ابن سماعة عن محمد رجل أوصى لرجل بوصية وقال ان لم يقبل فلان ما أوصيت له به أو قال
 ان رد فلان ما أوصيت به فهو لفلان واذا الموصى له الاول حيا أو كان حيا فمات قبل الموصى ولم يعلم بالوصية قال هي
 للثاني كلها ان أسلمت جاريته هذه فاعتقوها فباعوها قبل أن تسلم ثم أسلمت بعده عن أبي يعصم ولا ترد قال أبو
 حنيفة اذا قال أوصيت ان يخدم عبدي فلانا سنة ثم هو لفلان فقال فلان لا أقبل الوصية قال يخدم الورثة
 سنة ثم الموصى له ولا تبطل وصيته للثاني بآباء الاول الحمدية قال اعطوه فانا بعد السنة فان مات فلان ختم
 تمام السنة للورثة ثم يدفع الى الموصى له بعد تمام السنة وقال أبو حنيفة هذه وصية فيما بين ونسب المسئلة الاولى
 كهذه ابراهيم بن رستم عن محمد قال أرضي النى في موضع كذا وغلاني فلان لام ولده فيصير ميراثا منها ابن سماعة
 عن أبي يوسف أوصى ان ينفق على أم ولده ما قامت على ولدها وقال ان تزوجت فلا شئ لها فتزوجت وطلقها زوجها
 فرجعت الى ولدها لم يردها ما كان أوصى به لها وقد بطل ذلك وكذلك ان خرجت من بلادها الى بلاد أخرى ولو
 خرجت من دارها أوجاء منها شئ يعرف انها قد تتركتهم ولم تقم عليهم فلا هذه الدار لك على ان تصح في سبيل الله أو قال
 هذه الدابة لك على أن تغزو اعلم في سبيل الله قال هي له وله أن يصنع بها ما شاء عن أبي يوسف رجل أوصى بثلث ماله

كله وصية ولو أوصى بخلة فهو على الخلة دون الأرض قال الحسن بن علي بن فضال وهو مقتضوع وهذا في عرفهم وفي عرفنا تسمى
 نخلة وهي قائمة أيضا فعليه تدخل أرضها وفي نوادر المعلى عن أبي يوسف أوصى لرجل بنخل كثيرا ونخلة واحدة أو وحب
 أو تصدق أو باع فله ما على طهر الأرض ولو أوصى له بكرم أو بستان أو جرة فله ذلك باصلا ولا يسميه هذه النخلة وذكر
 المعلى عن أبي يوسف إذا أوصى بخلة لا انسان ولا نحو شمرها فالوصية جائزة والنخل للموصي له بالنخل باصلا وأرضه وفي
 نوادر ابن سماعة عن محمد إذا أوصى بزرق زيت فهو على الزق دون الزيت ولو قال بزرق الزيت فهو على الزق وحده ولو
 بسقية الطعام فهو على السقية وكذلك على هذه الوجوه في رواية الماء وفوصرة التمر ولو أوصى لأحد بزران فهو على
 العمود والكتفين والمحيط ولا يدخل فيه السجلات والغلاف وهذا إذا كان بغير عينه وأما إذا كان بعينه دخل فيه
 وقال أبو يوسف إذا أوصى لرجل بالمزنا فله الكفتان والعهد ولا يكون له السجلات وأما العبدان فهو له برمانته
 وكفته وذكر الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف عن أبي يوسف إذا أوصى لرجل بسيف فله النصل دون الجفن
 وهو قول أبي حنيفة وعنده أن له السيف مع جفنه ورواية ابن سماعة وموافقة لرواية الأصل ولو أوصى بمصحف فله
 ذا أوصى غلاف فله المصحف دون الغلاف في قول أبي حنيفة وفي الباقي له بقية تركية وهو له بالآلة فلما أوصى
 بخلة فله الكسوة دون العبدان وفيه أيضا عن أبي يوسف أوصى لرجل بسرج فكل شيء علق به وحز فيه فهو له
 ولا يكون له غيره وذكر الحسن في كتاب الاختلاف عن أبي يوسف في الوصية بالسراج أنه له الدرفتين والركابين
 والمرء لا يكون للبدن والزيادة والصنعة وذكر إبراهيم عن محمد بن رجبل مات فاعتق عبده قال له كسوته ومنطقته
 إن قال متاعه يدخل فيه مسننه ومنطقته قال محمد بن علي وصية عبد الله بن المبارك له علامة وفي نوادر بشر عن أبي
 يوسف أوصى لرجل بشاة من غنمه ولم يقل من غنم أبي هذه فأعطى الورثة الموصى له شاة فماتت بعد موت
 الموصى قال لا يتبعها ولدها ولو قال أوصيت لفلان بشاة من غنمي هذه فأعطوه شاة فولدت بعد موت الموصى
 يلد قال يتبعها ولدها ولو قال أوصيت لفلان بشاة من غنمي أن يعطى الشاة فلامان عليه وكذلك لو أوصى له بخلة باصلا
 لم يقل من نخلي هذا فهي مثل الشاة التي أوصى بها يعطونه أي نخلة شاة دون ثمرتها التي أثمرتها في حياة الموصى
 وبعد وفاته وإن كانوا استهلكوا ذلك فلا ضمان عليهم ومما يتصل بهذا الفصل ما إذا أوصى أن تعتق جارية بهذه
 عبده وبه وما ن فقبل أن تعتق ولدت فلهي مع ولدها يتزوجان من الثالث عتقت الجارية ولم يعتق الولد وكذلك لو
 وصى بأن يكتب هذه الجارية بعد موته أو أوصى أن تباع هي من نفسها أو تعتق على مال فولدت ولدا بعد موت الموصى
 تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى أن يتصدق بجارية بهذه على المساكين أو على فلان أو توهب من فلان فولدت ولدا بعد
 موته تنفذ الوصية في الولد كما تنفذ في الجارية ولو أوصى أن تباع جارية بهذه من فلان بالف درهم فولدت ولدا بعد
 موت الموصى يبعث هي ولا يباع ولدها ولو أوصى أن تباع جارية بهذه ويتصدق بشئها على المساكين أو على فلان
 ولدت الجارية بعد موته ولدا فانه تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى أن تباع جارية بهذه من فلان بالف درهم فجاء
 بعد وقتها فدفعت بها أو قطع يدها فدفعت بيدها أو وطئها وطأ بشبهة حتى غرم العقر فانه لا يباع العبد المدفوع ولا الأرض
 إلا العقر بعد ذلك ينظر إن كانت قد قننت بطلت الوصية لفقدان محلها وإن كانت قد قننت يدها بعت من الموصى
 به بنصف الثمن إن شاء ولو وطئ وهي ثيب لم ينقضها الوطء لا يحط شي من الثمن وكذلك إذا تلفت عينها أو يدها ما بقي
 مما يباع يبعث بجميع الثمن المشتري إذا أصارت إليه أصلا فصارت له حصته من الثمن ولو أوصى أن تباع جارية بهذه
 من فلان بالف درهم ويتصدق بشئها على المساكين فبقي فلان البيع بطلت الوصية إن جميعا وكذلك لو قننت الجارية
 بعد موت الموصى وغرم القاتل قيمتها بطلت الوصية وكذلك إذا أوصى أن تسكب جارية ويتصدق ببذل الكتابة
 وتباع من نفسها ويتصدق بشئها على المساكين فولدت بعد موته ولدا يبعث هي وحدها ولم يبع معها ولدها وأما بيان
 ألفاظ التي تكون وصية والتي لا تكون وصية روى ابن سماعة في نوادره عن محمد إذا قال الرجل أشهدوا لي أوصيت

[illegible]

لما يحاط به بذلك يعطى ماله الأقرب بأقرب ما هو قد يبطل اسم النذرة الحائز مريض أوصى بوصايا ثم برأ من مرضه ذلك وعاش
سنتين ثم مرض نوصايا به فابعد ان لم يقل ان مات من مرضي هذا وقال ان لم أبرأ من مرضي هذا فقد أوصيت بكذا أو قال
بالفارسية الدمن ادين سمأري غير من يفتي راد ابرأ بطاب وصيته ولو قال ابرأ فربما يوصيهم ولم ينو أحدا منهم
بقوله قال أبو الغمام روى ابن مقة اقل عن أصحاب النعم لا يرون رجل له دين على رجل فقال المديون اذمت فأتى بري ومن
ذلك الدين قال أبو الغمام يجوز ويؤثر نوصية من الطالب للطالب وفي النوازل سئل عن رجل كان له على رجل دين
فقال له الطالب اذمت فأتى بري من ذلك الدين قال يجوز وتكون وصية من الطالب للطالب اذمت واذ قال ان
مات فأتى بري من ذلك الدين قال لا يبرأ وهو وصية من الطالب للطالب وفي النوازل سئل عن رجل كان له على رجل دين
المستقى اذ قال الرجل ضعوا ثلثي حيث أمر الله تعالى بربك الورثة وفي الخلاصة ولو قال ثلث مالي حيثما بري الناس أو
حيثما بري المسلمون قيل في عرفنا ليدنس بوصية وفي العيين اذ قال انظروا الى كل ما يجوز لي أن يوصي به فاعطوه فهذا
على الثلث ولو قال انظروا ما يجوز لي أن أوصي به فاعطوه فالأمر الى الورثة لانه من وزان يوصي بدهم وبما كثر وقوله
ما يجوز لي كذا ذكره ما ههنا ومراعاة اذا كانت الورثة كبارا كلهم اما اذا كان فيهم صغير أو من في معناه يحصل في
حقه كان الموصى أوصى بدهم لا غير لانه هو المتيقن وسئل أبو نصر عن قال ادفعوا هذه الدراهم أو هذه الثياب الى فلان
ولم يقل هي له قال ان هذا باطل لان هذا ليس بوصية وسئل أبو نصر الدومني عن قال في وصيته ثلث مالي وقف ولم يزد
على هذا قال ان كان ماله نقدا يعني دراهم أو دنانير وما أشبه ذلك فهذا القول منه باطل وصار كقوله هذه الدراهم وقف
وان كان ماله ضياعا أو نحوه صار رقة على الفقراء وفي النظم سرية وقد قيل الهتموي على انه لا يجوز ما لم يبين جهة
الوقف ولو أوصى رجل ان ما وجدته مكتوبا من وصية والدي ولم أكن نفعتهما تنفذ أو أقر بذلك على نفسه اقر اراقي مرضه
قالوا هذه وصية ان صدقته الورثة تصديقهم وان كذبوه كان من الثلث بخلاف الدين وفي الحاشية بخلاف الدين الذي
لا طالب له الا الله تعالى وكان حكمه حكم الزكوة والكفارات وسئل محمد بن مقاتل عن أوصى ان يعطى للناس الف
درهم قال الوصية باطله ولو قال تصدقوا بالف درهم فهو حائز ويعطى للفقراء وفي الخلاصة لو قال لعبدك انت لله لا يعتق
وقال محمد الوصية جائزة وتصرف الى وجهه البر وفي الحاشية وفي مسألة العتق ان أراد به العتق عتق وان أراد به انه
لله لا يلزم شيء والوصية تارة تكون بالالفاظ وتارة تكون بالإشارة المفهمة قال في فتاوى أبي الليث مريض أوصى وهو
لا يقدري على الكلام لضعفه فاشار ابرأه يعلم انه يعتق فقال ان مقاتل تجوز وصيته عندي ولا تجوز عند أصحابنا
وكان الفقيه أبو الليث يقول اذ افهم منه الإشارة يجوز وفي فتاوى أبي الليث اذا كتب وصيته ثم قال انفذوا مالي هذا
الكتاب تنفذ وصيته هكذا ذكر في كتاب الشهادات قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل هو باطل لان هذا يكون
للاغنياء والفقراء جميعا ولو قال سن ورحمن مرروا ان كسدت كانت الوصية جائزة لان هذا اللفظ يراد به القرية وقال
الامام علي بن الحسن السعدي قوله وان كسدت ليس من لساننا فلا أعرف هذا واذا قرئ منك الوصية على رجل فقيل له
أهو كذا او اشار برأيه نعم يجوز ذلك على ما تقدم قال رحمه الله يجوز ولا يكون رجوعا يعني اوجبت الوصية فانه
لا يكون رجوعا وليس هذا كجود الموكل الوكالة وجود احد الشريكين وجود المودع الوديعة والمستاجر فعله رواية
الجامع لا يكون فسحا وعلى رواية المنسوط يكون فسحا وجه رواية الجامع ان الجحود كذب حقيقة فانه قال انما اوص
ويحتسمل الفسخ مجاز لانهم ما يتفقان في المعنى الخاص لان الفسخ رفع العقد من الاصل والجحود الكذب لا يكون
رجوعا وان اراد الفسخ يجعل فسحا لا كذا بصونا الكلام العاقل عن الكذب والفساد وجلا لمرده على الصحة والسداد
لقوله عليه الصلاة والسلام لا تظن بكلمة خرجت من احد شر او انت تجدها من الخير بخلاف لا يجعل جود الموصي فسحا
منه لانه ممن يتعدى الفسخ وسيأتي تمامه ان شاء الله تعالى قال ابو يوسف او اوصى لرجلين ثم رجع عن احدي الوصيتين
ولم يبين ايتهما تلك حتى مات فلا وارث ان يبطل ايتهما شاء ويعني الاخرى فان كان الوارث صغيرا فابو الوصى وان لم يكن

[illegible]

لصاحب السيف سبعة صارت مضروبة في ثلاثة فصار له ثلاثة والمذكر سهمان ضري بينهما في ثلاثة فصارت ستة
 يستقيم بينهم لكل واحد سهمان ثم اجعل كل مائة من الخمسة مائة على ستة وثلاثين لان القيمة في السيف مائة وقد صار
 على ستة وثلاثين فاضرب خمسة في ستة وثلاثين فصار مائة وعثمانين فان اجازت الورثة فلصاحب الثلث ثلثه وذلك ستون
 ولصاحب السدس سدسه وذلك ثلاثون فلصاحب السيف سبعة وذلك ستة وثلاثون فصار سهمان الوصايا مائة وستة
 عشر فان لم تجز الورثة يجعل الثلث على قدر سهام الوصايا وذلك مائة وستة عشر وجميع المال ثلثمائة وعثمانية وسبعون
 والسبعة سدسه يكون ثلاثة وستين فيدفع اليهم من الثلث مثل ما كان يدفع عند الاجازة من جميع المال فيدفع الى
 صاحب السيف ستة وثلاثين والى صاحب الثلث ستين والى صاحب السدس ثلاثين فيحصل سهام الوصايا مائة وستة
 مثل ثلث المال وأما عندهما فيقسم على سهام العول والمضاربة فيضرب صاحب السيف بالسيف كله وذلك ستة
 وصاحب الثلث بالثلث وذلك سهمان وصاحب السدس بالسدس وذلك سهمان فصار السيف على تسعة ولما
 صار السيف وقيمتها مائة على تسعة أسهم صار كل مائة من الخمسة مائة على سبعة فيصير خمسة واربعين وان اجازت الورثة
 فلصاحب الثلث ثلثه وذلك خمسة عشر ولصاحب السدس سدسه وذلك سبعة ونصف وان كسر السيف وأضعفه فصار
 سبعين وأضعف السيف وذلك تسعة فيصير ثمانية عشر فضم ذلك تسعون فصار جميع المال مائة وعثمانية لصاحب
 الثلث خمسة عشر وأضعفناه فصار له ثلاثون ولصاحب السدس سبع ونصف وأضعفناه فصار خمسة عشر ولصاحب
 السيف تسعة وأضعفناه صار ثمانية عشر لو زادت سهام الوصايا على الثلث فهي لهم ان اجازت الورثة فان لم يجزوا
 يقسم الثلث بينهم على قدر انصافهم لا على قدر سهام الوصايا فيضرب كل واحد في الثلث بجميع حقه والوصايا
 سدس وثلث وسدس أيضا لان السيف سدس جميع المال لان قيمته مائة وجميع المال ستمائة فيصير ثلث المال
 أربعة سدسان وثلث وذلك سهمان فيصير جميع المال اثني عشر سهمان لصاحب الثلث سهمان سدس في السيف
 وخمسة أسداسها في باقي المال وان كسر بالسدس فاضرب اصل الفريضة وذلك اثني عشر في ستة فيصير اثنين
 وسبعين كان لصاحب السيف سهم في ستة فصار ستة كله في السيف وكان لصاحب الثلث سهمان ضري بينهما في ستة
 صار اثني عشر سدسه في السيف وذلك سهمان والباقي في المال فكان لصاحب السدس سهم ضري به في ستة
 وهي له سهم في السيف وخمسة أسهم في باقي المال فبثلث سهام الوصايا أربعة وعشرين وذلك ثلث جميع المال قال
 رحمه الله عز وجل وان أوصى لأكثر من ماله فالثالث بينهم اثنان كما معناها مع الوصية الاولى وهي الوصية بثلث ماله لان كل
 واحد منهم يستحق بسبب صحيح شرعي فضايق الثلث عن حقهما اذ لا من يدلل الوصية على الثلث فيقسمان الثلث على قدر
 قهما فيجعل السدس بينهما لانه الاقل فصار ثلاثة أسهم لصاحب السدس سهم واحد ولصاحب الثلث سهمان قال
 رحمه الله عز وجل وان أوصى لأحدهما بجميع ماله ولا آخر بثلث ماله ولم تجز الورثة فنلته بينهما نصفان وهو هذا عند أبي
 حنيفة قال رحمه الله عز وجل ولا يضرب الموصى له بأكثر من الثلث الا في المحاباة والسعاية والدرهم الرسالة وعنده وعندهما
 الثلث بينهما أرباعا بينهم سهم لصاحب الثلث وثلاثة أسهم لصاحب الجميع وقد بيناه فيضرب الموصى له بما زاد على
 الثلث لان الموصى قصدي شين الاستحقاق والتفصيل وامتنع الاستحقاق لمحق الورثة ولا مانع من التفصيل فيثبت
 كما في السعاية واختيها ولا في حنيفة أن الوصية بما زاد على الثلث وقعت بغير مشروع عند عدم الاجازة من الورثة اذ
 لا يتصور نقادها بحال فبطل أصلا ولا يعتبر الباطل والنفذ فيثبت في ضمن الاستحقاق فيبطل بطلان الاستحقاق
 كالحاباة النابذة في ضمن البيع فبطل بطلان البيع بخلاف الوصية بالدرهم الرسالة واختيها لان لها نفاذا في الجملة
 بدون اجازة الورثة بان كان في المال سعة فيعتبر فيها التفصيل فيضرب كل واحد منهم بجميع حقه لكونه مشروعا ولا حتم
 ان يصل كل واحد منهم الى جميع حقه بان يظهر له مال فيخرج السك من الثلث وقال في الهداية وهذا بخلاف ما اذا
 أوصى بعين من تركته قيمتها تزيد على الثلث فانه يضرب بالثلث وان احتمل ان يزيد المال فيخرج من الثلث لان هناك

غير باو استحقاقا وقيل عند أي حنيفة على أربعة أوجه والوجه الثاني لو أوصى بالبيع العبد من رجل بالف وأوصى بجميع ماله لا آخر فهذا كالمسئلة الأولى في قول أبي حنيفة إلا أن صاحب الجميع يأخذ سدس الألف من الورثة من جهة الثمن مع أخذه من سدس الرقبة وفي المسئلة الأولى ليس له من الثمن شيء لأنه أوصى له بالمال هنا والثمن للمالك لرقبة فيجوز تنفيذ ثمنه في الثمن وهناك أوصى له بالعين وهي الرقبة والثمن غير فلا يمكن تكميل وصيته من الثمن وإن حازوا يبيع نصف العبد ثم أخذ صاحب الجميع ثمنه فلا شيء للورثة وقيل عند أبي حنيفة إن لم يجزوا فإن اثني عشر كافي للمسئلة الأولى فهم ما را على أصلهما وعلى قول أبي يوسف ينبغي أن يباع العبد كله من الموصي له بالبيع بالف ثم يعطى الموصي له بالمال ثلث الثمن لأن هذا ما يمكن تنفيذ الوصيتين لا اختلاف محل حقهما لأن حق أحدهما في الرقبة وحق الآخر في مطلق المال والثمن مال كالرقبة فمن نفذ كلاهما لهما ما أسامات الموصي حال ولا تنفيذ الوصية ومحل الثمن ماله والرقبة ماله فتنفذ فيه ولا يجوز التأخير في التأخير فوقع الإبطال بهلاك الموصي به والوجه الثالث لو أوصى ببيع من فلان بالف وأوصى بثلث ماله لا آخر فقول محمد بقول أبي حنيفة في هذا يأخذ صاحب الثلث جزء من اثني عشر جزء من الرقبة ويباع الباقي من الموصي له بالبيع يأخذ أحد عشر جزء من الألف إلا أن صاحب الثلث يأخذ من ثمن تمام الثلث ثم موصى له بثلث ماله والثمن ماله وعند أبي يوسف يباع الكل من الموصي له بالبيع ويعطى من ثلث الثمن إلى صاحبه ولو أوصى بالعبد إلى رجل بقيمة ألف وأوصى أن يباع من آخر بمائة درهم فعند أبي حنيفة نصف السدس من العبد للموصي له به ويباع الباقي من صاحب البيع من ثلثي قيمة العبد فبسبب للورثة لأن عند صير الثلث على أربعة أسهم لصاحب الرقبة ربع السدس وهو جزء من اثني عشر جزءا ويباع الباقي من صاحب البيع بثلثي قيمة العبد بثلث قيمته وذلك ستمائة وستة وستون وثلاث فبسلم ذلك للورثة لأنهما وصيتان وصية بالبيع وصية بالمحاباة في الثمن لأن الوصية بالمحاباة إنما تنفذ من الثلث في نظرنا إلى ما بقي من الثلث بعدما أخذ صاحب الرقبة ذلك ثلاثة أجزاء فبسلم ذلك المقصد له وما بقي وهو ثلث المال حق الورثة وعنده الوصية بالمحاباة منسجمة على سائر الوصايا وليكن محاباة منسجمة تثبت في ضمن عقد لازم لا يملك الموصي الرجوع عنها وهذا وصية بمحاباة غير منسجمة وعنده هذا لصاحب الرقبة سدس العبد ويباع الباقي ثلثي الألف لأن حقهما في الثلث على السواء فيضرب كل واحد منهما بجميع حقه فيكون الثلث بينهما نصفين نصفه لصاحب الرقبة ونصفه يباع من صاحب البيع ثلثي القيمة فإن كل موصى بجميع ماله لرجل وإن يباع من آخر بمائة ولم تجز الورثة فقياس قول أبي حنيفة أن يكون للموصي له جميع المال ثلث العبد ويباع ما بقي وهو أحد عشر جزءا من اثني عشر جزءا ثلثي سهم وثلث وبعثني سهم وربع من سهم مائة أو سبعة عشر سهم ما من قيمة العبد يأخذ الموصي له بالمال خمسة أسهم وربع سهم من الثمن تمام وصيته مائتان وخمسة وسبعون للورثة وعند محمد سدس العبد للموصي له بالمال ويباع خمسة أسهم من الأربعة سبعة عشر من اثنين وأربعين وأربعين من قيمة العبد سهم للموصي له بالمال تمام وصيته وخمسة وعشرون للورثة وهذه المسئلة لقبة بالعروس لمحسن تخرجهما ووضوح طريقتهما ما تخرجهما لمحمد أن حق الموصي في الثلث على السواء فبسلم للموصي له بمال نصف الثلث وهو سدس العبد ويباع خمسة أسهم من الأربعة سبعة وعشرين من اثنين وأربعين وأربعين من قيمة العبد اذ هذان وصيتان وصية بجميع المال ووصية بالمحاباة لصاحب البيع بسبع مائة إلا أنه قد بطل من وصيته سدسه وذلك مائة وخمسون من تسعمائة لأن سدس الرقبة صار مستحقا للموصي له بالمال بوصيته فبطلت فيه الوصية لبيع والوصية بالمحاباة في ضمن الوصية بالبيع فتبطل بها لأنها لا ترى أن الموصي له بالبيع لو قال لا أريد الشراء أريد المحاباة لا يكون له ذلك فيقيت الوصية في سبع مائة وخمسين وهو يضرب بالثلث بهذا القدر في الآخر يضرب بجميع المال وذلك القدر لأنه وإن أخذ سدس المال وكفي ولكن يضرب بجميع المال لتيقن مقدار حقه فيحسب له ما أخذ من الرقبة وهو السدس ويعطى له ما بقي فصار حقه في أربعة أسهم وحق الموصي له بالبيع في ثلاثة أسهم

يكون يتعين من تركه...
الدرهم...
هذا ضرب بمائة على الثلث...
الدرهم المراد أي...
الموصى له تشارك على الثلث...
والله الموصى له يضرب...
وأختصم إلا أن...
بجميع حقه...
بأن يباع...
بخمسة أئة...
بما تباها بقدر الثلث...
الآن تحبس وصيته...
ما كثر من خمسة...
صورة السعاية...
الورثة يعتقدان...
بما هو ثلاثمائة...
لا يضرب الذي...
ولا آخر بالفين...
بالالف ثلثة...
أصل أي حنيفة...
يباع لأحبابة فيه...
أوصى به فهو على...
الورثة وأجازت...
للورثة قيل هذا...
الآخر بيمينته...
منها بكل العبد...
على ستة أسهم...
كله للورثة...
بطلت الوصية...
فيما زاد على...
الرقبة وذلك...
سهما يسلم...
المذكور في...
نصفه لصاحب...

يحتاج الى الاجازة ولو أوصى بمثل نصيب ابنه وله ابنة واحدة فإنه يكون للموصي له نصف المال ان أجازت الابنة
وان لم تجز فله الثلث ولو كانت له ابنتان والمسئلة يحالها فيكون للموصي له ثلث المال ولو أوصى بنصيب ابن لو كان
والجواب فيه كالأوصى بمثل نصيب ابنه قال واذا هلك الربيل وترك أبا وأختا وأوصى لرجل بنصيب ابن لو كان
فأجاز فلاموصي له جميع المال ولا شيء للأخت ولو أوصى بمثل نصيب ابن لو كان للموصي له نصف المال ان
أجاز وان لم يجز فلاموصي له ثلث المال ان أجاز أو لم يجز روي بشر عن أبي يوسف وفي الام إلى هلك وترك ابنتين وأوصى
لرجل بنصف ماله ولا شيء بمثل نصيب أحد الابنتين ولم تجز الورثة قال الثالث بين الموصي لهما يضرب فيها صاحب
النصف بنصف المال والآخرة تسع المال فان أجاز لابن ابنة وصيتهما يأخذ نصفه من النصف تمام النصف اربعة
ونصفان تسعة وصاحب مثل النصيب يأخذ سهمين من تسعة ويبقى للأبنتين تسعة ونصف ولو كان أوصى لرجل
بنصيب أحد الابنتين وأوصى لآخر بمثل نصيب الآخر وأجاز لابن كان لهما نصف المال وللأبنتين النصف
ولو لم يجز فالثلث بينهما نصفان وان أجاز أحدهما دون الآخر فلا يذى أجاز لربيع اعتبار الوحد لا جازة ولا يذى لم
يجز الثلث قال واذا هلك الرجل وترك أبا وابنا وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه أو بنصيب ابن لو كان وأجاز فلاموصي
له خمسة من أحد عشر وللأب سهمين وللأبنة خمسة وان لم يجز فلاموصي له الثلث أولا وبالباقى بين الأب والأبنة أسسا وان
أجاز أحدهما دون الآخر وذكر في الكتاب أنه نظر الى حال الاجازة وحال عدم الاجازة فالقرض عند الاجازة
من أحد عشر للموصي له خمسة وعند عدم الاجازة فالقرض من تسعة للموصي له ثلثه فيضرب أحد الأبنتين في
الآخرى فيصير تسعة وتسعين فعند عدم الاجازة للموصي له الثلث ثلاثون وثلاثون وللأب سدس وباقي أحد عشر
وللأبنة خمسة من أحد عشر وللأبنة خمسة أسداس وما بقي خمسة وتسعون وعند الاجازة للموصي له خمسة من أحد عشر
مضروبا في تسعة فيكون خمسة وأربعين وللأب سهم مضروبا في تسعة فيكون تسعة فتفاوت ما بين الحالين في حق
الموصي له اثنا عشر سهما من ذلك من نصيب الأب وذلك من تسعة الى أحد عشر وعشرة من نصيب الابنة وذلك
من خمسة وأربعين الى خمسة وخمسين فادأجاز ولو قال أوصيت بثلث مالي للمسكين جاز عند محمد وقال أبو يوسف لا يجوز
الا ان يقول ينفق على المسكين وفي الخائفة ولو أوصى بثلث مالي للمسكين وعين المسكين أو لم يعين فهو باطل في قول أبي
يوسف جائز في قول محمد ولو أوصى بان ينفق ثلثه على المسكين جاز في قولهم وفي النوازل اذا أوصى لأب المسكين
المعين ومخاربه وفي ثمن آجر وجبس وغيره فمما احتج اليه وما كان فيه مصلحة جاز ولو بجنب هذا المسكين من يرى
قائه بالمسكين ففسد النهر ولم يصل الى الحلة جاز ان ينفقوا منها في ذلك عند تعيين الضرر وفي العمون عن محمد ا قال
ثلث مالي للمسكينة جاز ويعطى مساكين مكة ولو قال لثغور فسلان فالقياس ان يبطل وفي الاستحسان يجوز الظاهرية
ولو قال لبنت المقدس جاز وينفق عليه وفي سراجة قبل هذا في عرفهم ولو أوصى بثلث ماله يسرح به في المسجد
يجوز ولو أوصى بثلث ماله للسراج لا يجوز وهو نظير ما لو أوصى بدرهم لثلاثة فلان أو يرزون فلان فإنه لا يجوز ولو أوصى
بثلث ماله لعملف به دواب فلان يجوز ونظيره لو أوصى بثلث ماله في أكفان فقراء المسلمين يجوز ولو أوصى بثلث ماله
لوفى الفقراء لا يجوز فلو أوصى بمثل نصيب أحدهما وثلث أو ربع ما بقي ودرهم للآخر وصورة المسئلة رجل مات
 وترك ثلاث بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم ودرهم وثلث وربع ما بقي من الثلث فيجعل ثلث المال سهما لواحظ
بالنصيب سهما وبالدرهم سهما لانه متى كان في الوصية درهم يجعل لكل سهم درهم حتى يصير الحساب كله جنسا
واحدا فاذا ذهب اثنان من أربعة عشر يبقى اثني عشر فاعطى بالثلث سهمين وربعه سبعة يبقى خمسة فاعطى بالدرهم
الآخر سهما يبقى اربعة فهذه فاضلة عن سهام الوصايا ترد الى الورثة فردة الى ثلث المال فيصير اربعة وثلثين واحتما
الى ستة لان الواعية بالنصيب سهمين فيجب ان يكون نصيب الابنتين ستة والخطا الثاني وقع بزيادة مائة وعشرين
والاول بزيادة تسعة وعشرين فأضرب الثلث الاول في الثاني وهو ثمانية وعشرون يصير اربعة مائة وخمسة وثلثين ثم طرح

[illegible]

[illegible]

البه لان ايها حتى كل واحد يمكن من غير بحس باحد فال في الميسوط اصل المسئلة متى كانت التركة بعضهم اقائم
 وبعضها غير فاقم تقسيم القائمة بين الورثة والموصى له على المهام التي تقسم لو كانت كلها قائمة اعتبر البعض بالكل
 ثم ما اصاب المدينون من العين القائمة من التركة بعرض قصاصها ما عدا ما كان ماعليه دخل حقه في العين او اكثر فان كان
 اقل فبقدره وههنا اذا كانت التركة من جنس الدين وان كانت من خلاف جنسها بان كانت عروضاً والدين دراهم
 او ذنان بنوعين رواية الوصايا انه يجعل نصيبه قصاصاً ما عدا ما عدا وهو انفس وفي رواية ههنا الكتاب يحتبس عنه من
 العين حتى يوفى ماعليه استحقاقاً فان اوفى وطالب صاحب الدين من القاضي ان يبيع نصيبه ببيع القاضي ويقضي من
 ثمنه ديناً ثم المسائل المشتملة على فصول فصل في الوصية بالمهام في العين والدين وفصل في الوصية بالدراهم والسهمام معينة
 وفيه دليل بالوصية بالدراهم والعروض رجل مات وترك ابنتين واثنتين منهن عينا وما ثلثة دينار على احدث ابنيه واوصى لرجل
 بالثلث كان له نصف العين والنصف لغير المدين لان العين تقسم بينهم اثلاثاً لثلاثة الموصى له وثلاثة لادن عليه وثلاثة
 للمدين لان المدين لا يعطى نصيبه لان ماعليه اكثر مما له والتركة من جنس الدين فينسب ما له قصاصاً ما عدا ما عدا لان
 ماعليه اكثر مما له والتركة من جنس الدين فان ما يخص الابن المدين ذهب حصته ماعليه ستة وستون وثلثان
 ويؤدي ثلاثة وثلاثين وثلث بين الابن غير المدين والموصى له ستة فحين لان ماعليه مائة مائة ولو اوصى بربع العين
 والدين كان له نصف الدين لان جميع مال الميت ما زاد درهم موصى له ربعه وذلك خمسة وخمسون يبقى مائة وخمسون لكل ابن
 خمسة وخمسون لان ماعليه لا يعطى للدين شيء من العين بل يطرح عنه نصيبه من الدين لانه لا فائدة في ذلك فيطرح ماعليه
 نصيبه وذلك خمسة وخمسون ويؤدي ما بقي عليه وهو خمسة وعشرون وربعهم ذلك مع المائة العين بين الموصى له وبين غير
 المدين على خمسة أسهمهم من الموصى له وذلك خمسة وثلاثة انجاسه للابن الذي لادن عليه ويرأ المدين عن مثلها فرق
 بين الوصية بخمسة مطلق وبين الوصية بخمسة مقيد والفرق ان الوصية بالدين والدين وصية مقيدة والموصى له المقيد
 يضرب بمسح وصيته يوم الموت اذا كانت وصيته تخرج من ثلث ماله لما بقا وهذا وصية تخرج من ثلث ماله لان
 وصيته من العين والدين اربعون درهما من ماله وقد خرج من العين قدر وصيته وزيادة في اخذ وصيته من العين وذلك
 اربعون وأما الموصى له المطلق يضرب في المال بقدر عشر مائة في العين يوم القسمة لان حقه في العين المطلق المرسل لافي
 العين فيكون له خمس المال المرسل وذلك ثلاثة وثلاثون وثلث من العين ولو اوصى لرجل بربع ماله ولا خير بثلث ماله
 كان نصف العين بينهم ماعلى ثمانية لصاحب الربع اربعة واربعه لصاحب الثلث لان اصل الغريضة من ثلاثة اذا
 لم تجز الورثة سهمهم الموصى له بقي سهمان بين الاثنين نصيب لكل واحد سهم لان ما يصيب المدين من العين يطرح لان
 ماعليه اكثر مما له واقسم المائة العين بين الابن غير المدين وبين الموصى لهم انصاف لكل واحد خمسة وخمسون ويحبس
 للابن المدين ماعليه خمسة وخمسون مثل ما حصل للابن غير الابن فصار العين من مال الميت حقيقة وحكم مائة وخمسين مائة
 عين حقيقة وخمسون عين حكما وهو قدر مائة وفاة الابن المدين وبقي على المدين خمسة وخمسون ناويا مادام معتبرا فلا بد من مال
 الميت ثم ما اصاب الموصى له من نصف العين يقسم بينهم على سبعة لان اقل حساب له ثلث وربع اثنا عشر فيحق الموصى
 له بالثلث في اربعة وحق الموصى له بربع في ثلاثة فصا جميع ذلك سبعة فاقسم الثلث على سبعة اربعة لصاحب
 الثلث وثلاثة لصاحب الربع فان ايسر الابن المدين وقدر على الاداء اعتبر المال كله فيكون بين الورثة والموصى لهما اثلاثاً
 ثم مال الموصى لهما بينهما على سبعة لان ماله ايسر ظهر ان مال الميت كان مائتين فيكون ثلث ماله ستة وستين وثلثين
 فيقسم دين الموصى لهما على سبعة كما وصفنا واذا كان له مائة درهم عينا وديناً على امرأته ثم مات وترك امرأته وابنه
 واوصى بثلث ماله لرجل قسم العين بين الابن والموصى له على اربعة عشر للموصى له اربعة فان قسدت المرأة على الاداء
 كان للموصى له ثلث كل المال ستة وستون وثلثان وللرأة ثمن الباقي ستة عشر وثلثان تؤدي الغرض فاذا أدت قسم
 بين الابن والموصى له على اربعة عشر قال رحمه الله **ولو اثلث العين وكل ما خرج شيء من الدين له ثلثه حتى يستوفي**

سنة ١٢٠٠ هـ ...
وعلى كل شخص من ذرية ...
سنة ١٢٠٠ هـ ...
أوصى له في سدين جميع المال بذلك خمسة عشر عاماً ...
فأصله ثلاثون وثمانون درهماً من الذنابير ...
أوصى أن يعتق عبده ولرجل ثلث ماله ولا تحرس ما ...
ربعه ولا تحرقوا حرقاً في هذه المسألة ...
لا تحقق ههنا لأنه لا يجتمع في رتبة العبد وصية ...
ثلث مال مطاعة بمنزلة أحد الورثة ...
بعتة وإن كان لا يخرج من الثلث لأنه ...
يثبت حقه في رتبة العبد فلا تنازع في العبد ...
يحتاج إلى فريضة لها نصف وثلث وسدين ...
ولا تحر ثلث ماله ولا تحرس ماله ...
مهم فيكون كاه أحد عشر وإذا صار الثلث ...
من جميع المال نصفه وذلك ستة عشر ونصف ...
جزء واحد من أحد عشر من الثلث ...
نصف العبد وضاع نصف الثلث على ...
لما استحق نصف العبد استحق نصف وصية العبد ...
وصية الموصي له بالثلث وهو سهمان لأنها ...
باقية على حالها في سهم واحد ...
إذا كان سدين ألف بينهما فلما ضاع نصفها ...
المال ستة صار الجميع ثمانية عشر ونصفه ...
النصف الآخر في سهمين ...
المال على أربعة عشر سهمان لصاحب الثلث ...
وبين الورثة موافقة بالنصف فان نصيب صاحب ...
بالنصف فاختر نصيب كل واحد على نصفه ...
إذا أوصى ثلث رقيقه أو ثمانية أو ثلث دوره ...
ثلث الباقي كما قال زفرلان الجنس مختلف فلا ...
مختلفة وإن كانت من جنس واحد فهي بمنزلة ...
أى حنيقة في الرقيق والدور لا تدل على ...
القاضي عن اجتهاد عندهما ولا يتحقق بدون ...
على الخلاف لأن كل ما أمكن جمعه بدون ...
الجمع بدون القضاء عندهما في ما إذا كانت ...
ودين فان خرج ألف من ثلث العين دفع إليه ...

[illegible]

انما كان في ذلك من غير ان يكون له مال في حياته فلو كان له مال في حياته لم يكن له مال في حياته
 وفي وصيته بالمال في حياته لم يكن له مال في حياته فلو كان له مال في حياته لم يكن له مال في حياته
 انه لا مال له في حياته عن المال لا ينفذ في حياته فلو كان له مال في حياته لم يكن له مال في حياته
 كل واحد منهما من المال لا ينفذ في حياته فلو كان له مال في حياته لم يكن له مال في حياته
 وانما جاء في المذاهب والاصول والذهب والفضة وانما جاء في المذاهب والاصول والذهب والفضة
 ماله الدين لرجل والاخر لرجل والدين لرجل والاخر لرجل والدين لرجل والاخر لرجل
 ضم الى الدين وكان ثلث جمع ذلك في وصية لرجل والاخر لرجل والدين لرجل والاخر لرجل
 لا يخرج من الدين من الدين من الدين من الدين من الدين من الدين من الدين من الدين من الدين
 قول أبي حنيفة الثلث بينهما في هذه المسئلة على خمسة اقسام اربعة اقسام اربعة اقسام اربعة اقسام
 فلو وصى الرجل بثلث ماله لرجل فاباح له الثلث العبد كرس فتاوى الفاضل اوصى بثلث ماله على رجل ان يصرف
 على وجوده البرعلقة الوصية بالدين فالوصية بثلث ماله بثلث ماله بثلث ماله بثلث ماله بثلث ماله
 عن وصيته بذلك العبد قال الباقى ونحو ذلك في المخطوطات قال هو زيد في الوصية بالدين الدراهم والدين
 رحمه الله بثلث ماله لزيد وعمر وهو ميت فلزيد كماله أي اذا اوصى بثلث ماله لزيد وعمر وهو ميت
 الميت ليس بأهل للوصية فلا يشارك الحي الذي هو أهل كما اذا اوصى بثلث ماله لزيد وعمر وهو ميت
 له نصف الثلث لان الوصية عنده صحيحة لغيره ولم يوص للحي الا بنصف الثلث بخلاف ما اذا علم بوقته لان الوصية له
 لم يخرج فكان راضيا بكل الثلث للحي هذا اذا كان المزارعهم مائة رطل الاصل اما اذا خرج المزارع بعد خمسة الايجاب
 يخرج بجمعه ولا يملك الا كل الثلث لان الوصية صحب لهما ما بينهما في الميراث بينهما في الميراث لان من أحدهما به ذلك
 لا يوجب زيادة في الاخر مثله اذا قال ثلث مالي لفلان ولفلان ابن عبد الله ان مات وهو مقيم على الموصى وفلان ابن
 عبد الله غني كان لفلان نصف الثلث وكان لفلان ثلث مالي لفلان ان كان عبد الله في الميراث ولم يكن عبد الله في الميراث
 كان لفلان نصف الثلث لان بطلان الاستحقاق لا يوجب زيادة في حصة الآخر وعنى ان يدخل في الوصية
 لفقد الاهلية كان الكل للآخر وهو قد مضى في بعض هذه المسائل وفي ان زيادة اهل الوصية متى أخفيت الى
 شخصين معينين ان كانا أهلا للاستحقاق كل الثلث بينهما لان الايجاب لهما قد سمع لوجود الاهلية فيهما معا لايجاب
 وان انعدمت اهلية أحدهما عند الاستحقاق باو فتشبه المزارعة في الايجاب سبب ايجاب النصف لكل واحد
 منهما كما لو وصى بالثلث لاجني ولوارث لم يكن الاجني الا بنصف الثلث وان لم يشأ الاستحقاق لجهة الايجاب لهما
 لوجود الاهلية فيهما وان لم يكن أحدهما أهلا للاستحقاق عند الايجاب كل الثلث كلاهما لاهل كما لو وصى بالثلث
 لفلان ولحفاظ ولو قال اوصيت بثلث مالي بين فلان وفلان وأحدهما ميت فمصف الثلث للآخر وكذلك لو قال بين
 فلان وبين هذا وأشار الى حائط ونحوه لان كلمة بين تعضي الاشتراك او التنصيب الا ترى انه لو قال ثلث مالي
 بين فلان وفلان وسكت لم يكن له الا نصف الثلث وكلمة بين مملوطة سواء كانا حيين أو أحدهما حي والاخر ميت فكان
 الاشتراك بموجب اللفظ لا بموجب المزارعة في المثل بخلاف ما لو قال ثلث مالي لفلان وفلان وأحدهما ميت لان الاشتراك
 والتنصيب هنا بموجب المزارعة لا بموجب اللفظ لان اللفظ يقتضي الافراد بالكل معا ولو قال ثلث مالي لفلان
 ولعقبه ثم مات الموصى بالثلث كله لفلان والوصية لعقبه باطله لانه جمع بين الموجود والمعدوم في الايجاب لان عقب
 فلان من خلفه بعد موته فلا يتصور له عقب في حياته واستحقاقه الوصية طال حياته الموصى له والعقب معدوم

بالألف واللام يتناول الأدنى مع احتمال الكل كالمفرد المطلق به حال أنه يراد بهما الجنس إذا لم يكن ثم معهود قال الله تعالى لا تتحل لك النساء من بعد وقال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي ولا يحتمل ما بينهما فاعتقنا الأدنى لتعذر ارادة الكل ولهذا لو حاض لا يشتري العبد بيمينه بواحد فيبدأ أول من كل فريق واحد أو أمهات الأولاد ثلاثة فتمبلغ السهام خمسة وليس فيها تميز زيادة على ما ذكرنا لأن المذكور في الانسب من ذكره توكلا من في المدة حتى لو كان في يمين فيه منكر افلنا كمال قال ثم هذه الرخصة تكون لامهات أولاده اللاقي يمتن بونه دون اللاقي عتق في حياته من أمهات الأولاد لأن الاسم لمن في العرف واللاقي عتق من حال حياته سواء لا أمهات أولاده وانما تصرف اليهن الرخصة عند عدم أولئك لعدم من يكون أولى منهن بهذا الاسم ولا يقال ان الرخصة لم لو كره بماله لا تجوز لأن العبد لا يملك شيئا وانما تجوز له الرخصة بالعتق أو بقرينة له بكونه عتقا فوجب أن يكون لامهات أولاده اللاقي يمتن حال حياته لا بالقول القياس أن لا تجوز الرخصة لمن لانها لو جازت لمن لم يكن له حال نزول العتق من له كون العتق والتحكيم مع القاب للموت والتميز يقيع عليهن ومن أماء فكذلك القاب لهن يقيع بهن أماء وهو ولا يصحوز إلا أن تجوز ما استحسانا لأن الرخصة مضافة الى ما بعد عتقهن لا حال حلول العتق من بدلالة حال الموصى لأن الظاهر من ماله ان يقصد بياض الرخصة مضافة لا بالعلمة والصحيحة هي المضافة الى ما بعد عتقهن كما في أماء من الشروع وعزاه جماعة من التعارض الى الذخيرة ولعل الامام قاضيان والامام المحب في عن هذا فقالا أما جواز الرخصة لامهات أولاده فلان أو ان يمتن الرخصة وعملها بعد الموت ومن حواثر بعد انوت فقبول الرخصة لمن كان ذكره صاحب النهاية نقسلا عنها اشم قال في النهاية يتناول قبيل الرخصة بثلاث المسائل العبد جائرة ولا يعتق بغير موته وأم الولد ليست أقل حاله منه فذكر فيقال تصح لها الرخصة قديما وأدب بان الرخصة بثلاث المسائل للعبد انما جازت لثناؤه ذات رقبته فساكنة ورخصة برقية اعنا فواضح يصح متجزا ومضافا بخلاف أم الولد فان الرخصة ليست اعتقا لثناؤه بل بكونه رقبته ورخصة أصلا وانما ثل أن يقول الرخصة بثلاث المسائل اما ان صادفتها بعد موت المولى وهي حرة أو أمة فان كان الأولى فلا وجه لنفي القياس وان كان الثاني فكذلك لانها كالعبد الموصى له بثلاث المسائل والجواب انها ليست كالعبد لان عتقها لا بد وان يكون بموت المولى فلو كان بالرخصة أيضا توردها ثلثان مستقلتان على ما قبل واحد بالثمن وهو ثلث رقبته وذلك باطل الى هنا لغرض النهاية وفي نوادر بشر من أبي يوسف ولو أوصى لامهات أولاده بالف ولو لم يوص بالالف وان أمهات أولاده عتقن في حياته وبه المات اعتبر كل فريق على عدة ولو أوصى بثلاث ماله لم يملكه ولم يترك أمهات الأولاد ثلث أمهات الأولاد في الرخصة ونظائر قوله ومن ثلاثة انهن لو كن ثنتين يسم المسال على أربعة لهن ولو أوصى لا ولا رسول الله صلى الله عليه وسلم والعلوية والشيعة ومحب أولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم والفقهاء والعلماء أصحاب الحديث سئل الفقيه أبو جعفر عن رجل أوصى لا ولا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر أبو نصر بن يحيى كان يقول الرخصة لا ولا الحسن والحسين ولا يكون لغيرهما فاما العلوية فهل يدخلون في هذه الرخصة لأنه كان للحسن رضي الله عنه بنت زوجت من ولد عمر رضي الله عنهم واندأوصى للعلوية فقد حكى عن الفقيه أبي جعفر أنه لا يجوز لانهم لا يحصون وليس في هذا الاسم ما ينبي عن الفقر والحاجة ولو أوصى للفقهاء العلوية يجوز وعلى هذا الرخصة للفقهاء لا تجوز ولو أوصى لفقراء انهم تجوز وقد حكى عن بعض مشايخنا أن الوقف على معلم في المسجد يعلم الصبيان فيه يجوز لان حالتهم الفقراء والفقراء فيهم الغالب فصار الحكم لغلبة الفقراء كالمشروط وقال الشيخ الامام شمس الأئمة الخلواني كان القاضي الامام يقول على هذا القياس اذا أوصى لطالبة علم كورة أو لطالبة علم كذا يجوز ولو اعطى الوصي واحدا من فقراء الطلبة أو من فقراء العلوية جاز عند أبي يوسف وعند محمد لا يجوز الا اذا صرف الى اثنين منهم فصاعدا واندأوصى للشيعة ومحي آل محمد المقيمين ببلدة كذا فاعلم بان في الحقيقة كل مسلم شيعة ومحب لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يصح في ديانتهم الا ذلك واما ما وقع عليه ممن أراد به الموصى فخراده الذين ينصرفون بالليل اليهم وصاروا موسومين بذلك دون غيرهم فقد قيل

[illegible]

بدين معلوم ولا وصية معلومة فلا يراحم المعلوم وقد مناعزل المعلوم وفي الاقرار فائدة أخرى وهي ان أحد الفر يقين قد
 يكون أعرف بمقدار هذا الحق وما يتعلق به وربما يختلفون في الفضل اذا ادعاه المحض فإذا أقر فقد علمنا ان في التركة
 ديناشائعا في جميع التركة فيؤثر أصحاب الوصايا والورثة ببيانها فإذ ينو اشيا أخذ أصحاب الوصايا مثل ما أقروا به
 والورثة بثبني ما أقروا به لان اقرار كل فريق نافذ في حق نفسه فتلزمه بحصته وان ادعى المقر له أكثر من ذلك حلف
 كل فريق على نفي التركة لانه تحليف على فصل الغير قال الشارح قال العبد الضعيف الراعي عفوره الكريم هذا
 مشكل من حيث ان الورثة كانوا يصدقونه الى الثلث ولا يلزمهم أن يصدقوه في أكثر من الثلث لان أصحاب الوصايا
 أخذوا الثلث على تقدير ان تكون الوصايا تستغرق الثلث كله ولم يبق في أيديهم من الثلث شيء فوجب أن لا يلزمهم
 تصديقه قال صاحب العناية حاصله انه تصرف يشبهه الاقرار لظاير تشبه الوصية تنفيذها باعتبار نسبة الوصية
 لا يصدق في الزيادة على الثلث وباعتبار تشبهه الاقرار يجعل شائعا في الاثلاث ولا يخص بالثلث الذي لأصحاب
 الوصايا عملا بالشبهين وقد سبقه تاج الشريعة الى بيان حاصل هذا المقام بهذا الوجه أقول فيه كلام وهو ان العمل
 بمجموع الشبهين ان كان أمرا واجبا فكيف يصلح ذلك تعليلا كما هو الظاهر المعروف فباللهم لم يعما وبشبهه الاقرار
 ان هذا التصرف اذا لم يوص بوصايا غير ذلك كما تقدم بل جعل الوصية جعل التقدير فيها الى الموصي له كما اذا قال اذ
 داء كم فلان وادعى شيئا فاعطوه من مالي ولم يعتبر واشبهه الاقرار قط حيث لم يجعل له حكما أصلا في تلك الصورة وان لم
 يكن ذلك أمرا واجبا فكيف يصلح ذلك تعليلا لجموب هذه المسئلة في هذه الصورة واعتراض عليه بعض الفضلاء بوجه
 آخر حيث قال فيه بخلافه لا يؤخذ بقوله في هذه الصورة لا في الثلث ولا في أقل منه بل يؤخذ بقول الورثة وأصحاب
 الوصايا فتأمل اهـ وقصد بعض المتأخرين أن يجيب عنه فقال في الحاشية بعد نقل ذلك قلت بعد تسليم ذلك ان
 عدم التصديق في الزيادة على الثلث لا يوجب التصديق في الثلث فإلغى لا يصدق في صورة دعوى الزيادة بل يؤخذ
 قولهم فلا اعتبار فتأمل اهـ قال رحمه الله ولا جني ووارثه له نصف الوصية وبطل وصيته للوارث أي اذا
 وصى لاجني ووارثه كان للاجنبي نصف الوصية وبطلت للوارث لانه أوصى بماله وبطلت لاجني فبما يملك
 بطل في الآخر بخلاف ما اذا أوصى لجني وصيته حيث يكون الكل للجني لان الميت ليس باهل للوصية فلا تصح
 بخلاف الوارث فانه من أهلها ولهذا تصح باجازه الورثة فافترقا على هذا اذا أوصى للقاتل والاجني وهذا
 خلاف ما اذا أقر بهين أو دين لوارثه ولا جني حيث لا تصح في حق الاجني أيضا لان الوصية انشاء تصرف وهو
 نكاح ميتة له ما والشركة تثبت حكما للتمليك فتصح في حق من يستحقه دون الآخر لان بطلان التملك لأحدهما
 لا يوجب بطلان التملك من الآخر أما الاقرار بها اخبارا عن كائن وقد أخبر بوصف الشركة في الماضي ولا وجه
 لي اثباته بدون هذا الوصف لانه خلاف ما أخبر به ولا الى اثبات هذا الوصف لانه يصير الوارث فيه شريكا ولانه
 يقبض الاجني شيئا كان للوارث ان يشاركه فيه فيبطل في ذلك القدر فلا يكون مفدا قال في النهاية قال
 لتمرناشي هذا اذا تصادقا أما اذا أنكر الاجني شركة الوارث أو أنكر الوارث شركة الاجني فانه يصح اقراره في حصة
 لاجني عند محمد لان الوارث مقر ببطلان حقه وبطلان حق شريكه فيبطل في حقه ولا يبطل في حق الآخر وعندهما
 بطل في الكل لان حق الوارث لم يتميز عن حق الاجني وإنما أوجبه مشتركا بينهما كما بينا وفي المنسوط مسائله على
 صول أحدهما في الوصية لاجني ولوارثه والثاني في الوصية للاجنبي مع أحد الزوجين والثالث في الوصية للاجنبي
 للقاتل والرابع في الوصية بالبيع من الوارث أو من الاجني رجل أوصى لاجني ولوارثه فلا جني نصف الوصية لان
 لا يصح ابتداء إيجاب وقد أضيف الى ما يملكه والى ما لا يملكه فيصح فيما يملكه ويبطل فيما لا يملكه ولم يبطل هذا
 بطلان الآخر لان الشركة بينهما في حكم الإيجاب وبطلان بعض الحكم لا يبطل الإيجاب بخلاف ما لو أقر المريض
 لاجني ولوارثه في كلام واحد حيث يبطل الكل عند أبي حنيفة وأبي يوسف لان الاشتراك هناك يخبر عنه لان الاقرار

[illegible]

ثلاثا الثوب اردى هو لصاحب الوسط ثالثا كل واحد منهما فاصيب كل واحد منهم ثلثا ثوب لان الاثنين اذا قسمهما على ثلاثة اصاب كل واحد منهما الثلثان وانما اعطى لصاحب الوسط ثلث كل واحد منهما والآخرين الثلثين من ثوب واحد لا لصاحب الحمد لاحق به في الردي، يعني لانها اشياء بكرى هو الردي والوسط والا حق له فيهما واحتمل ان يكون حقه في الردي ما كان الهالك هو الحجة أو الوسط واحتمل ان لا يكون له فيه حق بان يكون الهالك أجرد ويحتمل ان يكون في الردي ما كان الهالك أردأ ويحتمل ان يكون له فيه ما كان الهالك هو الوسط فاذا كان كذلك اعطى كل واحد منهم حقه من محل يحتمل ان يكون هو له لان التسوية باطل حق كل واحد منهم اليه وهم في احتمال بعاء حقه وبطلانه سواء وفيما قلنا ابصال حق كل واحد منهم بعد الامكان وتحصيل غرض الموصي من التفضيل في كل منهما وفي النسيان اذا وصى لرحل ثياب بيضة فله ما يلبس من الثياب والقمص والاندية والطمسان والسراويل والاكسية ولا يكون له شيء من القميص والجوارب وهي الحانية فان ذلك اسهل الثياب وفي فتاوى الفضلي قال بانه اربعة سادس هرون وسادس وبنو وسادس فله ما يقع على جميع ثياب بيضة الاحصاء وانه بعد ان يراد هذا العطف في عرفنا الحذف يدخل في الوصية ثيابا ابيضة وغيره مما يلبس عادة من كساء أو فروه كناد كرى السبر ولا يدخل فيه الاساطر والستر وكان الامامة والتمسوة لا يدخل ذكره في السبر وقد قيل اذا كان العمامة طويلة يجرى منها ثوب كامل، وحل تحت الوصية وفي فتاوى أهل السبر قد اذا وصى بثمانية بدنه بدخل تحت الوصية التمسوة والحف والكتف والذئابة والفراس لان هذه ثياب بيضة عن الحروا برد والادى وفي السير اسم المتاع في الامة يقع على ما يلبس من اساطير ويحتمل ان يدخل في الوصية بالمتاع الثياب والفراس والعمص والستر هل يدخل فيها أولا فقد راجع المسامحة في السبر الى انه يدخل وانما وصى لرجل بـرس اسلحه سئل أبو يوسف أهو على سلاح الرجل أو على سلاح الفرس قال على سلاح الرجل قال القتالي في فتاويه وأدنى ما بكرى من السلاح سيف وترس ورمح وفرس ولو وصى له بذهب أو فضة ولموصى سيف يحل بذهب أو فضة كالبخلية وبهذه ينظر ان لم يكن في زرع الحمية ضرر فاحش يبرح الحمية من السيف ونعطي للموصى له وان كان زرعها ضررا وحش ينظر الى قيمة الحمية والى قيمة السيف وان كانت قيمة السيف أكثر من قيمة الحمية ان شاء أو أعطى له ان شاء أعطى وأخذ السيف وان شاء أخذ الحمية وان كانت قيمتهما على السواء كان الحمار لنورته ولو وصى لرجل بهرو للموصى حبة بطائنها ثوب فرو وظهراتها ثوب فرو وكان للموصى له الثوب والاخر للورثة ولو وصى بحبة حبر وانه حبة وبطائنها تردخل تحت الوصية ان كانت الظهارة في يراو البطانة حبرا كذلك الحواب وان كانت البطانة حبر فلا شيء له ولو وصى له بحل يدخل كل ما يطلق عليه اسم الحلي سواء كان مفصصا بر مردو ياقوت أولم يكن ويكون حجب ذلك للموصى له ولو وصى له بذهب وله ثوب ذياح منسوج من ذهب فان كان الذهب منسالا الثوب منسالا الغزل فليس له شيء ان كان الذهب فيه شيء بحري كان ذلك للموصى له وما وراء ذلك للورثة فيبيع الثوب ويقسم الثمن على قيمة الذهب وما سواه أصاب الذهب فهو للموصى له ولو وصى له بحل يدخل تحتها الحاتم من الذهب وهل يدخل تحتها الحاتم من الفضة فان كان من الخواتم التي تستعملها الرجال دون النساء لا يدخل وهل يدخل فيه اللؤلؤ والياقوت والزبرجد فان كان مركبا في شيء من الذهب والفضة يدخل بالاتفاق وان لم يكن مركبا فعلى قول أبي حنيفة لا يدخل لانه ليس بحلي وعلى قوله ما يدخل أصل المسألة اذا حلفت المرأة لا تلبس حليا أو لست عقد اللؤلؤ لا يخاطه ذهب ولا فضة لا تحنث في عينها عند أبي حنيفة وعندهما تحنث ولو لبست عقد لؤلؤ مركب من ذهب وفضة تحنث في عينها بالاجاع ولو وصى له بحل يدوله سرج ركابا من حديد نزع الركابان وأعطيا لموصى له والباقي للورثة وفي المنتقى اذا اعتق عبده وقال كسوته له فله خفاه وقائسوته وقبضه وسراويله وازارته ولا يدخل

[illegible]

تلك العبد لا تصح حتى اوملا بكت بوجهه من الوجوه ثم بان لا تنفذ فيه الوصية قال في الاصل الاقرار بالوصية من
 الوارث والشهادة عليه او اقرار الوارث بالدين والوديعة والشركة قال واذا اقر الوارث ان اياه اوصى بالثلث لفلان وشهدت
 الشهود انه اوصى بالثلث لا يخرج ان الثلث كله للمشهد وله ولا يكون للذي اقر له الوارث من الثلث شيء ولا يصح من
 الوارث للمشهد شيئا اذا هلك المال في يده قبل الدفع اوردفع الى المشهد وله بقضاء قاض او بعير قضاء قال واذا اقر الوارث
 ان اياه اوصى بالثلث لفلان ثم قال بعد ذلك بل اوصى به لفلان او قال اوصى به لفلان لابل لفلان فانه يكون للاول
 في الوجهين جميعا ولا يصح من الوارث شيئا للثاني اذا هلك التركة في يده قبل الدفع للاول بقضاء وان دفع للاول بغير
 قضاء قاضيه ارضاه للثاني ثم ان محمدا فرق بين هذا وبين الاقرار بالوديعة قال اذا اقر الرجل ان هذا العبد وديعة
 لفلان ثم قال لابل لفلان ودفع العبد الى الاول قضاء قاض او بغير قضاء فانه يضمن للثاني قيمة العبد في الحالين ومنها
 لرد دفع الوارث الثلث الى الاول بقضاء قاض فانه لا يضمن للثاني عندهم جميعا وهذا الذي ذكرنا كله اذا كان الاقرار
 للثاني منفصلا عن الاول فاما اذا كان متصلا كان الثلث بينهما نصفين ونظير هذا الاقرار بالوديعة لو اقر ان هذا
 العبد عنده وديعة لفلان وفلان او قال وديعة عنده لفلان آخر متصلا كان العبد بينهما نصفين كما قال هذا العبد
 وديعة عندي لفلان ثم قال لابل لفلان فان العبد كله للاول فكذا هذا قال واذا اقر الوارث بوصية ألف درهم بغيرها
 ثم اقر ذلك بعبد بالثلث لا آخر ثم رفع ذلك الى القاضي فانه يدفع الالف الى الاول وكان الحوالب فيه كالحوالب فيما اذا
 اقر بالثلث لا آخر ثم رفع ذلك الى القاضي فانه يدفع الالف الى الاول ثم اقر بعد ذلك للثاني فان الثلث كله يدفع
 للاول ولا يكون للثاني فيه شيء كذلك هذا الحوالب فيما لو اقر بوصية بغير عينها والحوالب فيما لو اقر بالالف بعينها لان
 الوصايا تنفذ من الثلث فصار الثلث كله مستحقا للاول بالاقرار الاول وكان الحوالب فيما لو اقر بالالف والحمد لله
 الجامع في الرجل يموت ويترك وارثين وألفي درهم فيما حذر كل واحد منهما ألفا فغاب أحدهما وأقر المحاضر لرجل ان
 الميت اوصى له بثلث أخذ المقر له من الحاضر ثلث ما في يده ففرق بين هذا وبين ما اذا اقر الحاضر بدين له فانه يأخذ كل ذلك
 من نصيبه وان اقر أحدهما بوديعة بعينها وذلك في نصيبه وكذبه الاخر فانه يؤخذ ذلك كله من المعروان اقر بوديعة
 مجهولة يستوفي الكل من نصيبه ولو اقر أحدهما بشركة بينهما وبين الآخر وكذبه الآخر صح في نصيبه وقسم ما في
 يده بين المقر والمقر له ولا يأخذ المقر له من الحاضر شيئا الا اقر الكل مقر بصح في حقه ولا يصح في حق غيره ونظير هذا
 ما اذا اقر في رجل ما وترك بنتين وأقر أحدهما بدين للثنتين باخ مجهول وكذبته البنت الاخرى وان الاخ المقر له يأخذ
 من نصيب البنت المقر له وفي الكافي ايمان اقسمة تركته الابن اقسمة اقر أحدهما لرجل ان الاب اوصى له بثلث ماله
 فالمقر يعطيه ثلث ما في يده استحسانا وقال زفر يعطيه نصف ما في يده قيسا ولو كان البنون ثلاثة والتركه ثلاثة آلاف
 فاقسموها فجاب رجل وامرأتان الميت اوصى له بثلث ماله وصدقه واحد منهم فانه يعطيه عند زفر ثلاثة اقسام ما في
 يده وعندنا يعطيه ثلث ما في يده قال رحمه الله وبالف عين من مال آخر فاحاز رب المال بعد موت الموصي ودفعه صح
 وله المنع بعد الاجازة أي اذا اوصى لرجل بالف درهم بعينها من مال غيره فاحاز صاحب المال بعد موت الموصي
 ودفعه اليه جازوله الامتناع من التسليم بعد الاجازة لانه ترعى المال الغير فيتوقف على اجازة صاحبه فان احاز كان منه
 هذا ابتداء تبرع فله ان يمنع من التسليم كسائر التبرعات بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث او للقاتل او للوارث
 فاحازتها الورثة حيث لا يكون لهم ان يمنعوا من التسليم لان الوصية في نفسها صحيحة لصداقتهما كما وانما امتنع لحق
 الورثة فاذا اجازوها سقط حقهم فتتقدم جهة الموصي على ما بيناه من قبل كذا ذكر الشارح قال رحمه الله وهو صح
 اقرار احد الابنين بعد القسمة بوصية أبيه في ثلث نصيبه كمنعاه اذا قسم الابنان تركه أبيهما وهي ألف درهم مثلاثم
 اقر أحدهما لرجل ان اياه اوصى له بثلث ماله فان المقر يعطيه ثلث ما في يده وهذا استحسان والقياس يعطيه نصف ما في
 يده وهو قول زفر لان اقراره بالثلث له تضمن اقراره بمساواته اياه والتسوية في اعطاء النصف ليعبى له النصف فصار

[illegible]

بانطلاق قبل الدخول وقده لكت الرقبة والتصرف جميعا لان ملكها غير متاكد قبل القبض حتى لو هلك هلك على
 الروح لاعلمها ثم الحق الكسب بالولد في الوصية وفي البيع لم يلحقه بالولد لان الكسب بدل المنفعة والمنفعة يجوز ان تملك
 بالوصية مقصودا فكذا ذلك نالها أيضا بخلاف البيع فلم يمكن ان يجعل الكسب مبيعا مقصودا يحكم الوارد بالبيع
 لان القبض يرد عليه مقصودا لهما ان الزيادة متى حدثت قبل القبض تصير موسى بها حكما ولا في حقيقته ان الحادث قبل
 القبض سار مقصودا لكنه تيمم الأصل وهذا البيان أنها كانت باقية على ملك الميت فلو تصرف فيه الوارث صح قال فيه
 أيضا رجل له أمة قيمتها ثلثمائة درهم ولا مال له غيرها فأوصى بها لرجل ثم مات فباعها الوارث بغير محضر من الموصي له
 فولدت في يده المسترى ولدا قيمته ثلثمائة درهم ثم جاء الموصي له فلم يجز الموصي له البيع سلم للمشتري ثلثي الجارية وثلثي
 الولد والموصي له ثلث الجارية وثلث الولد لان الجارية مشتركة بين الورثة وبين الموصي له ويبيع أحد الشريكين لا ينفذ
 إلا في نصيبه فنفذ البيع في حصة الورثة وهو ثلث الجارية ولم ينفذ في حصة الموصي له وهو ثلثها فسلم له ثلث
 الجارية والزيادة حدثت بعد نفاذ التصرف الذي حكم الفسخة والقبض فيكون ثلث الولد بعد نفاذ البيع فنفذ على ملك
 المشتري فلا يبعد من مال الميت وثلثه حدث على ملك الميت فيكون ذلك من مال الميت فصار مال الميت يوم التسمية
 ثلثي الجارية قيمتها ما تبادرهم ولو كانت ازدادت في عتقها فصار قيمتها ستمائة فثلثها ستمائة للمشتري وثلثها للموصي
 له وثلث ثلثها للورثة لان مال الميت أربعمائة لان البيع نافذ في ثلثي الجارية فحدث ثلثها الزيادة على ملك المشتري فبقي
 مال الميت قيمتها ثلاثمائة وثلث الزيادة قيمتها مائة فصار مال الميت قيمته أربعمائة فيكون ثلثها للموصي له وذلك
 مائة وسلاتة وثلاثون وثلث وثلاثمائة ثمن أصل الجارية وثلاثمائة وثلاثون من الزيادة لان قيمة ثلثي الجارية
 مائتان فيكون ثلثها مائة وثلاثون وثلث وثلاثمائة ثمن وثلاثون وثلث وثلاثون وثلث وثلاثون وثلث وثلاثون حتى صارت
 تساوي مائة أخذ الموصي له ثلثها ورجع على الورثة من قيمتها باربعة وأربعمائة وأربعمائة تساع درهم تسام ثلث
 المال لان الجارية مشتركة بين المشتري والموصي له ثلثها للمشتري وثلثها للموصي له فصار مائة على الحصتين
 وما بقي بقي على الحصتين فله درهمي له ثلث الجارية قيمته ثلاثمائة وثلاثون وثلث لان المال وحق الموصي له يعتبر يوم
 التسمية وقد انقص من قيمة الجارية ثلثها فذهب ثلثها فحقه وقيمتها في حق الورثة تعتبر يوم البيع لانه استهلكها
 الوارث بالبيع فتهرب قيمتها يوم الاستهلاك ويوم البيع كانت قيمة ثلثي الجارية مائتي درهم فصار مال الميت مائتين
 وثلثا مئتين وثلاثون وثلث فله موصي له ثلث ذلك وهو سبعة وسبعون وتسعة وتسعون تساع درهم قبل الورثة ولم يجعل للموصي ان
 ينقص البيع فيمابق من حقه لانه يؤدي الى الدور لان ما نقص فيه كان له ببيع الورثة واذا هلك شيء منه هلك من
 مال الميت فيحتاج الى ان ينقص وصيته عن ذلك واذا انتقصت بعد البيع بقدر ما انتقصت وصيته فادانفذ البيع عاد
 حق الموصي له واحتجت الى النقص فيؤدي الى ما لا يتناهي وسهم الدور ساقت فلم يكن حق البعض في الابتداء كسلا
 يؤدي الى الدور رجل أوصى لرجل بشاة من غنمه وقد تحقت الاولاد بالامهات بعدموته فلو ورثة ان يعطوه شاة بدون
 ولدها وان قال شاة من غنمي سلموا معها ولدها وما حلب من لبنها وجزء من صوفها ان كان قائما وما كان مستهلكا من
 ذلك فلا يضمونه لان الوصية تنازلت شاة من قطيع معين فتدخل زوائدها تحت الوصية ولذا لو أوصى بنخلة ولم يقل
 من نخلي هذه يعطونه نخلة دون ثمرتها وان قال من نخلي هذه وقد أغرت بعدموته تبعها الثمر هذا اذا أوصى بمعين فلو
 أوصى بأحدهما قال فيه أيضا لو أوصى بأحدى هاتين الامتين فولدت احدهما أعطاه الورثة أيتها شاة فلو أعطوا
 التي ولدت تبعها ولدها ولو قال قد أوصيت بجارية من جوارى هؤلاء أو قال بشاة من غنمي هذه فولدت في حياة الموصي
 فأراد الورثة بعدموته ان يعطوه من الاولاد لم يكن لهم ذلك وان أعطوه جارية أو شاة أو نخلة تبعها ثمرها ولا يتبعها
 اولادها وثمرتها الحادثة قبل موت الموصي لانه انما وجب له ذلك بالوصية بعد الموت وبعد الموت لا يجاب لا يتناول
 الزوائد الحادثة قبل الموت فان هلكت الامهات الاولاد بعد موت الموصي كان حقه في هذه الواحدة وان لم يبق شيء من

كما اذا اراد أحدهما باح ثالث جهازهم - إن أحدهما لا يملك له سهم - وجب له سهم - والثالث
ينافع في جميع التركة وهى في يديه - تكون ميراثه الثلث - في يد أخيه - يورثه سهمين -
ولا يعمل في حق أخيه لعدم الولاية عليه في بعضه - الثلث ما في يده ولا يورثه - نصف ما في يده أدى إلى محذور ورث
الابن الآخر ربعاً يقر به فيما أخذ نصف ما في يده فيما أخذ نصف التركة ويرد انصافه على الثلث وهو نصف وقبض ما
بالوصية ليخترع عن الدين قال بخلاف ما ذكره أحدهما بالدين على أبيه - حيث يأخذ نصف ميراثه من الميراث لجميع ما في
يد المقر حتى يستوفي دينه ولا شيء للمقران لم يفضل منه شيء لأن الدين مقدم على الميراث - يكون فقرته قبل مدعيه فيقدم
عليه ولا كذلك الوصية لأن الموصى له شيء بل لا ورثة فلا يأخذ شيئاً الا اذا سمع لأمره ضمن ذلك ولا شيء - قوله
بالمساواة بل أقوله بثلث التركة وإنما حصلت المساواة باتفاق الحار ولها الميراث لأن له أحس أقوله بالوصية لابن يدعيه على
الثلث ولو كان مقر له بالمساواة لمساواة حالة الانفراد أيضاً بخلاف ما ذكره ثالث وكان يدعيه أخوه حيث يكون ما في يد
المقر بينهما نصفين لانه أقوله بالمساواة فيساويه مطلقاً ولها الميراث ولو كان وحده أيضاً ساواً وفيكون ما أتت له الميراث الكا
عليهما اه - كلام الشارح وهذا حيث لا بينة وأما اذا كان اقراراً بينة قال في المبسوط أقراران فلا يأوصى لفلان بالثلث
وقامت البينة لا تخبر يدفع اليه ولا يضمن الوارث شيئاً لأن الشهادة حجة على الكافة والأقرار حجة قاصرة على المقر وليس
بحجة في حق المشهود له فثبت وصية المشهود له في حق المقر له ولم تثبت وصية المقر له في حق المشهود له فيكون هو أولى
باستحقاق الثلث من المقر له كما لو أقر ذوا اليد بالدار لحل وأقام الآخر بالبينة على انها ملكه يعني بها المشهود له
فكذلك هذا قال رحمه الله بوجوبه بامته فولدت بعد موته ونحوه من ثلثه فله الميراث والأخذ منها ثم منه أي اذا أوصى لرجل
بجارية فولدت بعد موت الموصى ولداً وكلهما يخترعان من جميع الثلث فهما للموصى له لأن الام دخلت في الوصية
أصالة والولد تابع حين كان متصلاً به واعتباره صادقة بما اذا ولدت قبل الفسول والقسمه فلو قال فولدت بعد موته ما أتى
آخره - كان أولى لانها اذا ولدت قبل القسمه والتركة مبقاة على ملك الميت قبلها حتى يقتضى منها دينه وتنفذ وصاياه
دخل ولدها في الوصية فيكونان للموصى له وان لم يخرج من الثلث ضرب الموصى له بالثلث وأخذ ما يخصه من الام أولاً
فان فضل شيء أخذته من الولد وهذا عند أبي حنيفة وعند من يعطى له الثلث سهماً ما لم يخص قال الشرح وتبارة
المؤلف صادقة بما اذا حدثت قبل القبول أو بعده قال في المبسوط أصالة ان التركة قبل القسمه مبقاة على حكم الميت
حتى ان الزيادة الحادثة قبل القسمه تعد من مال الميت حتى يقتضى دينه وتنفذ وصاياه لأن الموصى له والورثة قبلت
والوصية من جهة الميت فيعتبر بما لو ملك المال من غيره بالبيع أو بالهبة **ك**ساح والزوائد الحادثة من المبيع والمهر
قبل القبض حادثة على ملك المالك حتى يصير لها حصه من الثمن بالقبض لأن ما يملك يكون مبقاة على ملك المالك فكذلك
هذا وظاهر قوله قبل القسمه انها بعد القسمه ليست بمبقاة فتكون الزوائد للموصى له ثم المسائل على فصلين أحدهما
في الزيادة والثاني في النقصان والزيادة الحادثة من الموصى به كالولد والعلة والسكب والارث بعد موت الموصى
قبل قبول الموصى له الوصية يصير موصى بها حتى تعتبر من الثلث لانها حدثت بعد انعقاد سبب الملك للموصى له في
الأصل فاذا حدثت بسبب الملك فيه الى وقت الموت تدخل تحت الوصية كالمبيعة اذا ولدت في مدة الحيار واختار
من له الحيار البيع فتصير الزيادة مبيعة حتى يصير لها حصه من الثمن وأما اذا حدثت قبل الموصى له قبل القسمه هل
يصير موصى بها لم يذكر محدود ذكر القدرى أنه لا يصير موصى بها حتى كانت للموصى له من جميع المال كما لو حدثت
بعد القسمه لان الزيادة حدثت بعد ملك الموصى له وبعدنا كدملكه لانه ملك الرقية وتصرف فيه جميعاً فصار كالزيادة
الحادثة من المبيعة بعد القبض وقال مشايخنا يصير موصى بها حتى يعتبر خروجها من الثلث لانها حدثت بعد الملك قبل
نا كمال الملك في الأصل لان ملكه لم يتنا كدولم يتقرر بعد - لانه لو هلك الثلث التركة وصارت الحادثة بحيث لا تخرج
من ثلث ماله يكون من الحادثة بقدر ثلث الباقي فصارت كالزيادة الممهور الحادثة قبل القبض تصير موصى بها حتى تسقط

في حاجته والوصايا تنفذ عما يفضل عن حاجته الحالية والفاضل عن حاجته يوم القيمة ما تدرههم وقد أوصى للعبد
 بجميع المائة فيكون له ثلث المائة المأقية ولو جسد قيمته كلها فافقه بالم بسع في ذبي لا به أدى قبضته نفسه مرة بعد ما عار
 مكانا عند أبي خمسة وحرام يباعه ما فريزته أخرى كالمكسب الخفي إذا أدى بدل الكتابة مرة بنقي فكأن هذا
 ولو جسد شيئا أو اكتسب العبد ألف درهم ثم مات العبد وترك بنتا ومولاة ثم مات السيد فلامولاه من الألف خمسة مائة
 وعشرون وسدسها العبد من ذلك أربعون وميراثه أربع مائة وثمانون بالباقي للعبد ولو جسد المولى قيمته كلها فافقهها
 المولى والمساكنة بجانها فالعبد من تلك الألف ستمائة ولو ارث المولى أربع مائة ولو اكتسب العبد ومات عن ثلث مائة وترك
 بنتا وامراة ثم مات المولى في مرضه بأورثة المولى من ذلك مائة وثمانية وعشرون درهمًا وأربعة أسباع درهم والبنات
 سبعة وخمسة ون درهم ما وسبع دراهم وللراة أربع عشرة درهمًا وسبع دراهم ولو ترك بنتين وامراة ومولاة والمساكنة لها
 قيمت الثلاث مائة على سبعة وستين للمولى من ذلك ثلاثة وأربعون سماية وخمسة مائة وتلبنس ستة عشر وللراة ثلاثة
 وأدأعت في مرضه عبدًا قيمته ثلاث مائة ثم اكتسب العبد اثلاث مائة ثم مات وترك بنتا ثم مات المولى وله ابنة ثلاث مائة
 وصميمة من ذلك مائة وأربعون للمولى من ذلك مائة وعشرون من أرزها وللمت مائة وعشرون وثم يبع لاني خمسة
 في الحط ولو جسد مائة إلى المولى ما كلها ثم مات وترك ثلاث مائة ومولاة فله رلي من ذلك مائة درهم بالسعاية ومائة
 بالمرث ولو اعتق عبيدين في المرض قيمة كل واحد منهما اثلاث مائة لهما ميراثا واحد منهما وترك ألف درهم
 اكتسبها بعد العتق ولا ورث له غير المولى حتى الح في أربعين درهمًا أو كانت للمولى مع الالعبد الذي تركه الميت لأن
 ماله ألف وثلاث مائة متروكة عن الميت وثلاث مائة قيمة الحمى ولا أوصى بثمان مائة لما اعتق العبيدين في مرضه وسقاة
 أكثر من ثلث ماله فإذا لم تجز الورثة جعل ماله على ثلاثة أسهمهم العبدان بالوصية بينهما وبين وانه كسر فاضعف
 فصارت ستة للمولى أربع مائة وللعبد ستمائة وتخبر به بطلب في الحط قال الشارح ان حكم التخرج برحكم الوصية بعشرة من
 الثلث ومزاجه أصحاب الوصايا في التصرف لا حقيقة الوصية قال رحمه الله في محاماته يعني في مرضه وصية تعتبر من
 الثلث قال في الحط والمحاباة في المرض وصية وأطلق المحاباة فشمهل ما إذا كان في نكاح أو بيع أصله أن الوصية عفا
 أرث محكمه لأن منافع البضع عند الدخول متعومة وإذا تزوج المريض امرأة على مائة درهم ولا مال له غيرها ومهر مثلها
 خمسون درهمًا ثم ماتت المرأة ثم مات الزوج كان وصية ثلثة وثلاثين درهمًا وثلثا وتخبر به ان مال الزوج لما حالي به
 وهو خمسون ومائة وثلاث مائة ونصف مهر ثم بها خمسة وعشرون فصار مال الزوج خمسة وسبعين فيجعل ذلك على ثلاثة
 أسهمهم للمرأة يعود نصفه إلى الزوج بالميراث فان كسر فاضعف وصار ستة ستمائة للمرأة يعود منهم من نصيبها إلى الزوج
 بالميراث وهذا هو السهم الذي فطر من نصيب الزوج بقي له ثلاثة وللراة منها ان فيصير مال الزوج في الأخرة على
 خمسة وسبعين خساء المرأة الثلث وذلك ثلاثون من خمسة وسبعين فلها ثلاثون درهمًا بالوصية من مائة ويرد عشرون
 على ورثة الزوج نصف الوصية بالمحاباة ثم يضم ثلاثون إلى مهر مثلها رداك خمسون فصارت أربعين لزوج نصفه وذلك
 أربعون وينقص أربعون ثم ما أصاب الزوج من أربعين يضم إلى ما أخذته بنقص الوصية وذلك عشرون فصارت له ستون
 وقد نفذنا الوصية في ثلاثين فاستقام الثلث والثلثان وأما تخريج أبي يوسف ان مال الزوج لما حالي به وذلك خمسون
 فيكون لها ثلث المحاباة وذلك ستة عشر وثلثان ولا يعتبر ماله بما يرث منها ما ينال في الباب المتقدم ثم يضم ستة عشر
 وثلثين إلى مهر مثلها وذلك خمسون فيصير ستة وستين وثلثين للزوج نصف ذلك بالميراث وذلك ثلاثة وثلاثون وثلث
 فهذا مال استفادته الزوج بالميراث فيجعل على ثلاثة أسهمهم للمرأة فيعود نصفه إلى الزوج بالميراث وان كسر فاضعف صار
 ستة للمرأة ستمائة فيعود منها سهم إلى الزوج فهذا هو السهم الذي فطر من نصيب الزوج بقي له ثلاثون للمرأة
 ستمائة وذلك ثلاثة وثلاثون وثلث على خمسة خساء للمرأة وذلك ثلاثة عشر وثلث درهم يضم ذلك إلى ستة عشر فصار
 ثلاثين وأما تخريج محمد بن الربيع للراة ثلث المحاباة وذلك ستة عشر وثلثان يضم ذلك إلى مهر مثلها وذلك خمسون فصارت ستة

فيه عود الى الزوج سهم بالميراث وهو السهم الدائر فاطرحه من نصيب الزوج فكان نصيبه أربعة فبقى له ثلاث ولها
 سهمان ثمانية جميع مال الزوج على خمسة أجزاء المائة وذلك أربعون لها بالوصية وللزوج ثلاثة أجزاء ستمائة ثم يعود
 الى الزوج نصيب حصتها اربع فصار للزوج ثمانون ولعصمتها عشرين وأما تخريج أبي يوسف وهو ان مال الزوج ما يرث
 منها الا ربع ما وهب منها لان هذه هبة من نفقة ولهذا لا تبطل عودها بل موت الزوج فيعبر بها الوهب في الصحة ثم
 ما يرث الزوج وارثها يعبر بمال الزوج ما ورث منها الا ربع الموهوب فكذلك ما ورث الزوج من ماله ستة عشر
 درهما وثاني درهم لانها الثلث المائة ثلاثة وثلاثون وثلاثون فيكون للزوج نصفه وذلك ستة عشر درهما وثلاثون
 ثم لها خمسة عشر بدطر ح السهم الدائر من الوجه الذي بينا وذلك ستة دراهم وثلاثون يضم الى ما أعطينا لها في
 البتة مائة وذلك ثلاثة وثلاثون وثلاث فصار لها أربعون ثم يرث الزوج منها عشرين فيصير لورثة الزوج ثمانون وأما
 تخريج محمد بن الحسن المائة وذلك ثلاثة وثلاثون وذلك المال على سهمين لحاجة الثلث الى النصف للزوج
 بالميراث فيكون لها الثلث ذلك السهم بالوصية فأكسر بالثلث فاربعة عشر ونصف وذلك سهمان في ثلاثة فصار
 ستة فاطرح السهم الدائر من جميع السهام فصار خمسة عشر في ثمانية وثلاثون وذلك ستة دراهم وثلاثون فصار
 لها اربعون وثلاثون فلو كان لها مائة أخرى والمثل بحالها وانتهى لورثة الزوج عشرين درهما ما يطلان
 الهبة وأربعون درهما بالميراث وتخريج ابن أبي عمير ان مال الزوج ما تاربعهم وخمسون درهما وثلاثون بالوصية خمسة عشر
 طرح الميراث وذلك مائة ثم يعود الى الزوج نصفها بالميراث ذلك خمسون فصار للزوج مائة وثلاثون وقد نفذنا الوصية في
 مائة فاهتمام الثلث والثلثان ولو كان لمرأة ما تاربعهم ثم سوى ذلك ولا مال للزوج سوى الوهب والمستحقة بها حاجات
 الهبة في ستين وتخريج ابن أبي عمير ان مال الزوج يوم القسمة مائة وخمسون الموهوبة وخمسون مائة فيجعل ذلك على ثلاثة
 للمراة سهم وللزوج سهمان ثم سهم المرأة يصير ميراثا بين زوجها وعصمتها فأكسر بالنصف فضعف فصار لها سهمان ثم عاد
 الى الزوج سهم بالميراث فصار في يد الزوج خمسة والسهم الخامس هو الدائر فاطرحه من نصيب الزوج بقي نصيبه ثلاثة
 وبقي حق المرأة سهمين فصار مال الزوج على خمسة فلها خمسة عشر وذلك ستون ويرد أربعون الى الزوج فيصير في يد الزوج
 تسعون ثم يعود نصف ما صار لها بالوصية الى الزوج وذلك ثلاثون فيكون للزوج مائة وعشرون وقد نفذت الوصية في
 ستين فاستقام الثلث والثلثان ولو كان على أحد همدان في دينه أولا ثم ما فضل ينفذ الدين على ثلثه وهب لآثرته في
 مرضه مائة لا مال له غيره او عليه دين خمسون ثم ماتت المرأة قبله أخذت من الدين خمسين وحازت وصيتها في عشرين ثم يعود
 نصيبه الى الزوج بالميراث فيكون لورثة الزوج أربعون الوصية تنفذ من المال الفارغ عن الدين
 وخمسون درهما من مال الزوج مسغول بالدين فيجعل كالهالك ويعتبر ماله الفارغ خمسون وفدا وصى بذلك كله فتنفذ
 الوصية من الثلث ولها خمسة عشر بعد طرح السهم الدائر على ما بينا وذلك عشرين فلها عشرين بالوصية وترد ثلاثون
 على ورثة الزوج ثم يعود نصف ما صار لها بالوصية من الزوج والميراث وذلك عشرة فصار له أربعون وقد نفذنا الوصية
 في عشرين ولو وهب لها ثمانين درهما وكان عليها عشرة ديننا كانت وصيتها ثلاثين درهما وتخريج ابن أبي عمير ان مال الزوج خمسة
 وسبعون لان دين المرأة نصفه على الزوج لان قدر ما يصير للمرأة بالوصية كان ملكا للزوج ويعود الى مالكه بالميراث
 فصار كالقائم في ملكه اما عدا اليه مثله فكذلك هذا ونصف الدين من ذلك المال فكان نصف الدين على الزوج معنى
 واعتبارا وذلك خمسة والمشغول بالدين كالهالك في حق تنفيذ الوصية فيبقى مال الزوج خمسة وسبعين فيجعل ذلك
 على ثلاثة أسهم سهم لها يعود نصفه الى الزوج بالميراث فأكسر فضعف ستة سهمان للمرأة وأربعة للزوج ثم يعود سهم
 من سهمي المرأة الى الزوج بالميراث فيصير له خمسة فالسهم الخامس هو السهم الدائر فاطرح من نصيب الزوج فصار
 ماله على خمسة أسهم خمسة للمرأة وذلك ثلاثون يقضى من ذلك دينها عشرة يبقى عشرون فارغا عن الدين والوصية فيعود
 نصف ذلك الى الزوج بالميراث وذلك عشرة فصار لها ستون ولو وهب لها مائة وعشرين دراهم والمستحقة بها فلها

البعض على البعض الا بالعتق الموقع في المرض والعتق المعلق بموت الموصي كالتسديد الكبيح سواء كان مطلقاً أو
 متبدياً والحياة في المرض بخلاف ما اذا قال اذ امت فهو حر بعده وفي يوم والمعنى فيسدان كل ما يكون منهذا عقيب
 الموت من غير حاجة الى التقييد فهو في المعنى أسبق مما يحتاج الى تقييد بموت الموصي والترجيح يقع بالسبب لان ما ينفذ
 بعد الموت من غير تقييد ينزل منزلة الديوان فان صاحب الدين ينقر دياسته فانه اذا ظهر بخمس حقه وفي هذه
 الاشياء يصير مستوفياً بنفس الموت والدين مقدم على الوصية فكذلك الحق الذي في معناه وغيرهما من الوصايا قد
 تساوت في السبق والتساوي فيه يوجب التساوي في الاستحقاق فاذا ثبت هذا فلهما ما يقولان أن العتق أقوى لانه
 لا يلحقه الفسخ والحياة يلحقها الفسخ ولا معتبر بالتقدم في المذكور لانه لا يوجب التقديم الا اذا اتحد المستحق واستموت
 الحق وقوى على ما يحب وبما نه ان شاء الله تعالى وأبو حنيفة يقول أن الحياة أقوى لانها ثبتت في ضمن عقد المعاوضة فكان
 تبرعاً بينهما لا بصفتهما حتى يأخذ الشفع ويمسكه العبد والصبي الماذون لهما والاعتاق تبرع صبيته ومعنى فاذا
 وجدت الحياة أولاد ذمت الاضعف واذا وجد العتق أولاً وثبت وهو لا يحتمل الدفع كان من ضروراته المراجعة وعلى هذا
 قال أبو حنيفة اذ حاجي ثم أعتق ثم حاجي بقسم الثلث بين الحابتين نصفين ثم ما أصاب الحياة الاخير قسم بينهما وبين
 العتق لان العتق مقدم عليهما فيستويان ولو أعتق ثم حاجي ثم أعتق قسم الثلث بين العتق الاول وبين الحياة وما أصاب
 العتق قسم بينه وبين العتق الثاني ولا يقال ان أصحاب الحياة تسترد ما أصاب العتق الذي بعده في المستثنيتين لكونه
 أولى منه لا نقول لا يمكن ذلك لانه لا يلزم منه الدور بانه ان صاحب الحياة الاول في المسئلة الاولى لو استرد من العتق
 لكونه أولى لاسترد منه صاحب الحياة الثاني لاستواءهما ثم استرد العتق لانه يساوي صاحب الحياة الثاني وفي المسئلة
 الثانية لو استرد صاحب الحياة وهو كذلك الى ما لا يتناهى والسبيل في الدور قطعه وعندهما العتق أولى من الكل وفي المحيط
 اذا أسلم الرجل في مرضه مائة درهم في عشرة كرا حنطة تساوي مائة درهم ثم مات قبل حلوله فان شاء الذي عليه السلم
 يجل ثلثي الطعام وكان الثلث عليه الى أجله وان شاء رد عليهم رأس المال لان المريض حاجي بالأجل لانه اشترى بمائة
 طعاماً يساوي مائة وأجله في جميع ماله وتأجيل المال بمعنى الوصية بجميع المال لان الوارث يصير مذكوراً من جميع
 المال الى الأجل متى هكت الوصية بجميعه وان أبوا فالوصية تصح بقدر الثلث فيصح التأجيل بقدر الثلث وبطل في
 الثلثين فاذا بطل الأجل في الثلث بخير المسلم اليه لانه لزمه زيادة شيء لم يرض منه لان المسلم اليه انما رضى أن يكون
 جميع الطعام عليه مؤجلاً واذا لزمه تجهيل ثلثي الطعام والمجهول خير من المؤجل فقد لزمه زيادة شيء لم يرض به فيخبر ولو
 كان الطعام يساوي خمسين فان شاء بطل الطعام كله ورد سدس المال وان شاء فسخ ورد كل المال لانه حاجي بالثلثين
 وبالأجل وقد تقدم اعتبار الحابتين جميعاً لانه ينقسم ثلثا المال عليهما نصفين لانه لو حاجي بالثلثين لا غير كان لصاحب
 الحياة ثلث المائة وكذلك لو حاجي بالأجل كان له ثلث الطعام الى أجله فاذا صار نصف المال للمعلمات كان بالثلثين
 كان نصف ثلث الطعام الى أجله واذا صار الثلث للمعلماتين جميعاً متى اختار المسلم اليه المضي في السلم انه يرد ثلث رأس
 المال الى رب السلم حتى ينقسم ثلث المال على الحابتين جميعاً ينقض السلم في الثلث فاذا دخل الأجل وأدى المسلم اليه
 سدس الطعام يسترد منه نصف الثلث من رأس المال لانه بحلول الأجل ذهب بالحياة في الأجل وبقيت الحياة في
 الثلثين متى استرد نصف الثلث تنقض الاقالة في السلم بعد استقرارها في رأس المال وانه لا يجوز فلهذه الضرورة تعذر
 اعتبار الحياة بالأجل مع الحياة بالثلث فكان الغاء للحياة بالأجل أولى لانه يسع واذا لغت الحياة بالأجل صار كانه حاجي
 بالثلثين لا غير فيخبر واذا أسلم المريض عشرة دراهم في كرا يساوي عشرين ثم مات جازت الاقالة في ثلثي الكرا
 ويقال للمسلم اليه أد ثلث الكرا ورد عليهم ثلثي رأس المال لان الحياة في مرض الموت وصية والوصية معتبرة في الثلث
 ولو أسلم عشرة دراهم في كرا يساوي ثلاثين درهماً وقد حاجي بعشرين والعشرة من عشرين قدر نصفه ولو أخذ منه رأس
 المال وأنفق جازت الاقالة في ثلث الكرا وبطلت في ثلثيه ويقال للمسلم اليه أد الى الورثة ثلثي الكرا وارجع عليهم

[illegible]

قيمته في ماله الفارغ بين رب السلم والموصي له على أربعة لان الوصية بالمحاباة وصية بجميع ماله وذلك تسعون والوصية
 الاخرى بالثلث والثلثون فيقسم الثلث على سبيل العول عندهم ما على أربعة ثلاثة أربعة لصاحب المحاباة وذلك
 ثلاث وعشرون ونصف وأربعة للموصي له الاخر وادا كان للرب نصف على رجلين كحظته يساوي ثلاثين ورأس ماله
 عشر ذواتها او مات واحد منهما ثاب قيل للحاضر رد ثلاثة أعشار ونصف رأس المال وذلك درهم ونصف وأربعة
 أعشار ونصف الكسر وذلك يساوي عشرة ونصف فاذا قدم الغائب جازت الاقالة في نصف الكسر فيؤدي القادح نصف
 رأس المال حصته درهم ونصف وربع الكسر قيمة سبعة دراهم ونصف وترد الورثة على الحاضر الطعام الذي
 أخذوه قدر ثلثه من عشرة ونصف وياخذون منه درهما من رأس المال والثلث على سهمين والمجموع على ستة للغائب
 في طرح نصيبه لانه ميت وفي وصيته بقي خمسة خمس للحاضر وأربعة للورثة فيكون للحاضر خمس ماله عليه وعليه نصف
 كقيمة خمسة عشر وخمس خمسة ثلاثة دراهم فيكون له ثلاثة دراهم ثلاثة أعشار ثلث ماله فحكت الاقالة بقدر ثلاثة
 أعشار ثلث ماله فحكت الاقالة بقدر ثلاثة أعشار ونصف الكسر وذلك أربعة ونصف وبطلت في سبعة أعشار ونصف
 الكسر فيرد ذلك وقيمته عشرة ونصف الا ان درهم ونصف العوض ما أدى من درهم من رأس المال وثلاثة محاباة وادا
 ظهرت وصية الحاضر ثلاثة دراهم ظهر أن وصية الغائب مثل ذلك فقد نفذنا الوصية في ستة وأعطينا الورثة ضعفها
 اثني عشر فقد استقام الثلث والثلثان وادا حضر الغائب فقد حكت الاقالة في نصف الكسر رجل اشترى أبويه وأخاه في
 مرضه بثلاثة آلاف درهم وقيمتهم سواء ففي قياس قول أبي حنيفة تجوز الوصية بالعق للام والاخ والثلث بينهما
 وللأب ما بقي ونسبهم الام في نصف قيمتها والاخ في نصف قيمته وقال محمد الوصية كلها للاخ جائزة لانه لا يرث أبان
 يعتق مع الابوين ولا وصية للام ولها الميراث مع الاب ونسبهم في قياس زاد على حصتها فالرجح الله وان أوصى ان يعتق عنه
 بهذه المائة عبد افهك منها درهم لم تنفذ بحججنا لا في الج وهذا قول أبي حنيفة في العتق وقال لا يعتق عنه عباقي لانه
 وصية بنوع قرية فيجب تنفيذها ما أمكن قياسا على الوصية بالرجل وله الوصية بالعتق بعد يشتري بمائه من ماله
 وتنفيذها فيمن يشتري بأقل منه تنفيذ في غير الموصي له وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالرجل لانه لا يقرية محضة هي حق الله
 تعالى والمستحق لم يتبدل وصار كما اذا أوصى لرجل بمائة فهاك بعض ما يدفع اليه الباقي وقيل هذا الخلاف مبني على
 الخلاف في العتق هل هو حق الله تعالى أو حق العبد وقيمة ما يبايئ بالثلاثة لانه لو ذكر الثلث وقال وهو ألف فظهر انه أقل
 فالوصية باطلة ولو أوصى بان يشتري بثلث ماله وهو ألف عبد يعتق عنه فاذا هو أقل من ذلك فالوصية باطلة قيل هذا
 قول أبي حنيفة وقيل قول الكل والفرق اهما ان الوصية لهما وقع الشك في صحتها فلا تصح بالشك ولا كذلك مسألة
 الكتاب لانها كانت صحيحة فلا تبطل بالشك هذا اذا أوصى له بالعتق فقط فلو أوصى له بالعتق وبالمال قال في الفتاوى
 شمل أبو القاسم عن أوصى الى رجل فقال ادا بلغ ولدي فاعتق عبدي هذا واعطه مائتي درهم والعبد مفسد وهو في تعب
 منه فرضي العبد ان يعتق في الحال ولا يطلب صلته قال لا يجوز عتق الوصي قبل الوقت الذي أقر به الموصي وشمل
 أبو بكر عن أوصى بعق عبديه وأوصى لهم بصلوة والعبد ممتنع وكسوة كسألهم صاحبهم ومتاع وهبة لهم من غير المولى
 قال لا يكون للعبد من المتاع الا ما يورى جسدهم وفي المنتقى اذا قال في مرضه الذي مات فيه ان مات من مرضي هذا
 ففلانة حرة وما كان في يدها من شيء فهو علم اصدقة قال أرى ذلك جائزا على وجه الصدقة ولها ما كان في يدها يوم مات
 وعليها البينة ان هذا كان في يدها يوم مات وفي فتاوى الفضلي أوصى بعق أمة وان يعطى لها بعد العتق من ثلث ماله
 كذا قال ان كانت الامة معينة جازت لها الوصية بالعتق وبالمال جميعا وان كانت بغير عينها جازت الوصية بالعتق
 ولا تجوز الوصية بالمال الا ان يقول جعلت ذلك مفوضا الى الوصي ان أحب أعطى التي أعنتها فيكون ذلك وصية جائزة
 كقوله ضع ثلث مالي حيث شئت الا ترى انه لو أوصى ان تباع أمتة من أحب جاز ويخسر الواو على ان يبيعهما من
 أحب وان أرى ذلك الرجل ان يشتريها بقيمتها حط عن قيمتها مقدار ثلث ما للموصي أوصى ان يشتري عبدا في بلد كذا

ثلثي العشرة لأن الثلث بالمد ثلث الثلثان مائة وما بقي من العشرة عشر وهو الثلثان مائة عشر من ثلثي العشرة
 له مثل ثلث الحياطة من ثلثي العشرة في ثلثي العشرة مائة من ثلثي العشرة مائة من ثلثي العشرة مائة من ثلثي العشرة
 إلى رب السلم ستة دراهم وثلاثين دينارا لانه قبض ثمانية دراهم من المسلم ليرأس المال المتبقي - وإن كان ثلثي العشرة
 ثلثه بغير حق لبطان الأمانة في ثلثي العشرة مائة من ثلثي العشرة مائة من ثلثي العشرة مائة من ثلثي العشرة
 منه أو عند أبي حنيفة هو بعد القبض استدأ ببيع ما عرف أن الأمانة قد خضع عنه ما أو عند بيعه ببيع جسد يدو إذا
 شترى في مرضه عبد أقيمته مائة خمسة مائة درهم فلم يبق مائة بضاعته تقابل البيع فالباع بالخيار إن شاء رد العبد وأخذ
 منه وبطلت الأمانة وإن شاء سلم لهم ثلث العبد وأخذ منهم - ثم ثلث الحسنيين لأن ثلث المال مثل ثلث الحياطة لأن ثلث
 مال المشتري ثلاثون لأن ثلث مال العبد مائة وقد بقي خمسة مائة فبجوز الأمانة في ثلثي العشرة ولا يجوز
 في ثلثه ثم يخير بين فسخ الأمانة وبين أن يميزه أو لم يميز في السلم لأن الأمانة في البيع ففسخ ما دام المنفعة وعنده
 فأتم في السلم لا يفسخ لأنه لا يمكن أن يجعل بعامه مستقلا لأن الاستدلال بالمسلم نية قبل القبض لا يجوز ولو أسلم
 عشرين درهما في كرى ساوى عشرة في مرضه وله على الناس ديون فلم يخرج حتى أبطل القاضى السلم أو أعطى السكلى ورد
 سدس رأس المال ثم خرج الدين جاز ذلك ولم يرد على المسلم اليمين شي إلا أن يخرج الدين قبل أن يشتصم أو أن يخرج مقدار
 ما يخرج الحياطة من الثلث سلم له الحياطة لأن الحياطة عشرة لأن ماله العين عشرون درهما والدين لا يعلم مال الميت ما لم يقض
 لانه قد لا يخرج فيكون ثلث ماله ستة دراهم وثلثان فتصح الحياطة بقدره بخير بين الفسخ والمضى لأن السلم يستعمل
 الفسخ وقد عيّن على المسلم إليه شرط عقده في تخير فإذا أبى المسلم إليه الفسخ ونقض القاضى السلم فإنه لا ينقض الفسخ
 بعد ذلك فإن زال السبب المقتضى للنقض وهو عدم خروج الحياطة من ثلث ماله لأن القضاء بالمنقض لا يقتضى البطان
 كما لو قضي بفسخ البيع بسبب العيب ثم زال العيب لا يعود البيع وإن زال المقتضى للفسخ وهو البيع فكذلك إذا وان
 خرج من الدين قبل النقص مقدار ما يخرج الحياطة من الثلث سلم له الحياطة لأن الدين بالقبض صار حينما فيعتبر ماله يوم
 القسمة وإذا أسلم إلى مريض عشرة دراهم في كرى ساوى أربعين فانفق رأس المال ثم مات ولا مال له غير الكرى قرب
 السلم بالخيار إن شاء نقض السلم ورجع على الورثة بدراهمه وإن شاء أخذ الكرى وأعطى عشرين درهما لانه تغير عليه
 شرط عقده فإن رضى أن يسلم له جميع الكرى عشرة دراهم والآن لا يسلم له الجميع بعشرة وعقده ما لا يقتضى الفسخ في تخير
 فإن مضى في السلم أخذ جميع الكرى وعشرين لأن المسلم إليه حياطة بقدر ثلثين فانه باع ما يساوى أربعين بعشرة
 والحياطة أكثر من ثلث ماله فتنفذ الوصية من الثلث وجميع ماله بعد الدين ثلاثون لأن عشرة من الكرى مشغول بالعشرة
 التي استهلكها المسلم إليه فالمشغول بالدين لا يعدل مال الميت لأن الدين مقدم على الوصية والفاقر من الدين قدر ثلثين
 فيكون له عشرة بالوصية ويرد عشرة على الورثة هكذا ذكره الحاکم في مختصره وذكر الفقيه أبو بكر البلخي في وجوبه أنه
 متى اختار المضى يأخذ نصف الكرى وترك النصف لانه يكون لرب السلم نصف الكرى قيمته عشرون عشرة منها
 نفوس ما قبض وهو رأس المال وعشرة بغير عوض بالحياطة وهو ثلث مال الميت والصحيح ما ذكره الحاکم لأن في هذا
 تبعيض على ورثة المسلم إليه بغير رضاهم وهذا لا يجوز كإتي العبد والثلث الوالدان كان على الميت دين يحيط بتركته
 لم تجز الحياطة في التركة لأن الحياطة في المرض وصية والوصية تنفذ من ثلث المال الفارغ عن الدين ولم يوجد ولو أسلم إلى
 مريض عشرة في كرى قيمته مائة قبض رأس المال وأنفقة ومات وقد أوصى بثلث ماله فإن شاء رب السلم نقض السلم
 وأخذ دراهمه ويجوز للآخر وصيته وإن شاء أخذ الكرى وأعطى الورثة ستين درهما ولا شيء لصاحب الوصية في قول
 أبي حنيفة وعندهما يتحاصن في الثلث يضرب فيه رب السلم بشعين وصاحب الوصية بثلاثين وهو ثلث المال فيكون
 لثلث بينهما على أربعة فما أخذ رب السلم الكرى يؤدي سبعة وستين درهما ونصف منها تسعة وربع الثلث لصاحب
 الوصية وتخرج منه أن عند أبي حنيفة الحياطة أولى من الوصية ومال الميت قيمته مائة إلا أن عشرة منها مشغولة بالدين

وبالوصية ألف بقي من المال أربعة آلاف فبقيهم ذلك بين الابنين على تسعة أسهم لأن قبل الوصية والدين حق العاق في نصف العبد قدمت ألف درهم وحق الساكت في نصف العبد ألف وخمسة آلاف نصف الدين فأجعل ألفا منهم فصار حق العاق في سهمهم وحق الساكت في تسعة أسهم وكذلك بعد الوصية بالدين يسهم على مائة السهام ولو كان له عبدان قيمة كل واحد ألفان والمسئلة بحالها سبى كل واحد في خمسة أسهم ذلك إلى نصف الدية يسهم بينهم على تسعة للعاق سهمان لأن جميع مال الميت تسعة آلاف خمسة آلاف ودية العبدين وقد أودى مائة ألف وثلاث ماله ثلاثة آلاف فيكون بين العبدين نصفين لاسموا وصيتهما فأصاب كل عبد ألف وخمسة مائة وذلك ثلاثة أرباعه فيعتق من كل واحد ويُسبى في أربعة فيضم ألف السعاية إلى خمسة آلاف نصف الدية فيصير ستة آلاف يقسم بينهم على تسعة لأن حق العاق في نصف العبدين وذلك ألفان وحق الساكت كذلك وإما أيضا نصف الدية فيصير ستة آلاف فيكون نصيبه ستة آلاف فيكون تسعة أسهم فيقسم سهمه آلاف على تسعة أسهم للعاق من ذلك سهمان وذلك ألف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلاث الباقي للساكت فإل مات أحدا عبد قبل أن يؤدي شي يسبى الباقي في ثمانية نصف الدية ويقسم بين الورثة على اثنين وأربعين سهمًا ثمانية ونصف من مال العاق والباقي للساكت لأن الميت صار مستوفيا وصيته وذلك سهم من ستة آلاف الثالث كان بينهما نصفين على سهمين يعني خمسة أسهم سهم من ذلك العبد الحكي وأربعة أسهم للورثة وجميع مال الميت سبعة آلاف نصف الدية وألفان قيمة العبد الحكي فيكون للعبد الحكي خمس سبعة آلاف وخمس السبعة آلاف ألف وأربع مائة مقدسهم سنو فيماني وعينه ذلك العبد ويسبى من ستمائة إلى تمام قيمته فيظهر أن الميت صار مستوفيا من وصيته الثلاثة أرباعا من حقهما وألفا من مال الميت ثمانية آلاف وأربع مائة خمسة آلاف وصيته هذا ألفين وأربعا من حقهما وألفا من مال الميت ثمانية آلاف وخمسة مائة من مال الميت وقد نفذنا الوصية في ألفين وثمانمائة بقي لأربعة خمسة آلاف وست مائة نصف ما نفذنا الوصية فيهم ذلك بين الابنين على أربعة وعشرين سهمين غير كسر لأن قيمة الحكي ألفان وجميع مال الميت ثمانية آلاف وأربع مائة فأجعل لكل مائة سهمان أربعة وعشرين سهمًا تسعة عشر ألفا لأن حقه في ألف وسبع مائة والباقي للساكت ولو كان ثلث أسهم السبعة عشر ألفا لعبد يسبى إلى السبعة عشر ألفا في أربعة مائة ويقسم بين الابنين على ثمانية وأربعين فنقول قيمة العبد ثلاثة آلاف وست مائة وألف فائتة بين الابنين نصفين لكل واحد ألفان وثمانمائة وقد كان للساكت نصف خمسة آلاف فصار نصيبه ستة آلاف وثلاثمائة فأجعل لكل مائة سهمين كل ألف عشرة أسهم فيصير نصيب العاق ثلاثين وعشرين نصيب الساكت ثلاثة وسبعين فصار مال الميت مع وصيتهما على تسعة وتسعين وإذا أوصى رجل بعبد بعينه ساوي أربعة آلاف درهم لا مال له غيره ثم قبل رجل أحدهما وله إنسان فعفا أحدهما كان للموصي له ثلاثة أرباع لعبد ويرد ربعه ويضم إلى نصف الدية الذي يؤخذ من القاتل فيقتله مائة على أربعة وخمسين للعاق من ذلك اثنا عشر يأخذ منها أربعة ونصف من العبد والباقي من نصف الدية وتخريجه من مال الميت كله تسعة آلاف خمسة آلاف ودية العبد أربعة آلاف وفسد أوصى بأربعة آلاف والموصي له بأكثر من الثلث أدام بخز الورثة لا يضرب لا بقدر الثلث فيكون للموصي له ثلث ماله ثلاثة آلاف وذلك ثلاثة أرباع العبد ويرد ربعه إلى الورثة فيحصل للورثة ستة آلاف فيقسم ذلك بينهم على تسعة أسهم لأن العبد كان بينهما نصفين لكل واحد منهما ألفان وللساكت خمسة آلاف نصف الدية فأجعل كل ألف سهمين فصار حق الساكت في سبعة وحق العاق في سهمين وستة آلاف على تسعة تسع مائة فيضرب ستة في تسعة فصار أربعين وخمسين كان للعاق سهمان ضربناهما في ستة فصار اثنا عشر وللساكت مائة ضربناها في ستة فصار اثني وأربعين ثم العاق يأخذ أربعة ونصف من العبد الباقي في الدية لأن العبد مع دية جنسان مختلفان فيختلف المقصود بخلاف السعاية مع الدية لأن السعاية من جنس الدية دراهم أو ذنانير فلم يختلف

[illegible]

الموصى له يدعى استحقاق ثلث ماله سوى العبد لان العتق في الهبة ليس بوصية فينفذ من جميع المال والوارث
 ينسب استحقاقه ثلث ماله غير العبد لان العتق في المرض وصية وهو مقدم على غيره من الوصايا فان ذهب الثلث بالعتق
 فبطل حق الموصى له بالثلث فكان منسكرا لاستحقاقه والقول للمذموم مع الميمن ولان العتق حادث والحوادث تضاف
 الى اقرب الاوقات للتيقن بها فكان الظاهر شاهد الورثة فيكون القول قولهم مع الميمن فلا شيء للموصى له الا ان يفضل
 من الثلث شيء من قيمة العبد فانه لا مزاحم له فيه فيسلم له ذلك أو تقوم له البينة ان العتق وقع في الهبة فيكون له جميع
 العبد لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة والموصى له خصم بالاجماع الا أنه ثبت حقه فكذا العبد ما عند أي حنيفة
 فظاهر لان العتق حق العبد على ما عرف من مذهبه فيكون خصم فيه لا ثبات حقه وأما عندهما فلان العتق فيه حق
 العبد وان كان حقه بعد فيكون بذلك خصمها وهو نظير حد القذف فانه حق الله تعالى وفيه حق العبد فيكون خصمها
 بذلك وكذا الصرقة المحذوفها حق الله تعالى باسترداد المال حق العبد فلا بد من خصومه حتى يقطع السارق كذا في
 السارح هنا اذا كان الموصى له غير العبد ولو كان هو العبد قال في الاصل مات وترك عبدا وورثة صغيرا وترك دينما
 على رجل فاقام العبد ببينة ان مولاه اعتقه وأوصى اليه ومن علمه الذين حاضرنا وشهادة جائرة ويقضى بالعتق وبالموصى
 للعبد وينبغي في قياس قول أي حنيفة ان لا تقبل شهادتهما في العتق وان كانت الورثة كبارا وأقام العبد ببينة على ذلك
 والشهادة جائرة ويقضى بالعتق وبالموصى يا هذا على خلاف رواية الاصل وفي نوادر ابراهيم عن محمد بن رجل مات ورجل علمه
 دين وأوصى بثلاث ماله أو بغيرهم سماه لرجل فاخذها الموصى له ثم جاء الغريم والورثة شهودا وغيب وقدم الموصى له الى
 القاضي والموصى له لا يكون خصم للغريم هذا اذا حصلت الوصية له بقدر الثلث واذا حصلت الوصية بمساردا على
 الثلث الى جميع المال وصحة الوصية بان لم يكن للميت وارث فالموصى له خصم الغريم في هذه الحالة ويعتبر الموصى
 له في هذه الحالة بالوارث قال محمد بن درجته الله في الجامع رجل هلك وترك ثلاثة آلاف درهم وأقام وارثا واحدا فاقام
 رجل البينة ان الميت أوصى له بثلاث ماله وجد الوارث ذلك قضى القاضي له بالثلث وأعطاه بذلك وهو ألف درهم
 ثم جاء رجل وأقام البينة ان الميت أوصى له بثلاث ماله وأحضر الموصى له الى القاضي فالتقاضي بحقه له خصمها ويا مره
 ان يدفع نصف ما في يده الى الثاني فان قضى القاضي على الاول بنصف الثلث ولم يكن عنده شيء بان هلك الثلث في
 يده أو استهلكه وهو فقير والوارث لم يكلف الثاني اعادة البينة وكان للموصى له . . . في ان يشارك الوارث فيما في
 يده ويأخذ خمس ما في يد الوارث ولو كان الموصى له هو الغائب فاحضر الثاني الوارث الى القاضي قضى على الاول وان
 كان القاضي قضى بوصية الاول ولم يدفع اليه شيئا حتى خاصمه الثاني والوارث غائب وان خاصمه الى ذلك القاضي بعينه
 جعل خصمها وان خاصمه الى قاض آخر لم يجعله خصمها ولو كان الموصى له الاول هو الغائب والوارث حاضر لم يدفع
 المال الى الاول فالوارث خصم للموصى له الثاني وهذا كله اذا أقر الموصى له الاول بان كان المال الذي في يده بحكم
 الوصية أو كان ذلك معلوم للقاضي فاذا لم يكن شيء من ذلك فقال الاول هو مالي ورثته عن أبي الميت وما أوصى لي بشيء
 وما أخذت من ماله شيئا فانه يكون خصمها للموصى له الثاني بمنزلة ما لو ادعى رجل عبدا في يد رجل انه اشتراه من فلان
 بكذا وقال ذواليد هو عبدي ورثته عن أبي يكون خصمها ويقضى عليه للمدعي كذا هنا وان قال هذا المال عندي وديعة
 لنفس الان الميت الذي يدعى الوصية من جهته أو قال غصبته منه فهو خصم الا ان يقيم بينة على ما قال قال رجل أقام بينة
 على وارث ميت ان الميت أوصى بهذه الجارية بعينها وهي ثلث ماله وقضى القاضي بذلك ودفعها اليه وغاب الوارث ثم
 أقام الآخر البينة على الموصى له ان الميت أوصى له بهذه الجارية فادعى القاضي بكل الجارية للثاني وان لم يذكروا
 رجوعا قضى بنصفها للثاني للزوجة والمساواة ويكون هذا قضاء على الوارث غاب أو حضر حتى ان الموصى له الاول لو أبطل
 حقه كان كل الجارية للثاني وان غاب الموصى له وحضر الوارث لم ينصب الوارث خصمها للموصى له الا آخر خاصمه الى
 القاضي الاول أو الى غيره فان كان القاضي قضى للاول بالجارية فلم يدفعها اليه حتى خاصم الثاني الوارث فان خاصمه

المفقودين هذا في حين من سجدوا في سجادة الموتى ربحه الله في شيء لا يعلم الا الله
 فساد الورثة وكان الغدا من امر لهم منهم ما بين الترميز وجازت الوصية من العبد ظهر عن الجناية فله ان كان له من
 هذا اذا كان خطأ أو ولي الجناية فله ان كان له ولبيان والفعل عند نعماء العبد ما احتار ان العبد قال في المذموم فلو
 عقابه ولي المقول في العبد وهو عبيد قيمته عشرة آلاف وأوصى بثلث ماله فاختر، ولي الجناية اخذ العبد كان
 له سدس العبد وسدسه للموصي له بالثلث وأربعة أسداسه لورثته عند أبي حنيفة وإن اختار لنفسه احدى خمسة
 أسداس الدية وأخذ صاحب الثلث سدس الدية من الورثة لأن عنده الموصى له بالثلث يساوي الموصى له بالجميع لأن
 الموصى له بالثلث لا يضرب بالزيادة فصار الثلث على سهمين وصار الجميع على خمسة ولولي ثلث سدس العبد ويدفع خمسة
 أسداس الى الورثة ثم الموصى له بالثلث يأخذ جميع ما بقي من الثلث من يد الورثة وذلك سدس الكل وبقي للورثة سدس
 العبد ومتى كانت الدية والقسمه سواء لا يختلف الجواب بين الدفع والنقص وان كانت فيه ثمة العبد درهم فيكم الدفع
 كذلك وان فسد احدى ثلثه بثلث الدية يأخذ الموصى له من ذلك ثلثي النصف من ثلث الدية والعاقبة للورثة وعلى
 قولهما ان مولى العبد يضرب في الثلث بجميع العبد وصاحب الثلث يضرب بالثلث فيقسم ثلث المال على أربعة
 لمولى العبد ثلثة أرباع الثلث ويدفع الباقي الى الورثة فيأخذ صاحب الثلثين من الورثة ربع الثلث فيجوز
 الجواب على قولهما على مقتضى هذا ولو كانت قيمته خمسة آلاف فيكم الدفع لا يختلف فإن فسد احدى خمسة أسباعه
 بخمسة أسباع الدية سهم من ذلك لصاحب الثلث وأربعة للورثة ونحوه يحيط ولو قتل خطأ ولمقتول وليان قال
 ولو دفع العبد بالجناية لاحد الوليين ثم مات العبد قال في المذموم ولو قتل عبد لرجل رجل خطأ ولمقتول وليان فدفعت نصفه
 أحدهما والاخر غائب ثم مات العبد ولا مال له غير فان المولى الغائب يرجع على الغائب بربع قيمة العبد لأن
 نصف العبد الجاني مات وأخذ بدل لان النصف الذي بقضه الحاضر مضمون عليه وان بقضه لا يستبداء بعض ضمان
 فقدوات نصف المقبوض عن خلاف وهو القيمة وفات النصف الذي غير مقبوض بل لا يختلف ان العبد في مولى الجاني
 أمانة وليس بمضمون فيرجع الغائب بنصف قيمته ما هو مضمون على القاض وهو ربع قيمة الكل ولو كان بدا نصفه
 منه بنفس الدية ثم مات العبد وحضر الغائب وأنها بقضه ضمان نصفه نصفين ويرجعان على مولى العبد بنصف الدية
 أيضا فيكون بينهما نصفين ولو فدى من أحدهما ثم قتل العبد وأخذ السدس قيمته دفع نصف القيمة الى الغائب لأن
 اختيار الفداء في حق أحدهما لا يكون اختيار الفداء في حق الآخر مادام قائما لانه لا ضرر على الآخر في ذلك
 فانه لو اختار الدفع اليهما كان يصل اليه نصف العبد وهذا العبد قائم معنى لقيام بدله وهو القيمة لان البدل قائم
 مقام المبدل معنى واعتبارا فيدفع البدل الى الغائب لانه بدل حقه ولا يترجعان وان كان دفع القيمة الى الغائب فهو
 كدفع نصف العبد اليه ولو دفع اليه نصف العبد لا يترجعان فكذا اذا دفعه معنى واعتبارا قبل المراءى بنصف القيمة
 نصف الدية ومن أهما بنا من قال اختيار الفداء للحاضر لا يكون اختيار الدية في حق الغائب عند أبي حنيفة لأن
 أحد الورثة لا ينتصب خصما عن الباقي فتكون المسئلة الثانية على قول أبي حنيفة والاولى على قولهما ولو دفع
 نصفه الى أحدهما واختار الفداء من الآخر وهو عسر لا يقدر على شيء فانه يرجع على أخيه بربع العبد وان كان
 مستهلكا بربع القيمة وقال في الاصل بربع الدية وهو محمول على ان القيمة مثل الدية فهذا قولهما وفي قول أبي حنيفة
 لا يرجع على الآخر بربع القيمة لكن يتبع مولى العبد بنصف الدية متى أقر لان عنده اختيار الفداء من
 المغلس لا يصح لما في كتاب الديات قال رحمه الله في بثلثة لزيد وترك عبد افادعي زيد عتقه في حقه والوارث في
 مرضه فالقول لا وارث ولا شيء لزيد الا ان يفضل من ثلثه شيء او يبرهن على دعواه كما اذا وصى بثلث ماله لزيد وله
 عبد واقر الموصى له والوارث ان الميت اعتقه هذا العبد فقال الموصى له اعتقه في الحقة وقال الوارث اعتقه في
 المرض فالقول قول الوارث ولا شيء للموصى له الا ان يفضل من الثلث شيء او تقوم اليه ان العتق كان في الحقة لان

ابن آخر تسليم القاسي زمانا وادانوا وادانوا لم يحسن وارت آخر دفع المال كله اليه ثم قال في الكتاب ادا تلوم
 انما زى زمانا ولم يسلح لليت ابن آخر امر القاسي الذي فسد له المال أن يدفع المال كله الى المدعي وياه - ثم كفيلا
 مدونا اليه كفيلا ثمة لا يدفع المال بطر الاثائب لموازأي يكون لليت ابن آخر فن مساحمان قال هذا قولهما
 ما على قول أي حقيقه لا يحد كفيلا وقال بعض المشايخ لا بل هذا على الاتفاق فان جاء وارت آخر فلا ضمان على
 لدى قلة المال في الوجوه كلها ولكن الصمان على الغايض وكيفية ولو كان الذي حضر ادعي ان الله على صاحب المال
 لم يدرهم دين وياه ما فسدوه الذي قبله المال في ذلك لم يلفظ القاضى الى ذلك ولم يجعل بينهما حصومة حتى
 حضر الوارث في الوجوه الاربعه وهذا اذا ذكر المدعي أن لليت وارثا وقال لا أدري له وارثا أم لا لان أقر الذي قبله
 المال والمدعي انه ليس له وارث فالقاضي يسلم ويؤنى زمانا ثم ادا تلوم زمانا ولم يظهر له وارث فالقاضي لا يدفع المال
 المقر ولكن يصيب لنصيب الميت وصمما اليه حتى يبال الميت على الناس ويوفى ما على الميت للناس وادان صاحب
 مر المدعي ناقلة الميتة على الوصى فان اقام الدفعة على هذا الوصى يا امر القاسي الوصى بان يدفع دقته اليه وادان
 ثم جاء صاحب المال حيا والمال مستهلك عند المعزاه كان الجواب في الوجوه كلها الاربعه الوديعه والدين والنهيب
 لا يضاء كذا في الفصل الاول ولولم يجئ صاحب المال حيا لكن حضر وارثه ووجد الدين لم يفت الى محوده
 كان دماء القاضى ماضيا ولا يكلف المدعي المدين اقامه اليه على الوارث وقال في الجامع الصخر برج حل له رديعة
 عصب او دين عليه فجاء رجل واقام اليه أن صاحب المال قد توفي وهذا المدعي أخوه لا يسه وأمه ووارثه لا وارث له
 به والذي قبله المال حيا لم يقر بالمال من ذكر لساواها المدعي عليه حصم له وادان قاضي القاضى له بالمال كله
 بضم ثم جاء صاحب المال حيا وقد ملك في يد الغايض فان كان الذي عنده فاصب فاصب المالك فاصب وان شاء ضمن
 شهود وان شاء ضمن الغايض وان شاء ضمن الاخ فالأختان نصيب الغايض كان الغايض بالحمار وان شاء ضمن
 فهو وورجوه على الاخ وان شاء ضمن الاخ لا يرجع على أحد ولا يرجع على الشهود وان كان الذي عليه المال
 يدو طاف لا ضمان لصاحب المال على الشهود فادان أخذ صاحب المال الدين من العرم كان الغريم بالحمار وان شاء ضمن
 شاهدين أو ضمن الاخ فان ضمن الشهود يرجع على الاخ وان ضمن الاخ لا يرجع على الشهود ولولم يات صاحب المال
 باقلا ينفق مونه كالميتات الشهود فارجح ل واقام بسة الى ابن الميت قضي القاضى بذلك فلا ضمان على الدافع في
 جوه كلها ولكن الابن مخير ان شاء ضمن الشهود وان شاء ضمن الاخ وان ضمن الاخ لا يرجع على الشهود وان ضمن
 فهو وورجوه على الاخ ولولم يعم الثاني بسة انه ابن الميت لكن اقام بسة له أو الميت لا يسه وأمه ووارثه قضي
 ناضى بسة ويقضى القاضى له بنصف ما قبض الاول من الميراث ولا ضمان على الذي قبله المال في الصور كلها ولا
 بان على الشهود هنا قال رحمه الله ولو ادعي رجل دينا والعبد عنقا وصددهما الوارث سعى في قيمته وتدفع الى
 ريم - وهذا عند أي حقيقه ولا يعنى ولا يسه في شئ لان الدين والعق في الهبة طهرهما معا بتصديق الوارث في
 لام واحد فصار كأنهما واحد أو ثبت ذلك بالبيعة والعق في الهبة لا يوجب السعاية وان كان على المعتق دين
 أن الاقرار بالدين أقوى من الاقرار بالعتق ولهذا يعتبر اقراره بالدين من جبرع المال وبالعق من الثالث والا قوى
 فع الادنى فصار كقرار المورث نفسه ما ادعي عليه رجل دينا وعبد عتقا في صحته فقال في مرضه صدقما فانه يعنى
 بدو يسه في قيمته فكذا هذا وفضية الدفع أن يبطل العتق في المرض أصلا الا انه بعد وقوعه لا يحتمل البطلان
 دفع من حيث المعنى بإيجاب السعاية عليه ولان الدين أسبق فانه لا مانع له من الاستناد بسة تد الى حالة الهبة ولا
 ان استناد العتق الى تلك الحالة لان الدين يمنع العتق في حال المرض مجانا فتجب السعاية وعلى هذا الخلاف اذا مات
 لك ألف درهم فقال رجل لي على الميت ألف درهم دين وقال آخر هذا الالف كان لي عنده وديعة فعنده الوديعة
 رى وعندهما سواء كذا في الهداية وقال في النهاية ذكر نفي الاسلام والكيساني الوديعة أقوى عندهما لا عنده عكس

[illegible]

قسم على أربعة أسهم وفي فتاوى أبي الليث إذا قال أخر جوا من مالي عشرين ألفا أعطوا فلانا كذا وفلانا كذا حتى بلغ
أحد عشر ألفا ثم قال وبالمباقي للفقراء ثم مات فاذا نلت ماله تسعة آلاف درهم والورثة لم يحجزوا به ينقسمون وصية كل
واحد منهم تسعة أجزاء من عشرين جزءا وبطل من وصية كل واحد منهم أحد عشر جزءا من عشرين جزءا أو يجعل قوله
وبالمباقي للفقراء بعد ما سمي عشرين ألفا وذلك لكل واحد من ذلك نصيبها حتى بلغ أحد عشر ألفا فإنه قال أعطوا
ثلث مالي لفلان كذا حتى بلغ أحد عشر ألفا ثم قال وأعطوا الباقي للفقراء فاذا بلغ ماله تسعة آلاف أو أكثر إلى أحد
عشر ألفا لا شيء للفقراء ويعطى كل واحد من أصحاب الوصايا حصته كاملة إن كان الثلث أحد عشر ألفا ثم يعطى كل
واحد منهم تسعة أجزاء من أحد عشر جزءا من وصيته وبطل سهمان من أحد عشر وفي الوقفات للمناطفي
الواجبات في الوصايا على أربع مراتب ما أوجبه الله تعالى أبدا كالزكاة والحج والثاني ما أوجبه على العبد بسبب من
جهته ككفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة القتل والثالث ما أوجبه على نفسه من غير ثبوته عليه بالنذر كقوله على
صدقة أو عتق وما أشبهه والرابع التطوع كقوله تصدقوا عني بعد وفاتي وقد اختلف الرواية في الحج مع الزكاة
فمن أي حنفية في المجرى أنه تقدم حجة الاسلام وإن أخر الحج عن الزكاة في الوصية لفظا وفي نوادر ابن رستم إذا وصى
بالزكاة والحج والفرض يبدأ بما بدأ به الميت فعلى هذا الترتيب الذي بيناه يجب أيضا ما رتبته إذا لم يف ثلث
ماله بذلك كله قال رحمه الله **وإن تساوت في القوة بدئ بما بدأ به** لأن الظاهر من حال المريض ببدأ بما هو
الأهم عنده والثابت بالظاهر كالنائب فصار كانه نص على تقديمه باعتبار حاله فتقدم الزكاة على الحج لتعلق حق العبد
بها وعن أبي يوسف أن الحج يقدم وهو قول محمد ومما يقيدهما أن على الكفارة رجاءها علمها لأنه جاء الوعد بفهم ما لم
يات في غيره ما قال الله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم
الآية وقال تعالى فمكروى بها جباههم وجنوبهم وقال تعالى ومن كفر فإن الله غني عن العالمين مكان قوله ومن
ترك الحج إلى غير ذلك من النصوص والأخبار الواردة فيهما وكذا ما ورد نص بوعيد فيه يقدم وما ليس بواجب قدم منه
ما قدمه الموصي لما بيننا وقد تقدم أن الوصايا إذا اجتمعت لا يقدم البعض على البعض الا لعتق ولها بأية على ما بيننا
من قبل ولا معتبر بالتقديم ولا بالتأخير ما لم ينص عليه ولهذا الوصى بجماعة على التعاقب يستوون في الاستحقاق ولا
يقدم أحد على أحد غير أن المستحق إذا اتحد لم يف الثلث بالوصايا كلها يقدم الأهم فالأهم باعتبار أن الموصي يبدأ
بالأهم عادة فيكون ذلك كالتنصيص عليه لأن من عليه قضاء من صلاة أو حج أو صوم لا يشتغل بالنفل من ذلك الجفيس
ويترك القضاء عادة ولو فعل ذلك نسب إلى الخيف وقد منالو كان معها وصية لا دمي قال رحمه الله **وهو بحجة الاسلام**
أجروا عنه رجلا من بلده يحج عنه راكبا لأنه وجب عليه أن يحج من بلده فيجب عليه الإحجاج كما وجب لأن الوصية
لأداء ما هو الواجب عليه وإنما اشترط أن يكون راكبا لأنه لا يلزمه أن يحج ماشيا فوجب عليه الإحجاج على الوجه الذي
لزمه وفي النوازل وقال نصير رجل مات وأوصى بأن يحج عنه فحج عنه ابنه ثم مات في الطريق قال إن لم يكن له وارث
غيره فإنه يحج عن الميت من وطنه ويغرم الوارث ما أنفق في الطريق وقال محمد بن سلمة الذي يحج عن الميت لا يتعدى
من مال الميت ولا يتحجج ولا يشتري منه ماء لبيتوضأ أو يغتسل من الجنابة ولا بأس بأن يشتري ما يغسل به ثيابه ويدفنه
ورأسه من الوسخ ولم يتعرض المؤلف للوصية بالصدقة ونحن نذكر ذلك تنبيها للنائدة وهذا يشتمل على أقسام الأول
إذا أوصى بالتصدق بشيء في تصدق بغيره مثل ابن مقاتل عن أوصى أن يتصدق عنه بالف درهم فتصدق عنه
بالخطة أو على عكسه قال يجوز قال الفقيه معناه أنه أوصى أن يتصدق عنه بالف درهم خبطة ولكن سقط ذلك عن
السؤال فقبيل له أن كانت الخطة موجودة فاعطى قيمته دراهم قال أرجو أن يجوز وفي النوازل وبه نأخذ وفي
الظهيرية رجل قال تصدقوا بثلث مالي وورثته فقراء فان كانوا كبارا كلهم جاز بعضهم لبعض جاز للموصي أن يعطيهم
... ..

كرى بهما سبيلان رار مورت فمسنان ارار بالدين ثبات في مده ربانية ثم وى عيين بكون صاحبها
 الى الموت حبيبهم وترار ثبات بلدين تناول من القتل كما تقرر ربنا فديعاً ثم وى عيين وصاحب الكافي ضعف
 صاه اذ كره صاحب الهداية وجعل الاسحج خلافه وفي القصة وى سئل أبو القاسم عمن وى الى رجل قتال اذ أدرك
 بى واعتق عبدى هذا واعطه ما تى درهم والعبد معه وهو فى الحبس فرغنى العبد أن يعتق فى الحال ولا يطلب منه
 شيئاً قال لا يجوز اعتق العبد قبل الوقت الذى أقربه لوصى وسئل أبو بكر عن أوصى يعتق عبده وأوصى له بصدقة
 للعبد متاع وكسوة من سيد وهبة وهبها لغير المولى قال لا يكون للعبد من ذلك المتاع الا ما يورثه عورته قال رحمه
 الله يجوز بعتق الله فدمت الفرائض وان آخرها كالجواز كذو الكفارات بحال ان الفرض أهم من النفل والظاهر
 نه البداية بالاهم قال فى الاصل اذا اجتمعت الوصايا وان كان ثبات المال يوفى بالكل أو أجازت الورثة الوصايا بأسرها
 فذت الوصايا بأسرها وان لم تجز الورثة الوصايا كان الوصايا كلها للعباد يقدم الافوى والا قوى والذى عباداً به
 كاسيا فى القول التى بعد ها فان كان فى الوصايا اعتق قدم على غيره وان استوت فى القود فانهم يتخاصون فيها بان
 ضرب بقدر حقه فى الثلث وقد تقدم وان كانت الوصايا كلها لله تعالى ان كانت النوافل كلها لعينا بان أوصى ان
 تصدق بمائة على فقير بعينه وأوصى بان يعتق نسمة بعينه تطوعاً فانهما يتخاصمان ولا يبدأ بمائة الميت وان
 كان صاحب النسمة لا يبيع النسمة بما يخصها أو ماتت النسمة فى يد صاحبها حتى وقع الهجز عن تنفيذ الوصية فانه
 كحل وصية الموصى له بالمائة لان صحة الوصية للعبد صحت ثم بطلت لانها تعتبر بالاطلاق بوقوع اليأس عن تنفيذ
 الوصية للعبد واما اذا كانت الوصايا كلها فرائض وقد استوت فى الوكالة ولبس معها وصية للعين بان أوصى بأداء الزكاة
 وصحة الاسلام وبان يعتق عنه عبد عن كفارة عمن فان على قول الفقيه أى بكر البخنى يبدأ بمائة الميت بخلاف
 ما لو أوصى باعتق فى كفارة فطر فانه يبدأ بكفارة الفطر أو القتل وان آخرها الميت وقد روى أبو يوسف فى الامالى عن أى
 حنيفة والحسن بن زباد عن أى حنيفة انه يبدأ بالج ثم بالز كاذم بالعق عن كفارة العين سواء بدأ بالج أو آخر وفى
 الكافي وروى عن أى يوسف انه يقدم عليه الزكاة بكل حال ثم يقدم الج عن الكفارات وكفارة الظهار والقتل
 والعين مقدم على صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية وعلى هذا القياس يقدم بعض الواجبات كالنذر
 يقدم على الاضحية وما ليس بواجب يقدم منه ما قدمه الموصى وان أوصى باعتق فى كفارة قتل أو كفارة عمن أو ظهار يبدأ
 بكفارة القتل وان آخرها الميت وان كانت الكفارة كفارة العين ساوت كفارة القتل فى القوة والوكالة بخلاف ما اذا
 أوصى باعتق فى كفارة عمن وبالعق فى كفارة ظهار وكفارة جزاء الصيد وكفارة الخلف فى الاذى فانه يبدأ بما
 بدأ به الميت وروى القاضى الامام المجلل فى شرح مختصر الطحاوى عن أصحابنا انه يبدأ بالزكاة ثم بالج ثم بالعق عن
 الكفارة هذا كله اذا لم يكن مع الفرائض نفل فان كان النفل بغير العين بان أوصى بان يبيع عنه حجة الاسلام ويعتق
 عنه نسمة لا بعينها تطوعاً والفرض أولى وان آخر الميت وهذا استحسان والقياس ان يبدأ بالنفل اذا كان الميت
 يبدأ بالنفل فاما اذا كان مع الفرائض عمن بان أوصى بحجة الاسلام وبان يعتق عنه معين يتخاصمان سواء بدأ
 بالعق أو آخره هذه مجلة ما أورده الشيخ الامام المعروف بخوارزمي زاده ذكر الشيخ الامام الزاهد أحمد الطوافى فى شرحه
 ويسن أن بعد الفرائض تقدم الكفارة على النذور وفى الذخيرة تقدم كفارة القتل على غيرها من الكفارات
 وعلى النذور وتقدم النذور على الاضحية وصدقة الفطر وتقدم صدقة الفطر على الاضحية لانها واجبة بالاتفاق
 وان كان مع الفرض وصية بعق ونفل لبس بمعين بان أوصى لرجل بمائة درهم وأوصى باعتق نسمة لا بعينها فانه يجب
 التوزيع والمخاصمة لتظهر حجة المعين فاذا ظهر حجة المعين من الثلث خرج المعين عن الوسط ببقية هذا فرض ونفل
 وليس بعين فبقدم الفرض فان بقى بعد الفرض شئ ولا يؤخذ بذلك نسمة قالوا يصرف الى الموصى له بالعين وفى
 فتاوى الخلاصة فان كان مع شئ من هذه الوصايا حق الله فنحو ان يقول ثلث مالى فى الجواز كذو الكفارة ولن يرد

موضع آخر فان كان أقرب من بلده الى مكة ضمنوا النفقة وان كان أبعد لا ضمنوا عليهم لانهم في الاول لم يحصلوا مقصوده
بصفة الكمال والاطلاق يقتضي ذلك وفي الثاني حصلوا مقصوده وزيادة وهذا عند أي حنيفة وقال لا يخرج عنه من
حيث مات استحسانا لان سفره بنية الحج وقمع قرية وسقط فرض من قطع المسافة بتدبره وقد وقع أمر على الله ومن يخرج
من بيته مهاجرا الى مكة ولم ينقطع سفره بموته بل كتب له حج مبرور فبذلك من ذلك المكان كان له من أصل ذلك المكان
بخلاف ما اذا خرج من بيته للتجارة لان سفره لم يقع قرية فجميع عند من يأتى ولا في حنيفة ان الوصية تنصرف الى الحج من بلده
لانه الواجب عليه على ما قرأناه وعمله قد انقطع بالموت لقوله عليه الصلاة والسلام كل عمل ابن آدم ينقطع بموته الا ثلاث
الحديث والمراد بالثلاث في حق أحكام الآخرة من الثواب وهذا الخلاف فيمن له وطن وأهل من لا وطن له فيخرج
عنه من حيث مات بالاجماع لانه لو حج بنفسه انما كان يتجهز من حيث هو فكذا اذا حج غيره لان وطنه حيث حل قال
رحمه الله **والحاج عن غيره مثله** أي المأمور بالحج عن الغير فيجوز عنه فسات في الطريق في حكمه حكم الحاج عن نفسه
اذا مات في الطريق حتى يصح عنه كما ينما من وطنه عند أي حنيفة وعند من مات من حيث مات الاول بقوله قد ذكرناه في كتاب
الحج والله أعلم

باب الوصية لأقارب وغيرهم

قال في العناية انما آخر هذا الباب عما تقدم لان في هذا الباب ذكر أحكام الوصية تقوم بمخبرين وفيما تقدم ذكر
أحكامها على وجه العموم والتخصيص ابدأ بتناول العموم وقوله جيرانه كان في الكلام أن يقدم ذكر الوصية لأقارب
نظرا الى ما في الترجمة ويجوز أن يقال الواو لا تدل على الترتيب وان يقال تقدم ذكر الجيران للاهتمام بهم قال رحمه الله
جيرانه ملاصقوه أي يعني لو أوصى الى جيرانه يصرف ذلك للملاصقين بمقداره وهذا عند أي حنيفة وهو القياس لانه
ما خوذ من المجاورة وهي الملاصقة ولهذا جعل قوله عليه الصلاة والسلام الجار أحق بشقمة حتى لا يستحق الشفعة غير
الملاصق بالمجاورة ولانه لما عذر صرفه الى الجميع صرف الى الله ألا ترى انه يدخل فيه جار الحلة وجار الأرض وجار القرية
فوجب صرفه الى أخص الخصوص وهو الملاصق في الاستحسان وفي قوله ما جارا الرجل هو من يسكن محله
ويجمعهم مسجد المحلة لان الكل يسعون جارا عرفا وشريفا قال عليه الصلاة والسلام لا صلاة لجار المسجد الا في
المسجد ففهم بكل من مع النداء ولان المقصود بالوصية الجيران برؤسهم والاحسان اليهم واستحسانه في نظام الملاصقين
وغيرهم الا انه لا بد من الاختلاف ليتحقق منهم معنى الاسم والاختلاف عند اتحاد المصداق قال السافعي رحمه الله
الجار اثنى أربعين دارا من كل جانب لقوله عليه الصلاة والسلام حق الجار أربعون دارا هكذا وهكذا اقل هذا ضعيف
عند أهل النقل فلا يصح الاحتجاج به ويستوي فيه الجار الساكن والمساكن والذكي والاني والمسلم والذمي لان الاسم
يتناول الكل ويدخل فيه العبد الساكن عنده لان مطلق هذا يتناول ولا يدخل عندهما لان الوصية له وصية
لمولاه وهو ليس بجار بخلاف المكاتب لان استحقاق ما في يده للاختصاص به ثبت له ولا يملكه المولى الا بالتكليف منه
ألا ترى أنه يجوز له أخذ مال كاهن وان كان مولاه غنيا بخلاف القن والمديبر وأم الولد فالارملة تدخل لان سكناها مضاف
اليها ولا تدخل التي لها بهل لان سكناها غير مضاف اليها انما هي تباع فلم تكن جارا حقيقة وفي المنتقى ولو أوصى
بثلث ماله لجيرانه فان كانوا ي حصون يقسم على أغنيائهم وفقرائهم ولذلك لو قال لاهل محلة كذا أو لاهل مسجد كذا
لانه ليس في اللفظ ما يدل على التخصيص قال محمد رحمه الله رجل أوصى بمائة درهم لرجل من جيرانه ثم أوصى لجيرانه
بمائة ينظر فيما أوصى لهذا وفيما يصيبه مع الجيران فمدخل الأقل في الأكثر لان المائة اذا كانت أكثر فانه يستحقها
باسم الجيرة وقد أثره الموصى بتعين المائة فلا يستحق شيئا آخر اذا كان نصيبه مع الجيران أكثر يكون رجوعا عما سمي
له وشتر كاله مع الجيران كله ولو أوصى بثلث ماله لجوارى مكة فان الوصية جائزة فان كانوا لا ي حصون صرف الى أهل
الحاجة منهم وان كانوا ي حصون قسمت على رؤسهم واختلغوا في تفسير الاحصاء وتقديره على قول أبي يوسف لا ي حصون
الا بكتاب وحساب فانهم لا ي حصون وقال محمد ان كانوا أكثر من المائة لا ي حصون وان كانوا أقل ي حصون وقيل الامر

[illegible]

[illegible]

الكلام ليس من كتب علم يعني في العرف ولا يسمي الى الفهم فلا يدخل تحت كتب العلم فعلى قياس هذه المسئلة
 لا يدخل في الوصية المتكاملة وانما اوصى بثلاث ماله على فقراء طلبه العلم من اصحاب الحديث الذين يخلفون الى
 مدرسة هندية في كورة كذا فالتعلم للفقراء لا يكون وانما من جملة اصحاب الحديث لا يتناول شفعوى المذهب ويتناول
 من يقرأ الاحاديث ويصحح ويكون في طلب ذلك سواء كان شفعوى المذهب او حنفى المذهب او غير ذلك ومن كان
 شفعوى المذهب الا انه لا يقرأ الاحاديث ولا يسمع ولا يكون في طلب ذلك لا يتناوله امم اصحاب الاحاديث قال في
 الهبط ولو اوصى لثني فلان وان كانوا لا يجهلون فالوصية باطلة لانها تجزأ عن تنفيذ هذه الوصية لانه لا يمكنه
 تنفيذها الا لكل لانهم لا يجهلون فبطالت الوصية كالمال اوصى لواحد من عرض الناس بخلاف مال اوصى للفقراء لان
 الوصية للفقراء وقعت لله تعالى والفقراء صاروا لهؤلاء لا يرتد بدهم وجازى فيها الى الواحد منهم عند أبي يوسف
 لانه واحد سمعوا يوم فوكت الوصية له بخلاف الوصية لثني فلان لانها تناولت الاغنياء كما تناولت الفقراء فيقع
 للثني والله تعالى حتى ترتد بده ولو اوصى لثني فلان وهم لا يجهلون وان كانوا فقراء جازت الوصية لانها وقعت لله
 تعالى وان كانوا اغنياء لا يجوز لانها وقعت للعباد وقد تعددت تنفيذها ثم لا يخلو اما ان كان فلان ابا قبيصة او فلان
 اب ارجس فان كان فلان ابا قبيصة وهم ذكور وانثا فالثالث بينهم بالسوية ان كانوا يجهلون لان النساء اذا اختلطن
 بالرجال يدخلن في خطاب الرجال قال الله تعالى فيهم ذكور وانثا فالثالث بينهم بالسوية ان كانوا يجهلون لان النساء اذا اختلطن
 وقوله تعالى فان كان له اخوة فلا له مال من ثمنه تناول الذكور والاناث فان كن اثنا خالصا لم يذكره في الكتاب
 وقالوا على قياس تعادل محمد له هذه المسئلة يكون الثلث لهن لانه ذكور قال يحسن ان يقال هذه المرأة من بني فلان اذا
 كان فلان ابا اوجسد وله اولاد بنات فلا شيء لهن وان كانوا ذكور او بنات فالثلث للذكور خاصة عند أبي حنيفة
 وعندهم مال الذكور والاناث وذكور في بعض النسخ قول أبي يوسف سمع أبي حنيفة وهو الاصح وعند محمد يدخل الاناث
 لحمدان الاناث متى احتلطن بالذكور يتبعن الذكور وينقلب الذكور عن الاناث فانه يقال بنو آدم وبنو هاشم وبنو قيس
 وانه يتناول الذكور والاناث ولهذا اوصى لاخته فلان دخل الاخوة والاخوات ثمن الوصية لمسا ذكرانهن الا يتلها
 ان حقيقة هذا اللفظ يطلق على الذكور خاصة وانما يطلق على الذكور والاناث حالة الاختلاط بحجاز والعمل بالحقيقة
 واجب ما أمكن مع ان في استعمال هذا المجاز اشتراكا لان فلانا اذا كان ابا اوجسد فكما يذكر اسم الاب ويراد به الذكور
 والاناث يذكر ويراد به الذكور خاصة دون الاناث لانه قد تمخضوا اولاده عن الاناث واطلاق هذا الاسم على الذكور
 خاصة حقيقة مستعملة وعلى الاناث خاصة مجاز غير مستعمل بحالة الاختلاط ووقع السك في دخول الاناث تحت الوصية
 فلا يدخل بالثلاث بخلاف مال اوصى لثني فلان لان المقصود ليس هو الاعيان والاشخاص وانما المقصود مجرد الاسباب
 والوصية للاخوة على هذا الخلاف تكون وصية للاخوة دون الاخوات عندهما لان اسم الاخوة لا يتناول الاخوات
 بحقيقة بل مجازا ولهذا قال الله تعالى فان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك كمنل حظ الاثنيين فقد غسر الاخوة بالرجال
 والنساء ولو تناول اسم الاخوة الاخوات لم يتحقق الى هذا التفصيل ولو وجد في الوصية مثل هذا التفصيل بان قال باخوة
 فلان رجالا ونساء دخلت الاخوات فيه وليس لولد الولد شيء وان كانوا مع ولد الصاب وان لم يكن لفلان ولد صلب
 فالوصية لابن ابنه دون بنات ابنه لان ولد الابن يسمى ولدا لانه ناقص في الاضافة والنسب اليه لانه يضاف اليه
 بواسطة والناقص لا يدخل تحت مطلق اسم المضاف كالولد البنات فعند الاطلاق يحتمل على ولد الصاب لانه أحق
 بهذا الاسم فان تعدد رجاله على الحقيقة جل على المجاز فخر بالجواز لان ابن الابن قائم مقام ابن الصاب حال عدم الصاب
 في الميراث حيا واستحقاقا ومقتضا اعتبار نقصان الاضافة اليه شرعا فكذلك الوصية لانها اخت الميراث ولو اوصى لثني
 فلان بالثلاث ولم يكن لفلان بنون يوم الوصية فهو وليه الذين حدثوا قبل موت الموصي لان الوصية تخليق من الموصي
 للموصي له بعد الموت فيعتبر وجود الموصي له وقت موت الموصي ولهذا تحت الوصية بثلاث ماله وان لم يكن له مال عند

إذا كان فلان أباً لأم ولد فلان المذكور وإنما لا يقال فلان أباً لأم ولد فلان المذكور
 لأنك وقال محمد بن يوسف بن أبي حنيفة في قوله فلان أباً لأم ولد فلان المذكور
 بن أبي حنيفة مثل قول محمد بن أبي حنيفة في قوله فلان أباً لأم ولد فلان المذكور
 يوسف بن حنيفة السهمي قوله الأول وكان محمد بن أبي حنيفة يقول كان أولاداً خرافاً في هذه المسئلة فقول قوله أنه أول
 يماس وقوله الآخر استحقاقاً بأن لم يكن لفلان أولاداً صليبة وكان له أولاد أولادهم لا يدخلون تحت الوصية يدخلون
 كلهم وإن كان له أولاد بنات فأنهم لا يدخلون تحت الوصية وإن كانوا كوراً كلهم أو كانوا كوراً وإن كانوا لا غير وإن كان
 ولداً لبنات إننا كلهم فلائذ لا شيء لهم وفي الذميرة سؤال عن هذه المسئلة فقال أولاد البنات لا يدخلون تحت
 الوصية ثم أشهد بنو بنو أبناءنا وأبنائنا * بنوهم أبناء الرجال الأباعد

هذا اذا اوصى ابني فلان فاما اذا اوصى لولد فلان ولفلان بنات لا غير دخان تحت الوصية بخلاف ما لو اوصى لثني فلان
ولفلان بنات لثني لهن فان كان لفلان بنون وبنات فالثلث بينهم عند جميع ما يكرهون ثلث ما له بينهم بالسوية
لا يفضل النكاح كورعي المائات قال فان كانت له امرأتان حامل دخل ما في بينهما في الوصية أيضا ولا يدخل اولاد الاولاد تحت
هذه الوصية كولد فلان وولد فلان وولد فلان في الحقيقة من يولد لفلان ولثني يولد منه ابنه وابنته لصلبه فاما ولد
بنه أو ابنته يولد من ابنه أو ابنته ولم يتولد من فلان وكان حقيقة هذه الاسم لولد الصلب فادام لفلان ولدصلبه
لا يدخل ولد ابنه وهذا اذا كان فلان أبنا خاصا فإذا كان هو أبيا فخذ اولاد الاولاد يدخلون تحت الوصية حال قيام ولد
الصلب وان لم يكن له ولد الاولاد واحدا كان الثلث له بخلاف ما لو اوصى لاولاد فلان ولد وولد واحد فانه يستحق
النصف واذا اوصى لاولاد فلان وليس لفلان اولاد لصلبه يدخل تحت الوصية أو ولد البنين وهل يدخل فيه اولاد
البنات ففسره وايتان في دخول بنى البنات اما بنات البنات لا يدخلون في الوصية رواه واحدة ولو اوصى لاولاد رسول
الله صلى الله عليه وسلم العلوية والشيعة والفقهاء والعلماء وأصحاب الحديث تحت الوصية وسئل الفقيه ابو جعفر عن
رجل اوصى لاولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ان ابنا من بني يحيى كان يتولى الوصية لاولاد الحسن والحسين
ولا تكون لغيرهما ولما العمرية فهل يدخلون في هذه الوصية قال ينظر كل من كان ينسب الى الحسن والحسين
ولا يكون لغيرهما فاما العمرية فهل يدخلون في هذه الوصية ويصل بها يدخل في هذه الوصية لانه كان رضي الله عنه
زوج ابنتيه من ولد عمر رضي الله عنه واذا اوصى للعلماء بغيره فذكر حكي عن الفقيه ابي جعفر انه لا يجوز لانهم لا يوصون
وليس في هذا الاسم ما ينسب عن الفقراء أو ذى الحاجة ولو اوصى للفقراء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء لا يجوز
ولو اوصى للفقراء انهم يجوز وقد حكي عن بعض مشايخنا ان الوقف على معلى الصبيان في المساجد يجوز لان عامتهم هم
فقراء والفقراء فيهم هو الغالب فصار حكم غلبة الفقراء كاشروا وقال الشيخ الامام شمس الأئمة المحلواني كان الامام القاضي
يقول على هذا القياس اذا اوصى لطلبة علم كورة كذا ولطلبة علم كذا يجوز واو اعطى الوصي واحدا من فقراء الطلبة
او من فقراء العلوية جاز عند ابي يوسف وعند محمد لا يجوز الا اذا صرف الى اثنين منهم واذا اوصى للشيعة ومحبيه قال
محمد اعلم بان كل مسلم شيعة ومحب لا كل رسول الله صلى الله عليه وسلم واما ما وقع عليهم الوهم من انهم الذين يعرفون بالميل
اليهم وصاروا موسومين بذلك دون غيرهم فقد قيل الوصية باطلة قياسا اذا كانوا لا يوصون واذا اوصى للفقراء الفقهاء
حكي عن الفقيه ابي جعفر انه قال الفقيه عندنا من بلغ من الفقه الغاية وليس المتفقه بنقيه وليس له من الوصية بنصيب
قال الفقيه ابو جعفر انه لم يكن في بلدنا أحد يسمى فقيها غير أبي بكر الاعمش شيخنا وقد اهدى أبو بكر الفارسي مالا كثيرا
لطلبة العلم حين نادوا في مجلس أيها الفقيه واذا اوصى لاهل العلم ببلدة كذا فانه يدخل فيه اهل الفقه واهل الحديث
ولا يدخل من يتعلم الحكمة وفي الخاتمة ولا يدخل من يتعلم الحكمة مثل كلام الفلاس وغيره لان هؤلاء يسمون
المتفقه لاطلبة علم وهل يدخل فيه المتكاملون فلا ذكر لهذه المسئلة أيضا في الكتب وعن أبي القاسم ان كتب

صاحب الزاهر والارملة المرأة التي لازوج لها ما خوذ من قولهم أرمل القوم اذا فني زادهم - والذكر يسمى أرملًا مجازا
ثم اليتامى ان كانوا يوصون والتلت بينهم بالسوية يدخل الغنى والفقير فيه وان كانوا لا يوصون فهو للفقراء خاصة من
يقدر عليهم منهم لان اليتامى يذكرون ويراد بهم - هم الفقراء المحتاجون قال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء الا بقدر
اليتامى زارادهم المحتاجين وبهذا تبين ان اسم اليتامى اخيه بما ينشئ عن الحاجة فيكون هذا الوصية بالصدقة والوصية
بالصدقة وصية لله تعالى فتسكرون حائرة لان الله تعالى يعلم فأنكر تخلفه يصح المحتاجين الى من يقوم مقامهم باضافة
الوصية اليهم تصح بالعقد ولو اعطاه واحد - فادخل الخلف الذي عرفان اوصى بثلاثة لا ياتي في فلان أو ثيب بنى فلان
أو ابكار بنى فلان ولم يوصو بالوصية باطالة لجهالة الموصى له وليس في اسم اليتامى اي نبي عن الحاجة حتى يحمل على
الوصية بالصدقة بخلاف الارامل واليتامى على ما عرفان كن حصين فهو بينهم - هم بالسوية واليتامى كل امرأة لازوج لها
جوعت حراما أو حاللا بلغت أول تماع غنية أو فقيرة وقال الذكر خي وأر الغاسم الصغار الجماع والافئدة ليست بشرط
لثبوت هذا الاسم حتى قال ابان الرجل والذكر اذا دخلان تحت الوصية بدليل قول الشاعر

ان القبرور تسكن الايامي * النسوة الارامل اليتامى

والقبرور كما تضم الثيب تضم البكر والصحيح قول محمد لا يهجه في اللغة هكذا قاله الخليل بن أحمد في العرس ولهذا قال عليه
الصلاة والسلام اليتامى احن بنفسها من وليها والذكر تستأمر في نفسه ما طاف الذكر على اليتامى والمعطوف غير المعطوف
عليه قال رحمه الله ﴿ولو ثمة فلان للذكر مثل حظ الانثيين﴾ يعني لو رث فلان يدفع للذكر ثمة رثه الانثيين لانه اسم
مشتق من الورثة وترتب الاسم على المشتق يدل على العلية لا ترى ان الله تعالى لم يصب على الورثة بقوله وعلى الوارث
مثل ذلك ترتب الحكم عليهما حتى وجبت النفقة بقدره اثم شرط هذه الوصية ان يموت فلان الموصى لو رثته قبل موت
الموصى حتى عرف ورثته منهم حتى لو مات الموصى قبل موت الموصى لو رثته بطلت الوصية بخلاف ما اذا اوصى لولده ولو
كان مع ورثته وصى له آخر قسم بينهم وبينه على الرأس ثم ما اصاب الورثة جميع وقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
باب الوصية بالخدمة والسكنى والنفقة

لما فرغ من بيان الوصية المتعلقة بالاعيان شرع في بيان الوصية المتعلقة بالامنافع وان هذا الباب لان المنافع بعد
الاعيان وجودا فانحرها عنها واضعافا قال رحمه الله ﴿وتصح الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدة معلومة وأبدان﴾ لان
المنافع يصح تملكها في حال الحياة ببذل أو بغير بدل وكذا بعد الممات للحاجة كما في حكم الاعيان ويكون محبوبا على
ملك الميت في حق المصلحة حتى يستوفيه الموصى له على ملكه كما يسوفي الموقوف عليه المنافع على حكم ملك الواقف قال
في الاحتمار شرح المختار ولبس للموصى له ان يؤجرها لافيه ملك المنافع بغير بدل والذي يملك ان يؤجرها والذي يملك
المنافع بعرض قال في الهداية ولبس له ان يخرج العبد من بلد الموصى الا اذا كان الموصى له وأهله في بلد آخر
فيخرجهم الى بلده لانه المقصود من الوصية بالخدمة متى أمكن توصله الى الخدمة من بلد الموصى فلا يخرجهم منها
وأفادته وله مدة وأبدا انها تجوز مؤبدة ومؤقتة كما في العارية ونفسه يرها ان يقوم الوارث مقام المورث فيما كان له
وذلك في عين تبقى والمنفعة عوض يعني وكذا الوصية بغلة الدار والعبد جائز لانها بدل المنفعة والجوز للوصية بها الحاجة
وهي تشمل الكل اذا الموصى يحتاج الى التقرب الى الله تعالى بما يقدر عليه وكذا الموصى له محتاج الى قضاء حاجته
بأي شيء كان قال رحمه الله ﴿فان خرج العبد من ثلثة سلم اليه لخدمته﴾ لان حق الموصى له في الثلث لا يترجم الورثة
فيه قال في الاصل يجب ان يعلم بان الوصية بخدمة الرقيق وسكنى الدار وغلة الرقيق والدور والارضين والبساتين جائزة
في قول علماء ناسرهم الله تعالى واذا جازت الوصية بخدمة الرقيق وسكنى الدور وغلة الرقيق فغنى قول اذا اوصى لرجل
بخدمة عبده سنة ولا مال له غيره فهذا على وجهين اما ان تكون السنة معينة بان قال اوصيت بخدمة هذا العبد مثلا سنة
سبعين وأربع مائة أو كانت غير معينة بان لم يقل سنة كذا وكل وجه من ذلك على وجهين اما أن يكون العبد يخرج من ثلث

[illegible]

العامل لانها لبست باجارة من كل وجهه بل اجارة وشركة حتى اذ لم يخرج الارض شيلا يكون لصاحب الارض
 شي و قد ذكرنا ان الوصية باسم الغلة تنصرف الى الاجارة من كل وجهه ولم تنصرف الى المارعة و اذا اوصى ان تؤجر أرضه
 منه سنين مائة كل سنة بكذا وهي جميع ماله وانه ينظر الى اجرتها فان كان سمي اجرتها واجب تنفيذ هذه الوصية
 وان كان المسمى اقل من اجرتها فان كانت المجابة بحيث يخرج من ثلث مال الميت فانه تنفذ هذه الوصية وان كانت
 المجابة بحيث لا يخرج من ثلث مال الميت يقال للموصي له بالاجارة ان اردت ان تؤجر منك هذه الارض فبلغ الاجر
 الى تمام الثلثين فان بلغ تؤجر الارض منه وان لم يبلغ لا تؤجر الارض منه وكان الجواب في الاجارة كالجواب فيما
 اذا اوصى ان تباع أرضه من فـ لان بكذا وذلك جميع ماله هناك ان كان المسمى مثل قيمة الارض او اكثر او اقل من
 قيمة الارض فـ بنـ يسير تباع منه وان كان بعين فاحس فان كان المجابة بحيث لا يخرج من ثلث ماله يقال للموصي له
 بالبيع ان اردت ان تباع منك هذه الارض فبلغ الثمن الى تمام ثلث القيمة فان بلغ تباع الارض منه وان لم تبلغ فانها
 لا تباع الارض منه فـ كذا في الاجارة ومن مشايخنا من قال لا يجوز ان يكون الجواب في الاجارة كالجواب في البيع
 و منهم من قال ما ذكره محمد من الجواب صحيح في الاجارة و اذا اوصى وليس له بستان ثم اشترى بستانا ثم مات فالوصية
 جائزة من الثلث و اذا اوصى لانسان بشاة من غنمه ولم يقل يوم الموت ان كان في ملكه يوم الوصية صح الوصية وعلق
 بها حتى اذا هلكت بعد ذلك بطلت الوصية وان لم يكن في ملكه غنم يوم الوصية كانت الوصية باطلة ولو قال اوصيت لك
 بشاة من غنمي يوم الموت فالوصية جائزة وان لم يكن في ملكه غنم يوم الوصية و اوصى رجل لرجل بغلة بستانه فاعل
 السنن سنة او سنين أو أكثر من ذلك قبل موت الموصي ثم مات الموصي فليس للموصي له من تلك الغلة شي انما يكون
 له من الغلة ما يكون في البستان يوم مات الموصي وما يحدث بعد موته في البستان قبل ان يموت الموصي له فاما ما يوجد
 من غلة البستان قبل موت الموصي بعد الوصية فانه لا يكون للموصي له من ذلك شي و اذا اوصى رجل لرجل بغلة
 بستانه ثم ان الموصي له بالغلة اشترى البستان من ورثة الميت فذلك جائز و تبطل وصيته وكذلك لو لم تبعه الورثة
 و لكنهم تراضوا على شي دفعوه اليه على ان يسلم الغلة ويبرأ منها فان ذلك جائز وكذلك الصلح عن سكنى الدار و خدمة
 العبد جائز وان كان يسع هذه الحقوق لا يجوز و ذكر مسألة الصلح عن مسألة الخيل وفي نوادر بشر عن أبي يوسف
 و ذكر فيها القياس والاستحسان وصورة ما ذكر عنه اذا اوصى بغلة نخلة ثلاث سنين وصالح عنها وقبض الدراهم منهم
 والصلح باطل قياسا لان هذا صالح عن مجهول لا يدري ايكون أولا يكون لكن استحسان واجيز هذا الصلح و اذا
 اوصى رجل بعلة داره او بغلة عبده لساكنين جاز ذلك من ثلث ماله و اذا ثبت ان الوصية بالغلة لله تعالى جائزة
 كما نفعة و اذا اوصى بظهر دابته في سبيل الله لانسان بعينه جازت هذه الوصية عندهم جميعا و اما اذا اوصى بظهر دابته
 في سبيل الله ولم يعين احدا فان المسئلة على الخلاف فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يجوز وهو القياس في سبيل
 الله وعلى قول محمد لا يجوز مثل أبو بكر عن اوصى بغلة كرمه لانسان قال يدخل فيه القوائم والاوراق والحطب
 والتمر لا ترى انه لو دفع الكرم معاملة فكل هذه الاشياء تكون بينهم كذا هذا وفي فتاوى ابى الليث اذا اوصى
 بشمر كرمه ثلاث سنين لساكنين فمات ولم يحمل كرمه ثلاث سنين شيئا قال نصير بطلت الوصية وفي النوازل
 وليس على الورثة شي و قد ذكر ذلك وقال محمد بن مسلمة يوقف ذلك الكرم وان خرج من الثلث بتصدق بغلته ثلاث
 سنين قال الفقيه قول محمد بن مسلمة موافق لقول أصحابنا فانهم قالوا فيمن اوصى بخدمة عبده سنة فلان وفلان
 غائب ففي رجع فان العبد يخدمه سنة فلو قال يخدمه هذه السنة فقدم فلان قبل مضي السنة بطلت الوصية
 كذلك الغلة وفي العيون اذا اوصى لرجل ان يزرع له في كل سنة في أرضه فالبذر والخراج والسقي على الموصي له وان
 وصى له ان يزرع كل سنة عشرة أجرة فالبذر والسقي والخراج من مال الميت و لو اوصى لرجل بشمر نخل قد بلغ
 وزرع استحصدا ولم يحصد فالتخرج على الموصي له فالاصل فيه ان كل شي لو اصابته آفة لم يلزم صاحب الارض

[illegible]

يكن فيه يتناول الجاز ولا يجوز الجمع بينهما الا انه اذا كرر لفظ الابد فيمتنازلهما اجلا بحدس ومن انزل لهما بين الحقيقة
 والجواز وقد قدمنا تفاسيره قال رحمه الله **ولو** بوصف غنمه وولدها وابنتها له الموجود عند من قال ان الابد لا يكون
 اذا وصى بهذه الاشياء كان له الموجود عند موته ولا يستحق ما سيحدث بعد موته سواء قال الابد ان لم يكن له ما يجلس
 عند الموت فيعتبر وجود هذه الاشياء عنده فهذا هو الحرف لانه حازت الوصية في الغلة الانما هي في الثمر المتصور في
 ما بين الانها تستحق بغير الوصية من العقود كالمزارعة والمعاذ فلا تستحق بالوصية اولى لانها اولى باي من غيرها وكذا
 الصوف على الظاهر واللين في الضرع والولد الموجود في البطن يستحق بجميع العقود تبعها ويجوز ان يتصور ان كان
 بالوصية ثم مسائل هذا الباب على وجوه ثلاثة منها ما يقع على الموجود والمعدوم ذكر الابد او لم يذكر كالموصية بالخدم
 والسكنى والغلة والثمره اذا لم يكن في البستان شيء من الثمرة عند موته وعنما على الموجود وموت المعدوم ذكر الابد او لم يذكر
 كالوصية باللين في الضرع والصوف على الظاهر ومنها ما يقع على الموجود والمعدوم ان ذكر الابد والاشعي المرحوم فلهذا
 كالوصية بشمرة بستانه وفيه ثمره ولم يتعرض المؤلف للوصية بالدفن والكفن والدفن وبقرائة القرآن على القبر ووصية فلهذا
 ذلك تنميما للغائده قال في واقعات الناطق اذا وصى بان يكفن بالف دينار او بعشرة آلاف درهم فله ان يكفن بالوصية
 الذي ليس فيه اسراف ولا تقتسير ولا تضيق وقال في موضع آخر يمكن بكفن المثل وهو ان ينظر الى ثيابه حال حياته
 للخروج للجمعة والعيد والوليمة وقيل للفقير اي بكر البطحى لم اعتبر ثياب الجمعة والوليمة ولم تعتبر ثياب الجمعة كما
 قال الصديق الحى اخرج الى المجدد من الميت قال ذلك في زمان لم يكن معه غيره وفي النوازل مثل اير التماس من امرأه
 صاحبة فراش اوصت ابنتها ان تكفنهما بستانى ساوى ثلثمائة درهم قال ان لم تغفل ذلك باذن جميع الزوجة
 وهم كارب غنمها جلة الثياب ان كانت السكل وضعية ولا يحجب منها شيء وان كان البعض رغبة ودون البعض تناسا كان
 فيه يكفن مثلها لم تضمن وما زاد على ذلك ضمنته وفي فتاوى الخلاصة والمختار انها مترعة في السكل ان فاته من ماله او
 من التركة تضمن وسئل ايضا عن اوصى بان يكفن له بشن كذا وفعل الموصى له ذلك فلا ضمان عليه ولو وجب سيرا
 وذلك الشيء للورثة وسئل ابو بكر عن امرأة اوصت الى زوجها ان يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال امرها بترتها في
 باب الكفن باطل وفي فتاوى الخلاصة قال وصيتها في تكفيتها باطلة ولم تترك ما لا يكون كفنها في بيت المسكين دون الزوج
 بالاحلاف بين علما قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا الجواب ظاهر الرواية عن احمد بن حنبل وفيه اختلاف بين ابي يوسف ان
 الكفن على الزوج كالسكسوة وعن محمد انه لا يجب قال وبقول ابي يوسف نأخذ قال الفقيه ابو بكر فيمن اوصى بان يكفن
 في ثوب ان هذه الوصية باطلة وفي الظهيرة ولو اوصى ان يكفن في ثوب كذا ويدفن في موضع كذا فالوصية في تعيين
 الكفن وموضع القبر باطلة وفي روضة الزندوسى اذا وصى بان يكفن في خمسة اوثاب او في ستة اوثاب باثبات وصيته
 ويراعى شرائطه وفي الخلاصة ولو اوصى بان يدفن في مقبرة كذا تعرف لفلان الزاهد تراعى شرائطه وان اوصى بان
 يدفن مع فلان لا يصح وقال ابراهيم بن يوسف فيمن مات ولم يترك شيئا قال ان مات وترك ثوبا واحدا يكفن فيه والا
 يسأل قدر ثوب ويكفن فيه ولا يسأل الزيادة رجلا كان او امرأة قال الفقيه هذا قول ابراهيم وقال ابن مسleme وغيره يكفن
 في ثلاثة اوثاب وكلا القولين حسن اوصى بان يدفن في داره فوصيته باطلة لانه ليس في وصيته منفعة له ولا لاحد من
 المسلمين فلو دفن فيها فهو كدفنهم بغير وصية يرفع الامر الى القاضي فان رأى الامر برفعه فعل وان اوصى ان
 يدفن في داره فهو باطل الا ان يوصى ان تجعل داره مقبرة للمسلمين وفي الخلاصة ولو اوصى بان يدفن في بيته لا يصح
 ويدفن في مقابر المسلمين ولو اوصى بان يصلى عليه فلا فقهذ كرفى العيون ان الوصية باطلة وفي الفتاوى العتبية
 وهو الاصح وفي نوادر ابن سماعة انها جائزة ويؤجر ان صلى عليه والفتوى على ما ذكر في العيون وعن ابي يوسف اذا
 اوصى بثلاث ماله في اركان موقى المسلمين او في حفر مقابر المسلمين او في سقاية المسلمين قال هذا باطل ولو اوصى بثلاثة
 في اركان فقراء المسلمين او في حفر مقابرهم فهذا حائز وفي فتاوى الخلاصة ولو اوصى بان تتخذ داره مقبرة فبات

الحراج ولد أوصى به لغيره بعد أن مات في الحراج وكان له من المال ما كان له من المال في الحراج
له ولورثة طاع الثمن وأوصى به لغيره بعد أن مات في الحراج وكان له من المال ما كان له من المال في الحراج
رجل مات وترك له من المال ما كان له من المال في الحراج وكان له من المال ما كان له من المال في الحراج
له غيره فله ورثة أن يخرجه وذلك لأنهم خدمته بالعبادة على تسعة أيام كروا تسعة أيام ولهم ما كان له من المال في الحراج
سنتين على ما كان له من المال في الحراج وكان له من المال ما كان له من المال في الحراج
من ثلث المال أولم يخرج بل أجاز الورثة ذلك تسعة أشهر بعد أن مات في الحراج وكان له من المال ما كان له من المال في الحراج
بالسنتين فيحصل استيفاء الوصيتين في ثلاث سنين والحق الورثة في خدمة العبد ولو كان أوصى رجل له تسعة أشهر بعد
سنة سبعين ومائة ولا تسعة أشهر وسبعين وثلاث والخمسة والعشرين من ثلث ولم يخرج ورثة تسعة أشهر الخدمة
في سنة إحدى وسبعين ومائة على ستة أيام الورثة أربعة أيام وكل واحد من الموصي له يوم واحد فله هذه الوصية
تبطل وصية الموصي له سنة سبعين وفي سنة إحدى وسبعين تسعة أشهر العبد إلا ما عدا ذلك في يوم واحد الموصي له سنة
أحدى وسبعين ويومان الورثة فله هذه السنة بطلت الوصية ولو كان العبد يخرج من ثلث ولا يخرج إلا ما كان له من المال في الحراج
أجازت الورثة كانت خدمة العبد كلها في سنة سبعين له وفي الحراج رجل أوصى رجل بسكن داره سنة وأوصى
لا خير بسكنها سنتين ثم مات ولا مال له غيره إلا رواتي الورثة أن يميزوا كرات الدار تسعة بينهم ثلث الدار تسكنها
الورثة وثلث الدار يتقسم بين الموصي لهما نصفين يسكن لكل واحد منهما سدس الدار حتى تقضى سنة فله سنة
والموصي له يسكن الدار سنة يدفع السدس إلى الموصي لهما يسكن الدار سنتين فيسكن ثلث الدار سنة أخرى ثم يعود
الدار إلى الورثة وفي الظهيرة ولو كانت الدار لا تقسم القسمة كان المحكم في العبد وهذا إذا لم يخرج الدار
والعبد والثمر من الثلث فما إذا خرج من الثلث أو أجزت الورثة قسمت الدار والغلة والسكنى كلها في السنة الأولى بين
الموصي لهما نصفين وفي السنة الثانية كلها لصاحب السنتين قال رحمه الله **ولو** خرج العبد من ثلثه سلم إليه لخدمته كـ
لأن حق الموصي له في الثلث لا يزاحمه الورثة فيه وقد قدمنا ما فيه قال رحمه الله **ولو** كان المحكم في العبد
في خدمة الورثة يومين والموصي له يوماً كـ لأن حقه في الثلث وحقه في الثلثين كما في الوصية بالعين ولا يمكن قسمة العبد
لأنه لا يجزئ فصرنا إلى النهاية فيخدمهم إلا ما وقد قدمنا تفصيلاً المسألة قال رحمه الله **ولو** يموت يعود إلى ورثة
الموصي كـ أي يموت الموصي له يعود العبد أو الدار إلى ورثة الموصي لأنه واجب الحق للموصي له ليس في المنافع على
حكم ملكه فلما انتقل إلى وارث الموصي له استحقها أي من ملك الموصي بغير رضاه وذلك غير حائز قال رحمه الله **ولو**
مات في حياة الموصي بطلت كـ أي لو مات الموصي له قبل موت الموصي بطلت الوصية لأنها لم تكن مضافة إلى ما بعد
الموت وفي الحال ملك الموصي ثابت فيه ولا يتصور ذلك الموصي له بعد موته فبطلت وقد قدمنا أن رحمه الله
ولو بشرة بستانه فمات وفيه ثمرة له هذه الثمرة وإن زاد أبداً له هذه الثمرة وما يستقبل كغلة بستانه كـ أي إذا أوصى
بشجرة بستانه ثم مات وفيه ثمرة كان له هذه الثمرة وحدها وإن قال له ثمرة بستانه أبداً كان له هذه الثمرة وثمرته فيها
يستقبل ما عاش وإن أوصى له بغانة بستانه فله الغلة القائمة عليه وما يستقبل فخاله أنه إذا أوصى بالغلة استحق القائم
والحادث وإن أوصى بالثمرة لا يستحق القائم إلا إذا زاد أبداً فحينئذ تصير كغلة فيستحقه وهو المراد بقوله وإن زاد
أبداً له هذه الثمرة وما يستقبل فيحتاج إلى الفرق بينهما والفرق أن الثمرة اسم للموجود عرفاً لا يتناول المعدوم إلا بدلالة
فائدة مثل التنصيص على الأبد فتناول المعدوم والموجود بذكره عرفاً أو بالغلة فتتضمن الموجود وما يكون معرض
الوجود ولا يراد بالمعدوم إلا بدليل زائد عليه وانما قد بقوله وفيه ثمرة لأنه إذا لم يكن في البستان ثمرة والمسألة بحالها
فهى كسئلة الغلة في تناولها للثمرات المعدومة ما عاش الموصي له وانما كان كذلك لأن الثمرة اسم للموجود حقيقة ولا
يتناول المعدوم إلا إذا كان في البستان ثمرة عند موت الموصي صار مستعلاً في الحقيقة فلا يتناول الحاضر والألم

لا يلزم في رثه كذا هذا وأما عند هؤلاء فلا يصح أن كان قربة في معتقدهم بقي الشك على
 قول أبي حنيفة وهو أن هذا عندهم كالمسجد عندنا والمسلم ليس له أن يبيع المسجد فوجب أن يكون المذبح كذلك
 لأنهم يسمونه بقر كون وما يعتقدون وجوابه أن المسجد محرز عن حقوق العباد وصار حال الصلاة لا كدائر البيع في
 حقهم فلا نفع المانع الناس لأنهم يسكنون فيها ويدفون فيها أمورهم فلم تصر محرزة عن حقوقهم فكان ما كانه فيها إنما
 في هذه الصورة ثبوت المسجد أيضا على ما يحكي عن أبيه قال رحمه الله **ولو** وأما أرضي بذلك لقوم مسلمين فهو من الثلث
 أي إذا أوصى أن يبنى داره بيعة أو كنيسة لم يمين فهو جائز من الثلث لأن الوصية فيها معنى الاستخلاف وهو على التملك
 ويمكن تصحيحها على اعتبار الميعين قال رحمه الله **ولو** وداره كنيسة لقوم غير مسلمين محسب كوصية حربي مستامن
 بكل ما له مسلم أو ذمي يعني إذا أوصى بداره أن تبنى كنيسة لقوم غير مسلمين محسب كما تصح بحربي الخ أما الأول وهو
 ما إذا أوصى إلى قوم مسلمين فهو قول أبي حنيفة وعندهما الوصية باطل لأنهما معصية حقيقة وإن كان في معتقدهم تربية
 والوصية بالمعصية باطلة لأن تنفيذها تقر بالمعصية ولابي حنيفة أن هذه قربة في معتقدهم ونحن أمرنا أن نتركهم
 وما يدينون فيحوز بناء على معتقدهم ألا ترى أنه لو أوصى بمساورة قربة حقيقة وهو معصية في معتقدهم لا يجوز
 الوصية اعتبارا للاعتقادهم فكذلكه ثم الفرق لابي حنيفة بين بانه وبين الوصية بها أن المسألة ليس بسبب إبطال
 الملك وإنما ينزل ذلك الثاني بأن يصير محررا بالصلاة إلى كذا مساجد المسلمين والكيفية لا تخبرنا على
 ما يراه في ثبوت عنه بخلاف الوصية لأنها وضعت لزال الملك غير أن ثبوت مقتضى الوصية وهو الملك متمم في ليس
 بعربة عندهم فيبقى فيما هو قربة عندهم على مقتضاه فنزل ملكه فلا يورث قال مشايخنا هذا في أوصى بانهائها
 في الغري وأما في المصير فلا يجوز الاتفاق لأنهم لا يمتثلون من أحداث البيعة في المصارف وعلى هذا الخلاف إذا أوصى
 بأن يذبح خنزيره ويطعم المشركين من غير تعيين لمأد كريا وإن كان لقوم معينين جاز بالإنفاق فإصله أن وصايا
 الذمي على ثلاثة أصناف وهو ما إذا أوصى بمساورة قربة عندنا وعندهم كما إذا أوصى بأن يمسح في بيت المقدس أو بأن
 يغزى البرك وهو من الروم سواء كان لقوم معينين أو غير معينين لا بد وصية بمساورة قربة عندنا وفي معتقدهم أيضا قربة
 ومنها ما هو باطل بالاتفاق وهو ما إذا أوصى بمساورة ليس بعربة عندنا ولا عندهم كما إذا أوصى للمعنيات والمساكنات
 أو أوصى بمساورة قربة عندنا وليس في معتقدهم كما إذا أوصى بالخ وبناء المساجد للمسلمين أو بأن يمسح في أحدنا
 لأنه معصية عندهم إلا أن يكون لقوم ناعينهم فيصح باعتبار الملك ومنها ما هو مختلف فيد وهو ما إذا أوصى بمساورة
 قربة عندهم وليس بعربة عندنا كبناء الكنيسة لقوم معينين ونحوه فعند أبي حنيفة يجوز وعندهم لا يجوز
 فإن كان لقوم معينين يجوز في الكل على أنه عليك لهم وماد كره من الجهة من نصيب المساجد ونحوه خرج منه
 على طريق المشورة لا على طريق الإلزام حتى لا يلزمهم أن يصرفوه في الجهة التي عندها هو بل يفعلون به ما شاؤوا ولأنه
 ملكهم والوصية إنما أصبحت باعتبار التملك لهم وصاحب البعثة إذا كان لا يكفر فهو في حق الوصية بمنزلة المسلم
 لا أمرنا ببناء الأحكام على ظاهر الإسلام وإن كان يكفر فهو بمنزلة المرتد فيكون على الخلاف المعروف في تصرفاته
 قال صاحب الهداية في المرتدة الأصح أنه يصح وصاها لانها تبقى على الردة بخلاف المرتد لأنه يقتل أو يسلم
 بفعلها كالدمية وقال السعفي في النهاية ذكر صاحب الكتاب في الزيادة الخلاف على هذا وقال بعضهم لا تكون بمنزلة
 الذمية وهو الصحيح حتى لا تصح منها وصية والفرق بينها وبين الذمية أن الذمية تعرف على اعتقادها أما المرتدة فلا
 تعرف على اعتقادها وقال صاحب العناية بعد أن نقل هذا من النهاية والظاهر أنه لا منافاة بين كلاميه لأنه قال
 هناك الصحيح وهذا الأصح وما يصح أن أه أول هذا ليس بشئ ادلاشك أن مراد من قال في الخلافات هو
 الصحيح ترجيح هذا القول على القول الآخر لا بيان مجرد صحته مع رجحان الآخر كما أن مراد من قال هو الأصح ترجيح
 على الآخر بل قوله هو الصحيح أدل على الترجيح من قوله هو الأصح ولا ريب أن ترجيح أحدهما على الآخر ينافي

ما قرؤا الصك تشهد عليك فترك رأسه بنعم ولم ينطق لم تجز شهادتهم فان اعتقل واحتبس لسانه روى عن أبي يوسف أنه
تجوز وتعتبر إشارته وهو قول الشافعي له ان الإشارة تقدم مقام العبارة حال تجزئه عن النطق والعبادة قياسا على
الآخر لان التجزؤ عن النطق متى تحقق يستوى فيه العارض والاصل فقيما تتلمان صحته بالنطق كالجوز عن القراءة
فانه تجوز صلالة الآخرس بقراءة وتجوز صلالة من اعتقل لسانه بغير قراءة فكذلك ناهنا والاشارة تبدل
على النطق والعبادة انما تتصل الى البديل حالة الياس عن النطق وهما لم يقع الياس عن النطق لان اعتقال لسانه
واجتهاسه لا يدوم بل بعرض الزوال والانتقال في كل ساعة فلا تقوم الإشارة مقام العبارة وان الإشارة محتملة غير معلنة
الا في الآخرس تقدم منه اشارات مفهومة وآلة واضحة على مراداته الباطنة فزال الاحتمال عن اشاراته فقامت مقام
نطقه وعبارة وهما لم تقدم منه اشارات معلومة حتى يعلم بإشاراته مراداته فبقت اشارته محتملة غير مفهومة فلا تقوم مقام
عبارة فاما اذا طالت الغفلة أو انجمت في لسانه ودام هل تعتبر اشارته باختلاف المشايخ فيه قيل لا تعتبر باعتبار المعنى
الاول وهو انه لم يقع الياس عن النطق فلا تقوم اشارته مقام عبارة وقيل تعتبر وقد روى هذا أبو جعفر والشافعي عن
أبي حنيفة اعتبار المعنى الثاني لانه لمسا طالت الغفلة صار له اشارات مفهومة فتقوم مقام النطق كما في الآخرس واصافة
الوكالة الى ما بعد الموت وصية لان الايصاء توكيل بعد الموت والوصاية قبيل الموت وكالته ولو أوصى الى رجل في ماله
كان وصيا فيه وفي ولده واذا أوصى اليه في أنواع وسكت عن نوع ولو وصى في نوع يكون وصيا في الأنواع كلها عندنا خلافا
لشافعي لانه لو لم يتم وصايته تقع الحاجة الى نصب وصي آخر بخلاف من اختاره الميت وصيا ببعض أموره وصيا في كلها
أولى من جعل غيره وصيا لان الموصي لم يرض بتصرف غيره في شيء من الأمور ورضى بتصرف هذا في بعض الأمور ولانه
استصحبه واستصوبه في الوصاية فكذلك هذا اوصيا على السمع أولى ولو قال فلان وصى الى ان يقدم فلان فهو كما
قال وذكر القسدي والاول وصي مع الثاني ولا يصح تخصيصه بزمان دون زمان وجه ظاهر الرواية ان الايصاء قابل
للتوقيت لانه توكيل أو اثبات ولاية وكلا الأمرين قابل للتوقيت فيمتوت وصاية الاول بتقديم فلان فاذا قدم فلان
انزل الاول كما لو وكل وكيل لا الى ان يقدم فلان وصار الثاني وصيا لانه علم وصية الاول بالنسبة وتعلق الايصاء
بالشرط جائز لانها وكالة وتعلق الوكالة والنيابة بالشرط جائز كما لو قال ان سافرت فانت وكيل في أمري صح كالوقال
أوصيت الى عمر وماله يقدم زيد وسكت فقدم زيد كان عمر وصيا بهما قدم زيد وكان أقام عمر وصيا لانه مختار
الميت ووصية أولى من اقامة غيره بخلاف ما لو قال أوصيت الى عمر وماله يقدم زيد فاذا قدم زيد فقد أوصيت الى زيد
كان كما قال لانه لم يبق عمر وصيا معه بعد تقدم زيد فانه لا يحتاج الى اقامة من ليس بمختار الميت مقام عمر ولا بد من
قبول الموصي لانه متبرع بالعمل له وليحتمل ضرر العهدة فلا بد من قبوله والتزامه واذا أوصى اليه فقبل قبل موته
أو بعده ثم رد لم يخرج لان الموصي ما أوصى الا الى من يستعمله من الاصدقاء والامناء فلو اعتبر القبول بعد الموت
فر بما لا يقبل فلا يحصل غرضه وهو الرضى الذي اختاره وقيل لو صح رده بعد الموت تضرر به وصار مغرورا
من جهته لانه اعتمد على قبوله بان يقوم بجميع التصرفات بعد وفاته والوصي يقبل الوصاية التزام ذلك بمحض
منه فلو صح رده وقع الموصي في ضرر وبصر مغرورا من جهة الوصي فصارت الوصاية لازمة عليه شرعا بالتزامه نظرا
للموصي دفعا للضرر عنه بخلاف الوصية بالمال لان ثمة لو لم يصح رده بعد موته لا يضر الميت لانه يعود الثالث الى
الورثة بل الضرر على الموصي له ولو قبل في حياة الموصي ثم رده في حياته مواجهة يصح ولا يصح بدون محضر
الموصي او علمه لما فيه من الغرور كما في التوكيل لان الموصي طلب منه الالتزام بعد الوفاة لا حالة الحياة ولا يمكنه في الاخيرة
ان يوصي الى غيره فتضرر به ولو لم يقبل في حياته فهو بالحيار بعدم موته ان شاء قبل وان شاء رد لان هناك الميت مغرور
وهنا ليس كذلك لانه يمكنه ان يسأل ان يقبله او لا يقبله فاذا لم يفعل واعتمد على انه يقبله بعد موته ولم يوص الى غيره
فقد قصر في أمره فصار مغترا من جهة نفسه لا مغرورا من جهة الوصي والقبول نارة يكون بالقبول ونارة بالفعل والقبول

فالقبول بالفعول بان يبيع الوصي التركة قبل القبول باللفظ فهو قبول دلالة الالتزام وهو معتبر بالموت وينفذ البيع
 لصاحب ورثة من الموصى سواء علم بالايعاء أو لم يعلم بخلاف الوكيل حيث لا يكون وكيلًا من غير علم لان التوكيل اناقة في
 حال قيام ولاية الموكل ولا يصح من غير علم كاثبات الملك في البيع والشراء فلا بد من العلم وطريق العلم به ان يخبره واحد
 من اهل التمييز وقد تقدم بيانه اما الايعاء فخلافة لانه مختص بحال انقطاع ولاية الميت فلا يتوقف على العلم كالوراثة
 قال رحمه الله **و** ان مات الموصى فقال لا أقبل ثم قبل صح ان لم يخرج منه قاض من ذل قال لا أقبل **و** أي الموصى اليه ان لم
 يقبل حتى مات الموصى فقال لا أقبل ثم قال أقبل فله ذلك ان لم يكن القاضي أخرجه من الوصية حين قال لا أقبل لان
 مجرد قوله لا أقبل لا يبطل الايعاء لان فيه ضرر بالميت وضرر بالموصى له في الابقاء بحسب ربا الثواب ودفع الضرر الاول
 أولى الا ان القاضي اذا أخرجه عن الوصية يصح ذلك لانه مجتهد فيه فكان له اخراجه بعد قوله لا أقبل كما ان له
 اخراجه بعد قبوله أولاً لانه نصب فأنظر اذا رأى غيره أصح منه كان له عزله ونصب غيره ورعا يجزوه عن ذلك فيتم ضرر
 بالوصية فيدفع القاضي الضرر وينصب حافظ المال الميت متصرفا فيه فيدفع الضرر من الجانبين ولو قال أقبل بعدما
 أخرجه القاضي لا يلتفت اليه لانه قبل بعدما بطلت الوصية باخراج القاضي اياه قال في العناية وطول بالفرق بين
 الموصى له والموصى اليه فان قبول الاول في الحال غير معتبر حتى لو قبل حال حياة الموصى ثم رده بعد وفاته كان صحها
 بخلاف الثاني فانه اذا قبله في حال الحياة ثم رده بعد الموت لا يصح وفي أن قبوله حال حياته معتبر وقبول الاول في حال
 الحياة غير معتبر وأجيب بان الايعاء يقع للميت فكان ردها بغير علمه اضرارا به فلا يجوز بخلاف الاول وقوله بخلاف
 الوكيل بشرائه عبده بغير علمه أو ببيع ماله حيث يصح رده في غيبته وبغير علمه لانه لا ضرر قال صاحب النهاية هذا الذي
 ذكره مخالف لعامة روايات الكتب من الذخيرة وأدب الفاضل لصدر الشهيد والجامع الصغير للمعجمي وفي كل واحد
 منهما ما يدل على أن الوكيل اذا عزل نفسه من غير علم الموكل لم يخرج عن الوكالة حال غيبة الموكل وقول المؤلف ان لم
 يخرج منه قاض الى آخره اختلف المشايخ في هذا الاخراج قال في العناية فمنهم من قال حكم في فصل مجتهد فيه فينفذوا اليه
 ذهب الامام السرخسي واختاره المصنف ومنهم من قال انما يصح لانها لو صححت بقوله كان للقاضي ان يخرج
 ويصح الاخراج فهذا أولى واليه ذهب الجملوا في قال رحمه الله **و** والى عبد وكافر وفاسق بدل بغيرهم **و** أي اذا أوصى الى
 هؤلاء المذكورين أخرجه عن الموصى والقاضي ويستبدل غيرهم مكانهم وأشار المصنف الى شر وطا لولاية فالاول الحرية
 والثاني الاسلام والثالث العدة فالوولى من ذكر صح ويستبدل غيره وذكر القاموس ان للقاضي ان يخرجهم
 عن الوصية وهذا يدل على ان الولاية صحيحة لان الاخراج يكون بعد الدخول وذكر محمد في الاصل ان الوصية باطالة قيل
 معناه سبطل وقيل في العبد باطالة لعدم الولاية على نفسه وفي غيره معناه سبطل وقيل في الكافر باطالة ايضا لعدم ولايته
 على المسلم ووجه الصحة ثم الاخراج ان اصل النظر ثابت لقدرة العبد حقيقة وولاية الفاسق على نفسه وعلى غيره على ما
 عرف من اصلنا وولاية الكافر تتم في الجملة الا أنه لم يتم النظر لتوقف ولاية العبد على اجازة مولاة وممكنه من الحجر
 بعدها والمعاداة الدينية دالة على ترك النظر في حق المسلم واتهام الفاسق بالخيانة فيخرجهم القاضي عن الوصية وبقية
 غيرهم مقامهم اتماما للنظر وشرطي الاصل أن يكون الفاسق مخوفامنه على المال لانه يكون عذرا في اخراجه وتبديله
 بغيره بخلاف ما اذا أوصى الى مكاتبه أو مكاتب غيره حيث يجوز لان المكاتب في منافعه كالححر وان رده بعد ذلك
 فالجواب فيه كالجواب في القن والصبي كالقن لو بلغ الصبي وعق العبد وأسلم الكافر لم يخرجهم القاضي عن الوصية واذا
 تصرف الصبي أو العبد أو الذمي قبل ان يخرجهم القاضي من الوصية هل ينفذ تصرفهم اختلف فيه المشايخ فمنهم من قال
 ينفذ ومنهم من قال لا ينفذ وهو الصحيح ولو أوصى الى عاقل فجن جنونا مطبقا قال أبو حنيفة ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه
 وصيا للميت فان لم يفعل القاضي حتى أفاق الوصي كان وصيا على حاله وفي نوادر ابراهيم عن محمد اذا أوصى الى رجل فقال
 ان مت أنت فالوصي بعدك فلان فجن الاول جنونا مطبقا فالقاضي يجعل مكانه وصيا حتى يموت الذي من فيكون

من كتمان شيئا وعينه على الوصي لا يجوز له ان يضعه بين يديه كقبول ما ياتون به من اية فذلك يترتب موت الموصي شرعا
لا تقبل البطالان من جهة الموصي ان الموصي لا يترتب عليه غير الرضا بغير رضا وليس من
ورثته وصيا بغير علمه ضرر على الوصي اذا كانت له ولاية الرضا لا يترتب عليه غير الرضا بغير رضا وليس من
قبل القبول توقف على قبول المأمر له وانما تصرف الوصي في التركة تصرفا يبدل على قبوله بغيره الوصاية لا يترتب عليه
الرد الا بد التصرف ولا يمكنه رد التصرف فلا يبقى له ولا يبدل الرضا بغيره الوصاية بغيره الوصاية لا يترتب عليه
خول في الرضا بغير علمه ضرر على الوصي اذا كانت له ولاية الرضا بغير رضا وليس من
الاعتماد في الايصاء اصل لان منفعة الايصاء وفائدتها تحصل بها ثم الاوصياء فلا تترتب على كفا وغيره عدل كاف ووافق
رف على ماله فالعدل الكافي لا يعزله القاضي وان عزله ينعزل وصار جازا لان للقاضي سلطة يدور لا يتشابه على
كافة خصوصاً على مال الميت والصغار فيكون عزل القاضي كعزل الميت لو كان حياً قال صاحب الفصول المختار
بى انه لا ينعزل ولو لم يعلم القاضي ان الميت وصيا والوصي غائب والوصي الى رجل فالوصي هو وصي الميت دون وصي
اضى لانه الفصل به اختيار الميت دون وصي القاضي كما اذا كان القاضي عالما والعدل الذي ليس بكاف أو ضعيف لا
در على التصرف وحفظ التركة بنفسه يضم اليه غيره ولا يعزله لا اعتماد الموصي عليه لامانته وصيا حتى لا ينقطع عن
ت منفعة عدالة يضم اليه آخر حتى يزول ضرر عدم كفايته وهما يتبعه والقاضي الخوف على ماله يعزله القاضي
صا آخر مكانه لان في ابقائه على الوصية ضررا بالميت والميت لا يقدّر على عزله فقام القاضي مقامه في العزل وفي
تاوى ولو قال الوصي الى على الميت دين ولا يبيته له قبل بان للقاضي ان يخرج من الوصاية لانه يستحل الاخذ من مال
ت وقيل لا يخرج من الا اذا ادعى شيئا بعينه أخرجه من يده والمختار ان القاضي يقول للوصي له اما ان تقيم البيعة عليه حتى
توفي واما ان تبرئه من الدين واما ان أخرجه من الوصاية وان أبرأه والاخرجه وذكرا الخصاص في آداب القاضي ان
اضى أن يجعل للميت وصيا آخر في مقدار ذلك الدين خاصة حتى يقيم الاول البيعة على الوصي لان البيعة لا تقبل الا
الحشم ولا يخرج من الوصاية مريض قال لا آخر اقرض ديني صار وصيا في قول أبي حنيفة وقال محمد ما يقبل انقض
وفي ونفذ وصاياي لا يصير وصيا مثل نصير بن يحيى عن قوم ادعوا على الميت ديناً ولا بيعة لهم والوصي يعلم ذلك قال
بمع الوصي بعض التركة من الغريم ثم يجحد الغريم الثمن فيصير قضا صاعاً ماله وان كانت التركة متاعاً أو ذهباً ثم
همدون وقال نصير بن أبي سليمان وصي شهد عنده عدل ان لهذا على الميت ألف درهم قال سعدان يعطيه بقوله وان
اف الضمان وسدعه ان لا يعطيه فان كان هذا شيئا بعينه كجارية ونحوها فعم الوصي انها لهذه أو كان الميت غصبها قال
لا يدفعها الى الغصب منه قال رحمه الله **والا لا** أى ان لم يرد عنه بل ردها في غير وجهه لا ترد لان الوصي مات
تجدا عليه ولم يصح رده في غير وجهه لانه صار مغروراً من جهته فبرده رده عليه فيبقى وصيا على ما كان كالوكيل اذا عزل
سه في غيبة الموكل ولم يقبل ولم يرد حتى مات الموصي فهو بالخيار ان شاء قبل وان شاء رد لان الموصي ليس له ولاية
إمه فيكون خيرا قال في الهداية بخلاف الوكيل بشرائه بغير عينه احتراز عن الوكيل بشرائه بعينه لانه لا يملك
ل نفسه فاعتبر علم الموكل كافي الوصي لانه يؤدي الى غرور الموكل بخلاف ما اذا كان وكيلاً بشراء شيء بعينه لانه لا يعزل
سه بغير محضر الموكل على قول بعض المشايخ واليه أشار صاحب الهداية في كتاب الوكالة في فصل الشراء بقوله ولا يملكه
ما قبل الا محضر من الموكل على هذا عرفت ان ما قال بعضهم في شرحه قول صاحب الهداية بخلاف العامة روايات
كتب كالتمة والذخيرة وغيرهما ليس بشيء لان مراد ما ذكر في التهمة وغيرهما من قولهم الوكيل لا يملك اخراج نفسه عن
كالة بغير علم الموكل ما اذا كان وكيلاً بشراء شيء بعينه ومراد صاحب الهداية بهما ما اذا كان وكيلاً بشراء شيء بغير عينه
واقفت الروايات جعاً ولم تختلف الى هنا كلام صاحب الغاية والى هذا مال صاحب العناية أيضاً كما يظهر من تقريره
شرحهم قال رحمه الله **ويبيع التركة** كقبوله **شرع المؤلف** يبين ان القبول نارة يكون باللفظ ونارة يكون بالفعل

الله وانه انما انزلت كتب من عند الموت فبراعى وصف ذلك وهو وصف الاجتماع لانه شرط مفيد لان رأى الواحد
 لا يكون كراى لغيره بل من الموصى اذ بالانبيى يتصار كل واحد في هذا السبب بمرة شطر العبد وهو لا يثبت به
 محكمه كان بالانبيى خلاف الاخوين في النكاح لان السبب هناك القرابة وقد قامت بكل واحد منهما ما كلاً ولان
 الانكاح من سنن لها على الولي حتى لو طابته ما كلاًهما من كف يخطبها يجب عليه وههنا حق التصرف للموصى
 ولوليه ابقى محمد بن ابراهيم التصرف في الولي برأوى عفا على صاحبه وفي الوصيين استوفى حق الصاحب به فلا يصح نظير
 الاول بفائدة من تلمع ما واطير الثاني استيفاء من له ما حيث وزى في الاول دون الثاني بخلاف مواضع الاستثناء لاها
 من باب الضرر فله من باب الولية على ما نذره ومما وضع الضرر مستثناة دائماً أبداً وهو ما استثناء في الكتاب وأخواتها
 روى التتار حنبه روى أبو موسى إلى رجلين فمات أحدهما أو وصى إلى صاحبه جازو يكون لصاحبه أن يتصرف وروى
 انه لا يجوز في الأول في فتاوى أبي الميثاد أو وصى إلى رجلين فقبل أحدهما ومكث الآخر فقال الذي قبل
 لما كتبت الموصى اشتريته من الجديد قبل نعم كان قبولاً للموصية وإذا أو وصى إلى رجلين وقال لهما أضعا ثلث
 مالي حيث شئتما فمات أحدهما ما قبل أن يعلا ذلك باطلت الوصية ويرجع الثلث لورثة الميت ولو قال جعلت ثلث
 مالي لأبي بكرين والثلث لزيداً قال بطل القاضى ونسباً آخر وان شاء يقول لثاني منهما اقمم أنت وحدك وعلى قول
 أبي يوسف الآخر أنه أن يصديق وحده وفيه أيضاً سئل أبو القاسم عن أو وصى إلى رجلين بأن يشترى ما له عبد ابكذا
 درهمهما ولا أحد الوصيين عبد فمات أحدهما الموصى هل لأوصى الآخر أن يشتري العبد بما نص الموصى قال
 ان فوض الموصى إلى كل واحد ان يفرد في ذلك فشرأوه من صاحبه طائر ولو باع ذلك صاحب العبد من أجنبي وبعه
 اليه لم يشتريه ما لميت وفي الخاتمة فهذا أصوب وفيه أيضاً سئل أبو بكر عن أو وصى إلى رجلين وقال اجعل فيه برأى
 فلان قال هو وصى تام وله ان يعمل به برأى فلان وفي قول آخر الثاني هو الوصى التام والاول هو وصى ناقص قال
 الفقهاء أبو الميثاد وبعضهم قالوا كلاهما وصيان في التوجه بينهما وقال بعضهم الاول هو الوصى وبه قال نصير وقال أبو
 بصير ان قال اجعل فيه برأى فلان فهو الوصى خاصة وان قال لا تعمل الا برأى فلان فهما وصيان وهو أشبه بقول
 أصحابنا فانهم قالوا فيمن وكل آخر ببيع عبده وقال بالسهو ودفعا له الوكيل بغير شه ودجاز وكذلك لو قال بعه بغير
 فلان فباعه بغير محضر فلان يجوز ولو قال لا تبع الا بالشهود أو قال لا تبع الا بمحضر من فلان فباع بغير شهود أو بغير
 محضر فلان لا يجوز وعلى هذا اذا قال الموصى بثلث فلان أو قال الا بثلث فلان وإذا أو وصى الرجل إلى رجلين وقال لهما أضعا
 ثلث مالي حيث شئتما أو قال اعطياه من شئتما ثم اختلفا في ذلك فقال أحدهما اعطيه فلا وقال الآخر اعطيه فلا
 آخر لم يكن لأحدهما من مال ذلك عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف وفي الخاتمة رجل أو وصى بنصيب بعض ولده إلى
 رجل بنصيب البعض إلى رجل آخر فهما يستر كان في النكاح ولو أو وصى إلى رجلين ولى إلى آخر بان يعتقد عبده
 أو بنفسه وصيته فهما وصيان في كل شيء في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد كل واحد منهما وصى على ما سمي له
 لا يدخل الآخر معه وكذا لو أو وصى بغيرائه في بلد كذا إلى رجلين وبغيرائه في بلد أخرى
 إلى آخر وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا جعل الرجل رجلاً وصياً على ابنه وجعل رجلاً آخر وصياً على
 ابنه أو جعل أحدهما وصياً في ماله الحاضر وجعل الآخر وصياً في ماله الغائب فان كان شرط ان لا يكون كل واحد
 منهما وصياً فيما أو وصى إلى الآخر يكون الامر على ما شرط عند الكل وان لم يكن شرط ذلك فينبذ تكون المسئلة
 على الاختلاف والفتوى على قول أبي حنيفة وفي الوصيتين من جهة الابوين ومعهم وصى الام قال محمد في الزادات
 جارية بين رجلين جاءت بولد فادعياه جميعاً حتى ثبت النسب منهن ما وصارت الجارية أم ولد لهما على ما عرف ثم انهما
 أعتقا الجارية واكتسبتا كتسايا ثم ماتت وأوصت إلى رجل ولم تدع وارثاً غير ابنها هـ وهو صغير لم يبلغ كان ولاية
 التصرف في مال الولد وحفظه للوالدين لا لوصى الام فان غاب الوالدان تظهر ولاية وصى الام فتثبت له ولاية الحفظ

والى...
 وصاحب...
 وهو...
 والولاية...
 انه...
 والولاية...
 ما...
 وصاحب...
 من...
 يعني...
 فبمنه...
 رعاية...
 ذلك...
 غيره...
 اختار...
 اذا...
 اذا...
 منها...
 أي...
 ومحمد...
 وأما...
 واحد...
 وقال...
 وكلهما...
 عن...
 الأول...
 عن...
 لما...
 الموت...
 الولاية...
 وأما...

الاب والجد والقاضي وأمين القاضي في مال الصغير ونحن نذكر ذلك قال في الأصل الأب إذا باع مال نفسه من ابنه الصغير
 أو اشترى مال ابنه الصغير لنفسه جاز استحساناً والقياس أن لا يجوز ثم اختلف المشايخ في أنه هل يشترط لا تمام هذا
 العقد الإيجاب والقبول والصحيح أنه لا يشترط حتى أن الأب إذا قال بعث هذا من ولدي كذا أو قال اشترى بتم منه هذا
 بكذا فإنه يتم العقد ولا يحتاج إلى أن يقول بعث واشترى وبالله أسأرك في الكتاب فإنه قال إذا باع من ولده واشهد على
 ذلك جاز ولم يشترط القبول هكذا ذكر الناطقي في وافتهاته ثم إن محمد بن حماد ذكر الأشهاد في الكتاب على وجه الشرط لجواز
 هذا البيع وقسمه وإنما ذكره على وجه الاستيناف لمحق الصغير حتى يتم به ما له الصغير ويجوز هذا البيع من الابن بمثل
 القيمة أو بمساوية غايب الناس في مثله وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز هذا العقد إلا بمثل القيمة وفي هذا الغرض
 اليسير على هذه الرواية منع ولكن ما ذكره في ظاهر الرواية أصح ولو وكل الأب رجلاً ببيع عبد له من ابن له والابن صغير
 لا يعبر عن نفسه ففعل الوكيل ذلك لا يجوز ولو وكل الصغير بعد البلوغ وكيلًا ولو وكل الأب أيضاً ذلك الوكيل فباع هذا من
 ذلك لا يجوز كذا هنا ولو كان الأب حاضر أو قبل من الوكيل حاز وتكون العهدة من حاتم الابن على الأب ومن
 حاتم الأب على الوكيل وقيل على العكس ذكر هشام في نوادره وعن محمد إذا اشترى الأب عبد ابنه الصغير ثم أعتقه
 فباعه العبد قبل أن يعمل العبد أو يقبضه أو يأمره بعمل مات من مال الصغير وفي المتن اشترى من ابنه عبد أو العبد
 في يد الأب فباعه العبد فهو من مال الابن حتى يأمره أو يأمره بالعمل أو يقبضه وإذا كان لرجل ابنان فباع مال أحدهما من
 الآخر وهو ما صغيران فإن قال بعث عبد ابني فلان من فلان حاز ذلك هكذا كرمسألة في الديات ولم يذكر كرمسألة
 إذا بلغا فالعهد على من تكون وإذا اختلفت رواية والصحيح أن العهدة عامها ولو وكل الأب رجلاً حتى يبيع مال أحدهما
 من الآخر يجوز وإذا وكل رجلًا بذلك يجب أن يجوز وجواب أن الأب لا يكمل شفعته ملك هؤلاء وكذا لفقدانها
 ولو وكل الأب وكيلًا بالبيع ووكله بالامتناع فباع الوكيل يجوز وفي الزيادة أن الأب إذا باع مال الصغير من أجنبي بمثل
 القيمة فهو على ثلاثة أوجه فإن كان الأب عبدًا عند الناس أو كان مستورا بحال يجوز البيع حتى لو كبر الابن لم يكن له أن
 ينقض البيع عند المشايخ وبه أخذ الصمد الشهيد إذا كان خير للصغير بأن باع بصفه بغير قيمته وإن باع ما سوى
 العقار من المنقولات ففهم روايتان في رواية يجوز ويؤخذ الثمن ويوضع على يد عدل وفي رواية لا يجوز إلا إذا كان خيرا
 للصغير على نحو ما قلنا وفي نوادر هشام عن أبي يوسف الأب إذا باع لابنه الصغير مائنة عشرة دراهم بدرهم يجوز أن
 اشترى له مائنة درهم عشرة دراهم لم يجوز في الأصل سوى بغير البيع والشراء في هذه الصورة وأشباهها وذكر شمس
 الأئمة المحلوف في أدب القاضي في أبواب الوصايا أن الصغير إذا ورث مالا والأب مبدر مستحق الحجر على قول من يرى ذلك
 لا تثبت الولاء للأب وفي المتن عن محمد بن رجل باع عبد ابنه الصغير من رجل بالف ثم قال في مرضه قد قبضت من
 فلان من الثمن مائتين فباعته مرضه لم يجز أقر الأب وكان للوصي أن يأخذ الثمن من المشتري كما لو لم يوجد هذا
 الأقرار من المريض ولو قال في مرضه قبضتها من فلان فضاغت كان مصداقا ولو قال قبضتها واستلمتها لم يكن مصداقا
 ولا يبرأ المشتري منها ولا يكون للمشتري إذا أخذ منه الثمن أن يرجع على الأب أو في ماله الزيادة عن محمد إذا اشترى
 الأب لابنه الصغير شيئا ونقد الثمن من ماله ينوي أن يرجع ولم يشهد على ذلك ولم يقض له القاضي بالرجوع وسعه
 فيما بينه وبين ربه أن يرجع وفي المتن عن أبي يوسف رجل اشترى دار لابنه الصغير فعلى الأب أن ينقد الثمن فإن
 مات قبل أن ينقد فهو في ماله خاصة يعني مال الأب ولا يرجع به في مال الابن ولو اشترى لابنه دار أو شهد عند
 عقد البيع أنه يرجع عليه بالثمن كان له أن يرجع عليه وكذلك كل شيء يشتريه مما لا يجبر الأب عليه وكذلك كل دين
 كان على الأب وضمن للأب عنه وذكر في نوادر بشر عن أبي يوسف أنه لا يجبر الأب على أن يشترى الأب لابنه قال إن كان اشترى
 شيئا يجبر الأب عليه فإن كان طعاما أو كسوة ولا مال للصغير لا يرجع الأب عليه وإن شهد أنه يرجع عليه وإن كان
 المشتري شيئا يجبر الأب عليه فإن كان المشتري طعاما أو كسوة ولا مال للصغير مال أو كان المشتري دارا أو ضياعا إن كان الأب

[illegible]

أوطب أسانا هو لا يسهه أو حاتم في أصبعه لا يصير الابن قابضا حتى يبرع ذلك الاب وكذا في الدابة والاب راكبها
وكذلك ان كان عليه حمل حتى ينزعه عنها ولو قال الاب اشهدوا اني قد اشتريت عارية ابي هذا مال في درهم رابعه صغير في
عياله حاز الشراء ويصير الاب قابضا بنفس الشراء ان كان في يده والشراء من عاه لا يرأ الا بالطريق الذي قلنا وفي
الدخيرة واذا استاجر الاب للصغير أجيرا كثيرا من أجره فلا حرج على اب اذا كان يحتمل لا يعاين الناس فيه وذكروا
شيخ الاسلام في شرح السير أن الاجارة تنفذ على الصغير قال القاضي وكن الاسلام على السيد في لغصب انسان دارصبي
قال بعض الناس يجب عليه أجره المثل فما طمأن في هذا من المسامحة من روى وجوب أجر المثل الا اذا كان النقصان
خير للصغير فيئذ يجب النقصان وادله ذلك الرجل وترك ابا أو وى كان للاب ان يهدى من صباه ولو مات وعليه ديون كثيرة
وورثة صغار وترك متاعا وعقارا لم يكن للاب ان يبيع شيئا من التركة هكذا ذكر المحقق في أدب القاضي وفي
الدخيرة قال محمد رحمه الله لم يذ كر هذا الفصل في المدة وط على هذا البيان فانه أقام المحرم مقام الاب عنه قال اذا ترك
وصيا وأبا فالوصى أولى وان لم يكن له وصى فلا ب أولى وان مات الاب وأوصى لوصيه فهو أولى ثم وصى القاضي وعن
محمد القاضي اذا باع مال الصغير من رجل وسلمه للمستري ثم وجد المشتري عيبا فليس له أن يحاصم القاضي في الرد
بالعيب وكذلك اذا باع بعض أمراء القاضي مال اليتيم فلا يسلم له ترى حصة مته في الرد لا نائب عن القاضي
وحكمه حكم المنوب عنه القاضي اذا باع على صغير دار فأداهي لصغير آخر في ولايته لا يجوز هكذا روى عن محمد
وفي المنتقى القاضي اذا باع مال اليتيم من نفسه أو باع مال نفسه من اليتيم كوفي الصغير الكبير له لا يجوز وأشار إلى
المعنى وقال لان يبيع القاضي مال الصغير يكون على وجه الحكم وحكم القاضي لنفسه ماطل ود كوفي نوادر ان رستم في
أول مسائل النكاح عن محمد ان القاضي اذا زوج الصغيرة التي تم من أمه الصغير وكذلك لو زوجها من لا تقبل
شهادته لا يجوز لان نكاح القاضي يكون على وجه المحرم ولا يجوز حكمه لانه الصغير ولان لا تقبل شهادته له قال
الناطقي في اجناسه من مسائل البيوع ذكر محمد في السير الكبير ان يبيع القاضي مال الصغير من نفسه لا يجوز على قول
محمد وأما على قول أبي حنيفة ينبغي ان يجوز وفي واقعات الناطقي اذا اشترى مال اليتيم لنفسه من وصى اليتيم يجوز
وان كان القاضي جعله وصيا لان الوصي نائب عن الميت لا عن القاضي اذا باع أمين القاضي مال الصغير بامر القاضي
وقبض المستري المبيع ولم يسلم الثمن حتى أمر القاضي الأمين ان يضمن الثمن عن المشتري فضمن صحيح ضمانه وكذلك
الجواب في أمين القاضي والاب اذا باع مال الصغير ضمن الثمن عن المشتري لا يصح ضمانه واذا أراد القاضي نصب
الوصي في أي موضع نصب فقد ذكرناه هذا الفصل بتمامه في أدب القاضي وذكرنا أن القاضي اذا أراد نصب
الوصي للصغير هل يشترط حضرة الصغير ولا يشترط واذا نصب القاضي وصيا للصغير وخص له نوعا من الانواع
تقتصر وصايته على ذلك النوع فالوصاية من قبل القاضي قابلة للتخصيص بخلاف الوصاية من جهة الاب وفي
الفتاوى رجل عن غير وصى فقال القاضي لرجل جعلك وكيل في تركة فلان فهو وكيل في حفظ الاموال خاصة
حتى يقول له بيع واشترى ولو قال جعلت وصيا فهو وصى بامر القاضي وبه نأخذ وفي نوادر بشر من أبي يوسف اذا
اشترى القاضي من متاع اليتيم لنفسه شيئا فهو بمنزلة الوصي فادفع الى قاض آخر نظيره فان كان خير اليتيم
أجازة والام يجزه وكره القاضي شراءه وفي الدخيرة القاضي اذا استاجر اليتيم أجيرا كثيرا من أجر المثل بحيث
لا يتغابن الناس ولم يعلم القاضي بذلك فلا حرج فلا حرج مثل عمله في مال اليتيم ولو قال القاضي تعمدت الجواز تنفذ الاجارة
على القاضي ويجب جميع الاجر في مال القاضي واذا اقترض مال اليتيم صح قال رحمه الله وصى الوصي وصى
التركتين أي اذا مات الوصي فالوصى الى غيره فهو وصى في تركته وتركة الميت الاول وقال الشافعي لا يكون وصيا
في تركه الميت الاول لان الميت فوض اليه التصرف ولم يفوض اليه الا يضاء الى غيره فلا يملكه ولانه رضي برأيه ولم
يرض برأى غيره فصار كوصى الوكيل فانه يكون وصيا في مال الوكيل خاصة دون مال الموكل ولان العقد لا يقتضي

[illegible]

مجزرة قسمته في العقار لانه لا يلبى بيعه على الكبار فكذلك قسمته وفي العروض له ولا يله القسمته كما يلبى بيعها لان
 كبر العيب التحقوا بالصغار في هذه الحالة فصار كل الكل صغارا تجوز قسمته فكذلك اذا
 كان الكبار حذورا حار قسمته عن الصغار مع الكبار لان هذه خمسة حرب من اثنين والقسمته بين الصغار حرج من
 واحد لانه لا يلبى القسمته من الحائزين ولم تجز القسمته في حق الصغار لانه والقسمته في حق الكبار صحيحة لانه اجاز بين
 كبير والصغير في نصب الصغار وادانهم الوصيان التركة من الورثة وأخذ كل واحد منهما بالتفرد بالقسمته عند
 سدة لان القسمته لا تكون الا بين اثنين وكلهما كشخص واحد لا يملك أحدهما التفرد بالقسمته عند سدة
 يوسف وان كان ينفرد أحدهما بالقسمته الا ان كل واحد وكل صاحبه في القسمته فتصير قسمته مع صاحبه كقسمته
 نفسه قال رحمه الله في الوفاة الورثة وأخذ نصيب الموصى له فضاة رجوع ثلث ما بقي في أي الوفاة الموصى له الورثة
 أخذ نصيب الموصى له فضاة ذلك في يده رجوع الموصى له ثلث ما بقي لما بيننا أن الموصى له شيء من الورثة فيرجع
 رضى له على ما في يد الورثة ان كان ما قيا فإخذه ثلثه لعدم صحة القسمته في حقه واداهما في أيديهم - ثم دلل ان يضمهم
 سائر الثلث ما قبضوا وان شاء ضمن الوصى ذلك العبد لانه متعده فيه بالدفع اليهم والورثة بالقبض فيضمن أيهما
 قال رحمه الله في الوصى الميت بحجة فقام الوصى الورثة فهلك ما في يده أو دفع الى من يبيع عنه فصاع في يده يبيع عنه
 ما بقي في أي اذا أوصى بان يبيع عنه فقام الوصى الورثة فهلك ما في يد الوصى فانه يبيع عن الميت من ثلث ما بقي
 بذلك اذا دفعه الى رجل ليبيع عنه فصاع ما دفعه اليه يبيع عنه بثلث الباقي وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ان كان
 نمر - تعرف بالثلث بطات الوصية ولم يبيع عنه وان لم يكن مستغرقا لثلث يبيع عنه بما بقي من الثلث الى تمام الثلث
 ال محمد لا يبيع عنه شيء وقد قررناه في المسائل قال رحمه الله وصح قسمته القاضى وأخذ حظ الموصى له ان غاب في أي ان
 ب الموصى له لان الوصية صحيحة وان كان قبل القبول ولهذا لما الموصى له قبل القبول نصيب الوصية ميراثا لورثته
 لقاضى فاطرى في حق العاقر اقرار نصيب العاقر وقبضه من انظر فينفرد ذلك عليه حتى لو حضر الغائب وسدهلك
 بموضع في يد القاضى أو أمينه لم يكن له على الورثة سبيل ولا على القاضى وهذا في المكيل والموزون
 نه اقرار ومعنى المبادلة فيه تابع حتى حاز أحده لا أحد الشر يكتن من غير قضاء ولا رضا ولهذا يجوز بيع نصيبه مرا بحة
 ما لا يكيل ولا يوزن فلا يجوز لان العسمة فيه مبادلة كالبيع وبيع مال الغير لا يجوز فكذلك القسمته قال رحمه الله
 وبيع الوصى ع - سدا من التركة ببيعة العرماء في أي يبيع الوصى ع - سدا لاجل الغرماء لان الوصى قائم مقام
 وصى ولو تولاه بنفسه حال حياته يجوز بيعه وان كان مريضاً مرض الموت بعير محضر عن الغرماء فكذلك الوصى لقيامه
 امه وهذا لان حق العرماء يتعلق بالمال لا بالصورة والبيع لا يبطل المالة لانه أخاف شيئا وهو الثمن بخلاف العبد
 ما ذون له في التجارة حيث لا يجوز للمولى بيعه لان الغرماء لهم حق الاستيفاء بخلاف ما نحن فيه قال رحمه الله في وصي
 عى ان باع عبدا أوصى ببيع والنصدق بثمنه ان استحق العبد بعد هلاك ثمنه عنه في معناه اذا أوصى ببيع عبده
 تصدق بثمنه على المساكين فباع الوصى العبد وقبض الثمن فصاع الثمن في يده وهو المراد بالهلاك المذكور في المختصر
 استحق العبد بعد ذلك ضمن الوصى الثمن للشترى لانه هو العاقد فتكون العهدة عليه لان المشتري منه لم يرض
 ل الثمن الا لئلا لم له المبيع ولم يسلم فقدا أخذ البائع وهو الوصى مال الغير بغير رضاء فيجب عليه رده ولم يتعرض
 مان الوصى في الاستقراض ولا في الطعام والوديعة والبيع بطلب الغرماء وبغير طلب ونحن نذكر ذلك تنجما
 اثدة قال في المبسوط فالوصى تارة يضمن فادأ أمر الوصى المستودع ان يقرض مال اليتيم فاقرض ضمن
 مستودع لان الوصى لا يملك الاقراض من مال الصبي فلا يملك التوكيل والامره فلم يصح الاقراض ولو قضى
 صبيان ديناً لرجل ثم شهد ان له على الميت ديناً لم يجز ويضمنان ان ظهر دين آخر لانهم ما شهدا بدين فعدان عن
 سم ما غرموا لانهم ما صاروا ضمنين ما دفعوا الى الاول لانهم ما دفعوا بغير أمر القاضى ولو شهدا بدينه قبل ان يقضيا جاز لانهم ما

[illegible]

رجع في مال الصغير لأنه عامل له قال رحمه الله وهو على الورثة في حصتهم أي الصبي يرجع على الورثة بحصته لا بتقاض القسم باستحقاق ما أصابه قال رحمه الله ووضع احتماله بما له لو خير له أي يجوز احتمال الوصي بما له اليتيم إذا كان فيه خير بأن يكون الثاني أملاً إذا الأولية نظرية وإن كان الأول أملاً لا يجوز لأن فيه تضییع مال اليتيم على بعض الوجوه وهو على تقدير أن يحكم بتسوية حاكم يرى سقوط الدين إذا مات الثاني مفلساً أو جحد الحوالة أو لم يكن له عليه دين ولا يرى رجوع الدين على الأول وقوله لو خير ابنه بفتح احتماله إذا كان الثاني خيراً من الأول ولم يبين حكم ما إذا كافوا سواء في الذخيرة واختلاف الناس فيه ذكر المحمدي أن كان الثاني مثل الأول لا يجوز بخلاف بيعه مال اليتيم بمثل قيمته حيث يجوز والحوالة لا يجوز قال الامام الاستييجاني في شرح الطحاوي اعلم أن لأمر صي أن يأخذ الكفيل بدين الميت لأن الكفالة لا توجب براءة الأصل ولو احتمال بما له وأخذ الكفيل بشرط براءة الأصل فإنه ينظر أن كان ذلك خير اليتيم فإنه يجوز إذا كان المحال عليه أملاً حتى لو أدرك وقال أخذ الدين فليس له أن يفسخ الحوالة ولو لم يكن أملاً من المحال فإنه لا يجوز هذا إذا ثبت الدين بمداينة الميت وأما إذا ثبت بمداينة الوصي فإنه يجوز سواء كان خير اليتيم أو شره إلا أنه إذا كان خيراً فإنه يجوز بالاتفاق حتى أنه إذا أدرك وأراد أن ينقض ذلك ليس له ذلك وإن كان شراً له جاز ذلك ويضمن الوصي لليتم عندهما وعند أبي يوسف لا يجوز إذا كان شراً قال رحمه الله أو يبيعه وشرائه بما يتعاضدان أي يجوز بيع الوصي وشرائه بما يتعاضدان الناس في مثله ولا يجوز بما لا يتعاضدان الناس لأن الأولية نظرية ولا نظرية في الغبن الفاحش بخلاف اليسير لأنه لا يمكنه التجزؤ عنه ففي اعتباره انسداد باب الوصاية بخلاف العبد والصبي الماذون لهما في التجارة والمكاتب حيث يجوز بيعهم وشرائهم بالغبن الفاحش عند أبي حنيفة لأنهم يتصرفون بحكم المالكين والاذن فك الحجز والصبي يتصرف بحكم النيابة الشرعية نظراً فيستقيم بوضع النظر وعندهما لا يملكونه لأن التصرف بالغبن الفاحش تبرع وهم ليسوا من أهلها ولا ضرورة إليه وهذا إذا تبع الوصي للصغير مع الاجنبي وأما إذا اشترى شيأ من مال اليتيم لنفسه أو باع شيئاً منه من نفسه جاز عند أبي حنيفة إذا كان فيه منفعة ظاهرة وهو أن يبيع ما يساوي خمسة عشر بعشرة أو يشتري ما يساوي عشرة بخمسة عشر وإن لم يكن فيه نفع فلا يجوز وعلى قول محمد وأظهر الروايات عن أبي يوسف أنه لا يجوز بيعه من نفسه بكل حال هذا في وصي الأب وأما وصي القاضي فلا يجوز بيعه من نفسه بكل حال لأنه وكيل وللاب أن يشتري شيئاً من مال الصغير لنفسه إذا لم يكن فيه ضرر على الصغير بأن كان بمثل القيمة والغبن يسيراً وقال المتأخرون من أصحابنا لا يجوز للوصي بيع عقار الصغير الآن يكون على الميت دين أو يرغب المشتري فيه بضعف الثمن أو يكون للصغير حاجة إلى الثمن قال الصدر الشهيد وبه يفتي وأطلق المصنف في البيع والشراء فشمع العروض والعقار وما يخاف عليه الفساد وغير ذلك وتقدم حكم العقار وإذا كانت الورثة كلهم صغار أو سباني حكم تصرفه وإذا كانوا كباراً أو مختلطين وإذا ادعى رد الوديعة ثم مساؤه ثلاثة أقسام قسم يصدق فيه بالاتفاق وقسم لا يصدق فيه بالاتفاق وقسم يختلفوا فيه أما الأول إذا قال الوصي إن أباك ترك رقيقاً وأنفقت عليهم أو قال اشتريت رقيقاً وأديت الثمن ثم ماتوا فإنه يصدق لأنه أقر بما هو مسيطر عليه من جهة الشرع لأنه مسيطر على ما فيه إصلاح الصغير والاتفاق عليه وعلى رقيقه مقدار حاجتهم إصلاح لهم فيصدق فيه ولو قال اشتريت من فلان العبيد الذي في يده ودفعت الثمن وأنكر ذوال اليد يصدق على الصبي دون ذوال اليد لأنه مسيطر على الشراء والبيع وتنمية مال الصبي فإنه إصلاح لها لكيلا يستأصلها النفقة ولو قال استأجرت رجلاً لا أبقى صدق اتفاقاً لأن الاستئجار فعل هو مسيطر عليه شرطاً ما فيه من إصلاح الصغير وحائنه وأما القسم الثاني لو قال أنفقت من مالي لأربع عليك لم يصدق ولذلك لو قال استهلك ما لا فاديت ضمانه وأنفقت على أخاك كان زمنك يصدق لأنه أقر بما لم يكن مسيطراً عليه لأنه غير مسيطر على الاتفاق من مال نفسه ولا على الاتفاق من مال اليتيم على محارمه قبل فرض القاضي وأما القسم الثالث لو قال أبق غلامك وأديت جعلاً لا أبقى وأديت

[illegible]

رجع نصيبه على صاحبه ولو قال لهما بعدما كبرا قد دفعت البكيا ألفا فصدقه أحدهما وكذبه الآخر رجع المنكر
 إلى أخيه بمائتين وخمسين درهما وإن أنكر لم يكن له ما على الولي شيء لأنه أمين ادعى رد الامة إلى صاحبه ولو قال
 وصي دفعت إلى كل واحد منكم خمسمائة على خمسة وصدقه أحدهما وكذبه الآخر رجع المنكر على
 وصي بمائة وخمسين درهما لأن قيمته لا يجوز عليه ما وهما حاضران ولو كانا غائبين حازت القسمة عليهما رجل مات
 ترك ابنين صغيرين فلما أدركا طلبا ميرا نهما فقال الوصي جميع تركه أليك ألف وقد أنفقت على كل واحد منكم
 مائة وصدقه أحدهما وكذبه الآخر رجع المنكر على المصدق بمائتين وخمسين ولا يرجع على الوصي في
 ذلك عند زفر وهو رواية عن أبي حنيفة وفي رواية عن ابن أبي مالك عن أبي يوسف أنه يرجع لأن الوصي أمين ادعى
 مردف الامة إلى نفقة ما وجبته ما وهو مسلط عليه من جهة الشرع فيصدق فيه في حق برائة نفسه عن الضمان ولا
 يصدق في إبطال حق المنكر فيما وصل إلى المقر بالنفقة فصار المقر مقررا بالشركة فيما وصل إليه وذلك خمسمائة
 قال أبو يوسف لا يرجع المقر على المنكر بشئ والقول قول الوصي لأنه نص صدق في الاتفاق على المنكر لأنه مسلط
 عليه وهو ما مور من جهة الشرع فيصدق فيه فثبت الاتفاق عليه فصار كانه وصل إليه خمسمائة معاينة وفي الفتاوى
 جل ما عضية اليتيم من مفلس يعلم أنه يجوز عن استيفاء عنه منه قال يؤجل القاضي المشتري ثلاثة أيام فأنقذه
 ثمنه والانتقض البيع وقال نصير ابن يحيى للوصي أن يأكل من مال اليتيم ويركب دابة إذا ذهب في حاجته قال
 لفقهاء أبو الليث هَذَا إذا كان محتاجا لقوله تعالى ومن كان فقيرا فإلما كل بالمعروف فإن لم يكن محتاجا لا يجوز لفعله
 مالي إن الدين يا كونه أموال اليتيم ظلم إلا به من غير تفصيل ولكن هذه الآية صارت منسوخة بالاولى وذكر
 المتقي لا يترك الوصي من مال اليتيم في حاجته إلا بإذن القاضي والنفقة من مال الوصي وفي فتاوى الفضلي دعي
 خذ أرض الصبي مزارعة قال لا يجوز أن شرط البذر على اليتيم لأنه صار موارثا لنفسه ببعض الخارج وليس له أن يثأجر
 منه من الصبي وإن كان البذر منه يجوز عندهما إذا كان خيرا لليتيم لأنه صار مستأجرا أرضه ببعض من بذره وله أن
 يستأجر أرض الصبي بالدرهم فلذا ببعض الخارج وفي واقعات الناطقي قال ولو أخذ الوصي مال اليتيم وأنفق في حاجة
 منه ثم رضع مثل ما أنفق لا يبرأ عن الضمان إلا أن يباع اليتيم في دفعه إليه أو يشتري لليتيم شيئا ثم يقول للشهود كان
 لي لليتيم كذا وكذا وأنا اشتري ذلك له فيصبر قصاصا ويرأى الضمان رجل بنى جدارا بين دار بين الصغيرين لهما
 فيه حوالة ويحاف السقوط لكل واحد منهما وصي فطلب أحدهما ممرته وأبى الآخر فقال القاضي بيعت أمنا ليه نظره
 ن رأى في تركه ضررا عليهما أجبر الآخر حتى يبنى مع صاحبه بخلاف ما لو أبى أحدهما الشريك لأنه قد رضى بإدخال
 ضرر عليه فلا يجبر وههنا أراد الوصي إدخال الضرر على اليتيم فيجبر وصي على يئمين فباع دارا أحدهما فاداهي لليتيم
 لا تحرفه وجائز وقد تقدم ما يخالف ذلك في قوله وتنفيذ وصية معينة وإذا باع القاضي على أنهما الفلان فاذا هي لا تحرف
 يجوز لأن هذا قضاء والقضاء إذا كان المقضى عليه مجهولا لا يجوز قال رحمه الله **ووصي الأب أحق بمال الطفل من**
جدد وقال الشافعي رحمه الله الحمد أحق لأن الشرع أقامه مقام الأب عند عدمه حتى أحوز ميراثه فيقدم على وصيه
 لأن ولاية الأب تنتقل إليه بالإبضاء فكانت ولايته قائمة معنى فيقدم عليه في المال والجرد في الولاية لأنه أقرب إليه
 أسبق عليه حتى ملك الانتكاح دون الوصي

فصل في الشهادة قال صاحب النهاية لما لم تكن الشهادة في الوصية أمرا يختص بالوصية أخذ كرها لعدم
 راقبها فيها قال رحمه الله **تشهد الوصيان إن الميت أوصى لزيد معهما لغت شهادتهما أي بطلت لأنهما يجبران**
بالحال فبهما باثبات العين لهما فإتدلالتهما فاذا ردت ضم القاضي اليهما ثالثان في ضمن شهادتهما إقرارا منهما
بوصي آخر معهما الميت وإقرارهما حاجة على أنفسهما فلا يتمسكان من التصرف بعد الوصي لا تمتناع تصرفهم بدونه
صار حقهما بمنزلة ما لو مات أحد الوصياء الثلاثة وجاز ذلك للقاضي مع وجود الوصي لا تمتناع تصرفهم بدونه فصار

[illegible]

وهذا عند أبي حنيفة وقالوا إذا شهد الوارث كبير يجوز في الوجهين أي في التركة وغيره إلا أن ولاية التصرف لا تثبت
لهم في مال الميت إذا كان الورثة كبارا فعرفت عن التهمة بخلاف ما إذا كانوا صغارا على ما بيناه والحقه عليهم ما بيناه وفي
الحيط إذا شهد غرقاء الميت أنه أوصى لفلان بكذا لا تقبل شهادتهم فيما سألوا وشهد أحدهما أنه أوصى لفلان بثلاث ماله
وشهد الآخر أنه أوصى له بثلاث ماله وقال اعطوا منه ثلاث ألف درهم قال محمد يعطى الموصى إن ثبت المال ولا ينقص
منه ألفا فكأنه أوصى له بثلاث الألف لأنهما اتفقا على الشهادة بالألف وانفرد أحدهما بشهادة الألف لفلان فما
اتفقا عليه يقبل وما انفرد أحدهما به يرد لأن القائم به شهادة فرد وصار بمنزلة ما لو استثنى أحدهما شيئا من الألف
وإذا شهد شاهدان أن الميت أوصى لهذين بدراهمه وشهد شاهدان أنه أوصى لهما بدنانير أو ثمانين
بعمد أو آخران بدراهم جازت الشهادة لأن كل فريق يشهد على عقد الوصية لا على الملك ويمكن إثبات التعديين
ومتى كان الموصى به واحدا بطالت الشهادة لأن كل واحد يشهد أحد الثريقين بالبيع من هذا أو الآخر بيده من هذا لم تقبل
ومتى كان الموصى به مختلفا فقد أمكن إثبات الوصيتين فتقبل وإذا شهد الوصيان لرجل كبير أنه ابن الميت جاز وأن كان
صغيرا لم يحز قياسا لأنهما يقضيان ميراثه فيكونان متهما في التقبيل استحسانا في النسب وعلى التزويج لأن المشهود به
النسب واستحقاق الميراث انما يثبت حكما لبيان النسب لا مقصودا بالشهادة قال رحمه الله **ولو شهد رجلان لرجلين**
على ميت يدين ألف درهم وشهد الآخران للأولين بمثلها تقبل وإن كانت شهادة كل فريق بوصية ألف لا يجوز وهذا عند
محمد وقال أبو يوسف لا تقبل في الدين أيضا ويروى أبو حنيفة مع محمد ويروى مع أبي يوسف وعن أبي يوسف مثل قول
محمد وروى الحسن عن أبي حنيفة أنها هم إذا جاوزا معا وشهدوا بالشهادة بدالة وإن شهدا ثمانين لاثنين فقبلت ثم ادعى
الشاهدان بعد ذلك على الميت بألف درهم فشهد لهما الأولان تقبل قال في العناية جنس هذه المسائل أربعة أوجه
الأول ما اختلفوا فيه وهو الشهادة بالدين والثاني ما اتفقوا على عدم جوازه وهو الشهادة بالوصية بجزء شائع من التركة
كالشهادة بألف مرسلة أو بثلاث المال والثالث ما اتفقوا على جوازه وهو أن يشهد الرجلان بجارية وشهد المشهود لهما
للشاهدين بوصية عبد والرابع وهو المذكور في الكتاب آخرها وإن يشهد الرجلان بجارية ويشهد المشهود لهما
للشاهدين بوصية عبد يعني ويشهد المشهود لهما للشاهدين بألف مرسلة أو بثلاث المال ومعنى ذلك كله على تهمة
الشركة فثبت فيه التهمة لا تقبل الشهادة فيه وهو الثاني والرابع وما لم تثبت فيه التهمة قبلت كالثالث على ما ذكر
في الكتاب وأما الوجه الأول فقد وقع الاختلاف فيه بناء على ذلك أيضا أه أقول تقسيم صاحب العناية وتقريره هنا
مختل لأنه إن أراد بالوجه الأقسام الكلية فهي ثلاثة لا غير أحدها ما اتفقوا على جوازه وثانيها ما اتفقوا على عدم
جوازه وثالثها ما اختلفوا فيه وماعداه وجه رابع داخل في القسم الثاني لا محالة وإن أراد بها الأمثلة فهي خمسة لا أربعة
كما تدل عليه عبارة الكتاب فلا وجه لجعل الاثنين منها واجها واحدا على أن قوله الأول ما اختلفوا فيه والثاني ما اتفقوا
على عدم جوازه والثالث ما اتفقوا على جوازه لا يساعده كون مراده بالوجه هو الأمثلة بل يقتضي كون مراده بها هو
الأقسام الكلية المذكورة كما لا يخفى ثم إن صاحبي النهاية والكفاية وإن ذهبوا أيضا إلى كون الأوجه في جنس هذه
المسائل أربعة إلا أن تقريرهم لا ينافي كون المراد بالوجه هو الأمثلة والمسائل دون الأقسام الكلية والأصول كما
ينافيه تقرير صاحب العناية فانهم قال وجنس هذه المسائل على أربعة أوجه في الوجه الأول تقبل الشهادة بالاجماع
وهو أن يشهد الرجلان بوصية عين أخرى كالجارية لأنه لا شركة للمشهود فيه فلا تنكح التهمة وفي الوجه الثاني لا تقبل
بالاجماع وهو أن يشهد الرجلان بالوصية بجزء شائع كالوصية بثلاث ماله وشهد المشهود لهما للشاهدين بألف مرسلة
أيضا وفي الوجه الثالث لا تقبل أيضا وهو أن يشهد الرجلان أن الميت أوصى للشاهدين الأولين بثلاث ماله لأن الشهادة
مثبتة للشركة وفي الوجه الرابع اختلفوا فيه وهو الشهادة بالدين ثم إن الحق أن تثبت القسمة ههنا كما فعله الفقيه أبو الليث
في كتاب نسكت الوصايا حيث قال وإذا شهد أربعة نفر شهد هذا لهذين وهذا لهذين على الميت فإن هذا على ثلاثة

[illegible]

هذه الواقعة فجعل يقول هو ذكروا امرأة فاستبعد قوله ذلك فتخير ودخل فجعل يتقلب على فراشه ولا يأخذ النوم لتخيره
وكان له بنت تخمر رجله فسأله عن ذلك فآخبرها بذلك فقالت دع الحال واتبع الحكم المبال فخرج إلى فومه فأتى
لهم ذلك فاستحسنوا فعرف بذلك أن هذا الحكم كان في الجاهلية فافقره الشرع ولأن البول من أي عضو كان فهو
دليل على أنه هو العضو الأصلي الصحيح والآخر بمنزلة العيب وذلك انما يقع به الفصل عند الولادة لأن منفعة تلك
الآلة خروج البول وذلك عند انفصاله من أمه وما سوى ذلك من الممافع يحدث بعده فعلم بذلك أنه هو الأصل قال
رحمه الله **﴿فإن بال منهما﴾** والحكم للأصبق لأنه دليل على أنه هو العضو الأصلي ولأنه كما خرج البول حكمه وجبه لأنه
علامة تامة فلا يتغير بعد ذلك بخروج البول من الآلة الأخرى قال رحمه الله **﴿فإن استويا﴾** أي في السبق **﴿فشكل﴾**
لعدم المرجح قال رحمه الله **﴿ولا عبرة بالكثرة﴾** وهذا عند أي حصة فلو قال لا ينسب إلى أكثرهما بولاً لأنه يدل على أنه
العضو الأصلي ولأن لكل حكم الشكل في أصول الشرع فخير بجبال كثرته وله أن كثر ما يخرج ليس بدليل على الآلة
لأن ذلك لا يتسع للخروج وضيقه لأنه هو العضو الأصلي ولأن نفس الخروج دليل بنفسه فالكثرة لا يقع بها الترجيح
عند المعارضة كالشاهدين والأربعة وقد استعجب أبو حنيفة اعتبار ذلك فقال هل رأيست فاضياً يكيل البول بالواقى
قال رحمه الله **﴿فإن بلغ وخرجت له نجمة أو وصل إلى النساء فرجل وكذا إذا احتلم من الذكر﴾** لأن هذه من علامة
الد كره قال رحمه الله **﴿وإن ظهر له ثدي أولب أو أمكن وطؤه وامرأة﴾** لأن هذه من علامات النساء قال رحمه الله **﴿وإن**
لم تظهر له علامة أو تعارضت فشكل﴾ لعدم ما يوجب الترجيح وعن الحسن أنه يعد أضلاعه فان أضلاع الرجل تزيد
عن أضلاع المرأة بواحد قال رحمه الله **﴿فيمتد بين صف الرجال والنساء﴾** لأنه يمتد أن يكون ذكر أو يتصل أن
يكون أنثى لأنه لو وقف في صف النساء فإن كان ذكراً فقد صدق أنه في صف النساء ولو وقف في صف الرجال تبطل صلاة
من يعاذيه أن كان أنثى فلا يتصل الرجال ولا النساء وان وقف في صف النساء فإن كان بالغاً فقد صدق أنه في صف النساء
يحتجب له أن يعيد والأصل في أحكامه أن يؤخذ بالأحوط والأحوط ويعيد الذي عن يمينه ويساره والذي خلفه
الصلاة احتياطاً لا استمالة به امرأة ويستحب أن يصلي بقناع لا احتمال أنه امرأة ولو كان بالغاً احتجب عليه ذلك ويجلس
في صلاته جلوس المرأة لأنه إن كان رجلاً فقد ترك سمة وهو طائر في الجلالة وإن كان امرأة فقد ارتكب مكرهاً ويجلسه
جلوس الرجال والأصل فيه فيما يرجع إلى العبادات قال محمد أحب إلى أن يصلي بقناع لا احتمال أنه امرأة يريد قبل
البلوغ وإن صلى بغسيرة فإن كان غير بالغ لا يؤمر بالعادة الاستحساناً متخلفاً واعتباراً وفي الهداية صلى بغسيرة قناع امرأة أن
يعيد وهو الاستحسان وهذا إذا كان الخنثى مراهماً غير بالغ فإن كان بالغاً بالسن ولم يظهر فيه شيء من علامات
الرجال والنساء لا تجزئ الصلاة بغسيرة قناع إذا كان الخنثى حراً وفي السغنا وفي بعض النسخ وإن كان بالغاً فصلى بغير
قناع امرأة فإنه يعيد وهذا بطريق الاحتياط هكذا لفظ المبدوط ولم يتعرض فيه أن طريق الاحتياط فيه على وجه
الاستحباب أو على وجه الوجوب والظاهر هو الوجوب قال ويجلس في صلاته كجلوس المرأة ولو أحرم هذا الخنثى وقد
راهق ولم يبلغ ولم يستبين أنه امرأة قال أبو يوسف لا علم لي بلباسه وقال محمد إن لبس الخيط كان أحوط لمجوزاً أنها أنثى فلا
يجل لها كشف العورة قال ويكره أن يلبس الخنثى وأراد به ما بعد البلوغ بالسن إذا لم يظهر به علامات يستدل بها على
كونه رجلاً أو امرأة ويكره لبس الخنثى أيضاً قال وأكره له أن يكشف قدام الرجال أو قدام النساء ومعناه إذا كان
قد راهق فإن قلت وهل يكره أن يخلو به رجل أجنبي ليس بمحرم منه أو يخلوها امرأة أجنبية ليس بمحرم منها قلت نعم
إذا خلا بالخنثى رجل محرم منه فلا بأس وكذلك الخنثى إذا خلا بامرأة محرم منها ولا يسافر الخنثى بامرأة هي غير
محرم منه ولا بأس أن يسافر الخنثى مع محرم من الرجال ثلاثة أيام وليا لها ولا يختمه رجل وامرأة لأن الخنثى صبي أو صبوية
فإن كان صبياً يجوز للرجال أن يختمته وإن كان مراهماً يشتهى أولاً وإن كان صبوية فلا بأس للنساء أن يختمها إذا كانت غير
مراهماً لأنها لا تشتهى وإذا كانت غير مراهماً وهي تشتهى أولاً فإن قيل ما الفرق بين الحياة والموت حيث قلتم إذا

أورد في وجوبه...
كما في نفس...
اشبه...
يتم في...
لأن...
بشخص...
الوصف...
ويتم...
أنفسه...
لا يثبت...
فيه...
الشركة...
المعاقب...
بجزء...
شاهد...
فهو...
أخرى...
أعلم

كتاب الخنثى

وهو على وزن فعلى بالضم من الخنث وهو اللير والتمسك منه الخنث وخنث في كلامه وهي خنثي له بهيته...
ويقتضيه حاله عن حال الرجل وجعله خنثي...
آلة واحدة من النساء والرجال...
الاعم والاعاء وهذا كالتأديف...
بمخصوص من له آلة واحدة بل يعمن له آلة واحدة ومن له آلتان...
جارية بأسرها في حق الخنثي أيضا وكذلك الخنث في أحكام...
من أحكام من له آلة واحدة شرع في بيان أحكام من له آلتان وجعل المصنف في الهداية...
الفصل الأول لبيان الفصل الثاني في بيان أحكامه...
انما شرع حقيقة في بيان من له آلتان...
في الفصل الأول وان صح ان يقال شرع في أحكامه...
في بيان أحكام من له آلتان وقال في العناية...
اه وانما قال المشكل ولم يقل المشكلة لان ما لم يعلم...
وذكر في...
يكون فرج ولاذ كرو يخرج بوله من ثقب في الخرج...
فقط أو خنثي قال رحمه الله...
كيف يورث فقال من حيث يقول وعن علي رضي الله عنه...
كيفية يورث فقال من حيث يقول وعن علي رضي الله عنه

والذ كورة يجوز أن يكون هذا رجلاً وان يكون امرأة قال كان امرأة فهو بمنزلة الرتقاء لانها لا تتجمع كالرتقاء ومن
قذف رجلاً محبوباً أو امرأة رتقاء لا حد عليه وان كان الخنثى هو الغاذف يحد لانه محبوب بالغ أو رتقاء بالغ أو محبوب
البالغ والرتقاء بالغ اذا قذف انساناً يجب عليه الحد وان سرق بعد ما أدرك يجب عليه الحد وان سرق منه ما يساوي
عشرة قطع السارق رجل أو امرأة ولو قطع يده هذا الخنثى قبل أن يبلغ أو يستبين أمره فلا قصاص على قاطعه سواء كان
القاطع رجلاً أو امرأة وعلى هذا الخلاف اذا قتل الخنثى رجلاً أو امرأة عمداً كان عليه القصاص وان قطع هذا الخنثى
يدرجل أو امرأة فعلى عاقلة أرش ذلك وبعد البلوغ اذا قطع يد انسان قبل ان يستبين أمره عمداً فانه يجب عليه الارش
في ماله وان شهد مغمماً برضخه فله ولا يسهم وان ارتد عن الاسلام قبل ان يدرك أو بعد ما أدرك لا يقتل عندهم جميعاً أما
قبل فانه صبي أو صبيته ورثة الصبي والصبيته لا تصح عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة ومحمد انه وان كان يصح ردة الصبي
العاسف والصبيته العاقلة الا أنه لا يقتل على الردة عندهما وبعد البلوغ تصح ردة بالاجماع الا أنه لا يخلو اما ان يكون
رجلاً أو امرأة فان كان رجلاً حله ولا يحل ان كان امرأة فلا يحل بالسك وان كان من أهل الذمة لا يوضع عليه حواج
رأسه حتى يدرك ويستبين أمره ولا يدخل في القسامة ولو كان الخنثى أبوه حياً فقال هو غلام ولا يعرف ذلك الا بقوله كان
القول قوله وكذلك لو قال هي جارية فالقول قوله اذا لم يكن مشكلاً الحال لان الوصي قائم مقام الاب وان كان مشكلاً الحال
لم يصدق وان قتل الخنثى خطأ قبل ان يستبين أمره قال القول في ذلك قول القاتل انه ذكر أو أنثى ان كانت الذمية تجب
على القاتل ان لم يكن له عاقلة وان كان له عاقلة فالقول قول العاقلة وان قالو الا ندرى فالقول قولهم ووجب عليهم
ديته وان قالوا انه أنثى وورثة الخنثى ادعوا أنه ذكر والقول قول العاقلة لانهم يدعون على القاتل والعاقلة زيادة خمسة
آلاف درهم والقاتل والعاقلة يذكران ذلك فيقضى عليهم بدية المرأة ويتوقف العقل الى ان يستبين أمره انه ذكر أو
أنثى رجل مات وترك ذكرًا وخنثى وزوجة فمات الخنثى بعد موت أبيه فادعت أم الخنثى انه ذكر وأنه كان ورث من أبيه
نصف المال بعد الثمن لانه مات وترك ابنين وامرأة تم مات الخنثى فورثت ثلث ذلك النصف لان الخنثى مات وترك أما
وأخا ثلث الام ثلث ذلك النصف وقال ابن الميت وهو أخ الخنثى لابل كانت الخنثى جارية وورثت الثلث من الميت بعد
الثمن ثم ماتت فورثت أنت ثلث ذلك فالقول قول أخى الخنثى الا ان الاخ يستحلف على العلم بالله ما تعلم انه كان ذكرًا
واذا أقامت الام البيينة انه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول من مبال النساء فانه يرث من أبيه ميراث النصف بعد
الثمن ثم يرث الام ثلث ذلك النصف من الخنثى وان أقام أخ الخنثى البيينة انه يبول من مبال النساء ولا يبول من
مبال الرجال وانها ورثت الثلث من الاب بعد الثمن فلام الخنثى ذلك الثلث وان أقام رجل البيينة ان أبا الخنثى كان
زوجها منه على ألف درهم وطلب ميراثها وصدقه الابن أو كذبه ولم تقم الام البيينة ان أبا الخنثى على ما ادعت فانه يقبل
قول الزوج ويجعل عليه المهر وورث من الخنثى ميراث الزوج وورث أم الخنثى وأخ الخنثى من الصداق الذي يبقى على
الزوج وماترك الخنثى وان أقام الاخ بيينة على ما ادعت انه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول من مبال النساء ان
أقام الزوج البيينة انها كانت أنثى وتبول من مبال النساء ولا تبول من مبال الرجال كانت بيينة الاخ أولى بالرد ولو ان
هذا الخنثى المشكلى الذي مات صغيراً وترك ما لا أقامت امرأة بيينة ان أباه زوجها اياه في حياته ومهرها ألف درهم وأنه
كان غلاماً يبول من حيث يبول الغلام ولم يكن يبول من حيث يبول النساء وكذبها الاخ ابن الميت قال اصدق المرأة
واجعله غلاماً واجعل صداقها في ميراثه من ميراث الغلام فان أقام الاخ ابن الميت البيينة بانه كان جارية يبول من
حيث تبول الجارية قال لا قبل بيئته معاً على ذلك فاقضى بيينة المرأة وهذا اذا جاء معاوماً اذا أقام الزوج البيينة أولاً
وقضى القاضي بذلك ثم أقامت المرأة البيينة فانه لا يقبل منها التراجع الاولي بالقضاء فان وقت أحد من البيتين وقتا قبل
الاخرى فانه يقضى بالسابقة منها تاريخاً وان لم يوقت ذكر كراهما يطلان وهذا اذا كانت المرأة تدعى الصداق ومتى لم
تدع فاما انها تتر البينتان وان كان هذا الصبي حياً لم يمت والمسئلة بحالها قال هذا كله باطل ولا أقضى بشي منه بلا

[illegible]

وصيغة الحارية مائتان وخمسون فيعطى له سبعمائة وخمسون ويوقف مائتان وخمسون الى ان يبين حاله وان تبين انه
ذكر يعطى مائتين وخمسين وان تبين انه انثى يؤخذ منه مائتان وخمسون قال رحمه الله وله اقل النصيبين يعني لو مات
ابوه كان له الاقل من نصيب الذكر ومن نصيب الانثى فانه ينظر نصيبه على انه ذكر وعلى انه انثى فيعطى الاقل منهما
وان كان محروما على احد التقديرين فلا شيء له مثاله احوان لاب وام احدهما خنثى مشكل كان المال بينهما اثلاثا
للاخ الثلث وللخنثى الثلث فيقدر انثى لانه اقل ولو قدر ذكر كان له النصف ولو تركت امرأة زوجا واموا اختا
لاب وام هي خنثى كان للزوج النصف وللأم الثلث من النصف اباض وللخنثى ما بقى وهو السدس على انه عصبه ولو
تدراثى كان له النصف وكانت المسئلة تعول الى ثمانية ولو تركت زوجا واموا اخوين من ام واخا لاب وام هو خنثى
كان للزوج النصف وللأم السدس وللأخوين لأم الثلث ولانثى للخنثى لانه عصبه ولم يفصل له شيء ولو قدر انثى كان له
النصف فعالت المسئلة الى تسعة ولو ترك الرجل ولدا أخا هو الخنثى وعما لاب وام أو لاب كان المال للعم ويقدر الخنثى انثى
لا بنت الاخ لا ترث ولو قدر ذكر كان المال له دون العم لان ابن الاخ مقدم على العم وقال الشافعي للخنثى نصف ميراث
ذكر ونصف ميراث انثى وعن ابن عباس مثله لانه مجهول والتوزيع على أحوال عند المحل طر بقى معهوده في الشرع
كفى العتق الميراث والطلاق الميراث اذ تعذر البيان فيه بعون الموضع قبل البيان ولما أن الحاجة الى انبات الملك ابتداء
فلا يثبت مع الشك فصار كما اذا كان الشك في وجوب المال بسبب آخر غير الميراث بخلاف المستشهد به لان سبب
الاستحقاق متيقن به وهو الانشاء السابق ومصلحة كل واحد من العبدتين والمعنتين بحكم ذلك السبب ثابت لكل واحد
مهما على السواء من غير ترجيح أحدهما على الآخر بالشك قال رحمه الله في قوائم أبوه وترك ابنه سهمان وللخنثى
سهم واحد لانه اقل وهو متيقن فيدققه وعلى قول الشافعي نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى واختلف أبو يوسف ومحمد
في ترجيح قول الشافعي فقال أبو يوسف المال بينهما على سبعة أسهم أم أربعة لذكر وثلاثة للخنثى اعتبر نصيب كل واحد
منهما حالة انفرادها والذكر لو كان وحده كان كل المال له والخنثى ان كان ذكر كان له كل المال واذا كان انثى
كان له نصف المال فيأخذ نصف النصيبين نصف الكل ونصف النصف وذلك ثلاثة أرباع المال وللأبن كل المال
فجعل كل ربع سهمهما فبلغ سبعة أسهم للأبن أربعة وللخنثى ثلاثة أرباع وليس للمال ثلاثة أرباع وأربعة أرباع
فيضرب كل واحد منهما بجميع حقه اعتبارا بطريق العول والمضاربة وقال محمد رحمه الله المال بينهما على اثني عشر
سهما سبعة للأبن ايضا وخمسة للخنثى ويعبر هو نصيب كل واحد منهما في حالة الاجتماع فيقول لو كان الخنثى ذكرا
كان المال بينهما نصفين ولو كان انثى كان اثلاثا فالقسمة على تقدير ذكوره من اثني عشر وعلى تقدير انوثته من ثلاثة
وليس بينهما مائة وثلاثة فيضرب احدهما في الاخرى تبلغ ستة للخنثى على تقدير انه انثى سهمان وعلى تقدير انه ذكر
ثلاثة فله نصف النصيبين وليس للثلاثة نصف صحيح فاضرب الستة في اثنين تبلغ اثني عشر فيكون للخنثى ستة على
تقدير انه ذكر وله أربعة على تقدير انه انثى فيأخذ نصف النصيبين خمسة لان نصف الستة ثلاثة ونصف الاربعه اثنان
الا ترى ان الابن يأخذ في هذه المسئلة سبعة لان نصيب الابن على تقدير ان الخنثى ذكر ستة وعلى تقدير انه انثى
ثمانية فنصف النصيبين سبعة ولو كان معها بنت فعند أبي يوسف تكون المسئلة من تسعة لان نصيب البنت النصف
حالة انفرادها وللأبن الكل وللخنثى ثلاثة أرباع حال انفرا دكل منهما فيجعل كل ربع سهمهما تبلغ تسعة وعند محمد له
خمس وعشرون على تقدير انه ذكر كان له خمسان فله نصف وهو الخمس وعلى تقدير انه انثى كل له ربع فله نصف وهو
الثلث فخرج الخمس من خمسة ومخرج الثمن من ثمانية وليس بينهما مائة وثلاثة فيضرب احدهما في الاخرى تبلغ أربعين
ومنها تصح المسئلة للخنثى خمسها ثمانية وثمانية فاجتمع له ثلاثة عشر سهمها والبنت على تقدير انه ذكر خمسان وهو ستة
عشر وعلى تقدير انه انثى ربع وهو عشرة فيكون له نصف النصيبين ثلاثة عشر والابن خمسان على تقدير ذكوره
ونصف على تقدير انوثته فله نصف النصيبين ثمانية عشر وعلى هذا فخرج المسائل ولو كانوا أكثر من ذلك على المذهبين

[illegible]

حق لا يسقط بالشبهة ولا تقبل فيما يندرى بالشبهات كالمحدود والعصاص ومنها كتاب الوكالة حيث قال فيه ويجوز
 وكالة بالخصوص في سائر الحقوق وكذا ما يفتاها راسخا في العلم بالحدود والعصاص والوكالة لا تصح باستيفائها مع
 الموكل عن المجلس لأنها تدري بالشبهات ونذا في كتاب الدعوى ومنها كتاب الحنايا فإنه صرح فيه بمواضع كثيرة
 به بعدم ثبوت العصاص بالشبهة بل جعلها أصلا مؤثرا في سقوط العصاص وفرع عليه أكثر من مسائل سقطت
 عاص بتحقق نوع من الشبهة في كل واحدة منها كما لا يخفى على الناظر في تمام ذلك الكتاب وأما ما يفتاها راسخا
 الصلة في قوله أما المحدود والمحاصة لله تعالى فشرعت زواجر مستدركة فإن حد العذف غير خالص لله تعالى بل فيه
 بالله تعالى وحق العبد مقدم كما صرحوا به على أنه زاجر لا يثبت بالشبهة ولا تكون إشارة الأخرس حجة فيه أيضا كما
 جوابه لا يثبت بالشبهة فيما مر آنفا فلا يتم النفي في الظاهر منه وقول المؤلف الإشارة والكتابة كالبينان ذلك
 المسئلة على أن الإشارة معتبرة وإن كان قادرا على الكتابة لأنه جاع به ما فقال أشار وكتب قال صاحب العناية
 في دعوى الجمع بينهما نظر لأنه قال في الجامع الصغير وإذا كان الأخرس يكتب أو يوصي وكلمة أو لا حد الشئين لا
 مع على أن تقول قال في الأصل وإن كان الأخرس لا يكتب وكانت له إشارة تعرف في نكاحه وطلاقه ونسائه وبعده
 بجائز يعلم من إشارة رواية الأصل أن الإشارة من الأخرس لا تعتبر مع القدرة على الكتابة لأنه تبين حكم إشارة
 خرس بشرط أن لا يكتب فافهم إلى هذا قال رحمه الله (لا يفي حكمه) يعني إشارته لا تكون كالبيان في المحدود
 بما تدري بالشبهة لكونها حق لله تعالى فلا حاجة إلى إثباتها ولعله كان صديقا للقادر أن قدف هو فلا يتحقق
 به الحد وإن كان هو القادر فقد فسد بسبب وجوب الحد لا يجب إلا بالقذف بصريح الرنا وفي العصاص اعتبر طلبة
 حق العبد وهذا لأن الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة ألا ترى أن الشهود ولو شهدوا بالوطء الحرام أو أقر هو بالوطء
 رام لا يجب عليه الحد ولو شهدوا بالقتل المطلق أو أقر بمطابق القتل يجب عليه العصاص وإن لم يقر بالتمدد وهذا لأن
 صاص فيه معنى المفاوضة لأنه شرع حاربا فإن يثبت مع الشبهة كسائر المعاصيات التي هي حق العبد أما المحدود
 الصلة حق لله تعالى جعلت زاجرة ليس فيها معنى البدلية أصلا فلا يثبت مع الشبهة لعدم الحاجة وذكري كتاب
 نزار أن الكتاب من الغائب ليس بحجة في قصاص يجب عليه ويحتمل أن يكون الجواب في الأخرس كذلك
 كون في الغائب والأخرس روايتان ويحتمل أن يكون مغايرة لذلك لأن الغائب يمكنه الوصول في الجملة فيعتبر
 طق ولا كذلك الأخرس لتعذر وجود النطق في حقه إلا لغة التي به فدللت المسئلة على أن الإشارة معتبرة وإن كان
 راعى الكتابة بخلاف ما ذكر بعض أصحابنا من أن الإشارة لا تعتبر مع القدرة على الكتابة قالوا لأن الإشارة
 ضرورة والأضرمة القسرة على الكتابة قلنا كل واحد منهما بحاجة ضرورية ففي الكتابة زيادة بيان لم
 يفي الإشارة لأن قصد البيان في الكتابة معلوم حسا وعميانا وفي الإشارة زيادة أثر لم توجد في الكتابة لأن الأصل
 لبيان هو الكلام لأنه وضع له وإشارة أقرب إليه لأن العلم المحاصل بها حاصل عما هو مفصل بالتكلم وهو
 ربه يسهله أو برأسه صارت أقرب إلى النطق من آثار الأقلام واستويا ولا يقدم على الآخر بل يخبر ولهذا
 ربه بكلمة أو التي للتخبر وقالوا فيمن صحت يوما أو يومين الحكم كالمعتقل اللسان قال رحمه الله (لو غنم مذبوحة
 بته فإن كانت المذبوحة أكثر تحرى وأكل والألاج وقال الشافعي لا يجوز إلا كل في حالة الاختيار ولنا أن الغلبة تنزل
 إلى الضرورة في إفاضة الإباحة ألا ترى أن أسواق المسلمين لا تخضع لوعن المحرم من مسروق ومغصوب ومع ذلك يباح
 ناول اعتماد على الظاهر وهذا لأن القليل منه لا يمكن التحرز عنه ولا يستطيع الامتناع عنه فسقط اعتباراه دفعا
 رج كقليل الخباسة في المدن أو الثوب بخلاف ما إذا كانت الميته أكثر واستويا لأنه لا ضرورة إليه فيمكن الاحتراز
 لا تؤكل قال في العناية أخذنا من النهاية طوبى بالفرق بين هذين الثياب وإن المسافر إذا كان معه ثوبان
 دهما نجس والآخر طاهر ولا يميز بينهما وليس معه ثوب غيرهما فإنه يتحري ويصل في الذي يقع تحريمه أنه طاهر

وعداً أي حقيقة لا يملك ذلك فلا يبيعها لكن يامر أصحابها ببيعها وقيل هذا قول الكل والفرق لاني حقيقة بين هذا وبين
 غيره من الدون ان في هذا ضرراً خاصاً وبقاعاً عاماً والرفع العام مقدم على الضرر الخاص ولان الجراح متعلق برتبة
 الأرض فصار كدين العبد المأدون له في الحارة ودين الميت في التركة فالعاضى يملك البيع فيه مما يتعلق الحق
 بالرتبة فكذا هذا وقد كرى النوادر عن أبي حنيفة أن أهل الجراح اذا هربوا ان شاء الامام عمر هارماً من بيت المال والعلة
 للمسلمين وان شاء دفع الى قوم وأطعمهم على شئ اذ كانه ما يخذل المسلمين لان فيه حفظ الجراح على المسلمين والمالك على
 أربابها فاذا هرب هارماً من بيت المال يكون بقاءه درهماً ينفق في عمارتها فرضا لان الامام مأمور بتهدئة بيت المال ما يوجه
 يتبأله قال رحمه الله **ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح ولو عن رمضان كقضاء الصلاة صح وان لم ينو أول**
الصلاة عليه أو آخر صلاة عليه معناه لو كان عليه قضاء صوم يوم أو أكثر من رمضان واحد فقصاه ما وبايعه ولم يعين
 أنه عن يوم كذا جاز فكذا الوصام ونوى عن يومين أو أكثر جاز عن يوم واحد ولو نوى عن رمضان أيضاً يجوز وكذا
 قضاء الصلاة يجوز وان لم يعين الصلاة ويومها ولم ينو أول صلاة عليه وهذا قول بعض المسايخ ولا يصح أنه يجوز في رمضان
 واحد ولا يجوز في رمضانين ما لم يعين أنه صائم عن رمضان سنة كذا على ما بينا وكذا في قضاء الصلاة لا يجوز ما لم يعين
 الصلاة ويومها بان عين ظهر يوم كذا مثلاً ولو نوى أول طهر عليه أو آخر طهر عليه جاز لان الصلاة عليه تعينت بتعيينه
 وكذا الوقت يعين لكونه أولاً وآخر أو ان نوى أول صلاة عليه وصلى مما يليه يصير أولاً أيضاً فيدحل في نيته أول طهر
 عليه نائماً وكذلك نائماً الى ما لا يتناهى وكذا الآخر وهذا مختص من لم يعرف الاوقات التي فاتته أو اشبهت عليه
 أو أراد التسهيل على نفسه والاصل فيه ان الفروض مترتبة فلا بد من تعيين ما يريد أدائه حتى تبرأ ذمته منه لان فرضاً
 من الفروض لا يتأدى بنية فرض آخر فكذا هذا ووجب التعيين والشرط تعيين الجنس بالنية لانها شرعت لتعريف
 الاجناس المختلفة ولهذا لا يكون التعيين في الخمس الواحد لغو لعدم الفائدة والتصرف اذا لم يصادف محله يكون نيته
 لغوا ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب والصلوات كلها من قبيل المختلف حتى الظهر من يومين والعصر من
 من يومين لان وقت الظهر من يوم غير وقت الظهر من يوم آخر حقيقة وحكما لان الخطاب لم يتعلق بوقت يجمعهما بل
 بدلول الشمس ونحوه والدلول في يوم غير الدلول في يوم آخر بخلاف صوم رمضان لانه متعلق بشهود الشهر لقوله تعالى
 فمن شهد منكم الشهر فليصمه وهو واحد لانه عبارة عن ثلاثين يوماً بل لانه لا يحتاج فيه الى تعيين صوم كذا حتى
 لو كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر وكان عليه قضاء صوم يومين أو أكثر فصامنا وبايع قضاء يومين أو
 أكثر جاز بخلاف ما اذا نوى عن رمضان أو عن رمضان آخر حيث لا يجوز عن واحد منهما لاختلاف السبب وصار كما
 اذا نوى طهرين أو طهراً عن عصر أو نوى طهر يوم السبت وعليه من طهر يوم الخميس وعلى هذا اداء الكفارة لا يحتاج الى
 التعيين في جنس واحد ولو عين لغوا في الاجناس لا بد منه وهذا ذكر ما تنافى صليها في كفارة الظهار ورد كرى الخيط في كتاب
 الكفارات نية التعيين في الصلاة لم تسترط باعتبار ان الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجب
 عليه ولا يمكنه مراعاة الترتيب الابنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثره الفوائت يكفيه نية الطهر لا غير وهذا مشكل
 وما ذكره أصحابنا مثل قاضيجان وغيره خلاف ذلك وهو المعتمد لما ذكرنا من المعنى ولان الامر كما قاله المجاوز مع
 وجود الترتيب أيضاً لا مكان صرفه الى الاول اذ لا يجب التعيين عنده ولا يفيد قال رحمه الله **ولو ابتلع ريق غيره كهر**
لوصد يقه والا لا يحكم أي لو ابتلع الصائم ريق غيره فان كان براق صد يقه يجب عليه الكفارة وان لم يكن صد يقه يجب عليه
 القضاء دون الكفارة لان الريق تعافه النفس وتستقدره اذا كان من غير صد يقه فصارت كاللحمين ونحوه مما تعافه
 النفس وان كان من صد يقه لا تعافه فصارت كالحب ونحو ذلك مما تشبهه النفس قال رحمه الله **ولو قتل بعض الحاج عذر**
في ترك الحج لان امن الطريق شرط الوجوب أو شرط الاداء على ما بينا في المناسك ولا يحصل ذلك مع قتل بعض الحاج
 في الطريق فكأن معذوراً في ترك الحج بانهم بذلك وقد ذكرنا هاهنا متوفاه في المناسك وذكرنا الخلاف فلان بعض ساداتها

[illegible]

باد حوى فتح معناه الاعتدال اليه وعدمها فان نوى به هذه الالفاظ الطلاق وقع وان لم ينو لا يقع لانه من الكليات
 عندهم ولا بد من اليقظة دونه ففتح الدال بعد هذا الفسا كنه ومعناه الاعطاء وقوله كبير بكسر الكاف الصماء
 وسكون الباء حرا الحروف وفي آخره راء معناه الاصل امسك ولكن معناه هنا افرضي وقدرى يعنى قدرى الطلاق
 وقد اعطى قوله كرده فتح الكاف وسكون الراء وفتح الدال وسكون الهاء وهو اسم مفعول من كرادى الذى هو المصير
 ومعناه الفعل والعمل قوله باز بفتح الميم وسكون الالف والراء المعجمة معناه فلما يكن قال رجه الله **ولو قال الزوج**
داده است وكرده است يقع **الطلاق** **نوى** **الوقوع** **أولا** أى وان لم ينو قال رجه الله **ولو قال الزوج داه** أسكار
 وكرده أسكار لا يقع **الطلاق** وان نوى **الوقوع** والفرق بينهما ان فى الاولى اخبارا عن وقوعه فيقع **الطلاق** وفى
 الثانية ليس باخبارا لان معنى قوله داه انكارا فرضي انه وقع أو أحسبى فلا يقع به ثبوت وانكارا بفتح الهاء همزة وسكون
 الدون وفتح الكاف الصماء وفى آخره راء مهملة ومعناه افرض وقدرى قوله **حوى** مرنا شايده تا قبامت أو همزة حمراء
 لا يقع **طلاق** **الابنية** لانه من الكليات قوله **حوى** بفتح الواو وسكون الياء آخر الحروف بمعنى هى التى هو ضمير
 العائب وقوله **حرا** بفتح الميم والراء معصورة ومعناه لا خلى وقوله **شايده** بفتح النون والسين المعجمة وياء ساكنة بضم الياء
 مفتوحة آخر الحروف ودال مهملة ومعناه لا يابق وقوله **أوه** بفتح الهاء والميم وسكون الهاء ومعناه الجميع والمعنى
 يعنى لا يلقى فى جميع عمرى أو مدة عمرى أو انى يوم القيامة وقوله **تأبى** بفتح التاء المشددة من نون مقصورة ومعناه الى
 يوم القيامة أو الحاصل فى معنى هذا التركيب لا يلقى الى يوم القيامة قال رجه الله **ولو قال الزوج حيله زفان**
كن اقرارا بالثلاث أى لوقوع الطلاق الثلاث لان معنى كلامه افعلى حيلة النساء مقصود به هذا اخطى عدتك
 أو عدى أيام عدتك فان هذا عندهم كناية عن وقوع الطلاق الثلاث لان المرأة لا تستعمل بامور العدة الا بعد وقوع
 الثلاث قال رجه الله **ولو قال حيله حوىش كن لا** يعنى ليس باقرارا بالثلاث لان هذا ليس بكناية عن الطلاق
 عندهم بل لاف الصورة الاولى قوله **حوىش** بكسر الحاء المعجمة والواو لا يتلفظ بها عندهم وبعد هاء آخر الحروف
 ساكنة وشين معجمة ومعناه أنت هنا لانه يحى بمعنى آخر فى غير هذا الموضع قال رجه الله **ولو قالت المرأة كابى**
من ترا جسيم معناه هت لك المهر **حرا** بكسر الحاء المعجمة والواو لا يتلفظ بها عندهم وضم الميم على المهر وان طلقة اسقط
 المهر والا لا **أى** وان لم يطلقها الا يسقط لانه أجابها الى سؤالها هو الطلاق حتى يسقط المهر وقوله **تري بضم التاء**
المثناة من فوق وبالراء المقصورة معناه لك وقوله **بحشيدم** بفتح الباء الموحدة وسكون الحاء المعجمة وكسر الشين
 المعجمة وسكون الياء آخر الحروف وفتح الدال المهملة وفى آخره ميم ساكنة ومعناه وهبت ومصدره وهبت بحشيد
 قال رجه الله **ولو قال المولى لعبد يامالكى أوفال لامت** أى لعبدك لا يعتق **لانه ليس بصريح للعتق ولا كناية**
بمخلاف قوله **يامولاى** لان حقيقته تنبئ عن ثبوت الولاء على العبد وذلك بالعتق فيعتق **ولو قال شخص برمن سو كند**
ست كه يعنى على اليمين قال رجه الله **ولو قال ابن كار** يعنى هذا الفعل **نكنكم** يعنى لأفعل **فهذا اقرار**
باليمين بالله تعالى لانه آخر عن يمينه على ترك هذا الفعل فيكون اقرارا باليمين منى فعمل يحنث فى يمينه وتلزمه
 التكفارة وقوله **بر** بفتح الباء الموحدة وسكون الراء تؤدى معناه على وقوله **من بفتح الميم وسكون النون ومعناه انا** وقوله
سو كند بفتح السين المهملة وسكون الواو وفتح الكاف الصماء وسكون النون وآخره دال ساكنة معناه اليمين وقوله
ين بكسر الهمزة وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره فون ساكنة أيضا تؤدى معنى هذا وقوله **كار** بفتح الكاف
بسكون الالف والراء وهو الفعل وقوله **نكنم** مضارع منفى لان النون المفتوحة فى الاول هى حرف النفي وكنم معناه افعلى
لتكلم وحده واشتقاقه من كردن الذى هو المصدر فالمضامى كردوا المتكلم وحده كنم ومع الغير كنم بزيادة الياء
بسكون الميم قال رجه الله **وان قال شخص برمن سو كند** است بطلاق لزمه ذلك فان قال قلت ذلك **أى هذا القول**
كذب لا يصدق لانه أخبر عن عين منعقدة وقوله **بع** بذلك فلت ذلك كذاب رجوع منه فلا يصدق **ولو قال**

[illegible]

وفي الفتاوى لا ياتي اليك عنه فقال لو باع عقارا وابنه أو امرأته حاضرة تعلم به وتصرف المشتري فيه زمانا ثم ادعى الابن انه
ملكه ولم يكن ملكا أبيه وقت البيع انتفق شائخنا على انه لا تسمع مثل هذه الدعوى لان حضوره عند البيع وتركه
فيما يصنع اقرار منه بانه ملك البائع وانه لاحق له في المبيع وجعل سكوته في هذه الحالة كالاقرار قطعا
الاطماع الفاسدة لاهل العصر في الاضرار بالناس وتقييد القريب يقتضي جواز ذلك مع القريب وقال في الخلاصة
والاصح انها تسمع من القريب وغيره وذكر في الهداية في كتاب الكفالة قبل الفصل في الضمان قال ومن باع دارا
وكفل عنه رجل بالدرك فهو تسليم لان الكفالة لو كانت مشروطة فيه فتمامه بقبوله ثم بالدعوى يسمى في نقض ما تم
من جهته وان لم تكن مشروطة فيه فالمراد بها احكام البيع وترغب المشتري فيه اذ لا يرغب فيه بدون الكفالة فنزل
منزلة الاقرار بملك البائع ولو شهد وختم ولم يكفل لم يكن تسليما وهو على دعواه لان الشهادة لا تكون مشروطة في البيع
وليس بشروط فيه ولا هي باقرار الملك لان البيع مرة توجد من المالك وتارة من غيره وله كسب شهيد بذلك فهو تسليم
لان اذا كتب الشهادة على اقرار المتعاقدين ولو باع ضيعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده لا تسمع دعواه للتناقض
لان اقدامه على البيع اقرار منه واذا اراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك وان اقام البيعة على ذلك قبل تقبل لان
الشهادة على الوقف تقبل من غير دعوى لانها من باب الحسبة فاذا قبلت انتقض البيع وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط
لانه باقامة البيعة ان الضيعة وقف عليه يدعى فساد البيع وحقا لنفسه فلا تقبل للتناقض ر قال في الجامع الصغير اذا
بيع متاع انسان بين يديه وهو ينظر لا يصح لانه سكوت يحتمل الرضا والسخط وقال ابن أبي ليلى سكوته يكون اجازة
منه للبيع وفي جامع الفصولين والصحيح ان سكوته لا يكون تسليما لاحتمال انه انما سكت لغيبة شهوده أو لان القاضي
وخاصم عنده لا يقضي له ما علم من حال القاضي قال رحمه الله وهو بيت مهرها الزوجها فأتت فطالب ورثتها بمهرها
وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في الحسبة فالقول له أي للزوج والقياس ان يكون القول للورثة لان
لهبة حادثة والحوادث تضاف الى اقرب الاوقات ووجه الاستحسان انهم انفقوا على سقوط المهر عن الزوج لان الهبة
في مرض الموت تفسد الملك وان كانت للوارث الا ترى ان المريض اذا وهب عبده لوارثه فاعتقه الوارث أو باعه نفذ
تصرفه لم يمكن يجب عليه الضمان ان مات المورث في ذلك المرض رد للوصية للوارث بقدر الامكان واذ سقط عنه
لمهره لا اتفاق فالوارث يدعى العود عليه والزوج ينكره والقول قول المنكر قال رحمه الله وأقرب بين أو غيره ثم قال
كنت كاذبا فيما اقررت حلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا فيما اقر به وليس بمبطل فيما ادعى عليه والاقرار ليس
سبب للملك وهذا قول أبي يوسف وقال لا يحلف لان الاقرار حجة ملزمة مشرعا فلا يصار معه الى اليمين كالبيعة بل أولى
ان احتمال الكذب فيه بعد تضرره بذلك ووجه الاستحسان ان العادة جرت بين الناس انهم يكتبون الصك اذا ارادوا
لاستدانة قبل الاختتم ثم يأخذون المال فلا يكون الاقرار دليلا وكذا الوادعي وارث المقر يحلف المقر له على الصحيح لان
لوارث ادعى الجزء الذي في يد المقر له فاليمين على اني العلم اتنا لا نعلم انه كاذب فيحلف وعليه الفتوى لتغير احوال الناس
وكثرة الخداع والخيانات وهو يتضرر بذلك والمدعي لا يضره اليمين ان كان صادقا فيصار اليه قال رحمه الله ولو قال
لاخرو وكنتك ببيع هذا فسكت صار وكيل لا لان سكوته وعدم رده من ساعته دليل القبول عادة ونظيره هبة الدين من
عليه الدين فانه اذا سكت حقت الهبة وسقط الدين لما بينا وان قال من ساعته لا أقبل بطل وبقي الدين على حاله وكذا لو قال
جعلت أرضي عليك وقفا فسكت ولو قال لا أقبل بطل وقال الانصاري الوقف لا يبطل بقوله لا أقبل لانه وقف لله
عالي والاشبه ان يكون هذا قول أبي يوسف لما عرف من أصله انه يصير وقفا بمجرد قوله وفتت دارى قال رحمه الله
لو كانها بطلا لاقبالا على عزلها لانه عين من جهته لما فيه من معنى اليمين وهو تعليق الطلاق بفعلها ولا يصح الرجوع
بين اليمين وهو تعليق من جهتها لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره وهي عاملة لنفسها فلا تكون وكيلة بخلاف الاجنبي
ال رحمه الله ولو كنتك بكذا على اني متى عزلتك فانت وكيل يقول في عزله عزلتك ثم عزلتك أي ثم يقول عزلتك لان

[illegible]

الله **﴿** خوفها بالضرب حتى رهبت به مهرها لم يصح ان قد رعى الضرب **﴾** لانها مكرهة عليه اذا اكرهه على المال ثبت
 ثله لان التراضي شرط في تلك الاموال والرضا ينتفي بمثله فلا يصح قال رحمه الله **﴿** وان اكرهها على الخلع وقع الطلاق
 لا يسقط المال **﴾** لان طلاق المكره واقع ولا يلزمها المال به اذ الرضا شرط فيه على ايها من قبل في كتاب الاكره
 لرحمه الله **﴿** ولو احوالت انسانا على الزوج بالمهر ثم وهبت المهر للزوج لا يصح **﴾** لانه تعالى به حق المهر على مثال
 بهن وان كان اسوة الغرماء عند موتها فريد تصرفها فيه فصار كالمهر لو باع المهر دون او وهبه قال رحمه الله **﴿** اتخذ بئرا في
 بكة او بالوعة ففزع بها حائط جاره فطالب تحويله لا يجبر عليه وان سقط الحائط منه لم يضمن **﴾** لانه تصرف في خالص
 ملكه ولان هذا تسبب وبه لا يجب الضمان الا اذا كان متعديا كوضع الحجر على الطريق واتخذ ذلك في ملكه ليس
 بعد فلا يضمن قال رحمه الله **﴿** ولو عمرد ارض زوجته بماله باذنها فاعلمارة لها او النفقة دين عليها لان الملك لها **﴾** وقد صح
 رها بذلك فيمنقل الفعل اليها فتكون كأنها هي التي عمرته فيبقى على ملكها وهو غير متطوع بالانفاق فيرجع اليها
 رها فصار كالسامور بقضاء الدين قال رحمه الله **﴿** ولنفسه بلاذنها فله **﴾** أي اذا عمر لنفسه من غير ان المرأة كانت
 مارة له لان الآلة التي بني بها ملكه فلا يخرج عن ملكه بالبناء من غير رضاه فيبقى على ملكه ويكون خاصا
 موصة وشاغلا ملك غيره بملكه فيؤمر بالتفريق ان طلبت زوجته ذلك قال رحمه الله **﴿** ولو عمر رها لها بلاذنها فاعلمارة
 او هو متطوع **﴾** أي عمرها لها بغير اذنها كان لها البناء وهو متطوع بالبناء فلا يكون له الرجوع عليها به لانه لا ولاية
 في ايجاب ذلك عليها قال رحمه الله **﴿** ولو اخذ غريمه فزعه عن انسان من يده لم يضمن **﴾** أي لا يضمن النازع فلا
 نافي اليه التالف كما اذا حل قيسد العبد فابق فان الحال لا يضمن لان التالف لم يحصل به له وانما حصل بفعل
 عبده وهو مختار وكذا اذا حل السارق فان الفعل حصل بفعل السرقة لا بد لآلته ولكن أمسك هاربا من عبده حتى قتله
 مذبذو فان الممسك لا يجب عليه الضمان فكذا هذا قال رحمه الله **﴿** في يده مال انسان فقال له سلطان ادفع الى
 ذا المال والا قطع يدك أو اضربك خمسين فدفع لم يضمن **﴾** أي لا يضمن الدافع لانه مكره عليه فمكنا الضمان
 الى المكره أو على الاخذ أيهما شاء المال اذا كان الاتخذ مختارا والا فلي المكره فقط قال رحمه الله **﴿** وضع منخلا
 الهرا ليصيده جارا وحش وسعى عليه بخاء في اليوم الثاني ووجد الجار حمارا وحشيا لم يؤكل **﴾** لان الشرط أن
 يجبه انسان أو يصير حسه ويدون ذلك لا يحل وهو كالنطيحة والمتردية حتى لو وجدته ميتا من ساعته لا يحل لعدم شرطه
 لرحمه الله **﴿** كره من الشاة الحياء والخصية والغدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح والذكر **﴾** لما روى
 اوزاعي عن واصل بن مجاهد قال كره رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة الذكروا لاثنين والقبل والغدة والمرارة
 المثانة قال أبو حنيفة الدم حرام وكره الستة وذلك لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وكره ما سواه لانه مما تستخبه النفس
 تكرهه وهذا المعنى سبب الكراهة لقوله تعالى ويحرم عليكم الخبائث وروى ابن عمر رضي الله عنهما ما سئل
 عن القنفذ قال قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى عمر ما على طاعم بطعمه الآية فقال شيخ عنده سمعت أبا هريرة
 يقول كره القنفذ عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال خبيث من الخبائث قال رحمه الله **﴿** للقاضي ان يقرض مال
 غائب والطفل واللقطة **﴾** لانه قادر على الاستخلاص فلا يفوت الحفظ به وهذه المسئلة مكررة مع قوله في كتاب القاضي
 في القاضي ويقرض القاضي مال اليتيم ويكتب الصك بخلاف الاب والوصي والمملتقط لانهم عاجزون عن استخلاصه
 يكون تضديعا لان المملتقط اذا أنشده للقطة ومضى مدة النشد ينبغي أن يجوز له الاقراض من الفقراء لانه لو
 صدق به عليهم في هذه الحالة جاز فالقرض أولى قال رحمه الله **﴿** وصي حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه
 قتيونا ولا تقطع جلده ذكره الا بشد يد ترك كشيخ أسلم وقال أهل النظر لا يطبق الختان **﴾** لان قطع جلده
 تنكشف الحشفة فان كانت الحشفة ظاهرة فلا حاجة الى القطع وان كان يراى الحشفة يقطع الفضل ولو ختن ولم
 تقطع الجلدة كلها بنظر ان قطع أكثر من النصف يكون ختانا لان لا أكثر حكم الكل وان قطع النصف فادونه

باقى على حاله ولا يأخذ أيهما غلب المال المشروط له من صاحبه وانما ساحتها هذا لان الثالث لا يغرم على التقدير كلها
 تطعا وبقينا وانما يحتمل ان يأخذ أو لا يأخذ فخرج بذلك من ان يكون قمارا فصار كما اذا شرط من جانب واحد لان
 القمار هو الذي يستوفى فيه من الجانبين في احتمال الغرامة على ما بيناه ولو قال واحد من الناس لمجاعة من الفرس ان
 أو لا تأخذ من سبقي فله كذا من مال نفسه أو قال للمرأة من أصاب الهدف فله كذا جاز لانهم من باب التنفيل وإذا كان
 للتنفيل من بيت المال كالمسلب ونحوه يجوز فاطمك بحالص ماله فصار أنواع السبق أربعة ثلاثة منها جائزة واحدة
 منها لا تجوز وقد ذكرنا الجميع ويعرف ذلك بالتأمل وعلى هذا الفقهاء اذا تنازعوا في المسائل ونظر للمصيب منهم
 جعل جاز ذلك اذا لم يكن من الجانبين على ما ذكرنا في الخيل لان المعنى يجمع السبل اذا التعليل في اليقين يرجع الى قوة
 الدين أو الاء كلمات الله تعالى والمراد بالجواز المذكور في باب المسابقة المحل لا الاستحقاق حتى لو امتنع المغلوب من
 الدفع لا يجبره القاضي فلا يقضى عليه به وقد قدمنا ذلك فيما تقدم قال رحمه الله ولا يصلي على غير الانبياء والملائكة
 الا بطريق التبع **ج** لان في الصلاة من التعظيم ما ليس في غيرها من الدعوات وهي زيادة الرحمة والتقرب من الله
 تعالى ولا يابى ذلك مما يتصور منه الخطا والذنوب وانما يندعي له بالعفو والمغفرة والتجاوز وقوله لا تبعان يقول اللهم
 صل على محمد وآله وصحبه وسلم لان فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم واختلافوا في الترحم على النبي صلى الله عليه وسلم
 بان يقول اللهم ارحم محمد اقال بعضهم لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل على التعظيم مثل الصلاة والسلام ولهذا يجوز ان
 يدعى بهذا اللفظ لغير الانبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام وهو مرحوم قطعاً فيكون تحصيل الحاصل وقد استغفينا
 عن هذه الصلاة فلا حاجة اليها وقال بعضهم يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم كان من أشوق العباد الى مزيد رحمة الله
 ومعناه معنى الصلاة فلم يوجد ما يمنع من ذلك ثم الاولى أن يدعو للحبابة بالرضا فيقول رضى الله عنهم لانهم كانوا راياء الغون
 في طلب الرضا من الله تعالى ويحتمدون في فعل ما يرضيه ويرضون بما تحفههم من الابتلاء من جهته أشد الرضا فهو لاء
 أحق بالرضا وغيرهم لا يلحق أدناهم ولو أنفق ملء الارض ذهباً والتابعين بالرحمة فيقول رحمة الله ولين بعدهم بالمغفرة
 والتجاوز فيقول غفر الله لهم وتجاوز عنهم اكثره ذنوبهم ولقلة اهتمامهم بالامور الدينية قال رحمه الله **ج** ولا اعطاء باسم
 النبروز والمهرجان لا يجوز **ج** أى الهدايا باسم هذين اليومين حرام بل كفر وقال أبو حفص الكبير رحمه الله لو ان رجلاً
 عبد الله تعالى خسين سنة ثم جاء يوم النبروز وأهدى الى بعض المشركين بيضة يريد تعظيم ذلك اليوم فقد كفر وحبط
 عمله وقال صاحب الجامع الأصغر اذا هدى يوم النبروز الى مسلم آخر ولم يرد به تعظيم اليوم وسكن على ما اعتاده بعض
 الناس لا يكفر ولكن ينبغي له أن لا يفعل ذلك في ذلك اليوم خاصة ويقبله قبله أو بعده لكيلا يكون تشبيهاً بأولئك
 القوم وقد قال صلى الله عليه وسلم من تشبه بقوم فهو منهم وقال في الجامع الأصغر رجل اشترى يوم النبروز شيئاً يشتره
 الكفرة منه وهو لم يكن يشتره قبل ذلك ان أراد به تعظيم ذلك اليوم كما تعظمه المشركون كفر وان أراد الاكل والشرب
 والنعم لا يكفر قال رحمه الله **ج** ولا بأس بلبس القلائس **ج** لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له قلائس بلبسها وقد
 صح ذلك ذكره في الذخيرة قال رحمه الله **ج** ويسن لبس السواد وارسال ذنب العمامة بين الكتفين الى وسط الظهر **ج**
 لان محمد ارحم الله ذكر في السير الكبير في باب الغنائم حديثاً يدل على ان لبس السواد مستحب ومن أراد أن يجهد اللف
 للعمامة ينبغي له أن ينفضها كورافسكورا فان ذلك أحسن من رفعها على الرأس والقائها في الارض دفعة واحدة وأن
 المستحب ارسال ذنب العمامة بين الكتفين واختلافوا في مقدار الذنب قيل شبر وقيل الى وسط الظهر وقيل الى موضع
 الجاوس وكان محمد ارحم الله يتعمم بالعمامة السوداء فدخلت عليه يوماً مستورة فبقيت تنظر الى وجهه وهي متحيرة فقال
 لها ما شأنك فقالت أنتجب من بياض وجهك تحت سواد عمامتك فوضعتها عن رأسه ولم يتعمم بالعمامة السوداء بعد
 ذلك ويستحب للرجل أن يلبس أحسن ثيابه وكان أبو حنيفة يامر أصحابه بذلك ويلبس باربعين ديناراً وأباح الله
 تعالى الزينة بقوله قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده وقال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى اذا أنعم على عبداً حب

تسببه لعدم الختان حكمة وحكما لا يصلح أن الختان يمتنع على الجاهل وهو من سبب التمسك بالسلام وخصاؤه حتى
تجمع أهل بلاد على تركه بخلافهم الامام لا يتركه الا لغيره وروى عن الصادق عليه السلام لا يمتنع على الجاهل تركه
ولو وقت سبع سنين في أي وقت الختان سبع سنين وقبله لا يمتنع حتى يبلغ ثمان الختان لظهوره ولا يظهره عليه
في مكان إلا ما قبله من غير حاجة وقيل ان قصاص ثمان عشرة سنة وقيل سبع سنين وقيل وقته عشر سنين لأنه يورث
علة إذا بلغ عشر أعتماد أو خلة فيحتاج إلى الختان لأنه شرع لظهوره وقيل ان كان قوي يطيع في الختان يمتنع
ان لا وهو أشبه بالقد وقيل أبو حنيفة لا علم في بطنه يدور وعن أبي يوسف وعنه فيه شيء ان الماشي يختلف في نفسه
تأن المرأه ليس بسنة وانما هو مكروه لرجح في لذة الجماع وقيل سنة والاصل أن يصلح العلم إلى الجماع
هو شرط المصالح تعود إليه وفي الختان أقامه السنة وتعود إليه أيضا هل يمتنع لأنه من المحدث الختان سنة
رب على تركه أو كذا يورث في النص غير دور بينه وبين غيره من المداواة وكذا يورث ثقب الأسنان الأطفال لا في نفسه
لعله لزمه وكان يفعل ذلك من وقت صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا من غير تكبير والحنان لا تفعل ما يضر بالولد
يلب في أيا ان ثقبه مما لم يترك الولد أو التحرك لا بأس ما لم تقرب الولد فإذا تربت نذرتة تقسمه نه يضره وأما
صمد فلا تفعله من مطلقا مادامت حبس على لانه ينفى على الولد منه وكذا إذا وزعصد اليه ثم وليه أو على علاج فيه منفعة
وجاز فقل يضر من البهائم كالكلب العقور والتهرة إذا كانت تأكل اللحم والجراح لزالة الشرر وينبغي ألا
يربها لانه لا يفيد فيكون مع ذبها بالذابة قال رحمه الله في المسابقة بالفرس والابل والارجل والرمي
ثلاثة أقوال صلى الله عليه وسلم لم يسبق الا في خفا أو فعل أو حفر أو راند رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسبق
كوع أن يسبق رجل إلا يسبق أبدا فسبقه سلمة بن الأكوع وقال لزمري كانت المسابقة بين أصحاب رسول
صلى الله عليه وسلم بالتحمل والركاب والارجل ولان الغزاة يحتاجون إلى رياضة خيولهم وانفسهم واللعلم كالكب
قد مد مباح قال رحمه الله في حرم شرط الجعل من الجانبين فمن أحد الجانبين في مبارزتي ابن عمرو بنى الله
بما أن النبي صلى الله عليه وسلم سبق بالتحمل وزاهن ومعنى شرط الجعل من الجانبين أن يقول ان سبق فربك فبك
كذا وان سبق فرسي في عليك كسنا وهو خاف فلا يجوز لان القمار من القمار الذي يزل تارة وينقص أخرى وهي
ما رخصنا لان كل واحد من العمارين ممن يجوز ان يذهب ماله إلى صاحبه ويجوز ان يستفيد ماله صاحبه
يجوز الا زيادة والنقصان في كل واحد منهما فصار ذلك حراما وهو حرام بالانص ولا كذلك اذا شرط من جانب واحد بان
ول ان سبق فتي فلك على كذا وان سبه فلك فلا شيء على ذلك لان المقصود الزيادة لا يمكن فيها وانما في أحدهما
أن الزيادة وفي الأخرى النقصان فلا يكون مقارفة لان المقام فاعلم منه فيقتضي أن يكون من الجانبين وإذا لم يكن
معناه جازا استحسانا لما روينا والقياس أنه لا يجوز لما فيه من تعيق الملك على الخطر ولهذا لا يجوز فيهما عند الأربعة
نكورة في الكاب كالجعل وان كان الجعل مشروطا من أحد الجانبين وفي الحديث إشارة إليه لانه خصص هؤلاء
لمراد به الاستباق بالاجعل يجوز في كل شيء ولا يمكن الحاق ما شرط فيه الجعل لانه ليس في معناه لان المانع فيه من
ههين القمار والتعليق بالخطر وفي الآخر من وجه واحد هو التعليق بالخطر لا غير فليس بمشمل له حتى يقاس عليه
شرطه أن تكون الغاية مما تحملها الفرس وكذا شرطه أن يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السابق أما
اعلم ان أحدهما يسبق لا محالة فلا يجوز لانه انما جاز الحاجة الرياضة على خلاف القياس وليس في هذا إيجاب المال
فيعلى نفسه بشرط لا منفعة فيه فلا يجوز ولو شرط الجعل من الجانبين وإذا خلا ثالثا محالا جاز إذا كان فرس المحلل
ثمة الفرسين ما يجوز ان يسبق أو سبق فلا محالة ولا فلا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم من أدخل فرسا بين الفرسين
هو لا يامن ان يسبق فلا بأس رواه أحمد وأبو داود وغيرهما وصورة ادخال المحلل أن يقول لثالث ان سبقتنا فالمسالان
ثان سبقك فلا شيء لنا عليك ولكن الشرط الذي شرطناه بينهما هو ان أحدهما سبق كان له الجعل على صاحبه

يجرى فيها الارث وأما الخفوق فيهما يجري فيه الارث حق الشفعة وخيار الشرط وحدها قد انفردنا والنيكاح لا يرث الا حلالا ومن المبيع وحسن الرهن يورث والوكالات والعواري والودائع لا تورث واحتساب المشايخ في خيار الغيب عنهم من قال يورث ومنهم من قال لا يورث ولكن لا يثبت للورثة ابتداء والدية تورث بلا خلاف وأما القصاص في الارث أنه يورث ويثبت للورثة ابتداء ويجوز ان يقال القصاص لا يورث عند أبي حنيفة ويورث عند غيره وأولوا يورث بلا خلاف وأما بيان الوقت الذي يجري فيه الارث فنقول هذا فصل باختلاف المسايخ فيه قال مسايخ النراق الارث ثبت في آخر جزء من أجزاء حياة المورث وقال مشايخ بلخ الارث ثبت بعد موت المورث وفائدة هذا الاختلاف انما تظهر في رجل تزوج بامة الغير ثم قال لها اذا مات مولاي وانت حرة فها المولى والزوج وارثه منى تعنى فعلى قول من يقول بان الارث يجري في آخر جزء من أجزاء حياة المورث تعنى بعد الموت وذكر هذه المسئلة في العمودى وذكر أنها على قول أبي يوسف لا نعتق وعلى قول زفر نعتق وأما ما يستحق به الارث وهو ما يحرم به فتعول ما يستحق به الارث شيان النسب والسبب والنسب على ثلاثة أنواع المندسبون اليه وهم الاولاد والمندسب هو الهم وهم الآباء والامهات والسبب وهم الاحوات والاعمام والعمات وغير ذلك والسبب ضربان زوجية وفلانة واولادها واولادها وولادها وولادها وفي النوعين من الولاء يرث الاعلى من الاسفل ولا يرث الاسفل من الاعلى هذا ان جعله ما يستحق به الارث جثنا الى بيان ما يحرم به الارث فنقول ما يحرم به من الميراث الرق حتى ان العبد لا يرث من الحر والحر لا يرث من العبد وسما في شيء من ذلك بعدها واختلاف الدينين حتى لا يرث الكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر وسما في أيضا والقتل مباشرة بغير حق ففي القتل شرط محرمان الميراث الثلاثة أشباه أحدها المباشرة سواء كانت عمدا أو خطأ حتى أن من تسبب الى قتل مورثه بان صب الماء على الطريق فزلق به مورثه قتل أو حفر بئر على حافة الطريق فوقع فيه مورثه ومات لا يحرم من الميراث الثاني أن يكون القتل بغير حق والقتل بحق لا يوجب حرمان الارث ألا ترى أن من صال عليه مورثه فقتله الوارث دفعا لصلائه لا يوجب حرمان الميراث الشرط الثالث أن يكون المباشرة محضا طبا حتى أن الصبي والمجنون اذا قتل لم يتعلق به حق وحب القصاص ولا حرمان الميراث وكذلك اختلاف الدار بن سبب محرمان الميراث لان الميراث انما يستحق بالنصرة ولا تناصر عند اختلاف الدارين ولكن هذا الحكم في أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى أن المسلم ادمات في دار الاسلام وله ابن مسلم في دار الهند أو الترك يرث وفي الكفاي ثم اختار الدارين على نوعين حقيقي كالحربى مات في دار الحرب وله ابن ذمي في دار الاسلام فله لا يرث الذمي من ذلك الحربى وكذلك الوفاة دمي في دار الاسلام وله أب أو ابن في دار الحرب فله لا يرث ذلك الحربى من ذلك الذمي وحكمى كاستامن والذمي حتى لو مات مستامنا في دارنا لا يورث منه وارثه الذمي وكذلك الذين سبب محرمان الميراث وهذا اذا كان الدين مستورا فالتركة أما اذا لم يكن مستورا فالقياس أن لا يوجب حرمان الارث وفي الاستحسان لا يوجب وقد قيل البعد سبب محرمان الميراث أيضا حتى لا يرث البعيد من القريب اذ لو ورث لورث جميع العالم من واحد وأنه محال قال رحمه الله في يمد أم تركة الميت بتجهيزه كالمراحم التركة ما تركة الميت خالها عن تعلق حتى الغبر بعينه وان كان حق الغير متعلقا به كالرهن والعبد المجاني والمشتري قبل القبض وان صاحبه يقدم على التجهيز كما في حال حياته فحاصله أنه معتبر بحال حياته وان المرء يقدم نفسه في حال حياته فيما يحتاج اليه من النفقة والكسوة والسكنى على أصحاب الدين ما لم يتعلق حق الغير بعين ماله فكذا بعد وفاته يقدم تجهيزه من غير تمييز ولا تمييز وهو قد ركن الكفاية أو كفن الستة أو قدر ما كان يلبسه في حال حياته من الوسط أو من الذى كان يتزين به في الاعياد والجمع والزيارات على ما اختلفوا فيه لقوله تعالى والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما وهو محترم حيا وميتا فلا يجوز كشف عورته وفي الاثر لعظام الميت من المحرمة ماله لعظام الحي فيجب أن يعلم أن التركة تتعلق بها حقوق أربعة جهاز الميت ودفنه والدين والوصية والميراث فيبذل بجهازه وكفنه وما يحتاج في دفنه بالمعروف وفي

شى وهو الحمد الصحيح الا في مسئلتين أحدهما في رد أم الميت من ثلث الجميع الى ثلث ما بقى وحجب أم الأب في زوج
 بن أو زوجة وأبو بن فان الأب بردها اليه كالجدة في حجب أم الأب فان الأب يحجب ادون الجد وان تخلل في نسبه الى
 ميت أم كان فاسدا فلا يرث الا على أنه من ذوى الارحام لان تخلل الام في النسبة يقطع النسب والنسب الى الابد لان
 نسب للتعرّف والشهرة وذلك تكون بالمشهور وهو والد كوردون الاناث وقوله كالأب يعنى عند عدم الأب لان
 الجد يعنى أباقال الله تعالى حاكيا عن يوسف عليه الصلاة والسلام واتبعته له آباء إبراهيم واسحاق ويعقوب وكان
 اسحاق جده وإبراهيم جد أبيه وقال الله تعالى يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان كما أخرج أبوكم من الجنة وهما آدم وحواء
 لمهما السلام واذا كان أبادخل في النص اما بطريق عموم المجاز أو بالأجساع على نحو ما ذكرنا في ابن الابن فمكان له
 لاحوال الثلاثة التي ذكرناها في الأب وله حالة رابعة وهو السقوط بالأب لانه أقرب منه ويؤدى به فلا يرث معه وانما
 تقوم مقامه عند عدمه وقوله ويحجب الاخوة يعنى الجد يحجب الاخوة كالأب لانه قائم مقامه وهذا على الإطلاق قول
 في حنيفة على ما يحجب: بانه ان شاء الله تعالى والاصح ان الجد نوعان صحيح وفساد فالفساد من جهة ذوى الارحام
 الصحيح له احوال ثلاثة على نحو ما ذكرنا في الأب وحكمه حال عدم الأب في استحقاقه السهم والتعصيب حكم الأب وحكم
 لواحد السدس واذا كثروا فالسدس بينهم بالسوية والفاصل بين الجد الصحيح والفساد ان الصحيح هو الذى لم يتخلل
 في نسبه الى الميت أم وان تخلل في نسبه الى الميت أم فهو فاسد والجد الصحيح كالأب واختلاف مشايخنا في الفتوى في
 مسائل الجد فامتنع بعضهم من الفتوى أصلا لكثرة الاختلاف الواقع فيما بين العلماء وأفتى بها الآخرون
 بذكر اختلاف وافيهما بينهم كان الشيخ الامام السرخسى يفتى في مسائل الجد بقول أبي يوسف ومحمد وبعض المتأخرين
 من مشايخنا اختار والفتوى بالصلح في مواضع الخلاف قالوا كانفتى بالصلح في الاجساف في مواضع الخلاف المشتركة
 لاختلاف العلماء واختلاف الصحابة هنا أظهر فكان الفتوى بالصلح هنا أحق وقال الشيخ الامام شمس الدين
 المحلى انى قال مشايخنا بان الصواب في مسائل الجد ان يعطى الجد ما اتفقوا عليه ثم يقيم بين الجد وبين الاخوة
 والاخوات نصفين أمروا بالصلح قال القاضى الامام عماد الدين النسي لا ينبغي للمتنى أن يقول المال كله للجد عند
 لصديق وانما قال أبو حنيفة بذلك تعظيما لامر الصديق وأما أصول زيد رضى الله عنه فالاصل الاول أن يجعل الجد
 مع الاخوة والاخوات كأحدهم يقاسمهم ويقاسمونهم ويراجعهم ويراجعونهم مادامت المقاسمة خيرا له من ثلث جميع
 المال كجد وأخ اذ لا ينقص من الثلث فان كان الثلث خيرا له من المقاسمة كجد وثلاثة اخوة يعطى الثلث ويقسم
 لبقاقي بينهم على فرايض الله تعالى الاصل الثانى ان يعتبر الاخوة والاخوات لاب مع الاخوة والاخوات لاب وأم في
 المقاسمة الجد حتى يظهر نصيب الجد فاذا ظهر نصيبه وأعطى نصيبه رد أولاد الأب ما أخذوا على أولاد الأب والأم وان كانوا
 ذكورا ومختلطين وخرجوا بغير شئ فقد اعتبرهم في الابتداء وأخرجهم في الانتهاء بمانه جد وأخ لاب وأم وأخ لاب
 وان كان مع الجد اخ لاب وأم واخوة واخوات لاب يقدم كما قلنا ثم برد الاخوة والاخوات لاب على الاخوات لاب وأم
 الى تمام النصف وعلى الاختين لاب وأم الى تمام الثلثين ثم ان فضل شئ يكون له والا فلا وفي الذخيرة فصل في مسائل
 يقوم الجد مقام الأب في حجب الاخوات لاب وأم اولاب عند ادنى حنيفة وهو قول ابى بكر الصديق وعبد الله بن عباس
 وابى موسى الاشعري وطه وعلمه الفتوى وقال زيد يقاسم الجد الاخوة والاخوات مادامت المقاسمة خيرا له بان كان
 لا ينقص نصيبه من الثلث وكان يجعل الجد كاخ اخر وكان يجعل نصيبه كنصيب الاخ فان انتقص نصيبه من الثلث
 يعطيه ثلث المال وهو قول ابى يوسف ومحمد وفي المضمرة نفس المقاسمة ان يجعل الجد في المقاسمة كأحد الاخوة
 وبمانه في المسائل اذ اترك الرجل اخن لاب وأم اولاب وجد افعلى قول ابى حنيفة المال كله للجد وعلى قوله مال المال
 بينهم على ثلاثة اسهم سهمان الجد ومهم للاخت ويجعل الجد في هذه الصورة كاخ آخر لان المقاسمة خيرا له فاذا
 جعلناه كاخ آخر نصيبه سهمان من ثلاثة فيجعل كذلك وان ترك ثلاث اخوة لاب وأم اولاب وجد يقسم المال بينهم

على المثني المملكان اللذان دخلا عليه كافي محله عرف ومثل هذا كثير شائع في كلام العرب قال رحمه الله **ووقع الاب واحد الزوجين** ذلك الباقي بعد فرضي أحدهما **فيكون لهما السدس مع الزوج والاب والربع مع الزوجة والاب** لانه هو الثلث الباقي بعد فرض أحدهما **فصار للام ثلاثة احوال** ثالث الكل وثالث الباقي بعد فرض أحد الزوجين والسدس وقد ذكرنا الكل بنوفيق الله تعالى ولذا جعل الله الام ثلث ما ترثه هي والاب عند عدم الولد والاخوة لا ثلث الكل لقوله تعالى **وورثه ابواه** فلامه الثلث أي ثلث ما يرثانه والاب الذي يرثانه مع أحد الزوجين هو الباقي من فرضه ولا نهوا لأخذت ثلث الكل يكون نصيبها نصف نصيب الاب مع الزوج أو ربع ما من نصيبه مع الزوجة والنصف يقتضي تفضيله عليهما بالنصف اذا لم يوجد الولد والاخوة ولهذا قال ابن مسعود في الرد عليه ما أراد الله تفضيل الانثى على الذكر وقال زيد لا أفضل الانثى على الذكر مرادهما عند الاستواء في القرابة والقرب وأما عند الاختلاف فلا يمنع تفضيل الانثى على الذكر ولهذا لو كان مكان الاب جد كان للام ثلث الجميع فلا يبقى بتفضيلها عليه لسكونها أقرب منه وأما عند أبي يوسف لها ثلث الباقي أيضا مع الجدة وهو مروي عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما فأنهما ما كانا يفضلان الام على الجدة قال رحمه الله **وللجدات وان كثرن السدس** ان لم يتخلل بينهما فسدس في نسبتها الى الميت **قال في الاصل والكلام في الجدات في مواضع في ترتيبهن ومعرفة الصحيحة من الفاسدة متهن وفي فسدس ميراثهن وفي غيبا يسقطن به فالاول كل شخص له جدتان أم وأب ولا يمه وأمه كذلك وهكذا الى كل واحد من الاصول التي ان ينتمي الى آدم وحواء عليهما السلام فالصحيحة متهن من لا يتخلل في نسبتها الى الميت ذكر بين اثنين والفاسدة من يتخلل في نسبتها ذكر وذلك عند فاسد فمن بدلي به يكون فاسدا ذكر كان أو أنثى وعند سعد ابن أبي وقاص الفاسدة من بدلي بدكر مطلقا **انما أردت تنزيل كل عدد من الجسديات الوارثات المتحاذيات** فذكر أو لا لفظه أم أم بمقدار العدد الذي ترثه ثم نقول **انما أردت** وتجعل مكان الام الاخيرة أباً ثم في كل مرة تبديل مكان الام أباً على الاول الى ان تبقى لفظه أم مرة مثاله اذا سادت أربع جدات وارثات متحاذيات فقول أم أم أم أم بعد عدد من لفظه أم مرة لا ثبات الدرجة التي تتصور ان يجتمعن فيها فانه لا يتصور ان يجتمعن فيها الا اذا ارتفعن قدر عدد من الدرجات فاربعة جدات وارثات لا يتصور اجتماعهن الا في الدرجة الرابعة فنقول أم أم أم أم أربع مرات فهذه واحدة متهن وهي من جهة الام ولا يتصور من جهة وارث أكثر من واحدة ثم يأتي بواحدة أخرى من جهة الاب في درجتها فنقول أم أم أم أب ثم تأتي بأخرى من جهة الجدة فنقول أم أم أم أب الاب ثم تأتي بأخرى من جهة جد الاب فنقول أم أم أب الاب ولا يتصور ان يجتمع الوارثات في هذه الدرجة أكثر من ذلك لان لكل جد صحيح له أم وأرثته وكذا أم أمه وان علت ولا يتصور ان يكون جد واحد وارثة من كل أب او واحدة فيحتاج الى ان يأتي من الابهة قدر من عددا الا واحدة وهي التي من جهة الام فانها تدلي بدكر والثانية تدلي بالاب فلهذا حذف في النسبة الثانية أما واحدة وأبدلت مكانها أما واحدة والثالثة تدلي بالجد فلهذا أسقطت اثنين وأبدلت مكانهما أبو بن والاربعة تدلي بجد الاب فلهذا أسقطت امهات وأبدلت مكانهن ثلاثة أباء فهذه طريقة في أكثر من الى ما لا يتناهى هذه معرفة الصحيحة واذا أردت ان تعرف ما يقابل الصحيحات من الفاسدات فخذ عددا الصحيحات واجعله في عينيك واطرح منه اثنين واجعلها يسارك بعدد ما بقي في عينيك فلدبغ عدد الجدات الصحيحات والفاسدات جميعا فاذا سقطت منه عدد الصحيحات فالبقيات هي الفاسدات مثاله اذا سادت عن أربع جدات صحيحات كم باراثهن من الفاسدات فخذ أربع عينيك واطرح منها اثنين فخذها يسارك فاذا ضعت هذا المطروح بعدد ما بقي في عينيك صار ثمانية وهو عدد مبلغ الجدات اجمع في هذه الجدة فاذا أسقطت عدد الصحيحات وهن أربع بقيت أربعة وهن الفاسدات وميراثهن السدس وان كثرن يشتر كن فيه يساروي عبادة ابن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بين المجذبتين اذا اجتمعتا بالسدس بالسوية وأبو بكر الصديق رضي الله عنه أشرك بين المجذبتين في السدس وسيدنا كرم يسقطن به وفي الظهيرة فاعلم انه لا بد لكل واحد من بني آدم سوى عيسى عليه السلام ان يكون له جدتان أحدهما**

[illegible]

لان ارثها ليس من قبله وكذا كل جـدة لا تحجب الجدة التي ليست من قبلها فصارت الجـدة لها عالـتان السـدس
 والسقوط قال رحمه الله **ولو للزوج النصف ومع الولد وولد الابن وان سفل الربع** لقوله تعالى **ولكم نصف ما ترك**
ازواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن فيستحق كل زوج اما النصف واما الربع مما
 تركت المرأة لانها مقابلة للجمع بالجمع يقتضي مقابلة الفرد بالفرد كقولهم ركب القوم ودوابهم ولبسوا ثيابهم ولفظ الولد
 يشاؤول ولد الابن فيكون مثله بالنصف أو بالاجماع على ما بيننا من قبل سواء كان من الزوج الواث الولد أو ولد الولد أو
 من زوج غيره أو لا يعرف له أب كولد اللعان وغيره فيكون له الربع معه فصار للزوج حالتان النصف والربع وفي
 شرح الطحاوي فرض الزوج ما ذكرنا ولا يزداد على النصف ولا ينقص من الربع الا في حالة العول قال محمد والرا حـ من
 الازواج والجماعة في استحقاقهم سهم الازواج على السواء حتى ان جماعة لو ادعوا نكاح امرأة ولم تكن المرأة في بيت واحد
 منهم ولا دخل بها واحد منهم لا يعرف انهم اول فاقم كل واحد منهم البينة على نكاحها فماتت المرأة قبل ان يقضي
 القاضي بميراث غير زوج واحد ويكون بينهم بالسوية ذكر محمد والمراد في كتاب النكاح ووضعها في الرجلين قال رحمه
 الله **ولو للزوجة الربع** أي للزوجة نصف ما للزوج فيكون لها الربع حيث لا ولد ومع الولد ومع الولد الابن وان سفل
 الثمن لقوله تعالى **ولهن الربع مما تركن** ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلهن الثمن مما تركن واذا كثرن
 وقعت المزاوجة بينهن فيصرف عليهن جميعا على السواء لعدم الاولوية فصار للزوجات حالتان الربع بالاولد
 والثمن مع الولد وفي شرح الطحاوي لا يزدن على الربع ولا ينقص عن الثمن الا في حالة العول هكذا حكم بيمان
 اصحاب الفرائض من النساء الزوجات قال رحمه الله **ولو للبنت النصف** لقوله تعالى وان كانت واحدة فلهما
 النصف قال رحمه الله **ولو لا كثر الثلثان** وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وبه اخذ علماء الامم اربعة
 ابن عباس انه جعل حكم الثلثين منهن حكم الواحدة فجعل لهما النصف نقوله تعالى وان كن نساء فوق اثنتين
 فلهن ثلثا ما ترك عاق استحقاق الثلثين بكونهن نساء وهو جـمع وشرح بقوله فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك والمعنى
 بشرط لا يثبت بدونه ولان الله تعالى جعل للثنتين النصف مع الابن وهو يستحق النصف وحظ الذكر مثل حظ الانثيين
 فلم يبدل ان حظ البنتين النصف عند الانفراد وللهما سهمان ابنتاهما فان ابنتاهما معنن الربع قتل اوهما امك في احد شهيدا
 وان عهما اخذما لهما فم يدع لهما ما الا ولا ينكحان الا بمال فقال يقضي الله في ذلك فتراث فارس رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الى عهما فقال اعطى بنى سعد الثلثين وامهما الثلث وما بقي فهو لثوماني لا ينافي استحقاق
 البنتين الثلثين لان تحصيه يصح الشيء بالد كـر لا ينفى الحكم جماعدها على ما عرف في موضعه فعرفنا حكم الجمع بالكتاب
 وحكم المثنى بالسنة ولان الجمع قد بر اذ به التثنية لاسيما في الميراث على ما بيننا من قبل فيكون المثنى مراد بالآية وهو
 الظاهر الا ترى ان الله تعالى لمسا بين حكم الجمع والمثنى جعل حكمهما كحكم الجمع في الاخوات لاب وام اولاد اب وام في
 استحقاق الثلثين أو الثلث وقوله ان البنتين يستحقان النصف مع الابن قلنا استحقاقهما اذ لك عند الاجتماع لا يدل على
 استحقاقها اياه عند الانفراد والواحدة تاخذ الثلث مع الابن عند الانفراد قال رحمه الله **ولو عصبهما الابن وله مثل**
حظهما معناه اذا اختلط البنون والبنات عصب البنات فيكون للابن مثل حظهما فصار للبنات ثلاثة احوال
 النصف للواحدة والثلثان للثنتين فصاعد او التعصيب عند الاختلاط بالذكور قال رحمه الله **ولو ولد الابن كوله عند**
عدمه أي عند عدم الابن حتى يكون بنوا الابن عصبه كالبنين وبنات الابن كالبنات حتى يكون الواحدة النصف
 والبنين فصاعدا الثلثان فيعصبهن الذكور عند اختلاطهن بالذكور فيكون للذكور مثل حظ الانثيين قال رحمه الله
ولو يحجب بالابن أي ولد الابن يحجب بالابن ذكورهم واناثهم فيه سواء لان الابن اقرب وهم عصبه فلا يرثون
 معه بالعصبية وكذا بالفرض لان بنات الابن يدلن به فلا يرثن مع الابن وان كن يدلن به فان كان عهن فهو مساو

[illegible]

أقربهن إلى الميت تنزل منزلة البنات الصليبة والتي تليها في القرب منزلة بنات الابن وهكذا يفعل وان سفلن مثاله ترك
ثلاث بنات ان بعضهن أسفل من بعض هذه الصورة

مئة			
ابن	ابن	ابن	والعلماء من القريب الأول لا يوازيها أحد فيكون لها النصف والوسطى
ابن	ابن	ابن	من القريب الأول يوازيها من العلماء من القريب الثاني فيكون لها
ابن	ابن	ابن	السدس تكلمة للثلاثين ولا شيء للسفليات الا ان يكون مع واحدة منهن
ابن	ابن	ابن	سائر فيعصبها ومن يحداهما من فوقهما لم تكن صاحبة فرض حتى
ابن	ابن	ابن	اكان العلم مع السفلى في القريب الأول عصبها وعصب الوسطى من
ابن	ابن	ابن	القريب الثاني والعلماء من القريب الثالث وسفليات السفليات ولو كان

العلماء من السفليات من القريب الثاني عصبها وعصب الوسطى منه والوسطى والعلماء من القريب الثالث عصب الجميع
غير أصحاب الفرائض والمعنى ما ذكرنا ان العلماء تنزل منزلة البنات والباقي منارل بنات الاس ولو كان الابن مع العلماء من
القريب الأول عصب أحته وسقط البواقي كما ذكرنا في الأولاد وهذا النوع منه من مسائل تسمى في عرف الفرضيين
تسبب بنات الابن اذ ذكر مع اختلاف الدرجات وهو امامه متى من قولهم تسبب فلان بفلان اذا ذكر من ذكرها في
شعرية تسبب القصيدة بحسبها ويرتبها بذكر النساء أو من شئ البار اذا أوقدها والفرس تسبب ما اذا رفع يديه جرحا
وأشبهه ما اذا نهضته بذلك لانه خروج وايضا يقال أسبب الارض من درجة إلى آخر كحال الفرس في ترويه أي وشبابته
عصار لبنات الابن أحوال بنات الثلاث المدكورة في البنات والسدس مع الصليبة والسقوط بالابن وبالصليبتين الا
ان يكون معهم علم قال رحمه الله في الاحوال لاب وأم كبنات الصلب عند عدمهن في أي عند عدم البنات وبنات
الابن حتى يكون للواحدة النصف وللثنتين الثلثان ومع الاخوة لاب وأم للذكر مثل حظ الانثيين لقوله تعالى قل الله
يفتكم في المكاللة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين
فلهما الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة جالوساء فللذكر مثل حظ الانثيين وقد ذكرنا ان الاح لآب وأم حالي
سهم وتعصب ادم يكن الميت ولد ولا ولد ابن وان سفل ولا جذأب الاب وان علا والاخوات لاب وأم سهم الواحدة
النصف وسهم الانثيين فصاعدا الثلثان ولا يزد على الثلثين وان كثرن وان كان له جذأب الاب فالجذع منه أي خفيقة
يجب الاحوال كلها كالاب وعندهما لا تحجب وان كان الميت ابن أو ابنة ابن والاخت في هذه الحالة عصبه تأخذ
النصف بنت الابن فرضها النصف فتصير عصبه مع البنت ومع بنت الابن وكذلك اذا كان معها في درجاتها أخ ذكر
للآب وأم يصير عصبه وفي الكافي ومع الأخ لاب وأم للذكر مثل حظ الانثيين والاخت لاب كاولاد الابن مع الصليبة
بالاجماع للواحدة النصف والاكثر الثلثان عند عدم الاخوة لاب وأم ولهن السدس مع الاخت لاب وأم تكلمة
الثلثين ولهن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن وفي الظهيرية والشب في ميراث الاخوة والاخوات رجل مات وترك
ثلاثة اخوة متفرقين بان مات وخلف أخوين لاب وأم وأربعة اخوة لاب وأم أربعة اخوة لام فللاخوة لام الثلث والباقي
للاخوة لاب وأم ولا شيء للاخوة للآب ولو ترك أختين لاب وأم وأربعة اخوات لاب وأم أربعة اخوة وأربعة اخوات لام
على التخرج الذي ينبغي فيكون الثلثان بين الاخوة والاخوات لاب وأم للذكر مثل حظ الانثيين واذا مات الرجل وترك
ابنة أو اختا لاب وأم فللابنة النصف والباقي للاخت من قبل الاب والام بالعصوبة واذا ماتت المرأة وترك زوجها
وأختا لاب وأم فللزوج النصف والاخت النصف بالفر يضة ولو كانتا أختين فلهما الثلثان ويعول الحساب ولا
يكون لهما الباقي لان الاخت لا تصير عصبه الا في ثلاث مواضع أحدها الاخوات مع البنات عصبات والثاني اذا خالط
الانثى ذكره من عصبه والثالث الاخ مع الام والاب والمجد حال عدم الاب قال رحمه الله في الآب كبنات الابن مع
الصليبات في حتى يكون للواحدة من الاخوات لاب النصف عند عدم الاخوات لاب وأم وللبنتين الثلثان فصاعدا ومع

[illegible]

من الاخوة والاخوات فقبل اصلهما من البعد يقال كذا الرحم بين فلان وفلان اذا تباعدت ويقال جل فلان على فلان ثم كل عنه أي تركه وبعد عنه وغيره قرابة الولاة بعيدة بالنسبة إلى الولاد قال الفرزدق في شعر

ورثتم قناة الحمد لأعن كلالة * عن أبي مناف عبد شمس وهانس

قال رحمه الله **والبنات** تحب ولد الأم فقط **يعني** البنات تحب الاخوة والاخوات من الأم ولا تحب الاخوة والاخوات من الابوين أو من الاب لان شرط ارث ولد الأم الكلالة ولا كلالة مع الولد والبنات ولد فحجبهم وكذا بنت الابن لان ولد الابن يقوم مقامه فان قيل وجب ان لا يرث الاخوة والاخوات لاب وام أو لاب فقط مع البنات وبنت الابن لان شرط ارثهم الكلالة قلنا الكلالة تنفي شرط في حق ارثهن النصف أو الثلثين ولا يرث الكل بالعضوية وإذا انتفت الكلالة انتفى هذا الارث المشروط بها فيستحقون الارث المشروط بالعضوية مع البنات بنص آخر كما بينا بخلاف أولاد الأم فان جميع ارثهم مشروط بالكلالة فينتفي بعدمها فصار للأخوة لاب وام خمس حالات النصف للواحدة والثلثان للآخرين والعصبة مع البنات والحقوق مع الابن وللأخوات للاب سبعة احوال الخمسة المذكورة والسادس مع الأخت الواحدة من الاب والأم والسقوط باثنين من الاخوات من الابوين كما تقدم وللأخوات للأم ثلاثة احوال السادس للواحدة والثلث للآخرين والسقوط باثنين من الاخوات من الابوين كما تقدم معطوف على قوله في اول الكتاب ذو فرض فيكون معطوفا على الخبر فيكون خبرا قال رحمه الله **وعصبة** وهي الكل أي اذا انفردوا بقتله أصحاب الفروض وهذا رسم وليس بجذالة لا بد ان يعرف الورثة كلهم ولا يعرف العصبة الا بعد ان يعرفهم كلهم فنقول العصبة نوعان عصبة بالنسبة وعصبة بالسبب والعصبة بالنسبة ثلاثة انواع عصبة بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبه إلى الميت أنثى وعصبة بغيره وهي كل أنثى فرضها النصف أو الثلثان يصرن عصبة بأخواتهن كما تقدم وعصبة مع غيره وهي كل أنثى تصير عصبة مع أنثى أخرى كالبنات مع الاخوات والسبب نوعان مولى العتاقة ومولى المولاة وسياقي بيانه وفي المصهرات والعصبة اربعة اصناف عصبة بنفسه وهو جزء الميت واصله وجزء أيمه وجزء جده الاقرب وعصبة بغيره وهي كل أنثى تصير عصبة بذكر يوازيها كالبنات مع الابن وفي الذخيرة بنت الابن مع ابن الابن وكالاخت لاب وام مع الاخ لاب وام وعصبة مع غيره وهي كل أنثى تصير عصبة مع أنثى أخرى كالاخوات لاب وام أو لاب مع البنات وبنات الابن واذا صار الشخص عصبة بغيره فذلك الغير لا يكون عصبة فاما الكلام في العصبة بنفسه فنقول اولى العصبات بالميراث الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب وفي المصهرات وانما كان الابن اقرب من الاب وان استويا في الجزئية وفي انعدام الواسطة لان الجزئية لابن آخرهما أو كان قاضيا على الاول ثم الجد اب الاب وان علا ثم الاخ لاب وام ثم لاب وابن الابن ثم ابن الابن ثم بنوهما وان علا على هذا الترتيب ثم مولى العتاقة وفي شرح الطحاوي ثم عم الجد لاب وام ثم عم الجد لاب وكذلك أولادهم على هذا الترتيب ثم مولى العتاقة ثم آخر العصبية بمقدمة على ذوى الارحام وفي الكافي الاحق فرع الميت أي البنون ثم بنوهم وان سفلوا وفي المصهرات ولو أردت معرفة القرب فاعتبر كل فرع أصل واتصال الاخ باخيه بواسطة واحدة واتصال العمومة بواسطة عرفان الاخ اقرب من العم واما الكلام في العصبة بغيره فهاهنا ورثها مادكرنا وهو كل أنثى تصير عصبة بذكر كبنات الابن مع ابن الابن وكالاخت لاب وام أو لاب مع اخيها وهذا الحكم في الاخوة مع الاخوات مقصور على اخوات من جلة أصحاب الفروض وتصير عصبة بذكر يوازيها وفي الكافي واما العصبة بغيره فاربعة من النسوة وهن اللاتي فرضهن النصف والثلثان يصرن عصبة بأخواتهن ومن لا فرض لها من الأنثى وأخوها عصبة لا تصير عصبة بأخيها كالم والعمة فالسأل كله لايم دون العمة وابن العم لايسأل لابن العم دون الانثى وكبنات الاخ وابن الاخ المسال كله لابن الاخ بيايه اذا هلك الرجل وترك ابن أخ لاب وام وبنت الاخ لاب وام فالسأل كله لابن الاخ ولا شيء لبنت الاخ لانها من جلة ذوى الارحام وليست من جلة أصحاب الفرائض فلم تصير عصبة وأما بنت الابن فانها تصير

اعتق وقال بعضهم شبه المالك على المعتق وهو الصحيح ألا ترى أن من ورث قريبه حتى عتق عليه كان ولأوله ولا اعتناق
هنا وفي المضمرات لا يباع الولاء ولا يوهب لآبائه ليس يقال وفي الزيادات ومن الناس من أجاز هبته والصحيح ما قلنا
ويكون لأقرب الناس عصبة من المعتق حتى لو مات مولى العتاقة وترك ابنه وبنته ثم المعتق فإيراثه لابن المعتق ولا شيء
لبنات المعتق وكذلك إذا مات مولى العتاقة وترك أباً وأبناً ثم مات المعتق كان ميراثه لابن المعتق ولا شيء لآبائه لأن الابن
أقرب العصبات إليه فالأصل أن الولاء نفسه لا يورث بل هو للمعتق على حاله ألا ترى أن المعتق ينسب بالولاء إلى المعتق
دون أولاده فيكون استحقاق الإرث بالولاء لمن هو منسوب إليه حقيقة ثم يخافه فيه أقرب عصبة كما يختلف في ماله فينظر
إلى موت المعتق إذ مولى العتاقة لو كان حياً في هذه الحالة ومات من يرثه من عصبته وهو أقرب الناس إليه فيرث ذلك
الشخص من المعتق وفي الذخيرة وهذا الذي ذكرنا أن الولاء لا يورث ظاهر الرواية عن أصحابنا وعن أبي يوسف أنه
يورث ويقسم بين الابن والبنات لذلك كرمثل حظ الانثيين وهكذا روي عن عبد الله بن مسعود في رواية يورثه أخذ
إبراهيم النخعي وشريح القاضي وإذا مات المعتق ولم يترك لابنات المعتق فلا شيء له في ظاهر الرواية عن أصحابنا ويكون
الميراث لبيت المال وحكي عن بعض مشايخنا أنهم كانوا يفتون في هذه المسئلة أن يدفع المال إليها بطريق الإرث
ولكن لأنها أقرب إلى الميت من بيت المال كيف وأنه ليس في زمان بيت المال وإنما كان كذلك في زمن الصحابة
وإذا دفع ذلك إلى سلطان الوقت أو القاضي لا يصرفون إلى مصرفه هكذا كان يفتي القاضي أبو بكر وصدر الشيعة
وذكر الإمام عبد الواحد الشهيد في فرائضه أن الفاضل عن سهام الزوج والزوج لا يوضع في بيت المال بل يدفع إليهما
لأنهما أقرب إلى الميت من جهة النسب وكان الرفع إليهما أولى من غيرهما وكذلك الابن والابنة من الرضاع إذا لم يكن
للميت غيرهما يدفع المال إليهما وعصبة المعتق ترث أما عصبة الوريثة لا يرث مثاله امرأة أعتقت عبداً وماتت وترك
ابنًا وزوجاً ثم مات المعتق فالإيراث لابن المعتق لأنه عصمتهما ولو كان الابن مات وترك أباه وهو زوج الممتصة لا يرث لأن
ابن الابن ليس عصبة المعتق وإذا أعتق الرجل عبداً ثم أعتق المعتق الثاني عبداً ثم مات المعتق الثالث وترك عصبة
المعتق الأول لا يرث منه ولو أن امرأة أعتقت أباًها حتى أعتق عليها ثم مات الأب وترك هذه المشترية وبنتاً أخرى
فإيراث المعتق أنثاؤها وكان الثلثان بينهما على السوية بحكم الفرض والثالث الآخر للمشتري بحكم الولاء وكثير من هذا
الفصل قدم في كتاب الولاء وأما الكلام في ولأء الموالاة فنقول تفسير ولأء الموالاة أن يسلم الرجل على بدرجسل فيقول
للذي أسلم على يديه وأولغيره واليتك على أي أن مات غيري أني لك وفي شرح الطحاوي أن مات ولم يكن لي وارثاً من جهة
الفريضة ولا من جهة العصبة ولا من جهة ذوى الأرحام غيري أني لك وإن جنيت فعلى عليك وعلى عاقلتك وقبل
الآخر فهذا هو تفسير ولأء الموالاة فإذا جنى الأسفل جناية فعقله على عاقلة المولى الأعلى وإذا مات الأسفل يرث منه المولى
الأعلى وإن مات لا يرث منه المولى الأسفل ولا تثبت هذه الأحكام بمجرد الإسلام بدون عقد الموالاة وإذا مات الأسفل
غير أن الأسفل لأقرب الناس عصبة إلى الأعلى كما في ولأء العتاقة ولكل واحد منهما ما ينقض عقد الموالاة وليس له
أن يجعل الولاء إلى غيره فإنه لو قال جعلت ولأئي فلان لا يصير له ولا أسفل له أن يتحول بالولاء إلى غيره فإن أه أن يوالى مع
آخر وينقض العقد مع الأول وإن والى مع غيره ينقض الأول وإن كان الموالاة مع غيره بغيبه الأعلى وفي الذخيرة ووالى
الموالاة يخالف ولأء العتاقة من وجوه أحدها أن في العتاقة يرث الأعلى من الأسفل ولا يرث الأسفل من الأعلى وإن
شرطوا ذلك في ولأء الموالاة يعتبر شرطه سماحاً لشرط يرث كل واحد منهما كما شرطاً والثاني أن ولأء الموالاة لا يحتمل
النقض وولأء العتاقة لا يحتمل والثالث أن ولأء العتاقة مقدم على ذوى الأرحام ومولى الموالاة مؤخر عن ذوى
الأرحام المولى الأسفل إذا أقربا أو ابن عم ثم مات غير أنه مولى الموالاة فقد صح منه عقد الموالاة ولم يصح منه الإقرار
بالأخ وابن العم قال رحمه الله «ثم عصبته على الترتيب» أي عصبة المولى ومعناه إذا لم يكن للمعتق من النسب على
الترتيب الذي ذكرناه فصبته مولاة الذي أعتقه فإن لم يكن مولاة فعصبته عصبة المعتق وهو المولى على الترتيب الذي

[illegible]

لان حرمة الارث عقوبة فتعلق بما تتعلق به العقوبة وهو القصاص والكفارة والشافي بملقه بطلاق القتل حيث
 لا يرث عنده اذ قتله بقصاص أو بجهنم أو كان القريب قاضيا حكم بذلك أو شأه مضافا منه أو باغيا فقتله أو
 شهر عليه سبها فقتلها كل ذلك يمنع الارث عنده وهذا لا معنى له لان الماتل أوجب عليه قتله أو جاز له قتله في هذه
 الصورة فكيف وجب عليه العفو به بعد ذلك وله هذا لا يتعلق بسائر العقوبات فكذا الحرمان والمراد
 بقوله عليه الصلاة والسلام ليس للقاتل شيء من الميراث هو القتل بالنكاح دل عليه قوله عليه الصلاة والسلام
 ليس للقاتل ميراث بعد كذا صاحب البقرة أي قاتل هو كصاحب البقرة وهو كان متعديا واحترز بقوله مباشرة عن
 القتل بالنكاح باختلاف الدين أيضا يمنع الارث والمراد به الاختلاف بين الاسلام والكفر بقوله صلى الله عليه
 وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وأما اختلاف ملل الكفار كالنصرانية واليهودية والجوسية وعباد الوثن
 فلا يمنع الارث حتى يجري الميراث بين اليهود والنصراني والجوسي لان الكفر كله مله واحدة وقال عليه الصلاة
 والسلام الناس كلهم خير ونحن خير واخترنا لاف الدارين يمنع الارث والمؤثر هو الاختلاف كما حتى لا تعتبر
 الحقيقة ببدونه حتى لا يجري الارث بين المستامن والذمي في دارنا ولا في دار الحرب ويجري بين المستامن وبين من
 هو في داره لان المستامن اذا دخل الدنيا أو اليهم من أهل دأوه حكما وان كان في غير ما حقيقة والداران مختلفان
 باختلاف المنفعة والملك كدار الاسلام ودار الحرب أو دارين مختلفتين من دار الحرب باختلاف مللهم لانهما
 الولاية والتناصر فيما بينهما والارث يكون بالولاية قال رحمه الله **والكافر يرث بالنسب والسبب كالمسلم**
 لانه مختاره كاف فيملك بالاسباب الموضوعة للآل كالمسلم ولا يثبته بغير الدمة التحق بالمسلم في المعاملة فيملك بالاسباب
 الموضوعة كالمسلم فيكون حكمه في ذلك حكم المسلم قال رحمه الله **ولو وجب أحدهما فبالأحجب** يعني لو اجتمع في
 الكافر قرابتان أو تفرقا في شخصين يحجب أحدهما الآخر ميرث بالحجاب وان لم يحجب يرث بالقرابة كما اذا تزوج
 الجوسى امه فولدت له ابنا فهذا الولد ابناها وابن ابناها فيرث منها اذا ماتت على انه ابن ولا يرث على انه ابن لان ابن
 الابن يحجب بالابن ولو ولدت بنتا **كان الولد يرث الثلثين** النصف على انها بنت والنصف على انها بنت ابن
 ولو تزوج بنته فولدت له بنتا ترث من أمها النصف على انها بنت وترث الباقي على انها عصبة لانها أختها من أبيها وهي
 عصبة مع البنت وان مات أبوها ترث النصف على انها بنت ولا ترث على انها بنت البنت لانها من ذوى الارحام فلا ترث
 مع وجود ذى سهم وعصبة وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وبه أخذ أصحابنا وفي رواية عن ابن مسعود وزيد بن
 ثابت انه يرث بائنت القرابتين أو أأكدهما أي أقواهما وبه أخذ مالك والشافعي رحمه الله والصحيح الاول لان فيه
 اعمال السبب ولا يجوز ابطاله بغير مانع والمناهي المحاب ولم يوجد فيها خذ بالجهة التي لا ترى ان المسلم يرث بالجهة التي تنق
 له ذلك بان ماتت المرأة وتركت ابن عمها وهو زوجها أو أخوها من أمها فانه يأخذ بالفرض والعصبة فكذا الكافر اذ
 هو لا يخالف المسلم في سبب الملك كالشراء وغيره بخلاف الاخ من الاب والام حيث لا يرث الا بالعصوبة ولا يرث بالفرض
 على انه أخ من أم لانه ليس فيه اختلاف الجهة لانه يرث بالاحوة وهي جهة واحدة فلا يصلح الاستحقاق بهما الا
 للترجيح فقط عند مراعاة من هو دونه في القوة كالأخ للاب قال رحمه الله **ولا ينكح محرم أي لا يرث الكافر**
 نكاح محرم كما اذا تزوج مجوسى بامه أو غيرها من المحارم لا يرث منها بالنكاح أما عندهما فظاهر لان النكاح لا يصح
 وأما عند أي حنيفة فانه ولو كان له حكم الهبة لكان لا يقر عليه اذا أسلما فكان كالفاسد وفي المضمرات اعلم بان الكفار
 يتوارثون فيما بينهم بالاسباب التي يتوارث بها المسلمون من نسب أو سبب أو نكاح ولا خلاف انهم لا يرثون
 بالانكحة التي لا تصح بين المسلم من محال فهو نكاح المحارم بسبب أو رضاع ونكاح الماطلة قبل التزوج بزوجة آخر
 واختلفوا في التوريث بحكم النكاح في العدة والنكاح بغير شهود قال زفر لا يتوارثون وقال أبو حنيفة يتوارثون
 وقال أبو يوسف يتوارثون في النكاح بغير شهود ولا يتوارثون بالنكاح في العدة وهذا بناء على اختلافهم في تقريرهم

بمحاربه ثم مات أحدهما لا يرثه الباقي وأما إذا حدث بينهما ولد فانه يثبت النسب ويتوارثون بذلك النسب فيهما
 تزوج محوسى بامته فوالت منه ابنا وبساشم بنات الجوسى فقدمت عن ابن وبنت وزوجة فيقسم المال بينهم للذ
 مثل حظ الاثنيين يورثون بالنسب ويسقط اعتبار النكاح لانه فاسد يثبت به النسب فيهما بينهم ولا يتوارثون به فله
 قال يسهل اعتبار النكاح ويرثون بالنسب ولو مات الابن بعد ذلك فقدمت عن أخت لاب وأم وعن أخت لاب هي أ
 فلاخت لاب السدس بحكم الامومة والسدس بحكم الاختية والنصف للاخت لاب وأم والباقي للعصبة ان كانه
 وأما غير ذلك ما وعلى سائرهما ولو لم يمت الابن بعد موت الجوسى ولكنه ماتت البنت التي هي زوجته فقدمت عن
 ابن هو أخوها لابها وعن بنت هي أخت الابها ويرثون بالنسب والبنية ويقسم المال بينهم للذ كرمثل حظ الاثنيين ولو
 ماتت البنت التي هي زوجة الجوسى ولكن ماتت الابنة الاخرى فقدمت عن أخ لاب وأم وعن أخت لاب وأم وعن أخت
 لاب هي أمها فيكون للام السدس والباقي لأخ لاب وأم فيسقط اعتبار الاختية لان قرابة الاخت لاب ساقط
 الاعتبار لقرابة الأخ لاب وأم وانما كان للام السدس في هذه الصورة لان لم يمت أخا وأختا والاخت من أهل
 الاستحقاق لانها صارت محسوبة بهذا النسب المعارض ولهذا سقط فرض الام عن الثلث الى السدس وفي الذخير
 محوسى تزوج بامه فولدت بنتا وابنة ثم فارقها وتزوج ابنته فولدت له ابنة ثم ماتت الجوسى فقطمات عن أم وابن وابنة بنت
 ابن فيكون للام السدس باعتبار الامومة والباقي بين الابن والبنت للذ كرمثل حظ الاثنيين ولا شيء للبنت الابن فان
 مات الابن بعد وفاتها ماتت عن زوجة هي جدته أم أبيه وهي أمه وعن أخت لامه وابنة فلا شيء للام بالزوجة ولا يكونها
 جدة لان الجدة لا ترث مع الام ولكن لها السدس بالامومة والابنة النصف بالبنية ولا شيء لها بالاختية لام فان لم يمت
 الابن ولكن ماتت الابنة الكبرى فقدمت عن أم هي جدتها أم أبيها وعن أخ لاب وأم وعن ابنة هي أختها لها
 فللام السدس بالامومة لان معها أحلام وأختا وهما يرثان الام من الثلث الى السدس والابنة السدس بالاختية لام
 والباقي لأخ لاب وأم بالصورة فان كانت الابنة التي ماتت هي الصغرى فقدمت عن أم وعن جدتها لابها وعن
 أبيها وعن عمته هي أختها لابها وعن ابن هو أخوها للام السدس والباقي لأخ لاب لان الاخوة والاخوات لا يرثون
 مع الاب شيا ولو لم يمت الابنة ولكن ماتت الام فأمها ماتت عن زوجها وهو ابن ابنتها وعن ابنة ابن هي أختها فلا شيء
 للأب بالزوجة ولكن المال بين الابن والابنة للذ كرمثل حظ الاثنيين فلا شيء للذكر باعتبار انه ابن ابن ولا الابنة
 باعتبار انها ابنة الابن محوسى تزوج أمه فولدت له ابنتين فتزوج ابنته فولدت له ابنة ثم ماتت الجوسى فقدمت عن أم هي
 زوجة وثلاث بنات احدهن زوجة وبنتان أحدهن زوجة منهن بالزوجة ولا للاختين
 لام بالاختية ولا للثالثة يكونها ابنة ابن ولكن الباقي للعصبة ان كانت وان لم تكن فهو رد على أم والبنات على مقدر
 حقهن فان ماتت بعدها ابنة التي هي زوجته فقدمت عن ابنة هي أخت لاب وأم فلا ابنة النصف والباقي للعصبة
 وان لم يمت هذه ولكن ماتت الابنة السفلى وان ماتت عن أمها وهي أختها لابها وعن أخت لاب أيضا فيكون للام السدس
 بالامية وللأختين الثلثان بالاختية والباقي للعصبة رجل محوسى تزوج بامته فولدت ابنتين فماتت الجوسى ثم ماتت
 احدى البنيتين فأمها ماتت عن أم هي أخت لاب وأم أيضا فمذكور بعض المشايخ أن للام السدس
 بالامية وللأخت لاب وأم النصف وللأم السدس بالاختية والاول أصح وفي السراجية حكم الاسير كحكم سائر المسلمين في
 الميراث ما لم يفارق دينه فان ذرق دينه في حكمه حكم المغفور مسلم ونصراني استاجر أطرا واحدا الولد له ما فكر بولا
 يعرف والد النصراني من والد المسلم والولدان مسلمان ترجح للام ولكن لا يرثان من أبيهما لان المال لا يستحق
 بالشك وكذلك كان للرجل ابن ولم يولد له ابن أيضا فدفعها الى ظن واحد فكبر اولم يعرف ابن المولى من الرقيق
 فالولدان حران ويسمى كل واحد منهما في نصف قيمته ولا يرثان شيئا قال الفقيه أبو الليث هذا إذا لم يصطلحا أما إذا اصطلحا
 فيما بينهما فلهما أن يأخذ الميراث فكذلك الجواب في ولد المسلم مع ولد النصراني وبه يفتى وفي المضمرة مات وترك

[illegible]

[illegible]

كيف ذلك الجواب هذه امرأة تزوجها ابن عم فولدت له ابنة ثم ماتت المرأة وصار لها بنتان من ميراثها النصف والنصف
 الباقي لزوجهما وهما ابن عمها مسئلة ولوسئل عن امرأة وحدها أم الأم وورثا بالابا السوية الجواب عن هذا رجل زوج بنت
 أخته لابن ابنه فولدت لهما بنتا ذات الزوج ثم ماتت الجدة وترك بنت ابن ابنه وأخته وهى جدتها أم أمه فصار لابنة
 ابن ابنه النصف وما بقى فلاخت قال رحمه الله لا توارث بين النعمة والحرفى اذا علمت قرب الموت أى اذا
 مات جماعة فى الفرق أو الحرق ولا يدري أيهم مات أولا جعلوا كأنهم ماتوا جميعا فيكون مال كل واحد منهم لورثته
 ولا يرث بعضهم بعضا الا اذا عرف ترتيب موتهم فيرث المتأخر من المتقدم وهو قول أبى بكر وعمر وزيدوا حذالز وابتين
 عن على رضى الله عنه وانما كان كذلك لان الارث ينبت على البقي بسبب الاستحقاق وشروطه وهو حياة الوارث
 بعد موت المورث ولم ينبت ذلك فلا يرث بالسك وكذلك الحكم اذا ماتوا جميعا الجدار عليهم أوفى المعركة ولا يدري أيهم
 مات أولا وفى الاصل اخوان غرقا وخلف أحدهما بنتا وعشرين دينارا مثالا وخلف الآخر بنتا وعشرة دنانير فعلى قول
 جماعة الصحابة وعامة الفقهاء للبنت النصف من المال والنصف الباقي لابن العم وماتت تركه الآخر لابنة اخوان معتقان
 غرقا وخلف أحدهما ابنا وابنتا وخلف الآخر بنت ابن ومولى والذي خلف ابنة ابن ماله على قول العامة بين ابنة
 ابنه وبين ابن أخيه الذى غرق معه نصفان النصف لابنة الابن والنصف لابن الاخ وحده سراة واين غرقا وخلفت
 المرأة زوجها وأب الابن وخلف الابن أباه وابنا فعلى قول العامة مال المرأة يقسم بين زوجها وبين ابن ابنتها وللزوج
 الربع والباقي لابن الابن ومال الابن يقسم بين ابنته وبين الاب لاب السدس والباقي للابن وعلى هذا التماس
 يخرج جنس هذه المسائل قال رحمه الله ودورهم وهو معطوف على قوله وذو فرض فى أول الكتاب وهو قريب
 ليس بنذى سم ولا عصبة أى ذوالرحم وهو قريب ليس بنوارث بشرط ولا بعصبة وهذا على اصطلاح أهل هذا
 العلم وفى الحقيقة الوارث لا يخرج من ان يكون ذارحم وتحتة ثلاثة أنواع قريب وهو ذو سمهم وقريب وهو عصبة
 وقريب ليس بنذى سم ولا عصبة فقدمنا الكلام فى الاولين وبقي فى الثالث فنقول عندنا هم يرون عند عدم
 النوعين الاولين وهو قول عامة الصحابة رضى الله عنهم غير زيد بن ثابت وأنه قال لا ميراث لذوى الارحام بل يوضع فى
 بيت المال وبه أخذ مالك والشافعى لما روى عن عطاء بن يسار ان رجلا من الانصار جاء الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال يا رسول الله رجل هلك وترك عمته وخاتمة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ثلاث مرات ثم قال لا شيء
 لهما وفى بعض رواياته لا يرى فى قول على شيء لاشئ لهما وروى انه قال لا أحد لهما شيئا واذا لم يرزل عليه شيء لا يمكن اثباته
 بالرأى لان المقادير لا يمكن اثباتها بالرأى ولما روى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم آخى بين أصحابه
 فسكانايت وارتون بذلك حتى نزلت وألوا الارحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله فتوارثوا بذلك وعن المتقدمين
 معدى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك مالا فلورثته وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه والحال وارث
 من لا وارث له يعقل عنه وبرثه رواد أحمد وأبو داود وغيرهما وحين مات ثابت بن الدحداح وكان غريبا لا يعرف من أين
 هو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا البابية بن المنذر بن أخته فاعطاه ميراثه وعن امامة ابن سهل ان رجلا رمى رجلا
 بسهم فقتله وليس له وارث الا خلا فكتب فى ذلك أبو عبيدة الى عمر فكتب عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الله
 ورسوله مولى من لا مولى له والحال وارث من لا وارث له وقال الترمذى حديث حسن وقال الطحاوى هذا آثار متصلة
 قد توارثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى هذا كانت الصحابة رضى الله عنهم حتى روى عن عمر رضى الله عنه
 فى عم لام وخالة أعطى العم الثلثين والخالة الثلث ويحتمل ان يكون هناك من هو أولى منهم ما أوكنا ذلك قبل نزول
 الآية ويحتمل ان قوله عليه الصلاة والسلام لاشئ لهما أراد به الفرض أى لا فرض لهما مقدر ونحن نقول به فان قيل
 لا حجة لكم فى الآية لانها تزلت برد التوارث بالاخاء ويحتمل ان يكون المراد بها العصبة وأصحاب المصام وليس فيها
 دلالة على ان المراد بها غيرهم قلنا العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وهى عامة فيعمل بهوها على ان كثير من

[illegible]

أقرب وإن استووا في القرب وليس فيهم ولد الوارث فالمال يقسم بينهم بالسوية وإن كانوا ذكورا كلهم أو إناثا كلهم وإن كانوا مختلطين فلذلك كمثل حظ الانثيين وهنا بلا خلاف إذا اتفق صفة الأصول في الذكورة والانثوية أعني بالأصول الآباء والأمهات وانفق صفة أيدان الفروع في الذكورة والانثوية وإن اختلفت صفة الأصول فعلى قول أبي يوسف يعتبر أيدان الفروع ويقسم المال بينهم بالسوية إن كانوا ذكورا كلهم أو إناثا كلهم وإن كانوا مختلطين فلذلك كمثل حظ الانثيين ثم ما أصاب كل بطن فهو لولده وكان أبو يوسف أولا يقول كما قال محمد بن جهم رجع عنه وقال كما ذكرنا قال شيخ الإسلام خواهر زاده وعامة مشايخنا يجعرون قول أبي حنيفة مع قول محمد وغيرهم من المشايخ قالوا عن أبي حنيفة في هذا روايتان بيان هذه المسائل إذا ترك بنت بنت وابن بنت والمال بينهما للذكر كمثل حظ الانثيين وكذلك إذا ترك ابن ابن بنت وبنت بنت بنت فالمال بينهم للذكر كمثل حظ الانثيين ولو ترك بنت بنت وبنت بنت ابن بنت فعند أبي يوسف المال بينهما نصفان باعتبار الأيدان ما وعن محمد وجه الله يقسم بينهما الثلثا لثلاث بنات ابن البنت وثلاثة لبنت بنت البنت باعتبار الأيدان ما كانه مات عن ابن بنت وبنت بنت وولدي ابن بنت فعلى قول أبي يوسف المال بينهم باعتبار الأيدان على ستة لكل ذكر سهمان ولكل أنثى سهم وعلى قول محمد يقسم باعتبار الأيدان فيجعل كانه ترك بنت بنت وابن بنت فيكون ثلثا المال لابن البنت والثلث لبنت البنت ثم ما أصاب ابن البنت يقسم بين ولديه اثنان لثلاث لبنات ولثلاثة لبنته وما أصاب بنت البنت يقسم بين ولديها اثنان أيضا لثلاث لبنات ولثلاثة لبنتها فتكون القسمة من تسعة وفي الكافي ولو ترك بنى ابن البنت وابن بنت بنت عند أبي يوسف ظاهر وعند محمد يقسم أختا خمس المال لابن بنت البنت وأربعة أخماسه لبنتي ابن البنت كانه مات عن ابني بنت وبنت بنت فأصاب بنت البنت فولدها وما أصاب الابن فولده ولو ترك ابني بنت بنت وبنت بنت وابن بنت بنت وبنت بنت ابن بنت فعند أبي يوسف المال بين الفروع أسباعا باعتبار أيدانهم وعند محمد يقسم المال في البطن الثاني أسباعا باعتبار عدم الفروع الأصول إذا ربعة أسباعا لبنتي بنت ابن البنت نصيب أحدهما وثلاثة أسباعا وهو نصيب البنتين يقسم على ولديهما في البطن الثالث أيضا فنصفها لبنت ابن البنت نصيب أختها والنصف الآخر لابني بنت بنت البنت نصيب أمها وتصح من ثمانية وعشرين وقول محمد أشهر الروايتين عن أبي حنيفة في جميع ذوى الأرحام وعليه الفتوى وقال الامام الأسدي في المبسوط قول أبي يوسف أصح لانه أسهل ولو ترك ولدي بنت بنت وبنت ابن بنت فعلى قول أبي يوسف المال بينهم باعتبار أيدانهم على أربعة أسهم سهم لبنت ابن البنت وثلاثة أسهم لولدي بنت البنت سهمان للابن وسهم لبنت وعلى قول محمد القسم باعتبار الأيدان يجعل كانه مات عن ابن بنت وعن بنت بنت فيقسم المال بينهم اثنان لثلاث لبنات لابن البنت وثلاثة لبنت البنت ثم ما أصاب ابن البنت يسلم لولده وما أصاب بنت البنت يقسم بين ولديها اثنان للثلاث لابن البنت والثلث للبنت فيحتاج الى حساب يقسم ثلثه اثنان وأقل ذلك تسعة وعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل ومشايخنا يرى أخذ بقول أبي يوسف في جنس هذه المسائل وبعد الصنف الأول على قول أبي حنيفة الآية وهو قول أبي يوسف ومحمد أي الأصناف الأولى قال أبو حنيفة الإجداد والجدات أولى وقال أبو يوسف ومحمد أولاد الأخوات وبنات الأخوة أولى لأن أولاد الأخوات أولاد أصحاب فرض وبنات الأخوة أولاد عصبية والجدات ليسوا ولدا صاحب فرض ولا ولد عصبية ولا ولدي سهم وأبو حنيفة يقول ذوالأرحام يورثون على سبيل التعصيب من وجه وفي العصبية من كل وجه والجدات يورثون لأن الأب مقدم على أولاد ابنه عندي حتى إن أولاد الأخوة لا يرثون مع الأب عندنا فكذلك ذوى الأرحام الجدات لا يرثون في درجة أب الأب لانه متصل بالميت بتوجه كاب الأب يصير مقديما على أولاد الأخوة فتصير هذه المسئلة على قوله فشرع تلك المسئلة وأما الكلام في الإجداد القاسدة والجدات القاسدة فالأهم بالميراث أقربهم الى الميت فإن استووا في القرب فعلى قول أبي سهل الغرافي وجعته من المشايخ من يبدل الى الميت وارث فهو أولى

[illegible]

ممن كانت لام وقال محمد يعتبر الاصول واما السكلام في الاعمام والعلماء كلها والاقوال والخالات كلها يجب ان يعلم
 ان العلمات اصناف ثلاثة عملة لاب وام وعملة لاب وعملة لام والحكم فيهن انه اذا كانت عملة لاب وام وعملة لام كان المال
 للامه والاب وام وفي شرح الطحاوي ولو ترك عملا وعملة فان كانا لاب وام وعملة والمال للم لا له عصبة ولا ميراث
 لاحد من ذوي الارحام مع العصبة وكذلك لو كان العملة لاب وعملة لاب وام اولاب اولام والمال كله للعم وان كانوا جميعا
 لام فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان ترك عملة لاب وعملة لام كان المال كله للعملة لاب وان ترك عملا وعملة لاب
 فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وكذلك اذا ترك بنت عم لاب وابنة عم لاب والمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
 وكذلك اذا ترك بنت عم لام وابنة عم لاب قال ابو يوسف المال بينهما يقسم باعتبار الابدان للذكر مثل حظ الانثيين وفي
 الذخيرة وان اجتمعت قرابة الاب والام يقسم بينهما اثلاثا وفي شرح الطحاوي متى اجتمع في الميراث ذوالارحام الا ان
 بعضهم اولاد العصبة وبعضهم اولاد اصحاب الفروض وبعضهم اولاد ذوي الارحام فانه ينظر ان كانت درجاتهم مختلفة
 والاقرب منهم اولى بالميراث وان كانت درجاتهم مستوية فالوفاة لذوي الارحام لا يرثون مع اولاد العصبة كأولاد اصحاب
 الفروض وأولاد العصبة يرثون مع اولاد اصحاب الفرائض ببيان رجل مات وترك ابن عمه وابنة عمه فالمال كله لابنة الام لانها
 من اولاد العصبة والاخرى من اولاد ذوي الارحام ولو ترك بنت ابنة وابنة ابنة ابن فالمال كله لابنة ابنة الابن لانها ولد
 صاحب فرض واما الاقوال والخالات فهم ايضا اصناف ثلاثة خالة لاب وام وخالة لاب وخالة لام وخالة لام
 فالحكم فيهم ان الصنف الاول مقدم على الصنف الثاني والصنف الثاني مقدم على الصنف الثالث حتى انه اذا ترك خالا
 وخالة لاب وام وخالة لاب وخالة لام فالمال بئر الخال والخالة لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء للخال
 والخاله لاب ولا شيء للخال والخالة لام ولو ترك خالا وخالة لام فالمال بينهما اثلاثا وان اجتمعت العمدة مع اثنتا عشرة خال
 والثلثان للعمدة والثلث للخالة وان اجتمع عملة لاب وخالته وعملة لام فالثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة الام ثم ما اصاب
 فريق الاب يقسم على قرابته من قبل ابيه ويبيح قرابته من قبل امه اثلاثا لثلاثة لقرابته من قبل ابيه وثلاثة لقرابته من
 قبل امه وما اصاب قرابة امه يقسم بين قرابته من قبل ابيه وثلاثة لقرابته من قبل امه ايضا اثلاثا لثلاثة لقرابته من
 قبل ابيه وثلاثة لقرابته من قبل امه وذو القرابتين من احدي الطائفتين لا يحجب ذالقرابة الواحدة من الطائفة
 الاخرى الا رواية عن ابي يوسف رواية ابن سماعة بانه فيما اذا ترك عملة لاب وام وخالة لاب وام فالثلثان للعمدة والثلث
 للخالة في ظاهر رواية اصحابنا وعن ابي يوسف ان المال كله للعمدة ولا شيء للخالة في ظاهر رواية اصحابنا واما اولاد
 هؤلاء فاقربهم الى الميت اولى وان استووا في القرب فمن كان لاب وام اولى من كان لاب ومن كان لاب وام اولى من كان
 لام ومن كان يدي الى الميت بقرابة الاب فهو اولى من يدي بقرابة الام وان اختلف بطن فعند ابي يوسف يعتبر
 الابدان وعند محمد يعتبر اول بطن اختلف ويقسم المال عليه نحو ما ذكرنا حتى اذا ترك بنت بنت عملة لاب وام وابنة
 بنت عملة لاب وام فعلى قول ابي يوسف المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين هذا بخلاف لان الاصول قد اتفقت وان
 ترك بنت عملة لاب وام وبنت خالة لاب وبنت خالة لام فبنت العم الثلثان وبنت الخالة الثلث
 والسكلام في اعمام الاب لام وعماته واخواله وخالاته واعمام الام كلها وعماتها واخوالها واخواتها فالحكم فيهم ما ذكرنا
 انه عند الانفراد به يستحق جميع المال واذا اجتمعوا من جانب الاب ومن جانب الام ومن الجانبين جميعا فلا رواية عن
 اصحابنا المتقدمة من اختلف المشايخ فيه والصحيح ما روى عن الحسن بن زياد وابي سليمان الجرجاني ان الحكم فيهم
 كالحكم في اعمام الميت واخواله وخالاته حتى انه اذا اجتمع الصنفان يجعل الثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة الام ثم

ما اصاب قرابة الاب يقسم بينهم على حسب ما يقسم بينهم لو انفردوا وفي الذخيرة وهو مما يتصل بهذا الفصل

وفي فصل في بيان ميراث من له قرابتان من اولاد البنات كما علم انه اذا اجتمع في الواحد من اولاد البنات قرابتان وصورة
 هذا ان يكون لرجل ابنتان لاحدى ابنتيه ابنة والاخرى ابن فتزوج الابن الابنة بنت ابنة فحدث بينهما ابنة ثم مات

[illegible]

بنهم اجناسا لتي لها قرابتان سهمان وللا بنه سهمان والا بنه الاخرى سهم على الاباء واما الكلام في اولادهم واولاد
العمات واولاد اولاد الاحوال والخالات فمقول افرهم الى الميت أولى بان اسد وافي القرب فعند اتحاد الجهة من كان ذو
قرابتين يكون أولى وان اختلفت يقسم المال عليهم على نحو ذكرنا بابه من المسائل اذا ترك ابنة حاملة وابنة ابن خالة
فالمرات لابنة الحاملة لانها اقرب بدرجة وكذلك اذا ترك ابنة عمه وابنة خالة وان ابنة العمات أولى وان كانا من جهة
مختلفتين لانها اقرب بدرجة وان ترك بنت العم مع ابنة خالة فلبنت العم الثلثان ولا بنه الحاملة الثلث وان كان البعض
نقرا بينين والكلام فيه على نحو ما ذكرنا من اتحاد الجهة واختلافها بابه فيما اذا ترك ثلاثة بنات محاسن متفرقات
والمال كله لابنة العمات لاب وام وكذلك اذا ترك ثلاث بنات خالات متفرقات وان ترك ابنة خالة لاب وام وابنة عمه
لاب وام فلا بنه العم الثلثان ولا بنه الحاملة الثلث هذا لان المساواة بينهما يعني به الاتصال بالميت موجود حقيقة
ولكن القرابتان اقوى سببا فعند اتحاد الجهة يجعل الاقوى في معنى الامر وكذلك بعدم عند اختلاف السبب
والجهة ولان توريث ذوي الارحام باعتبار معنى العصبية وقرابة الاب في ذلك مقدمة على قرابة الام فجعل قوة السبب
كزيادة القرب عند اتحاد الجهة وعند اختلاف الجهة يستغل اعتبار هذا المعنى وان كان احدهما ولد لعصبة وولد
صاحب فرض فعند اتحاد الجهة يقدم العصبية وولد صاحب الفرض وعند اختلاف الجهة لا يقدم وتعتبر المساواة
في الاتصال بالميت وهي رواية ابي عمران عن ابي يوسف اما في ظاهر الرواية يقدم ولد العصبية على ولد صاحب الفرض
حتى انه اذا ترك ابنة عم لاب وام اولاب وابنة عمه فالمال كله لبنت العم وهذا بخلاف لان الجهة هنا تختص ولو ترك
ابنة عم وابنة خال وخالة فلا بنه العم الثلثان ولا بنه الخال والحالة الثلث على رواية ابي يوسف ولا تقدم بنت العم
اكثر منها وللعصبة لان الجهة مختلفة هنا وفي ظاهر الرواية المال كله لابنة العم فيقدم ولد العصبية مع اختلاف
الجهة وهذا لان ولد العصبية اقرب اتصالا بوارث الميت فكان اقرب اتصالا بالميت وان قيل فعلى هذا ينبغي ان
تكون العمة احق بجميع المال من الحاملة لان العمة ولد للعصبة وهو اب والخال ليس بولد لعصبة ولا ولد
صاحب فرض فانهما ولد اب الام فلما الخالة ولد ام وهي صاحبة فرض فن هذا الوجه فتحقق المساواة بينهما
في اتصال الوارث للميت لان اتصال الخالة بوارث وهي ام فتستحق فريضة الام واتصال العمة بوارث وهو اب فتستحق
نصيب الاب وان كان قوم هؤلاء من قوم الام من بنات الاخوال والخالات وقوم من قبل الام من بنات العمات
والاعمام فالمال مقسوم بين الفريقين اثنان سواء كان من جانب ذو قرابتين او كان من احد الجانبين ذو قرابتين
ومن الجانب الآخر ذو قرابة واحدة ثم ما اصاب كل فريق بترجح فيه من كان ذو قرابتين لاب على من قرابته لام لان
نصيب كل فريق الاستحقاق له بجهة واحدة وكل واحد منهم اذا انفرد استحق جميع ذلك فعند الاجتماع تراعى
قوة السبب بينهم في ذلك للقرابة فان اسست وواى القرابة والقسمه بينهم على الايدان في قول ابي يوسف الا تخر وفي
قوله الاول وهو قول محمد القسمه على اول من يقع الخلاف به من الاباء فداقتت وان ترك ابن عمه وابنة عم فان كانت ابنة عم
بينهم لاذ كمثل حظ الانثيين وهذا بخلاف لان الاباء قد اتفقت وان ترك ابن عمه وابنة عم فان كانت ابنة عم
لاب وام اولاب فهي أولى لانها ولد لعصبة وابن العمة ليس بولد لعصبة ولا ولد صاحب فرض وان كانت بنت العم لام
فعلى قول ابي يوسف المال بينهما اذ لا تابعا اعتبار الايدان الثلثان لابن العمة والثلث لبنت العم وعلى قول محمد
الثلثان لبنت العم والثلث لابن العمة لام اذا كان ابن عمه لاب وام فهو أولى بجميع المال لانه ذو قرابتين وكذلك
اذا كان ابن عمه لاب لانه ادله بقرابة الاب وفي استحقاق معنى العصبية بتقديم قرابة الاب على قرابة الام فان ترك
ثلاث بنات اخوال متفرقات وثلاث بنات خالات متفرقات وثلاث بنات عمات متفرقات فالثلثان لبنت العمات
ثم نشرح في ذلك ابن الحاملة لاب وام وابنة الخالة لاب وام فيكون المال بينهم اثنان في قول ابي يوسف الا تخر على اعتبار
الايدان لابن الحاملة الثلثان ولا بنه الخالة الثلث وعلى قول محمد رحمه الله على عكس ذلك فان كان مع هؤلاء ثلاث

[illegible]

ماتت وترك أمها كان المال لها ثم ماتت عن أبوين فقسم بينهما من ثلاثة قسمين للام ينتقل ذلك إلى أحدهما
 وأمهم - مان للام تقسم بين عمه والاب لاب وأم وبين خال الاب لاب وأم على ثلاثة ثلاثة الثلثان للخال الثلث وكان
 هذا الاب أيضا مات وترك أبوين وان هذا الاب وأبواهما من جهة أبيه ومن جهة أمه فمصيبته ينتقل إلى الأم
 وانكسر بالثلاث فيضرب الثلاثة في ثلاثة تصير تسعة ثم تقسم على هذا القياس يخرج هذه المسائل
 والكلام في هؤلاء بمنزلة الكلام في آباءهم وأمهاتهم ولأن هذا انعدام الأصول فاما عند وجود أحد من الأصول
 فلا شيء للولاد كما لا شيء لأحد من أولاد العمات والخالات عند بقا عمه أو خالته الميتة وتصور في هذا الجنس شخص
 له قرابتان بيانه في امرأة الخال وأم واخت لاب فتزوج أخوها الأم اختها لا بنتها وهي أيضا اختها لاب وأم وولد لهذا الولد
 ولدت له مات الثاني فهذه المرأة خالة لابنه لا بيه وعمته ابنة لام ثم الجواب في هذا الفصل على الاختلاف الذي بيننا في ذى
 القرابتين في بنات الأخوة وأولاد الأخوات قال رحمه الله تعالى في والترجيح بقرب الدرجة يعني إرتفاعهم بطريق
 العصبية فيقدم الأقرب على الأبعد في كل صنف منهم كافي العصبية قال رحمه الله في ثم يكون الأصل وارثا في أى
 إذا استويا في الدرجة فن يبنى بوارث أولى من كل صنف لأن الوارث أقوى قرابة من غير الوارث بدليل تقديمه عليه
 في استحقاق الإرث فكان من يبنى به أقوى والقوة تأثير في التقديم الأتري أن بنى الأعمام يقدمون على بنى العلات
 في العصبية لهذا المعنى قال رحمه الله في وعند اختلاف جهة القرابة للاب ضعف قرابة الأم أي إذا كان بعض
 ذوى الأرحام من جهة الاب وبعضهم من جهة الأم كان ابن هو من جهة الاب الثلثان ومن هو من جهة الأم الثلث
 لما رويهما من قضية عمر وابن مسعود رضي الله عنهما ولأن قرابة الأبناء أقوى فيكون لهما الثلثان والثلث لقرابة
 الأم وهذا لا يتصور في الفروع وإنما يتصور في الأصول والعمات والخالات قال رحمه الله في وان اتفق الأصول
 فالقسمة على الأبدان أي اتفقت صفة من يدلون به في الذكورة والانوثة ولم يختلفوا فيها كانت القسمة على أبدانهم
 حتى تجعل بينهم للذكور مثل حظ الأنثيين والمراد بالأصول المدعى بهم سواء كانوا أصولا لهم أو لم يكونوا قال رحمه الله
 في والأفالع المدعى عنهم والوصف من بطن اختلاف أي أن لم يتفق صفة الأصول يعتبر العدد من الفروع المدعى بهم
 والصفة من البطن المختلفة فيقسم المال على ذلك البطن فيعتبر عدد كل واحد من ذلك البطن بعد دغروعه حتى يجعل
 الذكور الذي في ذلك البطن ذكورا بعد دغروعه والأنثى الواحدة أنثى بعد دغروعه وتعطى الفروع ميراث الأصول
 وإذا كان فيهم بطن مختلف يقسم المال على أول بطن اختلاف على الصفة التي ذكرنا ثم تجعل الذكور طائفة والأنثى
 طائفة بعد القسمة فأصاب الذكور ويجمع ويقسم على أول بطن اختلاف به ذلك وكذا ما أصاب الأنثى وهكذا
 يعمل إلى أن يتمس إلى الذين هم أحياه وهذا قول محمد وعنده أبي يوسف والحسن بن زياد تعتبر أبدان الفروع سواء
 اتفقت صفة الأصول في الذكورة والانوثة أو اختلفت ولو كان لبعضهم جهة أو أكثر تعتبر الجهتان والجهات فيترك
 بكل جهة غير أن أبي يوسف يعتبرها في الفروع وعنده محمد رحمه الله في الأصول بخلاف الجدة حيث لا ترث إلا بجهة واحدة
 عن أبي يوسف وذو الرحم يرث بالجهتين عنده في الصحيح والفرق له على هذه الرواية أن الجدة تستحق الإرث باسم الجدة
 والاسم لا يختلف بينهم وأرث ذوى الأرحام ثم بالقرابة فيتم عدد متعدد لها وقول محمد أصح في ذوى الأرحام جباؤها وأشهر
 الروايتين عن أبي حنيفة قال رحمه الله في والفروض نصف وربع وثلثان وثلث وسدس أي الفروض المقدرة
 في كتاب الله هذه الستة وهي نوعان على التنصيف أن بدأت بالأكثر والتضعيف أن بدأت بالأقل فنقول النصف ونصفه
 ونصف نصفه والثلثان ونصفه ونصف نصفه أو نقول الثمن وضعفه وضعفه وضعفه والسدس وضعفه وضعفه وضعفه
 قال رحمه الله في ومخارجها اثنان النصف وأربعة وثمانية وثلاثة وستة أسما وأثنى عشر وأربعة وعشرون بالاختلاف
 أي مخارج هذه الفروض لا تحذف أو ما أن يجيء كل فريق منها مفردا أو مختلطا بغيره فإن جاء مفردا فمخرج كل
 فرض معيه وهو المخرج الذي يشاركه في الحروف إلا النصف فإنه من اثنين وليس له معي وذلك بمنزل الثمن من ثمانية

[illegible]

وكالمسألة إذا كانت المهام أكثر لانها تنقسم عليهم كما تنقسم المماثلة وائدة التصحيح بيان كيفية العمل في الغسمة بين المستحقين من اقل عدد يمكن على وجهه يسلم الحاصل لكل من الكسر وله داسمى تصحيحا قال رحمه الله **في** ان الكسر حظ فريق ضرب وفي العمد في الفريقين واحد أي إذا انكسر ضرب طائفة من الورثة ينظر بين رؤسهم وسهامهم فالكان بينهم موافقة ضرب وفق عدددهم في الفريقين وهي أصل المسئلة وعولها ان كانت مائة والمبلغ تصحيح كجدة وأصل لأم وعشر من أصل الأب وأصلها من ستة فلجدة منهم وكذا الاختلام ولا اخوات لأب أربعة لا تنقسم عليهن وتوافق رؤسهم بالربع فاضرب ربع رؤسهن وهو خمسة في أصل المسئلة وهو ستة تبلغ ثلاثين ففها تصح قال رحمه الله **في** والا فالعدد في الفريقين والمبلغ مخزجه أي ان لم توافق الرؤس المهام واضرب عدد الرؤس في سهام الفريقين وهي أصل المسئلة وعولها ان كانت مائة فمبلغ من الضرب فهو التصحيح في المسائلتين أي في المباني والموافقة وقد ذكرنا مثال الموافقة ومثال المباني زوج وسبع اخوات لأب أصلها من ستة ونعول الى سبعة لازوج النصف ثلاثة وللأخوات الثلاثان أربعة فلا ينقسم عليهن ولا يوافق وضرب رؤسهن في الفريقين ستة تبلغ تسعة وأربعين ففها تصح قال رحمه الله **في** وان تعدد الكسر ومماثل ضرب واحد أي إذا انكسر على أكثر من طائفة واحدة ومماثل أعداد رؤس المهام يضرب فريق واحد في أصل المسئلة وعولها ان كانت مائة فمبلغ من الضرب فهو تصحيح المسئلة مثالها سب أخوات لأب وأم وثلاث أخوات لأم وثلاث جدات أصلها من ستة وتعول الى سبعة وللأخوات لأب وأم الثلاثان أربعة لا تنقسم عليهن ولا توافق النصف فرد رؤسهن الى النصف ثلاثة وللأخوات لأم الثلاث سبهمان لا تنقسم عليهن ولا توافق وللجدات سبهم لا ينقسم عليهن ولا يوافق فاحتسب ذلك ثلاثة أعداد مائة فاضرب واحدا منهم في الفريقين ستة تبلغ إحدى وعشرين ففها تصح ولو كان بعض الأعداد مائة دون البعض ضرب رؤس فريق واحد من المباني في عدد رؤس الفريق المباني لهم أو في وقوعه ان وافق فمبلغ من ستة في الفريقين ستة فمبلغ تصح منه المسئلة مثاله لو كان عدد الأخوات خمسة أمثلة في المثال المذكور والمسئلة بمائة فاضرب ثلاثا في خمسة تبلغ خمسة عشر ثم اضرب خمسة عشر في الفريقين ستة وهي سبعة مائة وسبعة ومنها تصح ولو كان المباني أكثر من طائفة واحدة يضرب ما بلغ من الضرب الأول فيه وفي وقوعه ثم ما بلغ في الفريقين ستة فمبلغ تصح منه المسئلة مثاله أربع زوجات وخمس أخوات لأم وثلاث جدات وثلاث أخوات لأب أصلها من اثني عشر وتعول الى سبعة عشر فلا ينقسم على الكل ولا يوافق فعدد الأخوات لأب مماثل الجدات فتسكن في باحدهما فتضرب ثلاثة في أربعة تبلغ اثني عشر ثم في خمسة فتبلغ ستين ثم تضرب الستين في الفريقين ستة وهي سبعة عشر تبلغ ألفا وعشرين ففها تصح المسئلة قال رحمه الله **في** وان توافق فالوفق والا فالعدد في العدد ثم وثم جميع المبلغ في الفريقين ستة وعولها أي إذا توافق بين أعداد الرؤس فاضرب ودق أحدهما في جميع الآخر ثم اضرب ما بلغ في وفق الثالثة ان وافق المبلغ الثالث وان لم يوافق فاضرب كله فيه فمبلغ واضربه في الفريقين ستة فمبلغ تصح منه المسئلة ولو كان فريقين رابع ضرب فيه ما بلغ من ضرب الرؤس في الرؤس ان لم يوافق وان وافقه ففي الوفاق ثم ما بلغ في أصل المسئلة فمبلغ منه تصح المسئلة مثال الموافقة أربع زوجات وثمانية عشر اختلام واثنا عشر جدة وخمس عشر اختلا لأب أصلها من اثني عشر وتعول الى سبعة عشر فلا زوجات الأربع ثلاثة لا ينقسم عليهن ولا يوافق وللأخوات لأم الثلاث أربعة لا ينقسم عليهن ولا يوافق بالنصف فرد رؤسهن الى النصف تسعة وللجدات السدس سبهمان لا ينقسم عليهن وتوافق بالنصف فرد رؤسهن الى النصف ستة وللأخوات لأب الثلاثان ثمانية لا ينقسم عليهن ولا يوافق فبين خمسة عشر والستة موافقة بالثلث فاضرب ثلث أحدهما في جميع الآخر تبلغ تسعين ثم ما بين التسعين والأربعة موافقة بالنصف فاضرب نصف أحدهما في جميع الآخر تبلغ مائة وثلاثين ثم اضرب المائة والثلاثين في الفريقين ستة وهي سبعة عشر تبلغ ثلاثة آلاف وستين ففها تصح المسئلة ومثال المباني خمسة أخوات لأب وثلاث أخوات لأم وسبع جدات وأربع زوجات أصلها من اثني عشر وتعول الى

[illegible]

عليه على عدد رؤس من بر دعليه ينظر فان كان بين الباقي من فرض من لا بر دعليه وبين رؤسهم موافقة **ف** فاضرب
وفوق رؤسهم في مخرج فرض من لا بر دعليه **ف** كزوج وست بنات فان بينهما موافقة في الثلث فرد رؤسهم الى اثنين
ثم ان ضرب به في اربعة وان لم يوافق الباقي رؤسهم كزوج وخمس بنات فانه لا موافقة بين الخمسة والثلاثة فاضرب جميع
رؤسهم وهو الخمسة في اربعة والمبلغ في الوجهين **ف** الصحيح المسئلة فتصح في الاول من ثمانية وفي الوجه الثاني من عشرين
لا في الاول ضربت اثنين في اربعة وفي الثاني خمسة في اربعة فباخذ الزوج في الاول سهمين يبق ستة فكل واحدة
من البنات سهمين وياخذ في الثمانية خمسة فمقسم الباقي على خمسة بصيب كل واحدة منهن ثلاثة اسهام قال رحمه الله **ف** ولو
مع الثاني من لا بر دعليه **ف** المراد بالثاني ان يكون طائفتان أو أكثر أي لو كان مع الطائفتين أو أكثر من لا بر دعليه
قال رحمه الله **ف** فواقسم الباقي من مخرج فرض من لا بر دعليه على مسئلة من بر دعليه **ف** وهو سهامهم على ما بينا
ف كزوج واربعة بنات وست أخوات لام **ف** للزوجة الربع فاعطاهن اقل محارجهن وهو واحد من اربعة يبق
ثلاثة تنقسم على ثلاثة لان سهامهن ثلاثة قال رحمه الله **ف** وان لم يستقم فاضرب سهام من بر دعليه في مخرج فرض
من لا بر دعليه كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات **ف** أي ان لم يستقم الباقي من فرض من لا بر دعليه على سهام
من بر دعليه أي على مساوئهم فاضرب سهام من بر دعليه في مخرج فرض من لا بر دعليه فالمبلغ يخرج منه حق كل واحد
من غير كسر وهذا الضرب لبيان مخرج فرض الفريقتين من اقل عدد يمكن لالة **ف** الصحيح فسهام من بر دعليه فيما مثل به
خمس اربعة بنات وواحدة للجدات وما بقي من فرض من لا بر دعليه سبعة وهو لا ينقسم على خمسة فاضرب الخمسة
في الثمانية فبلغ اربعين فله يخرج سهام كل واحد **ف** صحيحا فلزوجات الثمن خمسة والباقي لمن بر دعليه قال رحمه الله
ف ثم اضرب سهام من لا بر دعليه في مسئلة من بر دعليه وسهام من بر دعليه فيما بقي من مخرج فرض من لا بر دعليه **ف**
وهذا البيان طريق معرفة سهام كل فريق من هذا المبلغ فاذا اردت معرفة سهام الزوجات في المثال الذي ضربته
واضرب سهمين في خمسة فهو نصيبهن واذا اردت معرفة نصيب البنات فاضرب سهامهن في خمسة وهو اربعة فيما بقي
من فرض من لا بر دعليه وهو سبعة فبلغ ثمانية وعشرين فهو لهن وللجدات سهم مضروب في سبعة بسبعة واما ان كان
الضرب على **ف** ~~سادس~~ لان الخمسة لما ضربت في الثمانية وجب ان يضرب سهام كل فريق من الثمانية في الخمسة
للزوجات واحد من الثمانية والباقي لمن بر دعليه وهو سبعة فتضرب في الخمسة فبلغ خمسة وثلاثين فصارت السبعة
مضروبة في الخمسة بالنسبة الى اصل مسئلة من بر دعليه لان كل من له شيء من الثمانية مضروب في خمسة وكذا الخمسة
مضروبة في نصيب كل واحد من الثمانية لان عدد كل ضرب في عدد يكون كل واحد منهن ماضروبا ومضروبا فيه
ولهذا غير العبارة بقوله وسهام من بر دعليه فيما بقي من مخرج فرض من لا بر دعليه لالتغير العمل فاذا عرف فرض
الفريقتين **ف** يحتاج الى معرفة التصحيح ولهذا بينه قال رحمه الله **ف** واذا انكسر فصح ككسر أي اذا انكسر على
البعض أو على الكل **ف** الصحيح المسئلة بالطريق المذكورة في التصحيح لان المسهام اذا لم تنقسم على أربابها خرج الى التصحيح
وما ذكر في هذا الباب من الضرب لم يكن الا ليخرج سهام كل فريق من بر دعليه ومن لا بر دعليه من عدد واحد كما
ذكرنا من محارج السهام لا لتصحيح المسئلة عليهم وقد ذكرنا طريق التصحيح وطريق معرفة سهام كل واحد من آحاد
الفريق فلا نعده والمثال الاول الذي ذكره المصنف وهو زوجة وأربع جدات وست أخوات لام وتصح من ثمانية
وأربعين والمثال الثاني وهو أربع زوجات وتسع بنات وست جدات تصح من ألف وأربعمائة وأربعين قال رحمه الله
ف وان مات البعض قبل القسمة **ف** أي اذا مات بعض الورثة قبل القسمة ويسمى هذا النوع من المسائل مناسخة مفاعلة
من النسخ وهو الازالة يقال نسخت الشمس الظل أي ازالته ونسخت الكتاب واستعمله فيما اذا صار بعض الانبياء
مراطة قبل القسمة فابق من قبل العمل والتصحيح الى الفريضة الثانية قال رحمه الله **ف** فصح مسئلة الميت الاول
واعطى سهام كل وارث ثم صح مسئلة الميت الثاني وانظر بين ما في يده من التصحيح الاول وهو نصيب الميت الاول وبين

[illegible]

لم يكن بين التركة والتصحیح ولا بين التركة ومجموع الدين موافقه وان كان بينهما موافقة فاضرب نصيب كل واحد من الورثة ودين كل غريم في وفق التركة فاصبح على وفق التصحیح أو على وفق مجموع الدين فما خرج من القسمة فهو نصيب ذلك الوارث أو الدين لانه يجعل دين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث ومجموع الدين بمنزلة التصحیح وهذا مبني على قاعدة مهملة في الحساب وهي انه متى اجتمع اربعة اعداد متناسبة وكان نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثالث الى الرابع وعلم من تلك الاعداد ثلاثة وجعل واحد امكن استخراج المجهول وفيما نحن فيه اجتمع اربعة اعداد متناسبة اولها سهام كل وارث من التصحیح وثانيها التصحیح وثالثها الحاصل لكل وارث من التركة ورابعها جميع التركة لان نسبة السهام الى التصحیح كنسبة الحاصل من التركة الى جميع التركة والثالث مجهول والباقي معلوم واذا ضربت الطرفين في الطرفين كان ضرب الثاني في الثالث فكذا اذا قسمت المبلغ على الثاني خرج الثالث ضرورة ان كل مقدار تركب من ضرب عدد اذا قسم على احد العددين خرج الاخر كخمسة عشر مثلا ما تركبت من ضرب ثلاثة في خمسة اذا قسمتها على ثلاثة خرج خمسة واذا قسمتها على خمسة خرج ثلاثة وهذه القاعدة هي الاصل في معرفة نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق واذا اجتمع هناك ايضا اربعة اعداد متناسبة نصيب الفريق من اصل المسئلة وعدد الفريق الحاصل من اصل المسئلة وعدد الفريق الحاصل لكل واحد من آحاد الفريق من التصحیح ومبلغ الرأس نسبة نصيب الفريق من اصل المبلغ الى عددهم كنسبة الحاصل الى التصحیح لكل واحد الى مبلغ الرأس وهو المضروب في اصل المسئلة والثالث مجهول والباقي معلوم ويستخرج المجهول في مثل هذا بالطرق المذكورة في التصحیح وكذا العمل في قضاء الدين اذا كانت التركة لا تبقى به فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث ومجموع الدين بمنزلة التصحیح فتطلب المرافقة بين مجموع الدين وبين التركة ثم العمل فيه على ما بينا قال رحمه الله ومن صالح من الورثة على شيء فاجعله كان لم يكن واقسم ما بقي على سهام من بقي لان المصالح لما اعطوه جعل مستوفيا نصيبه من العيين وبقي الباقي مقسوما على سهامهم وقوله فاجعله كان لم يكن فيه نظرا لانه قبض بدل نصيبه فكيف يمكن جعله كان لم يكن بل يجعل كانه مستوف نصيبه ولم يستوف الباقي ان نصيباهم الا ترى ان المرأة اذا ماتت وخلفت زوجا واما وصفا فصالح الزوج على ما في ذمته من المهر يقسم الباقي من التركة بين الام والعم اثنائا لام سهران وسهم للعم ولو جعل الزوج كان لم يكن لكان للام سهم لانه الثلث بعد خروج الزوج من الدين والعم سهران لانه الباقي بعد الفروض وان كان فاعطى ثلث الكل وهو سهران من ستة فلزوج النصف ثلاثة وقد استوفاه باخذ بدله بقي السدس وهو سهم للعم وكذلك ماتت المرأة وخلفت ثلاثة اخوات متفرقات وزوجا فصاحت الاخت لاب وأم ونجحت من اليمن كان الباقي بينهم أخماسا ثلاثة للزوج وسهم للاخت للام وسهم للاخت لاب على ما كان لهم من ثمانية لان أصلها ستة وتعمل الى ثمانية فاذا استوفت الاخت نصيبها هو ثلاثة تبقى خمسة ولو جعلت كان لم تكن لكانت من ستة وبقي سهم للعصبة

وهذا آخر ما تيسر تاليفه بحمد الله وعونه وحسن توفيقه في هذا الكتاب وأسأل الله العظيم أن ينفع به

جميع الطلاب ومن نظره من المحبين والاصحاب وأن يمن علينا بعفوه ويدخلنا دار السلام

بكرمه وحلمه وجوده وولطفه من غير مشقة ولا حساب ولا عقاب ولا معاتبة ولا مناقشة

ولا عتاب وأن يختم لنا بخير ويجعل لنا الجنة دار ما تب وأن يجعل مغرنا باعلى

الدرجات ويبلغنا أقصى المراتب بحمزة محمد صلى الله عليه وسلم سيد

السادات وأن يفتح فينا نبيه المصطفى ويحشرنا في زمرة من لم

يقف ولا حقا آمين والله تعالى أعلم

جواب واليه المرجع

[illegible]

